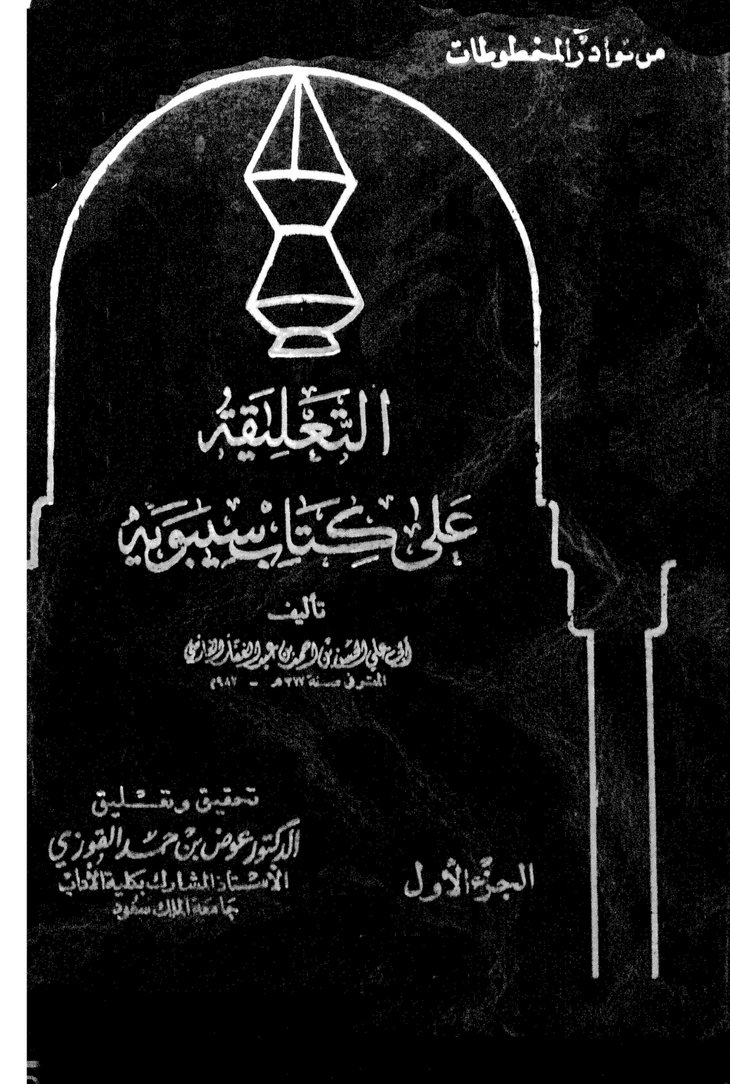

من نوادر المخطوطات
التعليقة
على كتاب سيبويه
تأليف
أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م
تحقيق وتعليق
الدكتور عوض بن حمد القوزي
الأستاذ المشارك بكلية الآداب
بجامعة الملك سعود
الجزء الأول

التعليقة على كتاب سيبويه

التعليقة على كتاب سيبويه

تأليف
أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

الجزء الأول

تحقيق وتعليق
الدكتور عوض بن حمد القوزي
الأستاذ المشارك بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى
١٤١٠هـ ـــ ١٩٩٠


مطبعة الأمانة
٣ شارع جزيرة بدران شبرا - القاهرة



مقدمة

جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتب التراث بمقدمات تشمل معلومات عن حياة... المؤلفين مولداً ونشأة ووفاة، متعرضين لأبرز الجوانب المؤثرة فى حياة أولئك الرجال، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم، والحياة العلمية فى عصورهم، وما شابه ذلك، ليصلوا بالقارىء إلى العمل الذى يقدمونه إليه فيخصونه بشىء من التفصيل.

وما عسانى أن أقول عن رجل وُصف بأنه أوحد زمانه فى علم العربية (١)، وإمام وقته فى علم النحو (٢)، انتهت إليه رياسة علم النحو، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جنى وأبى الحسن الربعى (٣). رجل كان أهل بغداد يقولون فى زمانه: لو عاش سيبويه لاحتاج إليه.

وكان تلميذه ابن جنى يصفه بقوله: «... وما كان - مع ذلك - يضع نفسه، فإنه كان فوق كل من نظر فى هذا العلم، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أنفة، ولو أدركه الخليل وسيبويه

---

(١) معجم الأدباء ٣/١٠.

(٢) تاريخ أبو الفداء المؤيد ١/١٢٥، مرآة الجنان ٢/٤٠٦.

(٣) غاية النهاية فى طبقات القراء ١/٢٠٧.

لكانا يقرآن له ، ويتجملان به »(١) . ماعسانى أن أضيف وقد تناول الباحثون سيرة الرجل بالدرس والاستقصاء ، فمنهم من أفرد له كتاباً مستقلا ، سبق فيه إلى الكشف عن شخصيته حتى أصبح ذلك البحث المطول مرجعاً لكل من تصدى لنشر أثر من آثاره .

أجد نفسى اليوم لن أقول إلا ماقد قيل ، وما أرانى أقول إلا معاداً مكروراً ؛ فأبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧هـ - ٩٨٧م أصبح من الشهرة فى هذا الزمان بمكان ، وهو وإن كان مشهوراً فى زمانه وبعد وفاته ،خاصة بين طلاب العربية بعامة ،والنحو والصرف بخاصة ، إلا أنه بعد أن نشرت أعماله : وأصبحت لا تخلو منها مكتبة ، ولا يغفلها باحث فى الدراسات النحوية والصرفية،أقول : بعد أن ظهرت أعماله إلى النور خلال العقدين الماضيين ، أصبحت الترجمة له لاتعنى غير تكرار المقولات - وإن اختلفت الأساليب -

ولست هنا معتذراً عن واجب ، إلا أنى أعتذر عن إثقال هذا الأثر الذى بين يدى القارىء بما سبقنى إليه الباحثون الذين أسهموا فى إخراج مكتبة أبى على دراستى إلى النور ، وماسطرته دراستى المطولة عنه وعن كتابه الذين بين يديك اليوم ، ولما كانت تلك الدراسة لم تر النور بعد

---

(١) شاكر الفحام ، أبو على الفارسى النحوى ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج ٤ ، مج ٥٨ ، ذو الحجة ١٤٠٣هـ /أكتوبر ١٩٨٣م ص٧٤٨ ، ص ٧٥٢ الفقرة ١١ ، ٢٢ .

ـ وأرجو أن تظهر قريباً ـ كان لزاماً على وأنا أقدم هذا الكتاب أن أقف معرفاً به .

التعليقة على كتاب سيبويه :

لم تتعرض لذكر التعليقة كتب الوراقين القدامى ، كالفهرست ، ولا الكتب التى أرخت للنحاة وآثارهم كطبقات النحويين واللغويين ، أو إنباه الرواة على أنباه النحاة ، أو نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، ثم إن كتب التراجم الأخرى ـ القديمة منها خاصة ـ لم تنص عليها ، فلم ترد ضمن ماسجل له ياقوت فى معجم الأدباء من كتب ، ولا فى القائمة التى أوردها ابن خلكان ،وأول ما يلقانا ذكر «التعليقة» عند ابن خير الأشبيلى فى فهرسة مارواه عن شيوخه وأنها فى سفرين (١) ، ثم السيوطى (٢) ، ويليهما أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (٣) .

وهذه المصادر تقف بالقارىء عند ذكر العنوان فحسب ، الأمر الذى جعل بعض الباحثين المحدثين يشك فيما إذا كان للفارسى كتاب بشرح سيبويه إلا ما وجد فى حاشية الأمير على المغنى من إشارة إلى رأى نص عليه الفارسى فى شرحه لكتاب سيبويه (٤) .

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه /٣١٨ .

(٢) انظر بغية الوعاة /٢١٧ .

(٣) انظر مفتاح السعادة ١٧١/١ ، حاجى خليفة ، انظر كشف الظنون /١٤٢٧ .

(٤) انظر من أعيان الشيعة /٥٨٢ ـ ٥٨٣ ، ثم انظر ذلك الرأى فى حاشية الأمير على المغنى ٦٢/١ .

وكان (GUSTAV FLUGEL) قد عرض لكتب أبى على ، فذكر التعليقة فى معراض حديثه عن أبيات الإعراب ، وكأنهما عنده كتاب واحد ، ولم يذكر أنه اطلع على شىء منهما (١) .

ثم تتتابع دراسات المحدثين نتروى عن هؤلاء أقوالهم حول التعليقة ، وتخلو بعض الدراسات من الإفادة عنها حقيقة ووجوداً . ويظل أمر التعليقة غامضاً حتى عهد قريب ، حين ازداد إقبال الدارسين على تراث أبى على يدرسونه وينشرونه ، وعندما نفضوا الغبار عنه ظهرت التعليقة ، وكان لى شرف التعلق بها ، والتعليق عليها .

وقفت على نسخة التعليقة فى مكتبة شهيد على برقم ٢٣٥٧ ، وأتعبت نفسى فى سبيل الحصول على نسخة أخرى ، راسلت المكتبات فى العراق وألمانيا ودبلن ، وزرت المكتبات الشهيرة فى تركيا والشام ومصر والمغرب وانجلترا وإسبانيا وفرنسا ، اتصلت بالمكتبات الجامعية فى المملكة العربية السعودية ، وبمراكز البحث العلمى فيها ثم بالباحثين من ذوى الشأن ، طلباً لنسخة أخرى للتعليقة ، زرت ألمانيا الغربية ، وقابلت الدكتور فؤاد سزكين ، مؤملاً أن أجد عنده خبراً جديداً عنها ، وكان يومئذ يعدّ كتابه (تاريخ التراث العربى) للطبع ، فتفضل علىّ بتصوير الملزمة التى تناولت الفارسى .

وعلى الرغم من عدم ذكره لنسخة أخرى غير التى عرفت ، إلا أنى

---

(١) Die Grammatischen Schulen der Araber, P. 111.

استفدت من توثيقه ، فجزاه الله خيراً (١) .

صحبت أبا علي الفارسي فترة ليست بالقصيرة ، أدركت من خلالها كيف كان ابن جني مصيباً عندما ترك الموصل ولازمه حتى لقي الفارسي ربه، وعرفت أيضاً السبب الذي جعل تلميذه علي بن عيسى الربعي يلازمه نحواً من عشرين سنة ويأبى أن يفارقه على الرغم من تمكنه من النحو، وشهادة الفارسي له بذلك وأنه لو سير الشرق والغرب لم يوجد أنحى من الربعي . عرفت السبب في كثرة تلاميذ الرجل ، وسر إقبال الباحثين على أعماله درساً ونشراً ، ولم أكد أنهي دراستي العالية التي تناولت « التعليقة » من حيث مادتها محتوى وأسلوباً ، ومقارنة بما يشاكلها من شروح « الكتاب » في القرن الرابع الهجري حتى ازددت تلمذاً بها ، لأبدأ مرحلة جديدة في التلمذة على أبي علي الفارسي، أجلت النظر في مخطوطة « التعليقة » وقرأتها من أولها إلى آخرها ، وتبين لي تمام الكتاب وخلوه من النقص والخرم ، كما ظهر لي وضوح هذه النسخة التي لا أزال أدعو الله أن يكشف لي عن أخرى ، عندئذ عقدت العزم على تحقيقها مستعيناً بالله على ذلك ، فهو وحده المستعان ، ومنه التوفيق ، وعليه توكلت ، وهو حسبي .

---

(١) Geschichte des Arabischen Schrifttums , IX P. 107, 312.

أبو على والتعليقة :

لم أر أحداً يعاب بالتفرد بكتاب سيبويه والإكباب عليه غير الفارسى[1] وهذا وإن كان عيباً إلا أنه فى ضمنه شهادة بقدرة أبى علىّ على فهم « الكتاب » ومعرفة أسراره ، ولعلها تنتقض ما وصف به من غيظ على أبى سعيد السيرافى وحسد له على ما تم له من تفسير كتاب سيبويه[2] .

فإن كان أبو على متفرداً بكتاب سيبويه فلعله كان يرمى إلى أن يكون رأساً فى هذا العلم[3]، وقد كان له ما أراد ، فمسائله فى النحو تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه ، والإيضاح إنما هو مختصر ميسر لكتاب سيبويه ، أما التعليقة فشهادة لا تقبل الشك على عمق معرفة الفارسى بمشكلات « الكتاب » .

لكن ظهور مزايا شرح السيرافى على تعليقة الفارسى[4] أمر لا يقبل الشك ، وذلك أن الشرح تقصّى أبواب الكتاب كلها ، وشرح دقيق مسائله وجليلها وفتق المسائل التى أجملها سيبويه ، ووضح ما أغمض منها بل لقد أنشأ أبواباً جديدة لرؤوس بعض المسائل الواردة عند سيبويه ،

---

(١) انظر الامتاع والمؤانسة ١/١٣١ ، معجم الأدباء ٣/١٠١ .
(٢) انظر المصدرين السابقين . وانظر الرمانى النحوى /٧٤ ـ ٧٥
(٣) روى عن الخليل قوله : « اذا أردت تعلم العلم لنفسك ، فاجمع من كل شيء شيئاً ، واذا أردت أن تكون رأساً فى العلم فعليك بطريق واحد انظر ، معجم الأدباء ١/٧٣ .
(٤) انظر كشف الظنون /١٤٢٧ .

استشعاراً منه لحاجة القارىء إلى تلك الإضافات ، ملتمساً العذر لسيبويه في عدم تقصيها (١) ، فيسّر شرحه فهم كتاب سيبويه ، ولو قدر له الخروج إلى النور لاختفت الشكوى من صعوبة الكتاب .

أما «التعليقة» فمنهجها ينفي أن تكون استقصاء لشرح عبارة الكتاب ويعطي الدليل على أن مؤلفها لم يهدف إلى ذلك ، وإنما كان هدفه أن يبين ما غمض من نصوص سيبويه مشققاً المعاني تارة ، ومقتضباً لها تارة أخرى .

إن من يقرأ « التعليقة » يستطيع أن يتصور أن أبا على كان يقرأ في كتاب سيبويه ، أو أن أحد تلاميذه كان يقرؤه عليه ، حتى إذا مرت عبارة يُظن أنها غامضة ، أو يلاحظ رسم الاستفهام على وجوه الطلاب عند طرقها مسامعهم ، ترى الفارسي يعلق عليها بقدر الحاجة لكشف الغموض ، فنراه يتوسع في التعليق تارة ، ويختصره تارة أخرى ، ويتوقف عند بعض الأبواب كثيراً ، ولا يكاد يقف عند بعضها الآخر ، بل إنه في أحيان كثيرة يكتفي بذكر عنوان الباب ، والتعليق على بعض الأفكار الواردة فيه ، وقد يهمل كل شيء في الباب ماعدا ذكر العنوان ، كما أنه أحيانا لا يعرج على ذكر عنوان الباب ، لكنه يشرح بعض مشكلات النص تحته .

من أجل هذا ونحوه مما سيتضح بعد قليل ، يظهر البون شاسعاً بين

---

(١) انظر الأبواب التي ولدها من الباب الذى عقده سيبويه بعنوان « باب ما يحتمل الشعر » وهى منشورة محققة .

شرح أبى سعيد وتعليقة أبى على ، لكن أن يولد ذلك حسداً فى نفس أبى على ، هذا مالا أظنه ، لأن قدرات الفارسى تؤهله لصنع عمل مشابه ولا تنقصه الآلة ولا البصر بأسرار كتاب سيبويه ، ولعله بمنهجه هذا كان يريد أن يختط لنفسه طريقاً مميزاً فى معالجة معضلات (الكتاب) دون أن يثقل على طلابه بشرح نصه كاملاً ، ولعله آثر الاختصار وألا يشرح من الكتاب إلا ماتدعو إليه الضرورة . وربما كان هذا المنهج هو الذى جعل الفارسى لايتقيد أحياناً بنقل نص سيبويه ، إذ تراه يختصره حيناً ويبتره حيناً آخر ، ويسوقه بالمعنى فى مواضع كثيرة ويداخل عبارة سيبويه بتعليقاته كثيراً .

والاختصار هو الطابع المميز للتعليقة ، وسيجد قارئها نفسه محتاجاً للعودة إلى كتاب سيبويه لمعرفة المعنى الذى قصده أبو على ، فمن أمثلة الاختصار هذه قوله :

« قال سيبويه : بَعُد (كَمْ ، وإِذْ) من المتمكنة »(١) . وهو هنا إنما يشير إلى قول سيبويه :

« والوقف فى قولهم : اضربه فى الأمر ، لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولاتقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بُعد كَم ، وإِذْ من المتمكنة »(٢) .

---

(١) التعليقة ٤/ب .
(٢) الكتاب ٤/١ .

وتعليق أبي عليّ على هذا النص لا يفهم إلا بالعودة إلى عبارة سيبويه نفسها ، ليدرك ما يشير إليه أبو علي عند قوله : « قال أبو علي : بُعْدَ كمْ من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن فى موضع كما تمكن (عَلُ) فى قولهم : (مِنْ عَلُ) ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة فى حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يشبه الاسم ، ولا أشبهه ما يشبهه » (١) . فإذا كان القارىء يرى فى قول أبى على هذا تفسيراً لعبارة سيبويه السابقة ، فإنى لا أبوح بسر إذا قلت إنى أراه قد زاد الغموض غموضة ، وأن الرجوع إلى كتاب سيبويه وإعادة النظر فى نصه قد يكون أهون من كد الذهن فى عبـــارة أبى على هذه يرحمه الله .

ومثل ذلك قوله : « قال : (أى سيبويه) مُنْذُ فيمن جرَّ بِهَا » (٢) . الناظر فى هذا النص لن يدرك من خلال القراءة الأولى له لم ساقه أبو على بهذه الطريقة لا لشيء ، إلا للاختصار الشديد الذى آثره . ومثله قوله أيضا : « قال سيبويه : غير متحرك ولا منون » ، لم يبين ما المقصود بذلك ، حتى إنه عندما فسر هـــذه العبارة لم يرجع الضمير المنوى فى (متحرك ، ومنون) إلىّ معلوم ، فهو يقول : « قال أبو على : يريد : ليس بمتحرك فى النية ، كما أن حروف الإعراب فى (رَحًا ، وعَصًا) فى موضع حركة هذا » (٣) .

---

(١) التعليقة ٤/ب .
(٢) التعليقة ٤/ب .
(٣) انظر التعليقة ٦/ب .

وأكثر نقول أبي على عن سيبويه على هذه الصورة ، كما أن الغالب على تعليقاته دورانها حول الفكرة التي اجتزأ منها النص ، لا أن يقصر شرحه على النص المنقول وحده .

وربما يعجب القارىء من أسلوب أبي على في كثير من الأحيان إذ يجده ينقل النص عن سيبويه ، ثم يعلق عليه ، وبعد ذلك لا يخرج القارىء بفكرة واضحة عن ذلك النص ، على نحو قوله : قال (سيبويه) : « ولم يسكونا ليسكونا » .

قال أبو على : يعنى الفاعل الذى يتعداه فعله ، والمفعول الذى يتعداه فعله (١) .

وقوله : « قال (سيبويه) : وقد يفارقه » قال أبو على : أى زيداً ونحوه في الجزاء والاستفهام ومواضع أخر (٢) .

ونحو قوله : « قال (سيبويه) : وتفسيره تفسير الأول » .

قال أبو على : أى جعلوا فيه الواحد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة كما فعل بالأولى (٣) .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، فهى منتشرة في التعليقة من أولها إلى آخرها .

حقا لقد كان في مثل هذه التعليقات تبيين لمسائل خفية عند سيبويه ،

---

(١) انظر التعليقة ق ١٣/ب .

(٢) التعليقة ق ١٨/ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/ أ .

لكن قراءة التعليق على الفقرة المنقولة من الكتاب وحده لا يكفى ، وقد لا يضيف إلى علم القارىء جديداً ، فيكون لزاماً - والحالة هذه - العودة إلى كتاب سيبويه للاطلاع على الفكرة العامة التى يدور حولها التعليق . وبعبارة أخرى فإن أغلب هذه التعليقات كان الأولى بها ألا تفصل عن متن (الكتاب) .

ومن أجل ذلك كان علىّ وأنا أقدم التعليقة ، أن أردف أفكارها بتوضيح من شرح السيرافى أو الرمانى ، وقد أضطر إلى نقل عبارة سيبويه نفسها ليتضح المقصود من تعليق الفارسى .

ومادمنا نتحدث عن منهج التعليقة وأسلوب صاحبها ، فإنا نراه أحيانا يلجأ إلى إعراب نص سيبويه ليصل من خلال ذلك إلى المعنى الذى يروم وهذا يجعلنا نعتقد أن أبا على يجعل الإعراب فرعاً للمعنى ، فهو يقول مثلا :

قال (سيبويه) : فيكون الأول حرف إعراب .

قال أبو على : فيكون : جواب لقوله : ولم تكن منوّنة ، ولم تلزمها الحركة ، أى لم يكن الفعل منوناً ، والحركة لازمة له ، كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتكون الألف حرف إعراب ، والنون بدلا من الحركة والتنوين فى الحركة والتنوين فى الفعل ، كما كانت الألف حرف إعراب فى الاسم ، والنون بدلا من الحركة والتنوين (١) .

ومثال آخر على توظيف أبى على الإعراب فى سبيل توضيح معانى

(١) التعليقة ق ٧/ب .

نصوص الكتاب ، يقول : « قال (سيبويه) : ومثل قولهم : مَنْ كانَ أخاكَ قول العرب : ما جاءتْ حَاجَتَكَ » .

قال أبو على : (ما جاءت حاجتك) فى موضع رفع بالابتداء ، وهو استفهام ، (وجاءت) بمعنى (صارت) فى هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه ضمير ما ، وحاجتك ، منتصبة لأنها خبر صار .. »(١) .

وهكذا نجد أبا على لا يكاد يطيل الوقوف عند كثير من أبواب الكتاب إلا ما يجده مستحقاً للإيضاح ، لكنه إذا تصدى للتعليق على جزئية ما أتى بالعجب فى المسألة ، واستقصى جوانبها . واصل من الأمثلة القريبة لمثل هذه الوقفة ، معالجته لقول سيبويه : « ذهبتُ الشامَ شبّهه بالمُبهم »(٢) . فقد تناول أبو على المكان المختص وفرق بينه وبين المبهم ، وصحح ما ذهب إليه أبو عمر الجرمى من أن قولنا : « ذهبتُ الشام ليست مثل دخلتُ البيت » محتجاً بأن الشام والبيت فى مثل هذين المثالين موضع مختص ، وليس بمبهم إن لم يكن (البيت) أقعد فى الاختصاص من (الشام) ويقوده الاستطراد إلى بيان ما يجمع بين الفعلين فى هاتين الجملتين من كونهما لا يتعديان إلى مفعول إلا بحرف الجر ، وأن حرف الجر حذف فى الجملتين للاتساع ، وإلى التعرف على المصدر الذى اشتق منه الفعل ، ثم معرفة نظائر هذه الأفعال مما لا يتعدى إلى المفعول إلا بواسطة ... »(٣) .

---

(١) التعليقة ق ١٤/١ .

(٢) الكتاب ١٥/١ .

(٣) انظر التعليقة ق ١١ .

ولعل القارىء الكريم وهو يرى جل الأمثلة التى أسوقها هنا وقعت فى صدر التعليقة ، فيتوهم أن أسلوب أبى على قد يتغير فى وسطها أو آخرها وأبادر فأقول: لقد كان الاختيار متعمدًا وذلك لكى يراها القارىء فى الجزء الذى بين يديه ، لا أن يضطر إلى الانتقال إلى البحث فى بقية الأجزاء ، وأقول له : إن أسلوب أبى على واحد فى التعليقة كلها وماينطبق على الجزء الأول منها نجده تمامًا فى آخر أقسامها .

لكن لا يعنى هذا أن التعليقة خلت من المناقشات المستفيضة لبعض المسائل النحوية التى هى فى نظر القارىء بحاجة إلى توضيح ، وليسمح لى القارىء بمثالين أسوقهما دليلاً على قدرة الفارسى على الإفاضة فى بسط القول وعرض الأدلة ، وتقليب وجوه المسألة ، واستدعاء أطرافها والوصول بالقارىء إلى حُجج منطقية مجردة ، قد تصل به إلى حد الملل .

المسألة الأولى : تعليق الفارسى على الباب الأول من أبواب الكتاب وهو قول سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية »[1] ، فبيّن أن الذى وضع عليه الكتاب التنوين فى (علم) ، وأن (ما) استفهامية ، و (الكلم) مبتدأ ، وخبره (ما) ، وأن الجملة فى موضع نصب على تقدير : هذا باب أن تعلم ما الكلم ، وأن فاعل (علم) المخاطب ، ثم أخذ فى بيان أن العلم فى باب التعدى على ضربين :

ضرب يتعدى إلى مفعولين ، وضرب يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز

---

(١) الكتاب ١/٢ .

مفعولا كما لا يجاوز (عرفت) مفعولا . وأثبت أبو على أن العلم فى قول سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) من الضرب الأول الذى يتعدى إلى مفعولين ، وأن (علم) فى تقدير (أن تعلم) وإن لم يضف إلى ضمير المخاطب ، قال : « كأنه جواب سائل سأل : ما الكلم ؟ فقال : هذا باب أن تعلم ما الكلم » ، وبيّن أنه يدخل فى ذلك جميع أقوال سيبويه فى سائر الكتاب : اعلم أن كذا وكذا ...

ناقش أبو على نفسه مناقشة الخبير بالمسألة ، وقلب أوجه الاحتمالات فى هذا الاستعمال ، على نحو أن يذهب بالمصدر الذى هو (عِلْمٌ) مذهب ما لم يسم فاعله ، وأن ذلك لا يجوز إذا جعلت (ما) استفهاماً ، كما أنه لا يجوز أيضاً إضمار المصدر فى قوله (أن يعلم) لتصير (ما الكلم) فى موضع نصب ، وعلل ذلك بأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون مرتفعاً فى المعنى المقام مقام الفاعل ، كما أنه لا يجوز أيضاً حذف التنوين من (علم) وإضافته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذى ، كأنك قلت : علم الذى هو الكلم ، فلو جعلته استفهاماً لم يجز أن تضيف (عِلْم) إليه ، لأن الجمل لا تكون فى موضع جر بإضافة الأسماء إليها ، إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شىء مقصور عليها .

وبيّن أبو على أنه إن كان من (العلم) الذى يتعدى إلى مفعول واحد وأضفت ، ثم قدرته بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) لم يحتج إلى إضمار مفعول ويكون (ما الكلم) فى موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أن تعلم) أو مرفوع إن قدرته بـ (أن يعلم) وإن كان مجرورًا فى اللفظ .

ثم انتقل أبو على بعد ذلك إلى بيان أوجه استعمال (ما) الواردة فى الباب ، فذكر أنها على ضربين :

تكون اسماً ، وتكون حرفاً ، ثم أخذ فى تفصيل وجوه كل ضرب فذكر للاسمية أربعة وجوه :

— فهى تكون بمعنى الذى ، فتلزمها الصلة كما تلزم الذى .

— وتكون بمعنى الاستفهام ، ولا صلة لها على هذا المعنى .

— وتكون بمعنى المجازاة ، ولا صلة أيضاً فيها .

— وتكون بمعنى اسم منكور ، كالتى فى قوله عز وجل : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ إذ التقدير : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم .

أما إن كانت (ما) حرفاً فإنها تأتى فى الوجوه التالية :

ـ تكون هى ومابعدها فى تأويل المصدر نحو (يعجبنى ماصنعت) أى صنيعك .

ـ وتكون وهى مصدر بمعنى ظرف الزمان ، كالتى فى قولك : لا أكلمك ما اختلف الليل والنهار .

ـ وتكون كافة للعامل عن عمله ، فتكف (رُبَّ ، وإنّ ، وبَعْدَ) عن عملها .

ـ وتكون نافية كما فى قولك : مازيد منطلقاً .

ـ وتكون مزيدة للتوكيد كالتى فى قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ .

ثم يعود بعدئذ ليتحدث عن (عِلْم) فيبين أن (ما) فى الباب عوضت

من الفعل فى (أما هذا باب علم ما الكلم) على أن تكون (عِلْم) بمعنى (أن تعلم) ، و (ما) استفهام ، و (الكلم) مبتدأ خبره (ما) ، والجملة فى موضع نصب ، وتكون (علمت) المتعدى إلى مفعولين ، لأن (علمت) التى فى معنى (عرفت) لاتعلق .

ثم أشار إلى وجه آخر من وجوه احتمالات تفسير هذا العنوان ، وهو جواز تنوين (علم) ، ولاتكون (ما) استفهاماً ، بل تكون بمعنى (الذى) ، كأنك قلت : (هذا باب أن تعلم الذى هو الكلم) ، فحذف (هو) من الصلة وقاس هذا الحذف على قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ تَمَاماً على الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) «ومثلاً مابَعُوضَةٌ » (٢) . بالرفع لما بعد (ما) بتقدير : هو أحسن ، وهو بعوضة .

أما عندما تكون (ما) بمعنى (الذى) فإنك تضمر مفعولا ثانياً ، وتقديره بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) .

وذكر أنه يجوز أيضا (هذا باب علم) بالتنوين ، ونصب (الكلم) ، على أن تجعل (ما) زائدة ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ويكون التقدير (هذا باب أن تعلم الكلم) .

كما بين أنه يجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) زائدة،

---

(١) انظر التبيان فى اعراب القرآن ١/٥٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر /٢٢٠ .

(٢) انظر معانى القرآن واعرابه ١/١٠٤ .

وتنوى بـ (عِلْم) ما لم يسم فاعله ، كأنك تقول : (هذا باب عِلْمِ الـكلم) كقولك : عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ .

ويجوز أيضاً (هذا باب عِلْمِ ما الـكلم) على أن تجعل (ما) زائدة ، كأنك قلت : (هذا باب علم الـكلم) .

ويجوز أخيراً : (هذا باب علم ما الـكلم) على أن تجعل (ما) بمنزلة (الذى) ، وتضيف (عِلْماً) إليه (١) .

فإذا قارنا ماجاء فى التعليقة بما كان أبو على سطره فى كتبه الأخرى من تفسير هذا الباب ، رأيناه لا يفسره فى الإيضاح ولـكنه يفرد بابا خاصا للحديث عن (ما) ، وحديثه فى الإيضاح كان حول عمل (ما) عمل (لَيْسَ) فى لغة أهل الحجاز ، من حيث أشبهتها فى نفى الحال ، والدخول على الابتداء والخبر (٢) .

كما أن أبا على قد جعل الباب الأول من أبواب المسائل العسكريات الأربعة خاصا لبيان « علم ما الـكلم من العربية » ، ولـكنه هنا لم يتعرض لأوجه احتمالات استعمال كلمة (عِلْم) كما فعل فى التعليقة ولم يخص (مَا) بإشارة خاصة ، بل شرع دون تمهيد ليقول : إن الـكلام يأتلف من اسم وفعل وحرف وفصّل فى الحديث عن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة

---

(١) انظر التعليقة ق ١ ــ ٣ .

(٢) اثبت المحقق فى الهامش ١٠٩/١ ماجاء من وجوه استعمال (ما) مما ذكر فى التعليقة .

مسترشداً بأقوال سيبويه ومن بعده من النحاة مفنداً آراءهم مخضعاً أقوالهم للنقد والمناقشة ، ولم يدخل فى هذا الباب شيئاً خارجاً عن هذه الأقسام الثلاثة (١) .

ومن خلال النظر إلى المسائل العسكريات يتبين أن أبا على رتبها ترتيباً منطقيا ، فجعل الباب الأول للتعريف بأقسام الكلم مفردة ، وبعد أن حدد هذه الأقسام وأصبحت معلومة لدى القارىء ، انتقل إلى الكلام عنها مؤتلفة فيما يسميه أهل العربية . (الجُمَل) ، وبعد أن أصبحت الجملة معلومة لدى قارئه نبهه إلى ما يشذ منها فى الباب الثالث ، حتى إذا أصبح على علم بذلك كلّه عرّفه أن أواخر الكلم قد تخضع لتأثير العوامل وقد لا تخضع ، فعقد لذلك « باب البناء والإعراب » وبه تتم معرفة أوجه كلام العرب إفرادا وائتلافاً ، وما يشذ فى الاستعمال ثم تأثر هذه الكلم بالعوامل الداخلة عليها . إنها نظرة منطقية أوحتها إلى أبى على قدرته على الاستنباط وسيطرته على زمام علم العربية ، ويبدو أن بهذا المنهج يحاول أن يميز بين كتبه فلا يجعلها نُسخاً متكررة ، ولا يحشو بعضها بما يمكن أن يتسع له المجال فى كتاب آخر ، وقد لحظ الدكتور الشلبى المنطق والفلسفة فى هذه المسائل وأشار إلى ماقرره أبو على من أصول عامة تتصل ببناء الكلمة وبالصناعة النحوية والأسلوب (٢) .

---

(١) المسائل العسكريات ص ٢٣ ــ ٢٩ .
(٢) من أعيان الشيعة ٤٩١/٤٤٢ .

ولست أرى فى المسائل العسكريات الغموض الذى أشار إليه خاصة إذا قارنا هذه المسائل بكتاب الحجة أو حتى بالتعليقة (١) ، لكنها ليست فى سهولة الإيضاح على كل حال .

ويبدو أن حديث أبى على هنا عن (ما) كان مختصراً، لذا فقد خص هذه الأداة (ما) بمسألة خاصة من المسائل الشيرازيات فصّل فيها ما كان أوجزه هناك (٢) لكنه عاد فزاد التفصيل تفصيلا عندما عقد باباً فى المسائل البغداديات لبيان وجود (ما) (٣) .

وبعد مناقشة مستفيضة لأحوال (ما) الاسمية والحرفية ، ألحق أبو على مسائل أخرى تتعلق بها (٤) .

ـ كالمسألة التى تتحدث عن (كيما) فى قول الشاعر (٥) :

مِنْ طَالِبَيْنِ لِبَعْران لَهُمْ شَرَدَتْ
كَيْمَا يَحُسُّونَ مِنْ بُعْرانِهِمْ خَبَرَا

ـ و (ما) فى قول سيبويه فى الكتاب : هذا باب علم ما الكلم فى العربية (٦) وحديثه هنا لا يخرج كثيراً عما فى التعليقة .

---

(١) من أعيان الشيعة /٤٤٢ .
(٢) المسائل الشيرازيات / ق ١٢٨ ـ ١٣٥ .
(٣) المسائل البغداديات /٢٤٩ ـ ٣٤٧ .
(٤) من أعيان الشيعة /٤٧٠ .
(٥) المسائل البغداديات /٣٤٩ .
(٦) المسائل البغداديات /٣٦٥ .

ـ ومسألة من إجرائهم (ذا) (مع) (ما) بمنزلة (الذى)[1] .

ـ وأخرى عن قراءة من قرأ « وإن كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا مُحْضَرون » و « وإن كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظٌ »[2] :

وإذا صحت نسبة المسألة الواردة في أقسام الأخبار إلى أبى على فإن حديثه فيها عن قول سيبويه «هذا باب علم ما الكلم من العربية »لايتجاوز حدود الاختصار لما فصله في البغداديات والشيرازيات والتعليقة على الرغم من ذكره أن لذلك خمسين وجهاً من الاحتمالات[3] .

ومن الأمور البارزة التى وقف عندها أبو على مليًا « حروف المد واللين » .

فبين معنى اللين فيها ، لأنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جرى الصوت معها وإمتـــداده بها كما يمتنع فى سائر الحروف[4] .

كما أثبت بالحجة أن هذه الحروف اللينة تجىء حروف إعراب ودلل على أن الواو فى (أخوك) وبابه حرف الإعراب لاعلامـــة الإعراب

---

(١) المسائل البغداديات / ٢٧١ .

(٢) المسائل البغداديات /٣٨١ .

(٣) انظر ، من أعيان الشيعة /٥٦٢ ـ ٥٦٩ ، مجلة دراســـات ، مج ٦ ، أيار ١٩٧٩م ، العدد الأول ، ص٣٩ .

(٤) التعليقة ٥/ أ .

ودلالته ، وقاس ذلك على قولهم (امرؤ ، وابنم) إذ الهمزة فى امرىء والميم فى ابنم حرفا إعراب وليسا بدلالتى إعراب ، فتكون حروف اللين فى أخيك ونحوه حروف إعراب ، وأن حرف اللين فى مثل (أخيك) لام مثل الميم فى (ابنم) ، كما ساق دليلا آخر على كون حروف العلة فى مثل (أخيك) حروف إعراب لاعلامة إعراب هو قولهم : فوك وذو مال « قائلا : ألا ترى أن (ذو) لايخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا : للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه ، فلايجوز أن يكون علامة للاعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود فى شىء من كلامهم » . ورد على من يعترض بأنه ليس فى كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، مبيناً علة العرب فى ذلك ولكن تلك العلة لاتنطبق هنا وأنها مأمونة من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : (فَمٌ) فأبدلوا الميم من الواو . واحتج على من يقول بأن حرف اللين فى (أخيك) للإعراب وليس بحرف إعراب بأنه « يلزمه أن يكون الحرف فى (ذو) أيضا للاعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يجز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه لايجوز أن يكون على حرف واحد » .

وفى القسم الثانى أفرد مسألة أخرى لبحث كلمة (سَمَاء) وجمعها على (فعايل) قائلا : هذه مسألة ليس هذا موضعها ، ولكنا كتبنا هاهنا

ووطأ للحديث بقول الشاعر : * سَماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سمائيا * (١)

وبين أن الشاعر جاء بصورة الجمع هذه على غير الأصل من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه جمع (سماء) على (فعايل) من حيث كان واحداً مؤنثاً ، فكأن الشاعر شبهه بشِمال وشَمائل ، ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه فعول دون فعايل ، كما قالوا : عناق وعنوق • وقوله : تَلُفُّهُ الرِّيَاحُ وَالسُّمِيّ •

الثانى : أنه قال : سمائى وكان القياس الذى عليه الاستعمال سَمَايَا فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال : سمائى . ثم شرع بعد ذلك فى تبيين أصل كلمة سماء ، وأنها على وزن فَعَال ، ولامها معتل والهمزة منقلبة فيها عن الواو لوقوعها طرفاً بعد ألف ، ويضرب الدليل تلو الدليل حتى يثبت ماذهب إليه من خروج الشاعر عن الأصل .

أما الوجه الثالث : فهو أن حكم (سماء) إذا جمع مكسراً أن يجمع على (فعائل) ولكن الشاعر جعله بمنزلة ما لامه صحيح وأثبت قبله فى الجمع الهمزة فقال : (سماء) كما قال : جَوَار ، ثم حرك الياء بالفتح فى موضع الجر كما تحرك جوارى وموالى ، فصار سمائى مثل (مَوْلَى مَوَالِيَا) وقول الشاعر :

* أبيت على معارى فاخرات *

وختم هذه المسألة يقول : «آخر المسألة ، عاد إلى عمود الكتاب » (٢)

---

(١) الكتاب ٥٩/٢ •

(٢) التعليقة ١١٤/أ ـ ١١٥/أ •

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة لم نجد لها علاقة بما قبلها ولا بما بعدها من التعليقات ، لكن لم ساقها أبو على هنا ؟ ذلك مالا يمكن القطع به ، وإن كان الظن يغلب على أن أحداً استوضحه عن هذه المسألة فيما كان يفسر مسائل الباب الذى بين يديه . فأحبّ أبو على أن يثبت الجواب فى حينه، معتذراً بأن هذا الموضع ليس بموضع لمناقشتها .

وليست هذه المسائل وحدها هى المواضع التى تميزت بالتدقيق والتفصيل فى التعليقة ، ولكنها سيقت هنا أمثلة لأسلوب أبى على فى معالجة قضايا « الكتاب » والتعليق عليها .

وإذا نظرنا إلى منهج أبى على فى تعليقاته ، فإنا نجده يقيمه على الجدل وتجويد العلة ، وحسن القياس ، وهو منهج تميزت به كتبه ، وعرفه عنه تلاميذه ، فهذا ابن جنى يقول عنه : « ولله هو ، وعليه رحمته ، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً له »(١) . وهو يقرر أن « الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه ويخرج عن الشائع الواسع »(٢) .

كما أن أسلوبه تشيع فيه المصطلحات المنطقية على نحو قوله مثلا : «وحكم الخاص أن يكون من العام ، ويستحيل كون العام من الخاص» . وهذه

---

(١) الخصائص ١/٢٨٦ ـ ٢٧٧ .
(٢) انظر الحجة ، ج ١ ، ق ٧٣ .

الأمثلة تدل أيضا على معنيين ، أحدهما بائن من الآخر والأحداث تدل على معان مجردة مفردة والمفردة فى الرتبة أسبق من المركبة » (١) .

ولما كان القياس من مناهج الفقهاء ، فإن فقه أبى على بمسائل النحو تناول هذا الأصل فطبقه فى التعليقة على نحو قوله : « إن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبت على خلاف ذلك » (٢) . وقوله : « وأجمعوا على حذف (كل) ، و (ترى) » (٣) . والإجماع من أصول الفقهاء ـ كما هو معلوم ـ

ولعل فيما يأتى من الأمثلة ما يلقى الضوء على اهتمام أبى على بالعلة النحوية وقدرته على تجويدها .

لقد علل لِمَ كان اختيار النحاة للألف دون الواو فى المثنى فى حالة الرفع ، فى حين يرفع الواحد بالضم وهو الأصل ، علل بأنهم فعلوا ذلك ليفصلوا بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، فلو قيل زيدون فى التثنية والجمع ، لالتبس التثنية بالجمع ، كما أنه لو حملت التثنية والجمع بالواو فى الرفع للزم أن يحمل النصب فى التثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع » (٤) .

---

(١) المسائل العسكريات /٣٢ ، وانظر التعليقة ٣٥/ب ، ٤٢/ب ، وانظر المسائل البغداديات /١٠١ .

(٢) التعليقة ١٨٢/ أ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٣٠ ، التعليقة ق ١٨٠ .

(٤) التعليقة ق ٦ ـ ٧ أ .

كما علل أبو على لعدم جواز تثنية النصب بالألف ، على الرغم من أن نصب الواحد الذى هو الأصل بالفتحة ، بقوله : « لم يجعلوا النصب ألفا فى التثنية ليكون النصب فى التثنية مثل النصب فى الجمع ، لأنه قد لزم أن يكون الجمع بالياء إذا لم يجز كونه بالواو ولا بالألف ، فلما لزم هذا فى الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد ، وأشبه به فكان اتباعه إياه أولى »(١) . واستأنس برأى المبرد فى ذلك وهو « أنه لو كان النصب بالألف فى التثنية والجمع كان ينفتح ماقبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن فى الألف ما أمكن فى الياء من فتح ماقبلها فى التثنية ، وكسر ماقبلها فى الجمع »(٢) .

هذا المنهج فى البحث لانكاد نراه عند النحاة فى القرنين الثانى والثالث الهجريين ، ويكاد يكون من مميزات الدرس النحوى فى القرن الرابع الهجرى لتأثر هؤلاء النحاة بعلوم عصرهم المختلفة من جدل ومنطق وفلسفة ونحوها ، انظر معى كيف استخلص أبو على أن الاسم المبنى لاحرف إعراب فيه حين نظر فى عبارة كان قد قالها سيبويه مجملة دون تفصيل وهى قوله :

« فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة » (٣)

(١) التعليقة ق ٧/ أ .
(٢) انظر القضية فى الكتاب ٤/١ ، والتعليقة ق ٦ ـ ٧ .
(٣) الكتاب ٣/١ .

قال : « فلو كان لغير المعرب عنده حرف إعراب لما كان فى قوله الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون فى المعرب والمبنى تخصيص ولا تخليص لما تستحق الرفع والنصب » (١) .

ثم إن الترتيب المنطقى واضح من أسلوب أبى على فى ترتيب النتائج بعضها على بعض من نحو قوله : فقد نص هنا (سيبويه) على أن المبنى ليس آخره بحرف إعراب .

وإذا لم يكن فى المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب فى المعرب والتثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعراب . . . .

ومن حيث كان معرباً وجب أن يكون له حرف إعراب، ومن حيث كان له حرف إعراب ، وجب أن يكون فيه إعراب (٢) .

هذا الاستقراء الذى قاد أبا على إلى هذه النتيجة واحد من خصائص الدراسة النحوية فى هذا القرن ، والتى لا تسلم بالحقيقة إلا بعد تمحيص وجدل ، ولا تقبلها إلا بعد قناعة يدعمها الفكر ويؤيدها الدليل .

أما أسلوب الجدل فظاهر فى التعليقة على نحو قول أبى على : « فإن قيل : إن الهمزة ثانية فى كل أحوالهم الاسم . . .

---

(١) التعليقة ٥/ أ .

(٢) التعليقة ٥/ أ ــ ب .

قيل له : حرف اللين فى أخيك وبابه مثـل الهمزة فى أنه حرف إعراب» .

وفى مناقشته ماهية الياء فى مثل (تفعلين) ، قرر أن هذه الياء لا تخلو من أن تكون علامة مجردة من الضمير ، أو أن تكون ضميراً ، فإن كانت علامة لزم أن تثبت فى فعل الاثنين كما ثبتت التاء فى قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علم أنها ضمير لا علامة ، وأخذ يقلب الأمر على وجوهه المحتملة ويفترض أن قائلا قال له : ما أنكرت أن تكون علامة . . . فيجيب عليه بقوله : قيل له . . . ويفترض افتراضاً آخر : « فإن قال القائل: فهلا تثبت العلامة التى هى ضمير المذكر فى مثل « أنت تفعل » إن كان الياء ضميراً ليس بعلامة وهلا ذلك امتناع ثباته على هذا أنه ليس بضمير؟.

قيل له : إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإنما علمنا أن التاء فى فعلت علامة لثباتها مع علامة الضمير ، لأنها لو كانت ضميراً لم تثبت »(١) .

وفى قول عمر بن أبى ربيعة :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُود وَقَلَّمَا   وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

بيّن أبو على جواز دخول الفعل (قَلَّ) على فعل آخر هو (يَدُومُ) لأن الفعل (قَلَّ) دخلت عليه (ما) فكفته عن العمل وهيأته للدخول

---

(١) التعليقة ٨/ب ، ٩/ أ .

على الفعل كما تهيء (رُبَّ) للدخول على الفعل ، ثم أخذ يفترض أن قائلا قال : كيف جاز دخول (قلّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه ؟ ويرد بقوله : قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ...» ويضرب الأمثلة لتقوية حجته (١) .

وحصر المواقف الجدلية في التعليقة ليس سهلا فقد بث أبو علي روح الجدل في مناقشاته وحواره في مواضع مختلفة يعضده في ذلك معرفته القرآنية وخبرته القياسية ، فهو مثلا يروي أقوال شيخيه أبي بكر وأبي إسحاق في المميز إذا كان عدداً وجوازا جعله واحدًا أو جمعًا وأن القرآن جاء على كلي القولين فقال تعالى ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ وقال ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ فيقول : « إنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع » (٢) . ومثل ذلك مبثوث في ثنايا التعليقة (٣) .

وقد وقف أبو علي مليًّا عند قول سيبويه : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض » . فأيد ما ذهب إليه سيبويه من أن الأسماء هي الأول للأفعال ، ولأن الأفعال مأخوذة من المصادر والمصادر أحد أنواع الاسم ، واستدل على ذلك بأدلة تتصل بالصياغة والدلالة على الحدث والزمان ، كما استدل بأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، وأن كل ما وجد من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس العكس وهذا من أدلة أولية

---

(١) التعليقة ١٠/ب .

(٢) التعليقة ٤١/ أ .

(٣) انظر : ٢١/ب ، ٢٣/ب ، ٧١/ب .

الاسم ، وأنه أكثر من الفعل فى العدد ، والأكثر فى العدد أكثر فى الاستعمال ، والأكثر استعمالا يكون أخف على الألسنة ؛ لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب وهو عليه أسهل ؛ وهذه الدربة بحسب كثرة العادة .

وقد استفاد من معرفته باللغة الفارسية فى تعليل ما ذهب إليه من خفة الاسم وثقل الفعل ، بالقياس إلى ثقل الفارسية على العربى لقلة اعتياده النطق بها ، كما أن العربية ثقيلة على الفارسى الذى لم تكثر فى عادته ولم يرتض بهما ، ووجه ما ذهب إليه النحويون من اعتبار العجمة إحدى موانع الصرف لثقل اللفظ الأعجمى على المتكلم العربى كما علل أن احتمال الأسماء للزيادة راجع لخفتها ، وأن الأفعال لثقلها لا تحتمل الزيادة ، ولكنها تحتمل الحذف والنقصان ، ولذا لحقها السكون والجزم(١) .

ومما يتصل بالقياس عند أبى على فى تعليقته حديثه عما أميل على غير قياس الوارد عند سيبويه (٢) . فعلل اعتلال بعض حروف الكلمة الممالة ، وقال : « كره أن تمال الألف من (مال) فى جميع الأحوال ، كما أميل فى الجر ، لأنه لو أميل صار مثل : (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) ، وما لا اعتلال له ، لاحق فى اللام ، والعين المعتل أقوى من اللام المعتل ، لأن العين تصح حيث تعتل اللام ، وإذا كان أقوى وجب أن يكون أقرب إلى الصحيح ، وإذا

---

(١) التعليقة ٩/ أ – ب ، وانظر الخصائص ١/٢٥٢ – ٢٥٣ ، البغداديات ق/٢٤٩ ، وانظر التعليقة ق ١٠٤ أ ، ١٠٥ ب ، ١٨١ ب .
(٢) الكتاب ٢/٢٦٤ .

كان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقل مما يلحق اللام ، لأنه أدخل في باب الصحيح ، فكما لا يغير الصحيح ، يجب ألا يغير ما كان أقرب إليه »(١) .

ونحو ذلك التعليل لضعف قياس ألف (مَال ، وبَاب) على ألف (غزَا) في الإمالة ، لأن الأولين في الأسماء ، والثالثة في فِعْل ، والفعل يلحقه الإعلال أكثر ، لما يلحقه من ضروب التصاريف (٢) .

انظر إلى قياسه الإمالة في المنفصل والمتصل على الإدغام في المتصل والمنفصل نحو (مفرّ ، ومَردّ ، وقوم موسى ، والمال لك ...) (٣) .

وتظهر قدرته على التعليل عندما نقرأ ما اعتل به في مخارج الحروف (٤) . وزيادة الهمزة في (أول)(٥) ، وأن التاء في (ترتب) أصل حتى يقوم دليل من الاشتقاق أو مايقوم مقامه على زيادتها(٦) .

وبصفة عامة عندما نقرأ التعليقة سوف لا نجد باباً يخلو من قياس أو تعليل منطقي ، أو جدل عقلي يصوغه أبو علي صياغة الخبير بمشكلات كتاب سيبويه .

---

(١) التعليقة ق ١٦٨/ب .
(٢) انظر التعليقة ق ١٦٩/ أ .
(٣) التعليقة ق ١٧٠/ أ .
(٤) انظر التعليقة ق ١٦٦/ب ، ق ١٦٩/ أ .
(٥) التعليقة ق ٩٦/ب .
(٦) التعليقة ق ٩٧/ب .

وبعد : فيحسن بنا وقد سمحنا لأنفسنا بالتجوال الحر فى نص التعليقة أن نجمل القول فى أسلوب صاحبها فنقول :

ـ يبدأ أبو على تعليقاته على عبارة سيبويه بقوله :

(قال أبو على) ـ فى أكثر المواضع ـ

وقوله : (أى) ـ كثيرا ـ

وقوله : (يريد) ، (يعنى) ـ أحياناً ـ

وقوله : (يقول) ـ أحياناً أخرى .

وقوله : (قلت) ـ قليلاً .

ـ أما قوله : (قال) فإنه يعنى به سيبويه غالباً ، إلا أن ماينقله أحياناً بعد هذه الكلمة لانجده فى كتاب سيبويه ، وهذا أفسره من عدة وجوه :

١ ـ إما أن يكون أبو على قد اعتمد على نسخة أخرى من الكتاب وأن النسخة التى وصلت إلينا تنقصها تلك النقول .

٢ ـ وإما أن يكون القول لأبى على نفسه ، ولكن الناسخ أهمل ذكر اسمه .

٣ ـ أو أن يكون ذلك القول لأحد شيوخ أبى علي أو النحاة السابقين له وأهمل الناسخ ذكره أيضا .

ـ تأتى تعليقات أبى على غالباً بعد إيراد عبارة سيبويه ، وقد تعقب ماينقله عن النحاة السابقين ، ثم قد يردف عبارته المألوفة (قال أبو على) مرتين في مكانٍ واحدٍ ، دون فاصل بينهما .

ـ يلجأ أبو علي إلى الاختصار كثيراً ، فتراه يترك بعض أقوال سيبويه والسياق محتاج لإيرادها ، بل إن الرغبة في الاختصار كانت وراء اختصاره عنوانات الأبواب ، والاقتصار على كلمة واحدة أحياناً عند الاستشهاد بالشعر ، أو اجتزاء بعض ألفاظ الأمثال المستشهد بها .

ـ قد يكتفي أبو علي في شرح بعض الموضوعات بإيراد مايراه من أقوال النحاة السابقين ، ولا يردف ذلك بشيء من عنده .

ـ الغالب في التعليقة أن يكون التعليق أطول من نص الكتاب ، إلا أنه في بعض الأحوال يكون النص المنقول أطول من التعليق .

ـ ميل أبي علي إلى الاختصار يدفعه أحياناً إلى الإشارة والتلميح إلى الشاهد الشعري دون ذكر ألفاظه ، فقد أشار مثلا إلى قول ابن الصعق دون أن يذكر البيت الذي تتعلق به الإشارة (١) .

ـ يحذو أبو علي حذو سيبويه في الإسناد إلى شيخه ، فسيبويه عندما يقول : (سألته) ، أو (قال) فإنه يعني الخليل ، كذلك يفعل أبو علي في الإسناد إلى أستاذه ابن السراج .

ـ يذكر بعض أفكار سيبويه ، فيتوهم القارىء أنه سيعلق عليها ، لكنه مايلبث أن يتركها دون مساس ، ويعلق على أخرى دون أن يشير إليها من قريب أو بعيد .

ـ يغرق أبو علي أحياناً في التعليلات ، مما يؤدي إلى استغلاق المعاني ، حتى إنه هو نفسه يحس بالغموض ، فيلجأ إلى تفسير عبارة ، فتراه مثلا

---

(١) التعليقة ق ٨٦/ب ، الكتاب ١/ ٤٦٠ .

يقول بعد كل جملة (أعنى ‥) ونحو ذلك ، وهذا ملحوظ فى أبواب الصرف أكثر منه فى الأبواب النحوية .

- يسلك أبو على سبيل المناطقة فى الاحتجاج والتعليل ، فتراه أحيانا ، يقدم العلل أولا ، ثم يرتب عليها النتائج ثانياً .

- يتصرف أبو على أحيانا فى صياغة عنوانات الأبواب توخياً للاختصار ، كما أنه يتصرف بالزيادة فيها أحياناً أخرى .

شخصية أبى على النحوية :

أبو على بصرى المذهب ، لكنه مستقل الرأى ، لاتدفعه بصريته إلى متابعة القدماء دون قناعة ، كما لاتدفعه إلى مخالفة الكوفيين دون دليل. وقد لحظ الدارسون من قبل هذه الخصلة فقال أحدهم : « لم يكن أبو على فى بصريته يلوك كلام الأئمة ، ويتقبل آراءهم على علاتها ، متابعة لهم أو عصبية ، ولكنه كان يناقش المسائل ، وينظر فى أدلتها حتى يتبين له وجه الرأى ، فيأخذ به أيًّا ما كان موقعه » (١) . فقد خالف الخليل فى مسألة الاشتقاق الحركات من الحروف(٢) وغلّط سيبويه فى غير مسألة (٣) ووافق أستاذه ابن السراج فى تخطئه سيبويه فى (فعلول) وهو اسم (٤) ،

---

(١) مقدمة الحجة ١١/١ - ناصف ورفاقه . وانظر أيضا مقدمة سر صناعة الاعراب ٣٤/١ ، مقدمة الايضاح / ص ج .

(٢) انظر الكتاب ٣١٥/٢ ، والتعليقة ق ١٧٩/ أ .

(٣) انظر التعليقة ق ١٨٢/ أ ، ق ٣٥/ أ .

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢ .

فقال : « قال أبو بكر : هذا غلط فى الكتاب ، وليس فى كلام سيبويه أعنى (فنعلول) ، لأن هذه النون ليست زائدة ، إنما هى من أصل الكلمة فهذا يدلك على أن وزنه فى هذا الموضع بفنعلول غلط وقع فى الكتاب . قال أبو بكر : لم أجده فى نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١)
فإذا اختلف نحاة البصرة رأيته يعرض حججهم ويفند آراءهم ، ثم يرجح مايراه أولى بالترجيح ، فعندما عارض أبو عثمان سيبويه فى صرف (أفعل) من قولك : هذا رجل أفعل (٢) ، وغلط سيبويه ، إذ يرى صرفه ، وقال أبو العباس المبرد : لم يصنع أبو عثمان شيئاً ، فسر أبو على مراد أبى العباس ، ووضح قول سيبويه ، وختم الحجاج بقوله : « فقول سيبويه إذاً صحيح » (٣) .

ومرة وقف إلى جانب سيبويه من حيث غلطه أبو العباس المبرد فى إحدى مسائل العطف الواردة فى الكتاب (٤) . فقال أبو على - بعد أن حكى المسألة : « وهذا الاعتراض الذى حكيناه شبيه بالمغالطة .. » ثم علل لما ذهب إليه (٥) .

كما وقف مع سيبويه فى مواقف أخرى ورد مسائل الغلط التى رويت

---

(١) التعليقة ق ١٨١/ أ .
(٢) الكتاب ٦/٢ .
(٣) التعليقة ق ٢٨ - ٩٩/ أ .
(٤) الكتاب ٤٢٨/١ .
(٥) انظر التعليقة ق ٧٦ أ - ب .

عن أبي العباس(١) ، وقال مرة : « غلط عليه أبو العباس ... (٢) » واحتج مرة على الأخفش وقال : « وقول أبي الحسن هنا حجة عليه في حمله (ما أحسن زيداً) على أنه بمعنى (الذي) (٣) .

ومرة رفض ماذهب إليه بعض النحويين في المسائل قائلا : « وزعم بعض منتحلي العربية أن (الأول) مأخوذ من آل ، يؤول ، أولا ، إذا رجع ، وهذا التقدير لايجيزه التصريف » (٤) .

ثم إنه لم يأبه أن يخطىء سيبويه نفسه وذلك على نحو قوله : « قوله (أى سيبويه) : إنه ليس بحرف إعراب ، فليس بصحيح ، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومنقضاه ومايتم به ... » وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الانكار بلا برهان » (٥) .

وهو على بصريته ينقل عن الكوفيين ويصف رواية ثعلب بأنها جيدة (٦) . كما يشير إلى رواية ابن السراج عن نسخة أحمد بن يحيى ثعلب للكتاب (٧) .

---

(١) انظر التعليقة ق ٧٣/ب ، ق ٨٣/ب .

(٢) انظر التعليقة ق ٩١/ب .

(٣) انظر التعليقة / ق ٩٢/ أ .

(٤) التعليقة / ق ٩٧/ أ .

(٥) التعليقة ق ٥ ـ ٦/ أ ، وانظر أيضا التعليقة ق ١٨٢/ أ ، ق ١٧٨/ب .

(٦) انظر التعليقة ق ١٨٠/ب ، ١٨١/ أ ـ ب .

(٧) انظر التعليقة ق ١٨١/ أ .

التعليقة فى آثار الدارسين :

إذا كان ورود التعليقة قليلاً فى قوائم الوراقين والمترجمين ، فإن اهتمام المتخصصين فى الدراسة النحوية بها كان ملحوظاً ، وهذا الاهتمام كان على رأس الأمور التى جعلت الباحث يقدم على تحقيقها مطمئناً من صحة نسبتها إلى أبى على ، وأن النسخة الخطية التى وقع عليها هى التعليقة نفسها ، فقد أحالت إليها بعض المصادر النحوية ، ناهيك عن نقل نصوص كاملة منها عند بعضهم ، فابن هشام ينقل عنها أحد وجوه التأويل فى مسألة الحكمة فى تذكير (قريب) ويقول : « هذا الوجه قال فيه أبو على الفارسى فى تعاليقه على كتاب سيبويه ـ رحمهما الله ـ مانصه : » هذا التقدير والتأويل فى القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز فى ضرورة الشعر » (١) .

ونقل أبو حيان ماذهب إليه السيرافى وابن النحاس فى ترجمة « هذا علم ما الكلم من العربية » فى جعلهما (علمًا) مصدراً ينحل لأن الفعل المبنى المفعول ، و (ما الكلم) جملة استفهامية علق عنها العلم ، وأن التقدير : « هذا باب أن يعلم ما الكلم) أى أىّ شىء الكلم من العربية . ثم قال : « ومنع الفارسى ذلك فى تعاليقه ، لأن المفعول الذى لم يسم

(١) مسألة الحكمة فى تذكير (قريب) فى قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » /٤١ ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١٨٩/٣ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ ، بيروت .

فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك نائبه » (١) .

أما عبد القادر البغدادى ، فقد عول على التعليقة كثيراً عندما شرح أبيات مغنى اللبيب ، وإليك بعض النصوص التى نقلها منها :

١ ـ الشاهد رقم (١٧) : وهو قول الشاعر :

أَيَا جَبَلَىْ نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا   نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَىَّ نَسِيمُهَا

ناقش بعض الوجوه الواردة فى تفسير هذا البيت ثم قال : « وقال أبو على الفارسى فى تعليقته على كتاب سيبويه : « قوله : وقد يستعملون هذه التى للمد فى موضع الألف .

قال أبو على : إذا ناديت المقبل عليك بما تنادى به المتراخى البعيد نحو (يا ، وهيا) كان بمنزلة قولك : يا أبا فلان للمقبل عليك ، توكيداً فى استعطافه ، وإن كنت قد استغنيت عن دعائه بإقبالك عليه » (٢) . وهذا النص فى التعليقة دون زيادة ولا نقص (٣) .

٢ ـ الشاهد رقم (٢٧) وهو قول الشاعر :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَيْراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ

قال البغدادى : قال أبو على فى تعليقته على كتاب سيبويه : قوله :

---

(١) انظر منهج السالك /١١٧ وهذه المسألة فى التعليقة ق٢ب .

(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/١ .

(٣) انظر التعليقة ق ٤٩/ أ .

(ما إن رأيته)، (إن) لغو ، و (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر ، فهو في تقدير : رجه رؤيتك إياه ، أي وقت رؤيتك إياه ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

فكأن الشاعر شبه التي مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية لاتفاقهما في اللفظ ، انتهى (١) . والنص بتمامه في التعليقة (٢) .

٣ ــ الشاهد (١٩٦) ، وهو قول الشاعر :

يَغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ   لاَيَسأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

على أن (حتى) فيه ابتدائية .

قال : « قال أبو علي الفارسي في تعليقته على الكتاب » : يعني لو كانت الجارة للاسم لوجب أن تفتح (انّ) بعدها ، لأن تلك لاتدخل إلا على اسم ، لأن (حتى) لو كانت الجارة ، ولم تكن التي هي بمنزلة حرف من حروف الابتداء لانتصب الفعل بعدها ، كما ينجر الاسم بعدها ولم يرتفع (٣) . وهذا بنصه في التعليقة دون تحريف (٤) .

٤ ــ الشاهد (٢٠٢) وهو قوله :

* أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيْضٌ مِنْ عَلُ *

قال البغدادي : « ولم يكتب السيرافي هنا شيئاً ، وكتب أبو علي هنا في تعليقه على الكتاب .

---

(١) انظر ق ١١٧/ب .
(٢) انظر ق ١١٧/ب .
(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٢٥ .
(٤) انظر التعليقة ، ق ٧٠/ب .

قال أبو على فى « التعليقة » : (عَلُ) لامه واو ، فحذفت كما حذف لام (غَدٍ) ، لا كما يحذف من عمٍ وشجٍ لالتقاء الساكنين ، والدليل على ذلك قولهم : (من عَلُ) فبنوه على الضم ، كما بنى (من قبلُ) ولو كانت مثل قولك : (عَمٍ) لوجب أن تكون (عَلاً) ، فتثبت لام الفعل لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له شيء من ساكن اجتمع معه انتهى (١) وهذا النص بتمامه موجود فى التعليقة (٢) .

٥ ـ الشاهد : (١٣٨) وهو قوله :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ
نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَانَدْرِى

قال البغدادى : « قال أبو على فى تعليقته على كتاب سيبويه : قولهم : (ليْمُنُ الله) . فعلى هذا لو كان (أيمن) جمعاً لكان (لايمن) إذا خفف ، انتهى كلامه (٣) .

وقول المصنف : ويلزمه الرفع بالابتداء ، حققه أبو على فى التعليقة فقال : (لعمر الله) اسم مبتدأ ، وخبره محذوف » (٤) .

٦ ـ وهناك نقول من التعليقة وإحالات إليها عند الشاهد رقم (٥٣) ،

---

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣٦١ ٣٦٢ .

(٢) انظر ، ق ١٠٨/ب .

(٣) هذا النص طويل وهو فى التعليقة ق ١٤٥/ب ، ١٤٦/ أ دون نقص أو زيادة .

(٤) انظر بقية النص فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠ ثم انظر التعليقة ، ق ١٤٦/ أ .

ورقم (٤٨١) ورقم (٥١٢) ورقم (٥٣٣) ، والشاهد رقم (٥٩٦) ، والنصوص المنقولة فى هذه المواضع هى نفسها النصوص الموجودة فى نسخة التعليقة من غير زيادة ولا نقص ، ولولا خشية الإطالة وإملال القارىء لذكرت النصوص هذه كلها ، ولكن يكفى أن يعود القارىء إلى هذه المواضع من شرح أبيات مغنى اللبيب ثم إلى التعليقة فى أوراقها : ق ٩٣/أ ق ٣٨/ب ، ق ٧٧/أ ، ق ٣٦/أ ، ق ٩٦/أ على الترتيب .

يضاف إلى ذلك ما نقله البغدادى عن التعليقة عندما استشهد بقول المرار الأسدى :

أَعَلَاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

ومخالفته لرأى أبى على فيما ذهب إليه فى أمر (ما) هنا[1] .

وإذا ما رجعنا إلى كتب أبى على نفسه وجدنا تشابهاً نصيًّا بين التعليقة وبعض كتبه فى مسائل كثيرة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : فإن كلامه عن (ما) فى التعليقة هو بنصه فى المسائل الشيرازيات[2] فالتقسيم واحد فيهما ، والأمثلة هى هى فى الكتابين ، وبمقارنة هذا النص بما جاء فى المسائل البغداديات ، نجده لا يختلف إلا من حيث التفصيل والإطناب[3] .

---

(١) انظر الخزانة ٤/٤٩٣ ـ ٤٩٤ .

(٢) انظر المسائل الشيرازيات ق ٢٨ ، والتعليقة ق ٢ب ـ ٣ .

(٣) انظر المسائل البغداديات /٢٤٧ وما بعدها .

وفى المسائل البغداديات (١) عقد الفارسى مسألة حول بيت عمرو بن شأس الأسدى :

بَنِى أَسَدٍ هَلْ تَعلَمُونَ بلاءنَا إذَا كانَ يَوْمٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

وهذه المسألة بنصها فى التعليقة (٢) .

وفى البغداديات نصوص كثيرة هى عينها فى التعليقة ، وهى فى جملتها تتناول مسائل واحدة فى الكتابين ، حتى لقد سددت بعض النقص الواقع فى التعليقة من المسائل البغداديات وأشرت إلى ذلك فى مواقعه .

فالنص الذى نقله الفارسى عن شيخه ابن السراج فى إجراء (ما) مجرى (ليس) فى قول الفرزدق :

فَأَصبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ مَا مِثْلهم بَشَرُ (٣)

هو نفسه الذى أثبته فى التعليقة (٤) .

ومثل ذلك ما أثبته من رأى حول قول الشاعر :

صَدَدتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدود يَدُومُ

فهو مثبت فى أكثر من كتاب (٥) .

---

(١) انظر المسألة ص٥٤٥ .

(٢) انظر الورقة ١٣ب .

(٣) المسائل البغداديات /٢٨٦ .

(٤) ق ١٦ أ .

(٥) انظر المسائل البغداديات /٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، والتعليقة ق ١٠ ، وانظر الرأى فى المسائل الشيرازيات ق ١٥٧ .

أما المسألة الرابعة والستون من المسائل البغداديات (ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤) المتعلقة بالبرهان على أن الأسماء أوائل للأفعال، فإنها موجودة بلفظها نصاً فى التعليقة (١) .

وليس هذا هو كل ما وجد من تشابه فى نصوص الكتابين، ولكنه مثال لاستفادة أبى على من تفسير مسائل الكتاب فى أكثر من مناسبة، الأمر الذى يجعل طلابه يثبتون ما سمعوه عنه حيثما بلغهم، فإن فسر المسألة فى بغداد ضمنوها مسائله البغدادية . . وإن أعادها فى دمشق أو شيراز نسبت إلى المسائل المسماة بذلك الموقع، ولما كانت التعليقة لا وطن لها تنسب إليه، ولكنها تتصل بمسائل فى الكتاب وحسب، رأيتها تشتمل على مسائل مختلفة قد يضمنها أبو على أو يضمن بعضها أحد كتبه الأخرى المعروفة بالمسائل المنسوبة إلى بعض المدن أو الأشخاص .

وفى كتاب الإيضاح عقد أبو على مسألة حول جواب قوله : «آلحَسَنُ أم الحُسَين أفضل أم ابنُ الحنفيّة» (٢) ، وعالجها بالأسلوب نفسه فى التعليقة (٣) وعنه نقلها ابن جنى (٤) كما نقلها ابن الشجرى مسندة إلى أبى على (٥) .

---

(١) التعليقة ق/٩ .

(٢) الايضاح /٢٩١ .

(٣) انظر الخصائص ق /٩٥ ب .

(٤) انظر الخصائص ٢/٢٦٦ .

(٥) انظر أمالى ابن الشجرى ٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

ثم مسألة تصحيح الياء فى قراءة أبى عمرو « يَا صَالِحُ ايْتِنَا » وأنه جعل الهمزة ياء ولم يقلبها واواً ، فإنك ترى المعالجة واحدة عند أبى على فى أكثر من مكان (١) .

وبصفة عامة فإن السند فى التعليقة وفى كتب أبى على الأخرى واحد فتراه يسند إلى : أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان ، وينقل عن أبى الحسن الأخفش وأبى إسحاق الزجاج عن أبى العباس ، عن أبى عثمان بل إن الأسلوب فى معالجة القضية الواحدة لا يختلف باختلاف كتبه ، وما ينقله عن شيوخه فى المسألة الواحدة لا يكاد يختلف نصه وإن جاء فى أكثر من مصدر .

وقل مثل ذلك عن شواهده وطريقة إيرادها فهو إن روى صدر الشاهد هنا ، لا تراه يكمله هناك ، وإن اكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين من الشاهد فى موضع ، لا تراه يخالف ذلك فى موضع آخر ، ولعل الله ينسأ لى فى الأجل لأدرس المعجم الشعرى عند أبى على .

أما شواهد التعليقة فتسير على النسق التالى :

* يورد أبو على الشاهد كاملاً وهذا قليل .
* يكتفى برواية أحد شطرى البيت وهذا كثير .
* يكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين مما هو محل الشاهد وهذا هو الغالب .

---

(١) انظر التعليقة ق/١٨٦ أ ، ١٦١ب ، المسائل البغداديات /١٧ وانظر الحجة ١/٢٦٠ ؛ وانظر المسألة عنه فى الخصائص ٢/٣٥٠ .

* قد يشير إلى بيت الشاهد دون ذكره أو ذكر بعض ألفاظه وهذا شائع .

* قد تتضمن إشارته إلى البيت ذكر بعض ألفاظه دون التنبيه على أنها من البيت ، كفعله وهو يروى عن شيخه أبى إسحاق رأيه فى بيت عمرو بن شاس (١) حين قال : « قال أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون (أشنعا) خبر كان ... » أو نحو تعليقة على عبارة الكتاب « والاشراك على هذا التوهم بعيد » حيث قال : أى على وضع الجزاء موضع الاستفهام كبعد « ولا سابق شيئاً » (٢) .

إنه هنا يشير إلى بيت زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

ولعلك تعجب حين ترى إشارته البعيدة التى لاتؤدى عبارته إلى معرفة المطلوب منها ، ولا يقود إلى ذلك إلا متابعة النص فى كتاب سيبويه ، اسمعه يقول مرة : « وليس كعلامة الإضمار لأنها فى اللفظ ، أى علامة الإضمار (كالنون) فهى أقرب إليها أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين من المظهر » (٣) . قوله : (كالنون) هنا إشارة إلى النون التى تثبت مع التعريف فى مثل (الكاسرين) الواردة فى قول تميم بن أبى مقبل العجلانى :

---

(١) الكتاب ٢٢/١ ، التعليقة ق ١٤/أ .
(٢) الكتاب ٤٢٩/١ والتعليقة ق ٧٦ ب .
(٣) التعليقة ق ٢١/ أ .

يأعَيْنُ بَكِّى حَنِيفاً رَأْسَ حَيِّهِمُ
الكاسِرِينَ القَنَا فِى عَوْرَةِ الدُّبُرِ (١)

ومثل هذا قوله فى موضع آخر: « ... لايجوز أن ينصب (نَعَماً) من أجل أن (تَحْوُونَه) صفة » (٢) إنه يشير إلى ماجاء فى قول قيس بن حصين الحارثى :

* أَ كُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ *
* يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهُ (٣) *

ونحو من هذا إشارته إلى الشاهد فى بيت الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا
وَوَضْعِ سِقَـاءٍ وَأَحْقَابِهِ وَحَلِّ حُلُوسٍ وَأَغْمَادِهَا (٤)

حيث قال : « لم يُبْتَدأ بأعقادها ونحوها منكرة كما ابتدىء بمثلك منكراً لم يقل : رُبَّ أعقادها كما قيل : ربَّ مثلك (٥) .

وغير ذلك كثير (٦) .

والذى يبدو أن هذا المنهج الذى يسلكه أبو على فى الاستشهاد يعود

---

(١) انظر الكتاب ١/٩٤ .
(٢) التعليقة ق ٢٠ ب .
(٣) الكتاب ١/٦٥ .
(٤) ديوانه /٩٧ ، الكتاب ١/٢٤٥ .
(٥) التعليقة ق ٣٤/ب .
(٦) انظر التعليقة ق ٥٥/ب ، ق ٥٨/ب ، ق ٥٩/ أ ، ق ٧٦/أ ، ق ٧٨/ أ ، ق ١٧٥ ب .

إلى رغبته فى الاختصار التى شاهدناها فى اقتباساته وتعليقاته ، لكن هذا المنهج صعب الاهتداء إلى مراده أحيانا وجعل البحث يقصر دون الوفاء بما يجب ، فاغفر اللهم لى ولأبى على كل تقصير وتعقيد وخطل .

نسخ الكتاب التى اعتمد عليها أبو على :

اعتمد الفارسى على عدد من نسخ كتاب سيبويه ، وهو يشير إليها على النحو التالى :

قوله : « ولم أجده فى نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) .

وقوله : « وفى نسخة أبى العباس (يعنى المبرد) » (٢) أو قوله : « وليست هذه الكلمة فى نسخة أبى العباس » (٣) .

وقوله : « وفى النسخة الطاهرية » ويبدو أنها نسخة موثقة لأنه قال إنها قرئت على عبد الله بن هانىء صاحب الأخفش (٤) .

وقوله : « وفى نسخة أبى بكر » ويصف هذه النسخة بالصواب (٥) .

وقوله : والذى فى نسخة القاضى (٦) .

---

(١) التعليقة ق ١٨١/ أ .

(٢) انظر التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/ أ .

(٣) التعليقة ٢٠٠/ب .

(٤) التعليقة ق ١٥٠/ أ ، ١٥٢/ب ، ١٥٤/ أ .

(٥) التعليقة ق ١٠٥/ب ، ق ١٠٦/ب .

(٦) التعليقة ق ٨٠/ب ، ١٠٦/ب ، ١٧٩/ب . والقاضى هو اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل الأزدى البصرى ، كان متفننا فيما ←

كما يشير إلى بعض النسخ دون أن يحددها أو يذكر أصحابها ، كأن يقول : « ووجدت هذه الحروف فى بعض النسخ » (١) . أو يقول : «وفى نسخة أخرى » (٢) .

ويشير أبو على إلى بعض مصادره فنراه يذكر المقتضب (٣) وكتاب الأبنية للجرمى(٤) ، كما يشير إلى مسائل الغلط لأبى العباس (٥) ، ويشير أيضا إلى كتاب العين (٦) ، ويشير إلى كتاب الباهلى فيما حكاه أبو بكر (٧) .

←

يأتى به من مقاييس فى العربية ، وكان المبرد يجله ، ويقوم له احتسراما اذا رآه ، وكان المبرد وثعلب يجتمعان عنسده وقد تنساظرا فى مجلسه وحكماه بينهما ، توفى سنة ٢٨٢هـ . انظر تاريخ بغداد ٦/٢٨٤ ـ ٢٩٠

(١) التعليقة ق ١٢/ أ ، ق ١٧٩/ب .

(٢) التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/ أ .

(٣) التعليقة ق ١٠٦/ب .

(٤) التعليقة ق ١٧٩/ب .

(٥) التعليقة ق ٩١/ب .

(٦) التعليقة ق ١٨٢/ب .

(٧) التعليقة ق ٨٦/ أ ، والباهلى هو محمد بن أبى زرعة الباهلى النحوى أحد أصحاب المازنى ، توفى سنة ٢٥٧هـ ، انظر طبقات النحويين واللغويين /١٢٠ ، تاريخ العلماء النحويين /٥٠ .

وصف المخطوطة :

تقع التعليقة فى إحدى عشرة ومائتى لقطة ، فى كل لقطة صفحتان ، وفى كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً ، متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة ، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٨ × ٢٦ سم ، خطها مغربى جيد ، منقوط فى معظمه ، ومشكول فى بعض حروفه ، عنوانات الأبواب ، وأوائل المسائل مكتوبة بخط أكبر حجماً وذلك قوله : (قال سيبويه) ، أو (قال أبو على) ، أو (قوله) ونحو ذلك .

ابتدأها بقوله « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً » .

واختتمها بقوله : « تمت التعليقة والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، ورضى الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة ، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن محمد الأندلسى المالكى ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين » .

يلى ذلك ختم بوقفه : « وقفه الوزير الشهيد على باشا ، رحمه الله تعالى بشرط أن لايخرج من خزانته » .

وعقب ذلك ختم المكتبة السليمانية متضمناً رقم المخطوطة المذكور آنفا وهو ٢٣٥٧

عملي في التعليقة :

بعد قراءة النص ، تبين لي تمام الكتاب وخلوه من النقص ، سعيت للحصول على نسخة أو نسخ أخرى ، ولما لم أجد ، رأيت أن إنقاذ ماوجد أولى من التفريط فيه ، ولاسيما أن أحد الباحثين عدّ هذه المخطوطة النفيسة من نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا(١) .

- نسخت الكتاب من أوله إلى آخره ، فتكونت لدى نسخة حديثة مقروءة من التعليقة .

- شرعت بعدها في المقابلة بكتاب سيبويه ، لاستخراج نصوصه التي علق عليها أبو علي .

- تتبعت النصوص الأخرى التي نقلها عن النحاة السابقين ، فشرق الفارسي وغرب في كتب النحو القديمة ، ولم يكن أمر الكشف عنها يسيراً ، وذلك مايعلمه كل من تصدى لخدمة كتب التراث .

- خرجت الآيات القرآنية ، ووجوه القراءة فيها ، فهيأ ذلك لي الوقوف مع القراء وكتب القراءات والتفسير .

- خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها - إن وجدت - ومن بعض كتب النحو .

- ترجمت للرجال المذكورين في التعليقة باختصار ، وذلك لشهرتهم وعدم الحاجة إلى إثقال الكتاب بما ليس للقارىء حاجة إليه .

---

(١) انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ، ط ١/ .

ـ وقفت عند تعليقات أبى على فوجدت بعضها لاتحتاج إلى مزيد توضيح ، فتركته كما خلفه أبو على ، ووجدت بعض تعليقاته لاتكاد تنهض بالمعنى المراد فاضطررت فى بعض المواقف إلى إيراد عبارة سيبويه كاملة ، بغية الوقوف بالقارىء على الفكرة الكاملة التى كانت موضوع التعليق ، ورأيت فى كثير من المواضع أن أزيد الموضوع توضيحاً فأردفت بما قال السيرافى أو الرمانى حول تلك الجزئيات . ولم أنقل عنهما ما نقلت رغبة فى التزيد ، ولاحبًّا فى تطويل الكتاب ، ولكنه شعور منى بحاجة القارىء إلى مثل تلك الزيادات ، ولأوقفه معى على المعنى المفصل لما أغمض سيبويه ، ولم تنهض تعليقات أبى على بالكشف عن الغموض ، وتذليل الصعب ، يضاف إلى ذلك الرغبة فى نقل بعض جوانب هذا التراث الذى لم يقيّض له النشر بعد ، ولعل فى ذلك نفعاً للقارىء الكريم من ناحيتين :

الأولى : اكتمال المعنى المراد من عبارة سيبويه .

الثانية : التعرف على مناهج شراح الكتاب فى معالجة قضاياه ، والنظر فى أساليبهم ، وهم يتناولون قضايا الكتاب بالتفسير والتحليل .

فإليك أيها القارىء أقدم التعليقة ، فإن وجدت خيراً فذلك من الله ، وإن وجدت زلة وتقصيراً فمنى وبتقصيرى ، وليست نتيجة إهمال أو كسل لكنها الطاقة البشرية المحدودة الموصوفة بالنقص ، وحسبى أنى لم أدخر جهدا فى تحسين عملى فى ناظريك ، ولكن الكمال لله وحده : « رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَو أَخْطَأْنَا » ، « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ » .

كلمة شكر

وأنا أقدم التعليقة لدارسي النحو في أصوله ، يجب أن أنوه بالشكر لجامعة الملك سعود التي هيأت لي السبيل لدراسة هذا الأثر العلمي الأصيل، وأخص بالشكر مركز البحوث في كلية الآداب بالجامعة لدعمه المادي الذي كان له الأثر الحسن في إخراج هذا العمل إلى النور ، وكلمة شكر مخلصة إلى الأخوين محمد الجيلي إسماعيل ، وصلاح حسن محمد العاملين بمركز البحوث ، لما تجشماه من متاعب أثناء الطباعة الأولية لهذا الكتاب ، فجزاهما الله عني وعن طلاب العربية كل خير ، كما أشكر كل من قدم لي نصحاً أو معونة .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

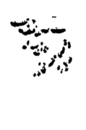
عوض بن حمد القوزي

الرياض في
١٥ شعبان ١٤١٠هـ
١٢ مارس ١٩٩٠م

نماذج من صفحات المخطوطة

[illegible]





صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم • صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما

هذا باب علم ما الكلم

قال أبو علي رحمه الله ...

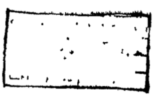
اللقطة الأولى من المخطوطة وهي بداية الكتاب

احدى اللقطات من وسط المخطوطة

من المضاعف لخواته شيء ومشت وكانوا على هذا أجدر أن على حروف الفاء من [illegible]
وتبعوا أخرا لهم على حرمة العربي [illegible] هذه الفاء [illegible] وهذه العين الفعل
لعلاته قال سيبويه ولم [illegible] قال أبو علي
لأنه لو ادغم لحركت لام الفعل وهذه [illegible] وأصلها السكون ولو [illegible]
الفاء الوصل قال أبو علي قال أبو بكر قال أبو العباس لحمزة المازني
قال رأيت بخط سيبويه في آخر كتابه [illegible] عبد السلام بن جعفر
للفرزدق [illegible]
[illegible] على الماء تم

تمت التعليقة والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين
ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وذلك في مستهل المحرم سنة
أربع وثلثين وسبعمائة وكتبه لنفسه الفقير إلى [illegible] محمد بن حسين بن محمد
[illegible] غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين





الصفحة الأخيرة وتظهر عليها معلومات عن نهاية الكتاب ، ومكان النسخ واسم الناسخ ، وختم الوقف ثم ختم المكتبة السليمانية *

التعليقة على كتاب سيبويه

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلّم تسليماً كثيرا

هذا باب عِلمٍ ما الكَلِمُ[1]

قال أبو علي رحمه الله : قلتُ : قالُوا : الذى عليه وُضِعَ الكتابُ التنوينُ فى عِلْمٍ ، وأن (مَا) استفهامية ، والكَلِمُ مبتدأ وخبره (مَا) والجملة فى موضع نصْب على تقدير هذا باب أن تَعْلَمَ ما الكَلِمُ ، ففاعِلُ عِلمٍ المخاطَبُ .

والعلم فى باب التّعَدّى على ضَرْبَيْنِ :

ضرب يتعدّى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثانى فى المعنى أو يكون له فيه ذِكْرٌ كشرط خبر المبتدأ .

وضَرْبٌ آخر يكون بمعنى العِرفَان ، فلا يجاوز مفعولا ، كما لا يجاوز عَرَفْتُ مفعولاً ، فإذا قدّر (مَا) استفهاماً كان قوله (عِلْم) هو الذى يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون الّذى بمعنى عَرَفْتُ ، لأن

(١) هذا أول باب فى كتاب سيبويه وهو بتنوين « علم » كما وصف أبو على هنا ، انظر الكتاب ١/٢ ، وقد نقل ذلك فى شروح الكتاب،انظر شرح السيرافى ١/ق٢ ، وشرح الرمانى : ١/ق ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ق /٦ .

الاستفهام إنما يقع فى موضع مفعول الفعل الذى يجوز أن يُلغَى نحو : ظَنَنْتُ ، وعَلِمْتُ ، وبَابُه ، لأن الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام فى موضع مفعوله ، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل فى لفظٍ ولا موضع[1]، وإذا وقَعَ الاستفهام فى موضع مفعوله عَمِل فى موضع الجملة بأسْرِها ، فَعِلْمُ فى موضع (أنْ تَعْلَمَ) و (مَا الْكَلِمُ) التى هى جملة استفهام فى موضع المفعول الأول، وقد سدّ مَسَدّ المفعول الثانى كما سدّ خبرُ (أنّ) فى قولك: عَلِمْتُ أنّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وأما تقديرك قوله (عِلْم) فى معنى (أنْ تَعْلَمَ) وإن لم يُضَفْ إلى ضمير المُخَاطَب، فجائز أن تقدره فعلا للمُخاطَب والغائب إن لم تُضِفْهُ إلى ضمير واحد منهما كقوله عز وجل (أوْ إطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ)[2]، وكقوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَالَا يَمْلِكُ لَهُم رِزْقاً مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً)[3]، والتقدير لو أن لهم شيئاً ، وأن يَرزقَ شيئاً فهذان عَمِلا فى مفعوليهما وإن لم يُضافا إلى ضمير فاعليهما فى اللفظ ، ومثل ذلك ما أنشده سيبويه[4] :

---

(١) أجاز السيرافى وابن النحاس أن يكون « علم » مصدرا ينحل لأن والفعل المبنى للمفعول ، و « ما الكلم » جملة استفهامية علق عنها العلم ، التقدير «هذا باب أن يعلم ماالكلم» أى : أى شيء الكلم من العربية انظر منهج السالك / ١١٧ .

(٢) سورة البلد ، آية ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة النحل آية ٧٣ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم ينسبه سيبويه ، وفيه شاهد على تنوين المصدر « رهبة » ونصب ما بعدها بها على معنى « وأن نرهب عقابك ،

←

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ   عِتَابَكَ قَدْ صارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

ومثله :

فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا(١)

←
الكتاب : ١/٩٧ ، وانظر المسائل البغداديات ، ق /١٧٥ ، شرح المفصل: ٦/٦١ ، ومما يتعلق بعمل المصدر عمل فعله معرفا ومنكرا ما رواه أبو على الفارسى عن أبى بكر بن السراج عن أبى العباس محمد بن يزيد المبرد أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ « ولا الليل سابق النهار » (سورة يس، آية ٤٠) بنصب «النهار» قال : فقلت له : ما تريد ؟ فقال : سابق النهارَ ، فقلت : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن ، يريد : أثقل. انظر الافصاح فى شرح أبيات مشكلة ٥٧ ـ ٥٨ ، وانظر الخصائص : ١/١٢٥ حيث فسر ابن جنى قوله « أوزن » بأنه أقوى وأمكن فى النفس.

(١) هذا بعض عجز بيته من الطويل للمرار الأسدى وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أننى   كررت فلم ...

وفيه شاهد على عمل المصدر عمل الفعل المأخوذ منه ، انظر الكتاب ١/٩٩ ، قال ابن يعيش : « رواية البيت فى كتاب سيبويه « لحقت » مكان « كررت » فيكون « مسمع » منصوب بالضرب ، وأما من روى « لحقت » فيجوز أن يكون « مسمع » منصوبا به لا بالمصدر ، فلا يكون فيه حجة . شرح المفصل : ٦/٦٤ ، والواقع أن سيبويه يرويه « كررت» مع نصب « مسمع » بالضرب ، ولكنه المبرد الذى يرويه « لحقت » على كون المصدر يعمل منكرا ومعرفا ، انظر المقتضب : ١/١٤ ـ ١٥ ، قال فى الدرر : ٢/١٢٥ « مسمع هذا هو مسمع بن شيبان ، أحد بنى قيس بن ثعلبة » ، والجرمى ينسب البيت الى مالك بن زغبة الباهلى ، انظر العينى ٣/٤٠ . والنكول هو الرجوع عن القرن جبنا ، انظر الخزانة ٣/٤٣٩ ـ ٤٤٠ .

تقديره : أن رهبتُ عقابَكَ ، وعن أن ضَرَبْتُ مِسمَعًا .

فنُصب بهما مفعولاهما ، وإن لم يُضَافا إلى ضمير مَن هُمَا لَه، فكذلك (عِلْم) مقدَّر بـ (أن تَعْلَمَ)[1] ، وإن لم يضف إلى ضمير المخاطب كهذه الأشياء[2] التى ذكرناها ، وهو الذى عليه المعنى ، كأنّه جواب سَائِل[3] سأل : مَا الكَلِمُ ؟ فقال : هذا بابُ أنْ تَعْلَمَ مَا الكَلِمُ ، وهو على هذا/قوله[4] فى سائر الكتاب ، اعْلَمْ أن كذا وكذا ، فإن قلت : فهل يجوز أن يَذْهَب بالمَصْدر الذى هو (عِلْمٌ) مذهب ما لم يُسَمَّ فاعله ؟ ٢/أ
فالجواب : أنك إن جَعَلت (مَا) استفهاماً لم يَجُز أن تذهب به هـذا المذهب ، لأنك إن قَدَّرتَهُ بالفعل كان هذا باب أن يُعلَمَ ما الكلِمُ فتقوم الجملة مقام اسم الفاعل المبنى للمفعول ، والجُمَل لا تقوم مقامه ، كما لا تقوم مقام الفاعلين لأن الفاعل يُكْنَى عنه ، ويثنّى ويُجمع ، ويُضمر فى الفعل ، فيُذكر إعراب الفعل بعده ، وكل هذا مُمْتَنع فى الجملة ، غير جائز[5] فيها وأيضاً فإن الجمل أحاديث ، وإنما يقام مقام الفاعلين ، مُحَدَّث عنهم لا أحاديث ، فكما لا يجوز (عُلِمَ ضَرَبَ زَيْدٌ) ولا (عُلِم أين زَيْدٌ) ولا (ظُنَّ كيف زَيْدٌ) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا يجوز

---

(١) فى الأصل : « بأن تعلم » .

(٢) فى الأصل : « الأشياء » من غير همز .

(٣) فى الأصل : « سايل سال » بالياء فى الأولى ، ومن غير همز فى الثانية .

(٤) الضمير هنا عائد الى سيبويه .

(٥) فى الأصل (جايز) بالياء .

أن يُقام (ما الْـكَلِمُ) مقام فاعل الفعل المبنى للمفعول، ويدلُّك على امتناع هذا أن الجملة التى من الفعل والفاعل هى مثل الجملة التى من المبتدأ والخبر فى أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه ، فـكما لا يكون المبتدأ المحدَّثُ عنه إلا مفرداً ، ولا تقع موقعَهُ الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل هو فى الفاعل أشدّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل ، وما يلزم من إضْماره فيه ، وليس ذلك فى المبتدأ .

فإن قلت : أُضمِر المصدر فى قوله : أن يُعلَمَ ، لتصير الجملة التى هى قوله (مَا الْـكَلِمُ) فى موضع نصب ، ويكون إضْمارى للمصدر كقراءة من قرأ (وَكَـذَلِكَ نُجِّىَ الْمُؤْمِنِينَ)[١] يريد نُجِّىَ النَّجَاءُ الْمُؤمنين ، فإن ذلك أيضاً غير جائزٌ ، لأن المفعول المنتَصِبَ حكمه أن يـكون الْمُرْتَفِـع فى المعنى الْمُقام مقام الفاعل وليس قولُك : (مَا الْعِلْمُ) ؟ ولا له فيه ذِكْرٌ فلا يجوز على هذا الوجه أيضاً ولو حذفت التنوين من (عِلْم) وأضفته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الّذى، كأنك قلت (عِلْمُ الّذى هو الْـكَلِمُ) ولو جعلته استفهاماً لم يَجُز أن تضيف (عِلْم) إليه ، لأن الْجُمل لا تـكون فى موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شىء مقصور عليها ، ولا تجوز الإضـافة فى غيرها من الأسماء إلى الْجُمل ، فإن أضفت (عِلْم) إلى ما كان بمعنى الذى ، واحتمَل أن يكون (عِلْم) المتعدى إلى مَفعول ، واحتمـل أن يكون المتَعَدِّى إلى

---

(١) سورة الأنبياء ٨٨ ، وهذه قراءة ابن عامر وعاصم ، انظر النشر ٣٢٤/٢ .

مفعولين، فإن جعلته المتعدى إلى مفعولين وقدّرت المصدر بـ (أن تَعْلَمَ)[1] كان (مَا الْـكَلِمُ) فى موضع المفعول الأول ، وإن كان مجروراً فى اللفظ ٢/ب كقولك/ : أعجبَنِي بِنَاء هَذِهِ الدَّارِ ، فهو فى المعنى مفعول وإن كان فى اللفظ مجروراً ، فـكذلك يكون (ما الْـكَلِمُ) وتضمر مفعولا ثانياً ، وإن قدرته بـ (أَنْ يُعْلَمَ)[2] كان (مَا الْـكَلِمُ) فى المعنى مرفوعاً وإن كان فى اللفظ مجروراً ، كقولك : أعجبَنِي رُكُوبُ زَيْدٍ الفَرَسَ ، وتضمر مفعولا ثانياً ؛ وإن جعلت العِلْمَ الذى يتعدى إلى مفعول واحد ، وأضفتَ ثم قَدَّرتَهُ بـ (أَنْ تَعْلَمَ)[3] أو (أَنْ يُعْلَمَ) لم يُحْتَجْ إلى إضمار مفعول ، ويكون (مَا الْـكَلِمُ) فى موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أَنْ تَعْلَمَ) أو مرفوع إن قدرته (أَنْ يُعْلَمَ) وإن كان مجروراً فى اللفظ .

وَ (مَا تـكون على ضَرْبَيْنِ)[4] :

تـكون اسماً ، وتـكون حرفاً ، ويُتَصَرَّفُ فى كل نوع منهما على

---

(١) فى الأصل « بأن تعلم » .

(٢) فى الأصل « بأن يعلم » .

(٣) فى الأصل « بأن تعلم » .

(٤) انظر تفصيل ذلك فى مغنى اللبيب ٣٩٠ ـ ٤١٤ ، وعقد ابن هشام فصلا للتدريب فى (ما) فليراجع فى المصدر نفسه ص ٤١٤ ـ ٤٢٩ كما أن أبا على الفارسى خص (ما) هذه بعناية خاصة فى كثير من كتبه، وتراه يطيل الحديث عنها فى مكان ويختصره فى آخر ، انظر مثلا : الايضاح ١٠٩ ـ ١١٣ ، المسائل البغداديات ٢٤٩ ـ ٣٤٧، المسائل الشيرازيات ق/١

عدة وجوه ، وأنا أذكر مُتصَرَّفها في كل نوع ، وَأجْمعه إذ[1] كان غير مجتمع في الكتاب .

الضَّربُ الأول : وهو الذى تكون (مَا) فيه اسماً وهو أربعة أوجه :

الأول : أن تكون بمعنى الَّذى فَتَلْزَمُها الصلة كما تلزم الَّذى[2] ، وتكون بمعنى اسم مَنكُورٍ[3] ، كقوله عز وجل : (بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُم)[4] التقدير : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم ، فقوله : اشتروا صفة لـ (مَا) وليس بصلة ، والدليل على ذلك أن نِعْمَ وبِئْسَ لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع[5] و(مَا) إذا وُصلت اختصت فصارت بمنزلة الذى فلم تعمل فيها

---

(١) فى الأصل « ان » ، ومعروف أن سيبويه لم يتكلم عى هذه الوجوه فى مكان واحد من كتابه .

(٢) نحو التى فى قوله تعالى « ما عندكم ينفد وما عند الله باق » النحل /٩٦ .

(٣) أى الوجه الثانى من أوجه « ما » الاسمية ، وفيه « ما » نكرة بمعنى شىء .

(٤) سورة البقرة /٩٠ .

(٥) الاسم المخصوص أو الخاص هو مادل على مسمى بعينه كالعلم ، أما الاسم الدال على النوع فهو اسم الجنس ، ويسميه الفارسى الاسم الحاوى للأشخاص كرجل . انظر التعليقة / ق١١٦ أ ، ١٢٦ أ ، وانظر فى ذلك الكتاب ٨٩/٢ .

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها[١] على هذا المعنى ، ولو كانت موصولة فى الاستفهام لما كان قولك : ما عِندَكَ ؟ ومَا زيدٌ ؟ كلاماً تاماً .

وتكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضاً فيها[٢] ، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم ، كما لا يعمل الذى فى صلته ولا سائر الموصولات فى صلاته .

الضرب الثانى : وهو الذى تكون (ما) فيه حرفاً غير (أنها) [٣] تكون (ما) وما بعدها فى تأويل المصدر نحو : يُعْجِبُنِي ما صنَعْتَ أى صنيعُك ، وقد تكون وهى مصدر بمعنى ظرف زمان ، كقولك : لا أكلمك ما اختلفَ الليلُ والنهارُ ، فـ (ما) مع ما بعدها فى تأويل المصدر ، والمعنى :

---

(١) هذا هو الوجه الثالث لما الاسمية ، وفيه « ما » مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية اذا جرت ، وابقاء الفتحة دليلاً عليها ، نحو تلك التى فى قوله تعالى « فنـاظرة بم يرجع المرسـلون » (النمل /٣٥) وقوله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون » (الصف /٢) ، أما التى لها صلة فكالتى فى بيت لبيد : (الديوان /٣٦)

ألا تسألان المرء ماذا يحـاول أنحب فيقضى أم ضـلال وباطل

فما مبتدأ بدليل ابدال المرفوع منها ، وذا موصولة بدليل افتقاره للجملة بعده . انظر مغنى اللبيب /٣٩٥ ومنهم من يرى أن ذا زائدة ، وأن الرابط محذوف ، خلافا لسيبويه ومن تبعه فى اعتبارها موصولة ، انظر شرح ديوان لبيد /٣٦ .

(٢) هذا هو الوجه الرابع من وجوه « ما » الاسمية ، ومثاله قول الله تعالى ، « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » (البقرة /١٩٧) وقوله تعـالى « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » (التوبة /٧) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر المسائل البغداديات /٢٧١ .

لا أ كلمك اختلاف الليل والنهار أى زمن اختلاف الليلِ والنهارِ ، فحذف زمن المضاف إلى المصدر ، وأقيم المضاف إليه مُقامَه ، فصار كقولك : رَأَيتُكَ مَقْدمَ الحاجِّ وخُفوقَ النجم ، أى زمن مقدم الحاج .

وتكون كافّةً للعامل عن عمله[1] نحو التى فى قوله تعالى: (أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ)[2] و (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)[3] ، وكالتى فى قول الشاعر[4] /٣أ/ :

---

(١) انظر المسائل البغداديات /٢٨٦ .

(٢) سورة الكهف ، آية /١١١ ، سورة الأنبياء ، آية /١٠٨ . سورة فصلت ، آية /٦ .

(٣) سورة الحجر ، آية ٢ .

(٤) قائله المرار بن منقذ الأسدى والبيت من الكامل ، وهو بتمامه:

أعلاقة أم الوليد بعد ما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

ديوانه /١٦٨ ، واليه نسبه سيبويه وفيه شاهد على نصب « أم » بعلاقة ، فانه اسم مصدر « تعلق » وعمل معتمدا على الاستفهام ، انظر الكتاب ١/٦٠ وهامشه . كما استشهد به فى مكان آخر على دخول « ما » على « بعد » لتجعلها من حروف الابتداء مثل « لعل » وأخواتها ، انظر الكتاب ١/٢٨٣ وهامشه ، انظر المقتضب ٢/٥٤ ، الأصول ١/٢٣٤ ، ٢/١٥٨ ورواه هنا « كالشهاب المخلس » بدل « كالثغام المخلس » هناك . انظر أيضا اصلاح المنطق /٤٥ ، الافصاح /٢٤٤ ، أمالى ابن الشجرى ٢/٢٤٢ ، جمهرة الأمثال للعسكرى ٢/٣٨ ، مغنى اللبيب /٤١٠ ، شرح الشافية : ١/٢٧٣ ، واستشهد به أبو على فى البغدادات /٢٩٢ وساقه بالطريقة نفسها هنا . انظر أيضا الهمع ١/٢١٠ ، الدرر ١/١٧٦ . الأزهية /٨٨ ، الخزانة ٤/٢٩٨ ، ٤٩٣ ، وفى شواهد المغنى /٧٢٢ نسبه السيوطى الى المرار الفقعسى ، قال المبرد : « فلولا (ما) ما لم يقع بعدها الا اسم واحد ، وكان مخفوضا باضافة (بعد) اليه ، تقول : «جئتك بعد زيد » الكامل ١/٣٤٢ ، انظر أيضا البيت فى تهذيب اللغة (فن ٧ ١٥/٤٦٦ .

. . . . بَعْدَ مَا أفْنان رَأْسِكَ كالثَّغَام المُخْلِسِ

فـ (مَا)[1] قد كفت (أنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عن عملها وتكون نافية كقولك : ما زيدٌ مُنطَلِقاً .

وتكون مَزِيدة للتأكيد كقوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)[2] وقد عوِّضَتْ من الفعل في قولهم : (أمَّا أنتَ مُنْطَلِقاً انطَلَقْتُ مَعَكَ) وعوِّضت منه أيضاً في : (أمَّا هذا بابُ عِلْمٍ ما الكَلِمُ) على أن تكون (عِلْمٍ) بمعنى (أنْ تَعْلَمَ) و (ما) استفهام والكلم مبتدأ خبره (مَا) والجملة في موضع نصب وتكون (عَلِمْتَ) المُتعدِّى إلى مفعولين ، لأن (عَلمْتَ) التي في معنى عرفت لا تعلق .

ويجوز أن تُنَوِّن (عِلْماً) ولا تكون (مَا) استفهاماً ، ولكن تكون بمعنى (الَّذِى) ، كأنك قلت : هذا بابُ أن تَعْلَمَ الذى هو الكَلِمُ فحذفت هو من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت أخبارُها ، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مراداً ، واستحسن الخليل حذفَ الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة ، وَحُكِى : (مَا أنَا بِالَّذِى قائِلٌ لَكَ سُوءاً)[3] .

---

(١) فى المخطوطة (فما) .

(٢) سورة نوح آية ٢٥ .

(٣) رواية السيرافي والروماني : « وحكى الخليل ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئا ، أراد الذى هو قائل لك » شرح السيرافى ، القسم الأول ، ق/٣ شرح الروماني ، القسم الأول ، ق/٢ . وانظر تفسير القرطبى ١٤٢/٧ .

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ : (تَمَاماً على الذي أحْسَنُ)[(١)]، و (مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ)[(٢)] أي هو احسن ، وهو بعوصة ، فإذا جعلته بمعنى

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥٤ . والجماعة تقرأ بنصب (أحسن) . وقرأها يحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق بالرفع على تأويل : الذي هو أحسن . انظر تفسير الطبري ١٢/٢٣٦ ، تفسير القرطبي ٧/١٤٢ . ١/٢٤٣ ، قال الفراء : « تماما على المحسن ، ويكون المحسن في مذهب جمع » كما قال « ان الانسان لفي خسر » وفي قراءة عبد الله « تماما على الذين أحسنوا » تصديقا لذلك ، وان شئت جعلت (الذي) على معنى (ما) ، تريد تماما على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماما على احسانه ، ويكون (أحسن) مرفوعا ، تريد على الذي هو أحسن ، وتنصب (أحسن) هاهنا تنوي بها الخفض ، لأن العرب تقول : مررت بالذي هو خير منك وشر منك ، ولا يقولون : مررت بالذي قائم ، لأن (خيرا منك) كالمعرفة اذ لم تدخل فيه الألف واللام ، معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥ ،وانظر أيضا معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢/٣٠٥، ٣٠٦

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٦) . ذكر القرطبي أربعة أوجه لنصب قوله « بعوضة » ثم قال : وقرأ الضحاك وابراهيم بن أبي عبلة ورؤبة ابن العجاج « بعوضة » بالرفع ، وهي لغة تميم ، قال أبو الفتح : وجه ذلك أن (ما) اسم بمنزلة الذي « وبعوضة » رفع على اضمار المبتدأ ، التقدير : لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلا ، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ . تفسير القرطبي ١/٢٤٣ ، وانظر تفسير الطبري ١/٤٠٤ - ٤٠٦ معاني القرآن للفراء ١/٢٠ - ٢٣ ، معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/١٠٤ ، قال ابن هشام « وقرأ رؤبة برفع « بعوضة » والأكثرون على أن (ما) موصولة ، أي الذي هو بعوضة ، وذلك عند البصريين والكوفين على حذف العائد مع عدم طول الصلة . وهو شاذ عند البصريين ، قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون (ما) استفهامية مبتدأ ، و (بعوضة) خبرها ،والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة » مغني اللبيب /٤١٣ ، وانظر الكشاف ١/٥٥ ، قال الأخفش : وناس من بني تميم يقولون : (مثلا ما بعوضة) يجعلون « ما » بمنزلة «الذي» ويضمرون «هو» كأنهم قالوا : لا يستحي أن يضرب مثلا الذي بعوضة ، يقول : لايستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلا معاني القرآن ١/٥٣ (فارس) ، وانظر البحر المحيط ١/١٢٣ .

الذى ، أضمرت مفعولا ثانياً قدّرته بـ (أَنْ تَعْلَمَ)[١] أو بـ (أن يُعَلِّمَ).

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ) بالتنوين ، ونصب الكَلِمِ ، على أن تجعل (مَا) الزائدة كالتى فى قوله تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) ويكون التقدير (هذا باب أن تعلمَ الكَلِمَ) .

ويجوز (هذا بابُ عِلْمِ ما الْكَلِمِ) على أن تجعل (مَا) زائدة وتنوى بـ (عِلْمٍ) مالم يسم فاعله ، كأنك قلت : هذا بابُ عِلْمِ الكَلِمِ كقولك : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ .

ويجوز (هذا باب عِلْمِ ما الكَلِمِ) على أن تجعل (ما) زائدة كأنك قلت : (هذا باب علم الْكَلِمِ) .

ويجوز (هذا باب عِلْمِ ما الكلم) على أن تجعل (ما) بمنزلة الذى ، وتضيف (عِلْماً) إليه[٢].

قال سيبويه : فالاسمُ نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ[٣] .

قال أبو على : الاسم المطلق ما دل على معنى وجاز الإخبار عنه[٤]

---

(١) فى المخطوطة (بأن تعلم أو بأن يعلم) .

(٢) أفرد الفارسى احدى مسائل أقسام الأخبار للحديث عن معنى قول سيبويه : (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وسرد لذلك خمسين وجها . انظر : أقســام الأخبــار ، مجلة المورد ، مج /٧ ، العدد /٣ ، ص ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) فى الكتاب ١/٢ « فالاسم رجل وفرس وحائط » .

(٤) الاسم المطلق يشمل أسماء الأنواع والأجناس ، والمشتق من أسماء الأجناس مما يمكن أن يعتقب عليه التعريف والتنكير ، وأبو على هنا ينتخب حدا للاسم من الحدود التى وضعها له النحاة السابقون ، فهو يمزج بين حد الاسم عند الأخفش الأوسط ، وحده عند ابن السراج . انظر الايضاح فى علل النحو / ٤٩ - ٥٠ .

كالنكرات التى هى أسماء الأنواع وما اشتُق منها من الصفات ، كَضَارِبٍ وحَسَنٍ ونُقِل فَعُلِّقَ على شخص بعينه مثل أسَدٍ وَزَيْدٍ إذا سميت بهما شخصاً بعينه ، فهذه الأسماء تدل على معان ويجوز الإخبار عنها وهى الأسماء المطلقة التى لا يقال فيها : اسم مشابه لحرف ، ومما يبينها أن تقول فيها : هى التى يَعْتَقِبُ عليها التعريف بعد التنكير ، فلا تكون معرفة أبداً ، ولا نكرة أبداً كالمُشَابِهَة / للحروف التى لا تتعرف نكراتها ، ولا تتنكر معرفاتها ، وما كان من الأسماء لايجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى ، فلمُشَابهتها الحروف نحو (إذْ)[1] و (أيْنَ)[2] ، وما أشبه ذلك ، ٣/ب

(١) (اذْ) تكون اسما للزمن المستقبل ، نحو التى فى قوله تعالى « واذْ قال ربك للملائكة » (البقرة ، آية ٣٤) ، وتكون اسما للزمن المستقبل كالتى فى قوله تعالى « يومئذ تحدثُ أخبارها » (الزلزلة ، آية ٤) ، وتكون للتعليل نحو التى فى قوله تعالى « ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مُشتركون » (الزخرف ، آية ٤٣) وتكون فجائية وهى الواقعة بعد بينا وبينما . انظر مغنى اللبيب /١٠١ – ١١٥ . وتكون حرفا عند سيبويه فى باب الشرط والجزاء وعندئذ فلابد من اقتران (ما) بها ، انظر الكتاب ٤٣٢/١ ، رصف المبانى /٥٩ ، الجنى الدانى /٢١٤ ، الأصول ١٥٩/٢ . وصحح ابن مالك مذهب سيبويه وعلل ذلك بأنه حكم باسمية (اذْ) قبل التركيب لدلالتها على وقت ماض دون شئ آخر ، وأما بعد التركيب مع (مَا) فمدلولها المجمع عليه . معنى المجازاة ، وهو من معانى الحروف ، انظر شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ – ١٦٢٣ .

(٢) تكون (أين) للأماكن نظير (متى) للأزمنة ، وتكون شرطية ، كما تكون ظرفا غير متصرف . انظر الكتاب ١١٢/١ ، ٤٣٢ ، ٤٤/٢ .

وهى الأسماء المشابهة للحروف المقيدة بذلك ، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كإذ التى اختصت بالإضافة ، وأين التى تتمّم مع اسم آخر كلاماً[١] . وهذا من خواص الأسماء دون الحروف ، ولها خواص أُخَر غير هذه .

وأما الفعل[٢] فما دَلَّ على معنى وزمانٍ ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه فى الاسم .

وأما الحَرف[٣] فما دل على معنى ولم يجُز الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً .

قال سيبويه : وإنما ذَكَرْتُ لك ثمانية مَجَارٍ[٤] ، قال أبو إسحاق[٥] :

---

(١) فى المخطوطة (كلام) ، أى أن (اذْ) لو لم تكن اسما لما أضيفت كما أن (أين) لو لم تكن اسما لما تممت فى مثل قوله : (أين الكتاب ؟) كلاما .

(٢) عرف سيبويه الفعل بقوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ١/٢ ، وحدّه آخرون بغير ذلك . انظر الايضاح فى علل النحو ٥٢ ــ ٥٣ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ١/٥٤ .

(٣) أشار سيبويه الى الحرف بقوله : « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثمّ ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الاضافة ، ونحو هذا » ، الكتاب ١/٢ ، وانظر حدود النحويين للحرف فى الايضاح فى علل النحو /٥٤ ــ ٥٥ . وانظر شرح السيرافى للكتاب ١/٦٠ ــ ٦١ . شرح المفصل ٨/٢ ، الأصول ١/٤٠/٤١ .

(٤) الكتاب ١/٣ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ١/٦٥ ــ ٦٦ .

(٥) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج تلميذ المبرد ، ←

يصح قوله : وَبيْنَ ما يُبنى[١]، على أن يكون أراد آخر ما يبنى ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف.

قال أبو على : الاسم المُتَمَكِّنُ ما لم يشابه الحروف[٢] ، وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع الذى تَعْتَقِبُهُ التعريف بعد التنكير .

قال سيبويه : لأن المجرور داخل فى المضاف إليه[٣].

قال أبو على : الأفعال التى فى أوائلها الزوائدُ الأربع[٤] تشابه الأسماء من غير جهة :

إحداها : أنها إذا سُمِعَتْ عمت بالدلالة غير وقت ، كما أن رجلا

←
وأستاذ أبى على الفارسى ، ونديم المعتضد ومعلم أولاده • توفى سنة ٣١١هـ /٩٢٣م ، وانظر ترجمته فى الفهرست /٩٠ ـ ٩١ ، طبقات النحويين واللغويين /١٢١ ـ ١٢٢ ، نزهة الألباء /٢٤٤ ـ ٢٤٦ ، وبهامشه مصادر أخرى •

(١) الاشارة الى قول سيبويه : « وانما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شىء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل ••• » ، الكتاب ١/٣ •

(٢) جعل سيبويه الاعراب بالحركات وبالحروف للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة ، ومنع أن يكون فى الأسماء جزم لتمكنها ولحاق التنوين ، انظر الكتاب ١/٣ ، وكأن أبا على هنا يريد أن يقول : ان كل اسم أشبه الحرف كان مبنياً ، وهو غير متمكن فى الاسمية •

(٣) الكتاب ١/٣ •

(٤) يعنى الأفعال المضارعة •

يَعُمُّ بالدِّلالة غير شخص[1]، فإذا قيل : سَيَضْرِبُ ، أو سَوْفَ يَضْرِبُ خصت وقتاً بعينه ، كما أنه إذا قيل : الرَّجُلُ ، أو الضرب خص شخصاً أو حدثاً بعينهما فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن الاسم ، فهذه جهة من مشابهتها للأسماء .

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء ، وهى دخول اللام عليها إذا وقعت خبراً لـ (إنّ)[2] فى نحو (إنّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ) وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال ، نحو (لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) ﴿ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾[3] ، وكان حكمها أن تدخل فى باب (إنّ) قبل (إنّ) لتقع صَدْراً . كما أنها فى غير (إنّ) كذلك ، ولكن لما كانت بمعنى (إنّ) فى التأكيد وتَلَقِّى القَسَمَ لم يجتمعا فأخرتها إلى الخبر ليقع الفصل بذلك بينهما وإذا وقع الفصل / بينهما بغير إدخالها على الخبر جاز دخولها على الاسم المُخْبَر عنه الذى يكون مبتدأ ، لأن المُتَجَنَّبَ من ذلك اجتماعهما إذ كانا جميعاً بمعنى واحد ، فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد ، كذلك لم يجتمعا ، فعلى هذا قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ

١/٤

---

(١) المضارع شبيه فى عموميته بالاسم العام أو اسم الجنس ، فقولنا (يضرب) يصلح لأن يكون للحال والاستقبال ، كما أن كلمة (رجُل) تدل على جنس الرجال كله ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ٦٩/١ — ٧٠ .

(٢) فى المخطوطة (لأنّ) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٣٢ .

وَالْأُولَىٰ ﴾[١] ، و ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾[٢] ، لمّا وقع الفصل بينهما كما يقع بينهما إذا أُدخلت على الخبر جاز دخولها على الاسم ، ولولا أن النية باللام أن تكون قبل (إنّ) لم تعمل (إنّ) فى (أَجْراً) كما أنه لو لم تكن النية بها تعمل فى (طَعَامِكَ) من قولك : إنّ زَيْدًا طَعَامَكَ لآكِلٌ ، وهذه اللام التى هى لام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء وما قَرُبَ شبهه منها دون ما لم يقرب منها ، والدليل على ذلك أنها تختص بالدخول على الاسم المبتدأ وما قرب منه ، وأن النية بها إذا وقعت فى الخبر أول الكلام تعليقه الفعل قبل (إنّ) كتعليقه إياه قبل المبتدأ ، وذلك فى مثل (قَدْ عَلِمْتُ إنّ زَيْداً لَمُنْطَلِقٌ) كما تقول : عَلِمْتُ لَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ ، كما علّق الفعل الذى يُلغى إذا دخل على المبتدأ ، كذلك علّقه إذا دخل فى خبر (إنّ) أو اسمها إذا فُصل بينهما بظرفٍ فهذا يدل على أن هذه اللام هى التى دخلت على الاسم المبتدأ وأنها إنما دخلت على الأفعال لمشابهتها للأسماء ، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل على المبتدأ ، إذ كان يؤُول فى المعنى إلى أنه هُوَ هُوَ أو للمبتدأ فيه ذكر ، وإذا كان له فيه ذكر فهو بمنزلته إذا كان إياه فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) ، فَسُئِلت ، من أبوه منطلق ؟ فقلت زيد ، كما أنك إذا قلت : منطلق ، فقيل لك : مَن منطلقٌ ؟ قلت : زيد ، فإن قلت : فقد تدخل هذه اللام على الماضى ، كما دخلت على المضارع ، فما الذى جعل

---

(١) سورة الليل ، آية ١٣ .

(٢) سورة الأعراف ، آية ١١٣ .

المضارع بدخولها عليه ... [١] (فَشُبِّهَ) [٢] هذا النوع الذى يدل على وقتين فى أول أحواله بالاسم فأعرب كذلك ؟ شُبِّهَ بهذه الأفعال من الأسماء ما صَلُحَ لوقتين نحو (ضَارِبٌ ، وعَامِلٌ) فأعمل عمله فإذا اختُصَّ بوقت لم يعمل كما أن الفعل إذا اختُصَّ وخَلاَ من حروف المضارعة لم يعرب .

٤/ب **قال :** سيبويه : ولم يُسَكِّنُوها كما لم يُسَكِّنُوا من الأسماء [٣] /

قال أبو على : يقول : لم يُسَكِّنُوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم ، كما لم يُسَكَّن من الأسماء فى حال البناء ما تمكَّن فى موضع فأعرب فيه ، نحو (مِنْ عَلُ) [٤] ، لما أعرب فى قولهم : (مِنْ عَلٍ) [٥]

---

(١) بعد هذا بياض فى المخطوطة يقدر بسطر واحد أو بعضه ، ولعله يجرى على نحو : « ما الذى جعل المضارع بدخول اللام عليه مشبها للاسم » ؟ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الكتاب ٤/١ ، يريد : لم يسكنوا آخر (فعَلَ) التى تقع موقع (ان يَفْعلْ) فى نحو قولك : انْ فعَلَ فعلتُ ، لأن فيها معنى المضارعة .

(٤) (عَلُ) واحد من الظروف التى تبنى وتعرب ، فهو يبنى على الضم اذا كان معرفة وحذف ما يضاف اليه ونوى معناه دون لفظه ، ونحو قول الفرزدق :

ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بنى كليب من عَلُ

انظر الدرر ١٧٧/١ ، شرح التصريح ٥٤/٢ ، الهمع ٢١٠/١ ، العينى ٤٤٧/٣ .

(٥) تعرب (عَلُ) وأخواتها من الظروف اذا كانت نكرة وأضيفت لفظا ، أو حذف المضاف اليه ونوى لفظه ، كالتى فى بيت امرىء القيس: ←

ثم بُنى ، حُرِّك فى البناء ولم يُسَكَّنْ وإن لم يكن قبله ساكن لئلا يكون كإذْ التى لم تتمكن فى موضع ، فكذلك الفعل الماضى حُرِّكَ ولم يسكَّن ، إذ وجد فيه مشابهة الفعل للاسم ، وهو وصلك به النكرة فى نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[1] ، ووقوعه موقع المشابهة للاسم فى الجزاء ، لئلا يكون كفعل الأمر الذى لم يشابه الاسم من جهة ألبتَّة .

ومثل قولهم : (مِنْ عَلُ) قولهم : يا حَكَمُ ، حُرِّكَ فى حال البناء ولم يسكَّن ، لجريه متمكناً فى غير هذا الموضع كجرى (عَلٌ) متمكناً فى قولك : مِنْ عَلٍ .

قال : سيبويه : بَعْدَ ، كَمْ ، وَإِذْ ، مِنَ الْمُتَمَكِّنَةِ[2] .

قال أبو على : بَعْدَ وَكَمْ من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن فى موضع كما تمكن (عَلٌ)[3] فى قولهم

مكر مفر مقبلٍ مدبر معـا كجلمود صخر حطه السيل من عَلِ
انظر المصادر فى الاحالة السابقة .

(١) سورة الأنعام ، آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(١) عبارة سيبويه : « والوقف قولهم اضربه فى الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد (كَمْ) و (اذْ) من المتمكنة » الكتاب ٤/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ١٥٦/١ .

(٣) قال سيبويه : « عَلُ معناها الاتيان من فوق ، قال امرؤ القيس.
● كجلمود صخر حطه السيل من عَلِ ●

مِنْ عَلُ ، فلما لم يتمكن لم يحرّك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرّك فيه فعل الأمر لما لم يُشْبِه الاسم ولا أشبه ما يشبهه .

وبُعد (إذْ)[١] من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة[٢] ، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك : جِئْتُكَ إذْ زَيْدٌ مُنطلقٌ ، وجئتك إذْ قام زيدٌ ، وَكانَ هذا يَوْمَئِذٍ ، فعوّض من الجملة التى أضفتها إليها فيما تقدم التنوين ، فمشابهته الحرف قائمة ، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه ، وإنما تحذف الجملة التى تضاف إليها ، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله[٣] :

←

وقال جرير :

● حتى اختطفتك يا فرزدق من عَلُ ●

الكتاب ٢/٣٠٩ ، فهى هنا معربة لأنها نكرة غير مضافة الى مىوى، وأنها غير متمكنة .

(١) قارن بين تفسير أبى على هنا ، وتفسير أبى سعيد السيرافى فى شرحه للكتاب ١/١٥٨ .

(٢) قال ابن مالك :

وألزموا اضافة الى الجمل (حيث)و (اذ) وان ينون يحتمل
افراد (اذ) وما كاذ معنى كاذ أضفْ جوازا نحو (حين جانبذ)

انظر شرح ذلك فى ابن عقيل ٢/٥٥ ، وأوضح المسالك ٣/١٢٤ .

(٣) البيت من الوافر ، لأبى ذؤيب الهذلى ، انظر ديوان الهذليين ١/٦٨ ، قال ابن هشام : « الأصل (حينئذ) ثم حذف المضاف ، وبقى الجر ، كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » (الأنفال ، آية ٦٧) أى ثواب الآخرة « مغنى اللبيب ١١٩/ ، ويروى « وأنت اذا صحيح » فيكون التنوين فيه عوضا عن المضاف اليه ، ويكون الأصل : (وأنت اذ نهيتك)

←

نَهيتُكَ عن طِلَابِكِ أُمَّ عَمْرو　　بعاقِبَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحيحُ

أى وأنت إذ نهيتك عن طلابها صحيح .

قال : مُنذُ ، فيمَنْ جَرَّ بها[١] .

قال أبو على : منذ ، مَنْ جَرَّ بها فهى من الجملة التى قبلها كما أن الباء فى قولك : مررت بزيدٍ من الجملة التى هى مَرَرتُ ، ومتعلِّق بها ، فأما إذا رُفع الاسم بعدها فى نحو : لَمْ أرَهُ منذَ عامانِ ، فالكلام من جملتين ، (لم أرَهُ) جملة ، و (مُنذُ عامانِ) جملة أخرى ، وكأنه لما قال : لم أره ، قيل : ما أَمَدُ ذلك ؟ فقال : منذ يومان[٢] ، والمعنى أَمَدُهُ يومان ، أو وقته يومان ، فموضع منذ على هذا رفعٌ بالابتداء ، وأما إذا جررت بها فقلت : لم أرَهُ / منذ يومين ، فموضعه نَصْب ، كما أن موضع (بِزَيْدٍ) فى قولك ٥/أ

←

كما فى قوله تعالى « فعلتها اذا وأنا من الضالين » (الشعراء ، آية ٢٠) ، انظر خزانة الأدب ٣/١٤٧ ، وانظر أيضا الخصائص ٢/٣٧ ، شرح المفصل ٣/٢٩ ، وروى المرزوقى من عجزه قوله : (بعاقبة وأنت اذٍ صحيح) انظر شرح ديوان الحماسة ٤/١٨٥٢ ، وانظر أيضا الأصول ٢/١٤٤ ، الأشمونى ١/٣٦ وفيه (بعافيةٍ) وانما يريد الشاعر (بعاقبةٍ) أى بآخر كلامى لك ، وتذكيرك بعاقبة ما تؤول اليه لو لم تعرض عما أنت فيه من المضى فى الحب .

(١) (مُنْذُ) مبنية على الضم ، وتكون بمعنى (مِنْ) فى الأوقات ، واحترز سيبويه بقوله (فيمن جر بها) من مذهب من لا يرى الجر بمنذ . الكتاب ١/٤ .

(٢) هكذا فى المخطوطة ، ولعله كان يريد (عامَانِ) ، الا أنه لا فرق بين الكلمتين فى الوضع الاعرابى .

(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) نصب، فكل من (مُذْ ومُنْذُ) لابتداء الغاية، إلا أن (مُذْ) تختص بابتداء غاية الأزمنة دون الأمكنة وغيرها من الأسماء، فأما قوله :

* أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومن دَهْرِ *[(١)].

فكان أبو اسحاق يقول : المعنى مُذْ مَرِّ حجج، فحذف المضاف، فلم يدخل مذ على الزمان، وأما قوله عز وجل : ﴿ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[(٢)] فيكون على مذ ابتداء أول يوم، أو مُذْ تأسيس أول يوم.

قال : اعلمْ أنك إذا ثَنَّيْتَ الواحد لحقتهُ زائدتان[(٣)]، الأولى منهما

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل لزهير، وصدره :

● لمن الديار بقُنَّة الحِجْر ●

وهو مطلع قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان، قال ثعلب : «تريد: من حجج ومن دهر، أبو عمرو : « من حجج ومن شهر » أبو عبيدة : « مذ حجج ومذ شهر .. » ثم قال . وقوله : « من شهر » « أراد شهور » انظر شرح شعر زهير /٧٦ ، وفي الأغاني ٦/٢١٧٠ أن حماد الراوية صنع هذا البيت وبيتين بعده ونحلها زهيرا ثم أقر للمهدي بذلك، انظر البيت في الشعر والشعراء ١/١٤٥ ، الأزهية /٢٩٣ ، مغني اللبيب ٤٤١ ، الانصاف /٣٧١ شرح المفصل ٤/٩٣ ، ٨/١١ ، الأشموني ٢/٢٢٩ الهمع ١/٢١٧ ، العيني ٣/٣١٢ الخزانة ٤/١٢٦ ، شرح التصريح ٢/١٧ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/١٦٦ ، أسرار العربية /٢٧٣، ولعل أباعلى أراد الرواية الأخرى (مذ حججٍ ومذ دهرٍ) أو أن يكون ذلك خطأ من الناسخ فوضع (مِنْ) وهو يريد (مُذْ) .

(٢) سورة التوبة آية ١٩٠ .

(٣) في الكتاب ١/٤ (زيادتان) ووافقت رواية السيرافي رواية أبي علي . انظر شرح السيرافي للكتاب ١/٢١٤ .

حرف المد واللين (١).

قال أبو علي : معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جَرْيُ الصوت معهما وامتداده كما يمتنع في سائر الحروف ، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، لأنه لو لم يكن يَلْزَم أن يكون فيه إعراب لم يُضِفْهُ إلى الإعراب ، ألا تَرَاه قال في أول البـاب : (فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة) (٢) فلو كان لغير المعرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله : الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المُعْرَب والمبني تخصيص ولا تخليصٌ لما يستحق الرفع والنصب ، لأنه قال : الرفع والنصب لحروف الإعراب، وحروف الإعراب في المبني مثله في المعرب ، وكأنه قال : حروف الإعراب المعرب والمبني ، وهذا خِلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبني لا حرف إعراب فيه ، وقد وقفْتُ بعض أصحابنا على ذلك وأريتُهُ ، وذلك قوله في هذا الباب (٣) : (وألزمُوا لام فَعَلَ السكون ، وبَنَوْهُ (٤) على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنهما في الواحد ليس آخرها حرف إعراب (٥) لِما ذكرتُ لك) ، فقد نص هنا على أن المبني ليس آخره بحرف

---

(١) الكتاب ١/٤ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣ .

(٣) القول في الكتاب ١/٦ .

(٤) في الكتاب ١/٦ « وَبَنَوْهَا » .

(٥) في الكتاب ١/٦ « حَرْفَ الاعراب » .

إعراب ، وإذا لم يكن فى المبنى عنده حرف إعراب، وإنما حرف الإعراب فى المعرب ، والتثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعرابٌ عنده ، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب ، والإعراب الذى فيه ، كونه تصْويره وانقلابُهُ عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العامل ، فمن حيث كان معرباً / وجب أن ٥/ب يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، ولو لم يكن فيه إعرابٌ لم يقل إنه حرف إعراب، كما لم يقل فى ضَرَبَ إن فيه حرف إعراب ، بل قد نص على أنه لا حرف إعراب فيه ، وهذا خلاف ما كان أبو بكر[1] رحمه الله يذهب إليه .

وردّ الأخفش[2] أنه لو كان حرف إعراب لكان فيه إعراب صحيح

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج ، تلميذ أبى العباس المبرد ، آلت اليه الرياسة بعد موت الزجاج ، وهو أستاذ أبى على الفارسى وأبى سعيد السيرافى ، وأبى الحسن الرمانى ، توفى سنة ٣١٦هـ /٩م ، انظر الفهرست /٦٢ ، طبقات النحويين واللغويين ١٢٢ - ١٢٥ ، انباه الرواة ١٤٥/٣ ، وبهامش الأخير مصادر ترجمة ابن السراج .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى ، صحب الخليل ، ثم أخذ عن سيبويه ، وكان معلما لولد الكسائى ، قرأ عليه الكسائى كتاب سيبويه سرا مقابل جعل دفعه اليه ، وكان أبو عمر الجرمى وأبو عثمان المازنى فيمن قرأ عليه كتاب سيبويه . توفى سنة ٢١١هـ/٩م . انظر الفهرست /٥٢ ، طبقات النحويين واللغويين /٧٢ - ٧٤ ، انباه الرواة ٣٦/٢ - ٤٣ ، وبهامش الأخير مصادر الترجمة .

لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه[١] ونحن نقول : إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تماماً .

قوله : إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح ، لأن الدّلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومُنْتَهَاهُ وما يتم به ، فهو فى ذلك كالتاء فى طلْحَة ، والياء فى تميمىّ ، ونحو ذلك ، ألا ترى أن حرف الإعراب فى هذين قبل لحاق التاءا والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لامه من جرْى الإعراب واعتقابه فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفىْ الإعراب فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف الليِّنة حروف إعراب ، وإن لم تكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضاً من التاء وحرفى الإضافة حروف إعراب ، والمعنىّ بحروف الإعراب هو نهاية الكَلِم المعربة سواء كان ذلك زائداً أو أصلياً بعد أن يكون الحرف[٢] بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دِلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها لازم ألا تختل بحذفها دِلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلته كذلك فلما كان حذفها من الكلمة تزول به دِلالة

---

(١) مذهب الأخفش والمازني والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب ، انظر الايضاح فى علل النحو / ١٣٠ ، وانظر أيضا الانصاف / ٣٣ .

(٢) يقصد بالحرف هنا الكلمة نفسها ، والضمير فى قوله (بحذفها) يعود على حروف العلة الزائدة .

تبيين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع ، كما تزول بحذف التاء وحذف حرفي الإضافة دلالة التأنيث والتثنية علمنا أنهما حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهن له فيما ذكرناه [١] والدليل على أن الواو في (أَخُوكَ) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بعلامة الإعراب ولا دلالته قولهم : امْرُؤٌ وابْنُمٌ فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب ، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابنم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب .

٦/أ فإن قال (قائل) [٢] : إن الهمزة ثابتة في كل أحوال الاسم غير منقلبة إلى حرف / آخر ، وليس الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين ، قيل له : حرف اللين في (أخيكَ) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب ، وإنما انقلبت

---

(١) للعلماء في هذه الحروف أقوال :

(أ) يرى الكوفيون أنها هي الاعراب نفسه .

(ب) يرى المازني والأخفش والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب .

(جـ) يرى الخليل وسيبويه ومن تابعهما أن هذه الحروف الاعراب

(د) ويرى الجرمي أن انقلابها هو الاعراب .

(هـ) وحكى عن أبي اسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان - وهو خلاف الاجماع - انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ - ١٣٤ ، الانصاف / ٣٣ - ٣٩ .

(٢) زيادة اقتضاها مسار الجدل الذي حرره أبو علي ، وترد عنده وعند غيره في مثل هذا المقام .

فى (أخيك) ونحوه ، وثبتت الهمزة على حالة واحدة ، والميم فى (ابنُم)
لوجوب سكون الحرف فى (أخيك) وبابه فى القيـاس المطرد وذلك أنه
كان يجب أن تـكون متحركة بالحركة التى يستحقها الإعراب وما قبلها
أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت وسكَنَ
ولم يتحرك ، فإذا سكن لِما ذكرنا مما أوجب له السكون ، وجب أن يَتْبَع
ما قبله من الحركة كاتباع سائر حروف العِلَّةِ المسكَّنَةِ لما قبلها من الحركة
نحو (مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ) فحرف اللين فى (أَخِيكَ) لام مثل الميم فى (ابْنُمٍ)
انقلبت لِمـا ذكرنا ، وليس لمن دَفَع أن يكون ذلك حرف إعراب حجَّة
إلا الإنـكار بلا برهان ، إذ قد وجدنا (امْرَأ) و (ابْنَمًا) فيهما حرفا
الإعراب ثابتان ولم يَجُز الثبات فى أخيك ونحوه ، وغير الانقلاب بالقياس
المطرد ، فقـد صح وجود حرف الإعراب منقلباً غير التثنية ، والجمع يدل
أيضاً على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون
حرفه ، قولهم : (فُوهٌ وَذو مَالٍ) ألا ترى أن (ذُو) لا يخلو من أن
يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه ،
فلا يجوز أن يـكون علامة الإعراب دون أن يـكون حرفه ، لأنه يلزم
من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود فى شىء
من كلامهم .

فإن قال : وليس فى كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس
أحد من الفريقين أسْعَدَ بهذه الحُجة ، قيل له العلة التى لها لم يَجُز أن يكون
الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن زائلة [1] هنا وهى بقاء الاسم على حرف

(١) فى المخطوطة (زايلة) ، وانظر المقتضب ١/٤٢ .

واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه ولَحَاق التنوين له ، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : فَمٌ وأبدلوا الميم من الواو[1] .

ومن كان عنده أن حرف اللين فى أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف فى (ذُو) أيضاً للاعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جُعِل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ، لأنه إذا لم يَجُز أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه[2] لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقلّ[3] إذ العلة / التى لم يَجُز أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مُصيره إلى حرف واحد ، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُخِّمَ (شِيَة) على من قال : (يَا حَارِ) رُدَّ

٦/ب

---

(١) القول فى الأسماء الستة شبيه بالقول فى التثنية والجمع . فالعلماء اختلفوا فى اعرابها ، فالبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد. والواو والألف والياء هى حروف الاعراب ، وذهب المازنى الى أن الباء فى (أب) حرف الاعراب ، وانما الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات .

ويرى الكوفيون أن الحركات التى هى الضمة والفتحة والكسرة تكون اعرابا لهذه الأسماء فى حال الافراد .. فان أضفت هذه الأسماء فى حال الافراد ... فان أضفت هذه الأسماء كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فتكون هذه الأسماء معربة من مكانين . انظر الانصاف ص ١٧ ـ ٢٢ .

(٢) فى المخطوطة (فان) .

(٣) هكذا فى المخطوطة ، ولعل الصواب « وهو أقل » .

الفاء[1]، فقد تبين بذلك أن الحرف فى (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان فى (أُخِيكَ) أيضاً مثله ، فأما ما استجازوا من (مُ اللهِ)[2] فقد ذكر فى موضعه وأنه لا يكون محذوفاً من (أَيْمُنُ اللهِ) والدليل على أنه لا يجوز عندهم فى المتمكّنة أن تبقى على حرف واحد ، ويصير إلى ذلك إبدالهم الميم من الواو التى هى عَيْنٌ فى (فُوكَ) فى الإفراد ، فإذا لم يكن فى كلامهم شىء على حرفين أحدهما حرف لين لما يَلْزَم من أن يصير على حرف واحد لكان كونه على حرفين أحدهما حرف لِينٍ أجدر لأن حرف اللين الذى كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان بسكون مَنْوِيًّا ، وهم يُعْمِلون الْمَنْوِىَّ فى كلامهم الذى هو غير ملفوظ به ويَعْتَدُّون به كَنَوِ وكَقَضَوَ ، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن يُنْوَى معه حرف ، فإن لم يستجيزوا فيما لا يُنْوَى معه شىء أجدر وأولى وهذا بَيِّنٌ .

قال سيبويه : غير متحرِّك ولا منوَّنٍ[3].

قال أبو على : يريد : ليس بمتحرِّك فى النيّة ، كما أن حرف الإعراب

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٣٠ .

(٢) قال سيبويه : «واعلم أن بعض العرب يقول (مُ اللهِ لأفعلن) يريد : أيمُ الله فحذف حتى صيرها على حرف حيث لم يكن متمكنا يتكلم به وحده ، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف كما كثرت الأسماء فى الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء » ، الكتاب ٢/٣٠٩ . وقد تعرض أبو على لهذه المسألة هنا ، انظر ق ١٧٨ب .

(٣) يريد أن حرف الاعراب غير متحرك ولا منونٍ ، انظر الكتاب ١/٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ١/٢٢٤ .

فى (رَحًا) و (عَصًا) فى موضع حركة هذا ، وفيه الفائدة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة فى اللفظ كما ينون (رَحًا وعَصًا) ونحوه ، لأن التثنية لو نُوِّن على ذلك الحد لصارت صورته صورة الواحد، فكان أن لا يكون لَحاق التنوين له على حد (رَحًا وعَصًا) أبلغ وأحكم.

قال سيبويه : يكون فى الرفع ألِفًا ولم يكن واوًا[1].

قال أبو على : إنما قال : ولم يكن واوًا لأن رفع الواحد بالضم هو[2] الأصل ، فكأن قائلا قال : فهلاَّ كان التثنية فى الرفع بالواو كما كان الواحد بالضمّ ؟ فقال: كان بالألِف ولم يكن بالواو ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية[3] ، وذلك أنه لو قيل : زَيْدُونَ فى التثنية والجمع ، لالْتَبَسَ[4] التثنية بالجمع .

فإن قال قائل : فكان يُضمّ ما قبل الواو فى الجمع ، ويُفتح ما قبلها

(١) فى الكتاب ١/٤ « تكون فى الرفع ألفا ولم تكن واوا » ، وقد ناقش الزجاجى هذه القضية وفلسف القول فيها فليراجع فى كتابه الايضاح فى علل النحو /١٢١ - ١٢٩ .

(٢) فى المخطوطة (وهو) .

(٣) الجمع الذى على حد التثنية هو جمع المذكر السالم ، وهذا من اصطلاحات سيبويه ، انظر الكتاب ١/٤ ، وانظر الايضاح فى علل النحو /١٢٣ .

(٤) أبو على لم يؤنث الفعل هنا ، وذلك لأن المعنى « التبس الاسم فى التثنية » .

فى التثنية ، قيل له : لم يَجُز هذا من غير جهة[1] : منها أن الذى فعل مَن هذه القسمة آكَدُ فى الفصل وأبلغ ، لأنه إذا كان الفصل بحرف كان أبلغ من أن يكون / بحركة .

٧/أ

وأيضاً فلو جُعِل الفصل بينهما بانفتاح ما قبل الواو فى التثنية وانضمام ما قبل الواو فى الجميع لأدى ذلك فى بعض المواضع إلى الْتِباس التثنية بالجمع وذلك فيما كان آخره ألِفاً ، ألا ترى أن ذلك يستوى فيه التثنية ، والجمع لو كانا بالواو ، وفى أن ينفتح ما قبلها[2] فى الموضعين التثنية والجمع .

فإن قلت : فانفتاح النون[3] كان يفصِل ويُخَلِّصُ فإن النون لا يُعتمد عليها إذ كانت غير ثابتة ، وأيضاً لو جُعلت التثنية والجمع بالواو فى الرفع للَزِم أن يُجعل النصب فى التثنية والجمع بالألِفِ ، وذلك غير جائزٍ لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع .

قال : ويكون[4] فى الجرِّ ياءً مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ، ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألِفاً ليكون مثله فى الجمع .

قال أبو على : كأن قائلاً قال له : هَلاَّ جَعل تثنية النصب بالألِف كما أن واحده الذى هو الأصل بالفتحة ، فقال لم يجعلوا النصب ألِفاً فى التثنية ،

---

(١) يريد : من أكثر من جهة .

(٢) أى ما قبل الواو .

(٣) أى نون الجمع .

(٤) فى الكتاب ٤/١ ، « وتكون » أى الزيادة .

ليكون النصب فى التثنية مثل النصب فى الجمع ، لأنه قد لَزِم أن يكون الجمع بالياء ، إذ لم يجز كونهُ بالواو ، ولا بالألف ، فلما لزم هذا فى الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به ، فكان إتباعُهُ إياه أولى .

قال : وكان مع ذا أن يكون تابعاً لِمَا الجَرّة منه أولى[١] .

قال أبو على : كأن قائلا قال : فهلاّ أُتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فجُعل بالألف ، كما أن تثنية المرفوع بالألف ، فقال : جَعَل النصب فى التثنية بالياء دون الألف ليكون مثله فى الجمع ، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد ، لأنه أقرب إليه ، وأشبه به ، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليكون تابعاً للياء التى الجَرّة منها لِلُزُومه الاسم فإنه لا ينتقل عنه .

قال : وتكون الزائدة[٢] الثانية نوناً كأنها عِوَضٌ لَمّا مُنِع من الحركة والتنوين[٣] .

قال أبو على : إن قال قائل : كيف قال : إن النون تكون عِوَضاً من الحركة والتنوين ، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه

---

(١) الكتاب ١/٤ وفيه « وكان مع هذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى » .

(٢) فى الكتاب ١/٤ « الزيادة » اشار الى احدى الزائدتين اللتين تلحقان الاسم فى التثنية .

(٣) الكتاب ١/٤ .

إعرابا فكيف لزم أن يكون فيه عوضاً وفيه الشيء المُعوَّض منه ؟
قيل له : لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك ، وذلك أن الإعراب لما كان تزاد
له حركة / فى غير هذا الموضع ولم تُزَد له هنا ، بل صار ذلك فى انقلاب ٧/ب
نفس الحرف لَزِم أن يكون منه عِوَض للنقصان اللاحق له عما عليه المُعْرَبات
ألا ترى أنه قد نَقَصَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب، ولم يُستنكر
أن يُعَوَّض من هذا الناقص الذى هو الحركة وهو العِوَضُ إنما هو من
الحركة لا من الإعراب، ألا تراه قال: كأنه عَوَّض من الحركة والتنوين[1]
ولم يقل : عَوَّض من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح .

قال : ولم يجعلوا النصب ألفاً[2].

قال أبو العباس[3] : أراد أنه لو كان النصب بالألف فى التثنية والجمع
كان يَنْفَتِحُ ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتكون التثنية
والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن فى الألف ما أمكن فى الياء من فتح
ما قبلها فى التثنية وكسر ما قبلها فى الجمع .

---

(١) اشارة لقول سيبويه فى الكتاب ١/ ٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٤ .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، اليه انتهى علم النحو بعد الجرمى والمازنى قرأ كتاب سيبويه على المازنى ، وصفه أبو بكر بن مجاهد بقوله ما رأيت أحسن جوابا من المبرد فى معانى القرآن فيما ليس فيه قول المتقدم . توفى سنة ٢٨٥هـ / ٨٩٨م انظر ترجمته فى الفهرست /٥٩، طبقات النحويين واللغويين ١٠١ ـ ١١٠ ، أخبار النحويين البصريين /٩٦ ـ ١٠٧ انباه الرواة ٣/ ٢٤١ ـ ٢٥٣ ، وبهامش المصدر الأخير مزيد من مصادر ترجمته .

قال : قد ينتَقِلُ إلى الفعل[١].

قال أبو الحسن علي بن سُليمان الأخفَش[٢] : والنصب قد ينتقل ، فإنه كما قال : الجرُّ لازم للاسم ، والنصب لا ينفصل فيه التثنية من الجمع لو جَمعْتَ التثنية بالألف ، وهو مع ذلك منتقل ، والرفع أيضاً ينتقل .

قال : فيكون الأولى[٣] حرف إعراب .

قال أبو علي : قوله : فيكون جوابٌ لقوله : (ولَمْ تكُنْ منوّنةً ولَمْ تلزمها[٤] الحركة) أي لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة له كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتكون الألف حرف إعراب ، والنون

---

(١) يعني الرفع ، والمعنى أن الرفع والنصب مشتركان بين الأفعال والأسماء انظر الكتاب ١/٤ .

(٢) أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي ، وصفه المرزباني بأنه غير متسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو وكان اذا سئل عن مسائل النحو ضجر كثيرا وانتهر من يواصل مساءلته ، توفي سنة ٣١٥هـ /٩٢٧م ، وقيل سنة ٣١٦هـ/٩٢٨م انظر الفهرست /٨٣ . طبقات النحويين واللغويين /١١٥ ـ ١١٦ ، انباه الرواة ٢/٧٦ ـ ٧٨ . وبهامشه مزيد من مصادر الترجمة .

(٣) في الكتاب ١/٥ « فيكون الأول حرف الاعراب » أي أول الحرفين اللذين يلحقان المضارع اذا ثنيته ، الا أن الأفعال الخمسة تخالف الأسماء في أحكام هذه الزيادة ، فالأفعال المضارعة اذا ثنيت فرفعها نبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون مع بقاء أول الحرفين الزائدين (وهو الألف) في حين تكون هذه الألف في الأسماء حرف اعراب والنون بعدها عوضا عن التنوين في الاسم المفرد .

(٤) في الكتاب ١/٥ « ولا » .

بدلا من الحـركة والتّنوين فى الفعل كما كانت الألف حرف إعراب فى الاسم والنُّون بدلا من الحركة والتنوين .

قال : (وفى التثنية لم تكن بمنزلتِه)[١] .

قال أبو على: يريد أن واحِدَ الأسماء تَلْحَقهُ الحركة والتنوين ويَلْزَمُهُ ذالك إذا ثُنّىَ ، والفعل ليس كذالك .

قال : ولم يجعلوهـا حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت فى الجَزْم[٢] ، قال أبو على : يقول : إن النُّون لما كانت متحركة وكانت تَسْقُطُ فى الجزم عُلِمَ أنها ليست حرف إعراب، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هى نفسها، لـكنها كانت تَثْبُتُ وتحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب ، وتُحْذف حركاتها .

قال : ولم يسكونوا ليَحْذِفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن[٣] قال : أكَلُونى البَرَاغِيثُ /[٤]. ٨/أ

قال أبو على : إنما قال لأنها[٥] كأن قائلا قال له هَلاَّ حَذَفْتَ الألف لالتقـاء الساكنين هى والنون وهى الساكن الأول وقد يحذف الساكن

---

(١) الكتاب ١/٥ .
(٢) الكتاب ١/٥ .
(٣) فى الكتاب ١/٥ « فى قول مَن قال » .
(٤) الكتاب ١/٥ .
(٥) فى المخطوطة « لأنه » .والتأنيث على معنى (الجملة أو العبارة)

الأول إذا كان حرف لين ، فقال لم يحذفوها لأنها علامة إضمار وجمع بل أثبتت وحُرِّكَ الساكن الثانى بالكسرة .

قال : فيمن قال : أكَلُونى البَرَاغِيثُ بمنزلة [١] التاء فى قُلْتَ ، وقالتْ .

قال أبو على : شَبَّهَ الألف فى (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) بالتاء فى قلت ، لأنها تكون ضمير الفاعلين ، ودليلاً للتثنية غير ضمير ، كما أن التاء فى قلت قد تكون ضميراً للفاعل وخطاباً [٢] وتكون للتثنية مجردة من معنى الضمير نحو (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) فتكون لذلك كالتاء فى قالت فى أنها حرف وكالتى فى أنْتَ ، فهذه الألف توافق التاء فى كونها للتثنية مجرَّدَةً من الضمير كما تكون التاء للخطاب فى أنْتَ مجرداً من معنى الاسمية ، واجتماعهما فى هذا الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسمين ، وتَوَافِقُهُمَا التاء فى قالت لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيهما ، ويخالفان هذه التاء التى فى قالت فى أنهما يكونان اسمين فى (الزَّيْدَانِ ضَرَبَا) [٣] .

قال أبو على : وكون الواو والألف [٤] لعلامة التثنية والجمع أعم من

(١) فى الكتاب ١/٥ « وبمنزلة » .

(٢) أى تكون التاء فى (قلتُ) ضميرا للمخاطب .

(٣) أى أن ألف التثنية فى (ضربا) تكون اسما ، وتعرب فاعلا . وأما فى مثل (الزيدان) فهى حرف اعراب .

(٤) يكون الكلام متسقا لو قدم الالف هنا ، وذلك لأنها تخص التثنية ، وهى مقدمة على الجمع .

كونهما للضمير ، لأنهما لا يكونان ضميراً [1] إلا وهما يدلان على التثنية والجمع، وقد يكونان تثنية وجمعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له ، فهذا مما يُعْلَمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية لأنهما أيضاً لا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما ، وقد يكونان للخطاب ولا إسمية فيهما موجودة كالكاف في (ذلك والنَّجَاؤُكَ وَأَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ) والتاء في (أَنْتَ) [2] ألا ترى أن الكاف في أرأيتك لا يكون اسماً ، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون المفعول الثاني في المعنى ، والمخاطَب لا يكون الغائب ، ولذلك بُنِيَ الاسم المُفْرَد المعرفة في النداء لوقوعه موقع (ما) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب ، فلا موضع لهذا الكاف في هذه الأماكن من الإعراب ، ولا للتاء في أنت لأنهما ليسا باسمين فيستحقا الإعراب ، كما لا تستحقه (ما) في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [3] .

وذكر سيبويه تاء أنْتَ في مكان آخر ، وكاف ذلك ونحوه فقال / ٨/ب

(١) الصواب (ضميرين) ، والوجه الذي ذكره أبو علي جائز .

(٢) يرى سيبويه أن (أَنْتَ) للواحد المخاطب،انظر الكتاب١/٣٧٧ كما يقرر في موضع آخر أن تاء (أنت) بمنزلة الكاف في (ذلك) ، الكتاب ١/١٢٥ ويقرر في موضع ثالث أن (أنت) لا تقع في موضع التاء التي في (فعلْتَ) كما لا تقع (أنتما) في موضع (تُما) التي في (فعلتما) ، ولا يقع (أنتم) في موضع (تُم) التي في (فعلتم) ، ولا (أنتن) في موضع (تُن) التي في (فعلتن) ، انظر الكتاب١/٣٧٨

(٣) سورة النساء ، آية ١٥٥ .

ينبغى لمن زعَم أن كاف ذلك اسم ، أن يقول : إن تاء أنْتَ اسم[1]. قال : وإنما تــاء أنت بمنزلة الـكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إعراباً كما لا يستحقُّها فى قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ .

مَسْأَلَةٌ :

يدلُّكَ إجراؤُهُمْ للتاء[2] فى المؤنث مُجْرى الياء فى مسلمين أن المذكّر هو الأول لأنه لم يمنع هنــا من الفتح شىء كما مَنع من الألف فى النصب فى التثنية والجمع ، فإنما فعل هذا بالتاء ، ليُتْبِـع المؤنث المذكّر إذ كان الأول له ، ويدل على ذلك أيضاً إتباعُهُم بعض الـكلام بعضاً وإن لم يكن فى المُتْبَع العلة التى فى الشىء الذى يُتْبَع ذلك مثل (تَعِدُ وَتَغْدُرُ بِنَا)[3] ونحو ذلك ، ويدل على ذلك أيضاً بناء يَفْعَلْنَ لإتباع فَعَلْنَ .

قال : وكذلك إذا أَلْحقت التأنيث فى المخاطَبة نحو تَفْعلِينَ[4] .

قال أبو على : لا يخلو من أن يــكون[5] علامةً مجرداً من الضمير أو ضميراً[6] ، فلو كانت اليــاء علامة ولم تــكن ضميراً لَلزَم أن تثبت فى فعل الاثنين كما تَثْبُتُ التاء فى قامتا ، فلما حُذفت ولم تثبت علمنا أنها

---

(١) انظر الكتاب ١/١٢٥ .

(٢) فى المخطوطة من غير همز فى الكلمتين .

(٣) فى المخطوطة « تعد وتغار بنا » .

(٤) الكتاب ١/٥ ، وأبو على قد اختصر العبــارة وأتى بمثال واحد فقط وهو زيادة التاء فى حالة الرفع فقط .

(٥) فى المخطوطة (تكون) .

(٦) أى ياء المخاطبة فى مثل (تفعلين) .

ضمير وليست بعلامة ، فإن قال قائل : ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حُذفت في التثنية وإن أُثبتت التاء في قامتا لما كان يدخل من الاستثقال في مثل (تَضْرِبْيانِ) لو قيل ، لتوالى الحركات ، وانكسار ما قبل الياء وذلك كله أمور مستثقلة ، فحَذَف لذلك لا لأنه علامة ضمير ، قيل له : إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسما لم يستثقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يستثقل ذلك فيها ، وإنما يستثقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا : اِسْكُتُبِكَ فاقْرَ ونحو هذا ، فجمعوا بين هذه المتحركات لما كانت غير لازمة ، وتقول (بِسَكَتَاتٍ)[1] ، فتجمع بين هذه المتحركات ، إذ تقديرك فيها الانفصال ، وكذلك لو كان هذا ضميراً يُستثقل هذا الجمع بين الحركات فيه ، وأيضاً فلو كان حذف ذلك للاستثقال لكان جديراً أن تثبت في مثل : (قُمْ وَبِعْ ، وَشِ ثوباً) ونحو ذلك فامتناعها من الثبات في ذا يُقَوِّى أنها ليست علامة ، وأنها أيضاً ضمير ، وأيضاً فلو كان حذفها للاستثقال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطرار الشعر كما يردون الأشياء التي تخفَّف وتحذف للاستثقال إلى أصولها ، فإن لم يَرِد هذا يقوى ما ذكرناه من أنه ضمير .

٩/أ فإن قال قائل : فهلاّ ثبتت العلامة / التي هي ضمير المذكَّر في مثل : (أَنْتَ تَفْعَلُ) إن كانت الياء ضميراً ليس بعلامة ، وهلاّ ذلك امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير ، كما أن (فَعَلَ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة

---

(١) هكذا في المخطوطة .

للضمير علمت أن (فَعَلَتْ)[١] علامة للتأنيث دون الضمير ، قيل له : إن هذا الموضع لمّا التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإنما علمنا أن التاء فى (فَعَلَتْ) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميراً لم تَثْبُتْ[٢].

قال : (فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هيَ وَفَعَلَ شيئاً واحداً)[٣].

قال أبو على : يقول : ليس إسكان لام الفعل المضارع وبناؤها عليهما (عِنْدَما)[٤] اتصل بضمير المؤنث لمشابهته (فَعلْنَ وَفَعَلَتْ) بأبعد من إعرابه لمشابهته الاسم .

قال : ولأنها قد تُبْنَى مع ذلك على الفتحة فى (هَل تَفْعَلَنَّ)[٥] .

قال أبو على : أرادَ[٦] بقوله : (هل تَفْعَلَنَّ) موضعاً بنى فيه الفعل المضارع فقال : جاز بناؤها مع علامة الضمير فى (تَفْعَلْنَ) كما جاز بناؤها مع النون ، بل بناؤها فى تفعلْن أجدر لبناء فَعَلْنَ ، وإتباعه إياه .

---

(١) يعنى التاء فى (فعلت) .

(٢) فى مثل قولك (فعَلتْ هى كذا) فالتاء باقية مع وجود الضمير (هى) .

(٣) الكتاب ١/٦ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى .

(٥) فى الكتاب ١/٦ « ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة فى قولك (هل تفْعلن) » .

(٦) فى المخطوطة (أرى) .

قال : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأُوَّل[1] .

قال أبو علي : الأسماء هي الأول للأفعال لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر[2] ، والدليل على أنها مأخوذة منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلّ كل بناء على حدثٍ مخصوص مع دلالته على الزمان ، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يَخُص حدثاً بعينه بل يَعُمّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة ، وحكم خاص أن يكون من العام ، فحكم الفعل إذاً أن يكون من المَصدر .

ومما يدل على أوّليتّها للأفعال ، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أن يكون معه فعل ، فقد عُلم بهذه أوليته ، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال ، وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان[3] لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدْرَب ، وهو عليه أسهل ، وإنما تكون الدُّربة بحسب كثرة العادة ، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات[4] ، ألا ترى أن المُتكلِّمَ

---

(١) الكتاب ١/٦ .

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، وأبو علي يمثل المذهب البصري الذي يرى أن الأفعال مشتقة من المصادر ، في حين يرى الكوفيون أن المصادر مشتقة من الأفعال وفروع عليها . انظر الانصاف ٢٣٥ - ٢٤٥ ، انظر أيضا الايضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣

(٣) في المسائل البغداديات /٥٤٣ « أخف على اللسان » .

(٤) في المسائل البغداديات /٥٤٣ « وبين عنه أهل اللغة » .

باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلة اعتيـاده لذلك

٩/ب وكذلك المتكلم بالفارسية[١] / لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية[٢]، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يكثر ذلك في عادته، ولم[٣] يَرْتَضْ به لم يَخِف عليه، ولذلك اعْتُدَّ بالعُجْمَة (في الأَعْلام)[٤] ثِقَلاً وإحدى الموانع من الانصراف[٥]، فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لغة في لغته، فإذا كان كذلك، ثَبَتَ أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال[٦] وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها (وإذا كانت أخفُّ منها)[٧]، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملته ألزمت[٨] ذلك لخفّتها، ولم يُلْزَم ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقله[٩]، فلما احتمل الزيادة الخفيفُ للخفّة لزم ألا تلحق الزيادة

---

(١) زاد في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « كثيرا » .

(٢) في المخطوطة « سهول الفارسية » وما أثبت مأخوذ من المسائل البغداديات /٥٤٣ . وفي هذا القول اشـارة الى معـرفة أبي علي باللغة الفارسية ، وان كان علمه فيها لا يرقى الى درجة علمه باللغة العربية .

(٣) في المسائل البغداديات /٥٤٣ « فلم » .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات /٥٤٣ .

(٥) انظر الكتاب ١٩/٢ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات /٥٤٤

(٨) في المسائل البغداديات /٥٤٤ « فلما احتملتها مت » .

(٩) في المسائل البغداديات /٥٤٤ « اذ كان الثقل عسكه » .

غير الخفيف ليُمُدِه من الخفة ، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها ، وهو الحذف والنقصان فلَحِقَه الجزم والسكون[١] .

قال :(حيث قارَبَ الفعل فى الكلام ووافقهُ فى البناء)[٢] .

قال أبو على : يعنى أن النَّعْتَ مأخوذٌ من المصدر ، كما أن الفعل مأخوذ من المصدر .

قال : وأما مضَارَعَتُه فى الصِّفة[٣] .

قال أبو على : يريد : وأما مضارعة الصِّفة الفعل .

قال : اعلم أن النَّكِرَة أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً[٤] .

قال أبو على : يعنى أبعد لها من أن لا تَنْصرف ، ومن أن لا تُشبه الفعل[٥] .

---

(١) أورد أبو على هذه المسألة بنصها فى المسائل البغداديات ، وجاءت فى المطبوع تحت رقم خمس وستين من مسائله . وقد عقدت مقارنة بين نص التعليقة ونص البغداديات فلم أجد اختلافا كبيرا بينهما ، وأبرز وجوه الخلاف فى النصين يكاد يكون فى العبارة الأخيرة حيث جاءت فى البغداديات على النسق التالى « فلما احتمل الزيادة الخفيفَ للخفة ، وكان الثقل خلافه ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف والنقصان ، فلحقه الجزم والسكون» .

(٢) الكتاب ١/٦ .

(٣) الكتاب ١/٦ .

(٤) الكتاب ١/٦ .

(٥) الكتاب ١/٦ .

قال : : ثم يُدْخِل عليها ما تُعَرِّفُ به[١] .

قال أبو على : نحو أن تَنْقُل اسم نَكِرة لنوعٍ إلى شخص بعينه كرجلٍ يسمّى بـ (أَسَدٍ)[٢] ، وهذا النقل فى تعريفه هذا المُتَنَكِّر كالألف واللام فى تعريفهما إياه .

---

(١) الكتاب ١/٦ ، وفى المخطوطة « ما يعرف به » .

(٢) فى المخطوطة « بأسد » .

هذا باب المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه[١]

قال : وإنما يدخل النّاصِبُ والرافعُ سوى الابتداء والجَارُّ على المبتدأ [٢].

قال أبو على : الجارُّ الذى يدخُل على المبتدأ على ضَرْبيْنِ :

أحدهما : أن يدخل فى غير الإيجاب .

والآخر : أن يدخل فى الإيجاب .

فالأول كثيرٌ والثانى عزيزٌ .

فأما غير الإيجاب فنحو النفى والاستفهام إذا قلت : هل مِن أَحَدٍ فى الدارِ ﴿ وَمَا مِنكُمْ مِن أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِين ﴾ [٣] ، فأَحدٌ مُرتفعٌ بـ (ما) وهى الحِجَازِيّةُ [٤] ، ولم تمتنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف

---

(١) الكتاب ١/٧ .

(٢) الكتاب ١/٧ .

(٣) سورة الحاقة ، آية ٤٧ .

قوله تعالى (من أحد) جار ومجرور فى محل رفع بما ، و (منكم) متعلق بمحذوف حال من (أحد) وقوله) حاجزين (خبر لما ، كما يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى فيكون فى موضع جر والخبر (منكم) ملغى ، ويكون متعلقا بحاجزين . انظر معانى القرآن واعرابه ٥/٢١٨، اعراب القرآن للنحاس ٥/٢٥ ، تفسير القرطبى ١٨/٢٧٧ .

(٤) العرب فى استعمال (ما) فريقان ، التميميون ويرون أن حكم (ما) داخلة على الجمل الاسمية كحكمها داخلة على الجمل الفعلية دون ←

كما لم تمتنع (إنَّ) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله تعالى :
﴿ ما لَـكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُه ﴾[١] ، فالجارُّ مع المجرور فى موضع رفع ولذلك
أتبع (غيْرُه) فى إعرابه[٢] ، ويجوز أن تـكون فى موضع اسمها على البدل
كالاسم بعد إلا فى قولك : ما فى الدَّارِ أحدٌ إلا زَيْدٌ ، وكِـلاَ الأمرين
يدل على أن موضعه رفع ، والاستفهام نحو قولك هل مِن أحَدٍ ، و ﴿ هَلْ
١٠ / أ لَنَا / مِن شُفَعَاء ﴾[٣] .

وأما الإيجاب[٤] فهو الباء فى قولك : (بِحَسْبِكَ صُنع الخيرِ) ، فهذه
الباء دخلت على اسم كان مبتدأً ، يدلُّكَ على ذلك أن الثانى فيه هو الأول
فى المعنى لأن صُنْعُ[٥] الخيرِ هو الحَسْبُ فى المعنى ، كما أن زيداً هو المنطلق
فى (كانَ وَإنَّ) ولايجوز أن يقال فى نحو : لِزَيْدٍ مَالٌ وَنَعَمٌ[٦] وعَبِيدٌ
إن الجـارَّ هنا داخل على المبتدأ ، لـكنَّ موضِعَهُ[٧] لأن الثانى ليس

أثر لفظى فتهمل ، والحجازيون يرون اعمالها فى المبتدأ والخبر كما تعمل
ليس فيهما ، وبهذه اللغة جاء التنزيل ، انظر مغنى اللبيب /٣٩٩ ، شرح
شذور الذهب /١٩٣ .

(١) سورة هود ، آية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣، ٣٢
(٢) على معنى « مالك اله غيرهُ » .
(٣) يريد « فهل لنا من شفعاء » سورة الأعراف ، الآية ٥٣ .
(٤) أى الجار الذى يدخل فى الايجاب على المبتدأ .
(٥) فى المخطوطة « صنيع » .
(٦) قوله : « ونعم » مصححة فى الحاشية .
(٧) أى الجار داخل على موضع المبتدأ .

بالأول[1] ، فالجار هنا لم يدخل على المبتدأ لكنّ موضعه نصب ، لأنّ المعنى : المالُ ثبتَ لزيدٍ ، ونحوه من الفعل فقد جاء قولك : (لزيدٍ) بعد فعل وفاعل ، فأما موضع الباء وما بعدها فى بحسبِكَ ، فينبغى أن يكون رفعاً لأنك لم تُضِف إلى (حَسْبِ) شيئاً بالباء كما أضفت الثَّبَاتَ باللام إلى زيدٍ فى قولك : المـالُ لزيدٍ ، ولزيدٍ مالٌ ، فموضع بحسبِكَ رفع بالابتداء وصنيعُ الخبرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعاً ، وأنشد أبو زيد[2] :

بحسبِكَ فى القوم أن يعلَمُوا ... بأنك فيهم غنىٌّ مُضِرّ

---

(١) أى فى قولك « لزيدٍ مال » المال غير زيد ، وهذا خلاف الحالة الأولى فى « بحسبك صنيعُ الخبر » لأن صنع الخبر هو فى معنى الحسب .

(٢) البيت من المتقارب ، للأشعر الرقبان الأسدى ، انظر نوادر أبى زيد /٢٨٩ ، حيث جاء البيت ضمن قصيدة مطلعها :

تجانف رضوان عن ضيفه ... ألم يأت رضوان غنى النذر

وأنشد بيت الشاهد فى المعانى الكبير ٤٩٦/١ ، سر صناعة الاعراب ١٣٨/١ ، الخصائص ٢٨٢/٢ ، ١٠٦/٣ ، شرح المفصل ١١٥/٢ ، ١٣٩/٨ ونسبه اليه الجاحظ فى الحيوان ٣٦١/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٤٦٩/٣ ، الانصاف /١٧٠ ، وروى الميدانى القصيدة كاملة وقصتها ، كما أنه أورد اسم الشاعر (الأشعر الزفيان) ، انظر مجمع الأمثال ٣٣٤/٣ ــ ٣٣٥ ، والبيت فى الاقتضاب ٢٩٨/٣ ، وأنشده أبو على البيت فى المسائل العسكريات /٥٨ (   ) وفيه شاهد علىَ زيادة الباء مع المبتدأ اذ المراد « حسْبُك » وقد جاء فى القرآن من غير زيادة ، قالَ تعالى « يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » (سورة الأنفال آية ٦٤) كما أن هذه الباء تزاد أيضا مع الفاعل ومنه قوله تعالى «وكفى بالله حسيبا » (سورة النساء ، آية ٦) .

هذا باب ما يَحْتَمِلُ الشعر(١)

قوله :(٢)

* كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ *

حذفَ الياء مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين فى نواحٍ ، لأن كل واحد منهما بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حذَف الياء مع الألف واللام من الأيد (٣) كما يحذفها مع التنوين(٤) .

---

(١) الكتاب ١/٨ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل لخفاف بن ندبة السلمى وتمامه :

● ومسحت باللثتين عصف الاثمد ●

نسبه اليه سيبويه ، انظر الكتاب ١/٩ ، كما نسبه اليه أبو سعيد السيرافى فى شرحه للكتاب ، انظر جـ ١ ، ق ١٧٣ب (المدينة) ،وانظر أيضا شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١/٢٧٧ (الريح) ، قال أبو العلاء ويقال انه مصنوع ، صنعه المقفع ، انظر عبث الوليد /٢٢٨ ، وانظر أيضا ضرائر الشعر /١٢٠ ، مغنى اللبيب /١٤٣ ، الانصاف /٥٤٦ ، شرح المفصل ٣/١٤٠ ، والشاعر يريد (كنواحى) ولكنه اكتفى بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف .

(٣) فى مثل قول الله تعالى « أولى الأيدى والأبصار » (سورة ص ، آية ٤٥) فالياء لا تظهر فى الوصل انظر معانى القرآن للفراء ٢/٤٠٦ . قال القرطبى : « وقرأ الأعمش وعبد الوارث والحسن وعيسى الثقفى (أولى الأيد) بغير ياء فى الوصل والوقف على معنى أولى القوة فى طاعة الله ، ويجوز أن يكون كمعنى قراءة الجماعة ، وحذف الياء تخفيفا ، انظر تفسير القرطبى ١٥/٢١٨ .

(٤) فى مثال « جوارٍ ، وغواشٍ » ونحو ذلك .

قول الشاعر[١] :

. . . .   وَلاكِ اسْقِنِي

قال أبو علي: حُذِفَ النون من (لـٰكِنْ) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك، لأنها مشابهة لها، وتُزاد حيث يَزِدن ثانية وثالثة ورابعة، وتُبْدَل منها[٢] في صَنْعانِيّ وبَهْرانِيّ، وكان حكمه صنعاويّ (وَبَهْراويّ)[٣]، فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النـون في (ضَرَبْتُ زَيْدًا) ،

---

(١) الشاعر هو النجاشي الحارثي ، والاشـارة هنا الى قوله من الطـويل :

فلست بآتيه ولا أستطيعه   ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

وهو أحد شواهد الكتاب ٩/١ ، وفيه شـاهد على حذف النون من (لكن) ، ضرورة لالتقاء الساكنين ، وهو يريد (ولكن اسـقني) وكان الوجه كسرها ، ولكنه شبهها في الحذف بحروف المد واللين اذا سكنت وسكن ما بعدها ، انظر المسائل العسكريات /٩٥ ، وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٧٢ أ (المدينة) ، تأويل مشكل القرآن ٣٠٦ ، الخصائص ٣١٠/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٣/٢ (الريح) ، قال : « كان حقه أن يحركها لولا الضرورة » انظر أمالي ابن الشجري ٣٨٥/١ ، المنصف ٢٢٩/٢ ـ ٢٣٠ ، ضرائر الشـعر /١١٥ ، الانصاف /٦٨٤ ،مغني اللبيب /٣٨٤ ، أوضح المسالك ١٩٣/١ ، وانظر أمالي المرتضى ٢١١/٢ ، وللبيت وأبيـات أخرى معه قصـة في الخزانة ٣٦٧/٤ .

(٢) الضمير عائد على حروف اللين .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى ، وبهرة مدينة بمكران انظر معجم البلدان ١٥١/١ .

و ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾(١) ، وتكونُ إعراباً في تضربان ، كما يكون أبعاضُ هذه الحروف إعراباً أعنى الحركات .

قوله : الأَضْخَمَّا(٢) .

---

(١) فى قوله تعالى « لنسفعا بالناصية » سورة العلق ، آية ١٥ .

(٢) الكتاب ١١/١ ، وهو اشارة الى قول رؤبة من الرجز :

● ضخم يحب الحلق الأضخما ●

انظر الديوان /١٨٣ وقبله قوله :

● وصلت من حنظلة الأسطما ●

● والعدد الغطامط الغطما ●

● ثمت جئت حية أصما ●

● ضخما يحب الخلق الأضخما ●

وقد أنشده سيبويه هنا برفع (ضخم) ، وأنشده فى موضع آخر :

● بدء يحب الخلق الأضخما ●

والبدء كما قال الأعلم هو السيد ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨٣/٢ ، وعلى رواية الديوان (ضخما) بالنصب صفة للمنصوب (حية) والى ذلك أشار ابن برى ، انظر اللسان (ضخم) ، وأنشده السيرافى فى شرحه للكتاب ج ١ ، ق ٢٠٠ / أ (المدينة) بالرفع ، قال ابن السيرافى : « والشاهد فيه على أنه شدد الميم من (الأضخمّ) وهو على (أفعَل) مثل (الأحسَن ، والأكرم) ثم وصل الميم بالألف التى للاطلاق ، وهذه الميم لا تشدد الا فى الوقف اذا كان منتهى الكلمة ، والخلق الأضخم الأكبر الأعظم » شرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، (سلطانى) ، قال ابن السراج : « وهذا أجراه فى الوصل على حده فى الوقف » الأصول ٤٥٣/٣ وانظر الافصاح /٢٣٣ ، المحتسب ١٠٢/١ ، ضرائر الشعر /٥١ ، سر صناعة الاعراب /١٦٢ ، ٤١٦ ، ٥١٥ ، المنصف ١٠/١ ، وانظر الحجة ج ٣ ، ق ٢ والصحاح (ضخم) .

قال أبو على : إنما صارت الحجة فى الفتح لأن الثقيلة تصير تدخل فيه للوقف ثم يُطلق الحرفُ للقافية فى الوصل مُجْراه فى الوقف ، وإذا كَسَرَ الهمزة لم تصر الثقيلة للوقف ، لكن الحرف يصير مثل (قِرْشَبّ)[١]، وما أشبه هذا البناء ، وكذلك إذا قال : الضِّخَمَّا لم تكن فيه حُجَّة لأنه يصير مثل خِدَبّ [٢] ونحوه مما هو على (فِعَلّ)[٣] .

وقول الآخر[٤] :

. . . . وَقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يدُومُ

---

(١) القِرْشَب فيما روى الأزهرى عن الأصمعى هو الرجل الأكول وعن ابن الأعرابى هو سىء الحال ، وأنشد :

● كيفَ قَرَيْتَ شيخَك الأزبا ●

● لما أتاك بائسـا قِرْشَبا ●

انظر تهذيب اللغة (ق ، ش) ، وانظر أيضا اللسان (قرشب) .
وانظر البيتين فى الاستدراك /٧٤ ، ووازن بين الروايتين .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وسيأتى الحديث عنه فى الورقة ٢٠٣ أ ، يقال : بعير وشيخ خِدَبّ : ضخم قوى شديد .
انظر تهذيب اللغة (خدب) .

(٣) (خِدَبّ) ثلاثى ملحق بما جاء من الصفات على (فِعَلّ) مثل (هِزَبْر ، وقِمَطْر) والزيادة فى (خدب) هى زيادة تضعيف لا بأحد حروف الزيادة ، ولهذا النوع من الزيادة نظائر فى العربية .
انظر الكتاب ٢/٣٥٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو بتمامه :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

←

قال أبو علي : (قَلّ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فإذا أدخلت عليه (ما) كَـفّتهُ وهيَّأته للدخول على الفعل كما تهيء (رُبّ) للدخول على الفعل ، فكان حكمه أن يليه (يَدُوم) دون (وِصَال) ولا يجوز أن يرفع (وصال) بـ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم ، ولكن بـ (يَكُونُ) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدَّره ، لأنه موضع فِعل

←

وقد نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة ، والشنتمري نسبه للمرار الفقعسي ، انظر الكتاب وهامشه ١/١٢ ، وجميع الكتب التي روت هذا الشاهد ترويه على أنه خطاب لمؤنث (صَددْتِ ، فأطْولتِ) الا الاصبهاني فقد قال في الأغاني ٣١٩/١٠ : « روى أن المرار قال في حبسه (صَرمْتَ ولم تَصْرِمْ وأنت صَرُوم) » ووصفها بأنها طويلة ، وقبل هذا بقليل روى البيت وآخر قبله منسوبين الى المرار وهكذا :

عزفت ولم تصرم وأنت صروم وكيف تصابى من يقال حليم
صددت فأطولت الصدود ولاأرى وصالا على طول الصدود يدوم

فروى الشعر على أنه خطاب لمذكر ، المصدر نفسه ٣١٥/١٠ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٤٥٩/١ دون نسبة ، المقتضب ٨٤/١ ، ٣٤١/٢ ، المنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، المحتسب ٩٦/١ ، الانصاف /١٤٤ ، قال ابن عصفور : «يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين (قلّما) والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور . ضرائر الشعر /٢٠٢ . انظر أيضا ما يجوز للشاعر من الضرورة /٢٠٣ ، ومغنى اللبيب /٤٠٣ ، ٧٥٨ ، ٧٦٨ ، والشاهد في البيت تقديم الفاعل (وصال) على الفعل (يدُوم) ضرورة وأبو علي يمنعه ويرى تقدير فعل آخر نحو (يكُونُ ، أو يبْقَى ، أو يثْبُت) ، أو نحوه مما يفسره . وقد جاء هذا البيت والتعليق عليه نصا في المسائل البغداديات /٢٩٦ ـ ٢٩٧ هذا وقد ورد هذا البيت مفردا في ديوان عمر بن أبي ربيعة ضمن الأشعار المنسوبة اليه . انظر ديوانه /٢٠٧ .

١٠/ب كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلاَّ) التى / للتحضيض و (إنْ) التى للجزاء ، و (إذَا) الدالة على الزمان بالابتداء .

فإن قال قائل : كيف جاز دخول (قَلّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه . قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفى ، ويدلك على مضارعته له قولك : قَلّ رجل يَقُول ذاك إلا زيْدٌ ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجرى مجرى الحرف لما جاز هذا فيه ، كما لا يجوز (جَاءَنى الْقَوْم إلا زَيْدٌ) على أن تُبْدِلَ زيداً من القوم ، فكما جرى هذا مجرى حرف النفى ، فجاز فيه ما أعْلَمْتك ، كذا جرى فى قوله : قلمّا يدوم وِصَال ، مجرى الحرف ، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه ، وقام مقام الحرف هنا ، كما قام مقامه حيث ذكَرْت لك لما بينهما من الشبه فى المعنى ، لأن أقرب الأشياء إلى النفى التقليل ، كما أن أبعد الأشياء منه التكثير .

قوله : أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباء تَنْمِى[1] .

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسى ، وتمامه :

● بما لاقت لبون بنى زياد ●

وهو من شواهد سيبويه ، قال عنه الأعلم : بأنه «مما أنشده الأخفش فى الباب » وفيه شاهد على اثبات الياء فى (يأتيك) فى حال الجزم ضرورة . انظر الكتاب وهامشه ١/١٤ ـ ١٥ ، وأنشده سيبويه فى مكان آخر دون أن ينسبه لأحد ، وقال : « فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل» الكتاب ٢/٥٩ . وقال الأعلم : « هى لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم فى جميع أحواله » وانظر أيضا كتاب معانى القرآن للفراء ١/١٦١ ، ٢/١٨٨ ، ٢٢٣ ، والحجة لأبي علي ١/٢٤٤ (ناصف) .

←

قال أبو علي : قَدَّرَ إسكانه عن الضم فلم تحذف الياء لأنه حذَف الضمة وأجراه مجرى الصحيح، كما أجراه الآخر مجرى الصحيح، فحرّكَهُ بالكسر تشبيهاً بالحرف الصحيح في قوله : غير ماضِيِ [1] ، وفي الغوَانِي [2] .

←

الحجة لابن خالويه /١٩٨ ، كتاب الجمل /٤٠٦ ـ ٤٠٧ ، النوادر في اللغة /٥٢٣ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، وقال ابن جني « ورواه بعض أصحابنا (ألمْ يأتِك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي (ألا هلْ أتاك والأنباءُ تنمي) » انظر سر صناعة الاعراب ٨٧ ، ٦٣١ وانظر أيضا المقرب ٥٠/١ ، ٢٠٣ ، رصف المباني /١٤٩ ، المفصل /٣٨٧ ، شرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ الجنى الداني /١١٢ ، ويرى بعضهم أن الياء نشأت عن اشباع الكسرة ، انظر الانصاف /٣٠ ، كما يرى بعضهم أن الياء هنا تركت استخفافا كما أن منهم من يقول انه أسقط الهمزة من (يَأتِيك) وترك الياء ، لأن الفعل لا يجزم من وجهين انظر الجمل في النحو المنسوب للخليل /٢٠٤ ، وانظر أيضا المسائل العسكريات /٢٦٢ ، الصناعتين /١٦٨ .

(١) اشارة الى قول جرير من الطويل من قصيدة يهجو فيها الأخطل:

فيوما يجارين الهوى غير ماضِيِ ويوما ترى منهن غولا تغوّل

وفيه شاهد على الحاق المعتل بالصحيح ضرورة ، انظر الكتاب ٥٩/٢ ، وانظر ديوانه /١٤٠ لتقف على الاختلاف في رواية هذا البيت ، وابن الشجري يروى البيت (ويوما تُرى منهن غول تغوّل) وينسبه لأعرابي من بني كلب ، ويبدو أنه كان ينقل عن الكتاب فلم يتم السند الذي جاء به سيبويه ، اذ سيبويه يقول : « وأنشدني أعرابي من بني كلب لجرير ... انظر أمالي ابن الشجري ٨٦/١ ، وانظر الحجة ٢٤٤/١ (ناصيف) ، الخصائص ١٥٩/٣ ، المنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ ، وانظر أيضا شرح المفصل ١٠/١ ، ١٠٤ ، شرح التصريح ١٢/٢ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٦١ب .

(٢) اشارة الى قول عبيد الله بن قيس الرقيات من المنسرح :

قوله : أَلاَ لا أَرَىٰ اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً (١).

قال أبو علي : اثنين معتلة اللام محذوفتها ، ولذلك أُلحقت ألف الوصل

←

لابارك الله في الغواني هل   يُصبحن الا لهن مطلب

انظر ديوانه /٣ ، ورواية الديوان (في الغواني فما) وعندئذ لا شاهد فيه وفي المصنف ٨١/٢ (في الغواني فهلْ) ، ولا شاهد فيه ، لكنه رواه في موضع آخر ٦٧/٢ (في الغواني هل) وقال : « فجر ياء (الغواني) حين احتاج الى ذلك وشبهه بباء (الضوّارب) » انظر أيضا شرح السيرافي للكتاب جـ ١ ق ١٦١ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥/٢ (الريح) ، المقتضب ١٤٢/١ ٣٥٤/٣ ، الكامل ٤٥/٤، الخصائص ٢٦٢/١ ، المحتسب ١١١/١ ، الهمع ٥٣/١ ، الدرر ٣٠/١ ، اللسان (غنا) •

(١) هذا صدر بيت لجميل بثينة من الطويل وتمامه :

● على حدثان الدهر ، مني ومن جُمل ●

البيت في ديوانه /١٨٢ من قصيدة مطلعها :

لقد فرح الواشون أن صرمت حبلي   بثينة ، أو أبدت لنا جانب البخلَ

وأبو العباس المبرد يرد هذه الرواية ، ويقول « انه لا اختلاف بين أصحابه أن الرواية (ألا لا أرى خِلّيْنِ) وهذه هي الرواية ، والأولى ليست بثبت • انظر النوادر في اللغة /٥٢٥ ، وانظر المحتسب ٢٤٨/١، الصناعتين /١٦٩ ، وفي شرح التصريح ٣٦٦/٢ فضلَ تفصيل عن حقيقة هذه الهمزة في كلمة (اثنين) ، ومثل ذلك في شرح الأشموني ٢٧٣/٤ ، وأنشده العيني ٥٦٩/٤ وقال انه لم يقف على اسم قائله ، الخزانة ٢٣٥/٣ وهو عنده من انشاد أبي الحسن (الأخفش الأصغر) اللسان (ثنى) وقد أنشده من غير نسبة •

والبيت ليس في الكتاب ، وأبو علي يرى أن ألف (اثنين) مثل ألف (اسم) ألحقت للوصل ، وأن الياء فيها منقلبة عن ألف وليست أصلية •

كما أُلحق (اسمُ) ونحوه تشبيهاً بالأفعال المعتلة اللام ، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يكونا فى الأفعال دون الأسماء ، فأما الياء فى اثنين فمنقلبة عن ألف التثنية وليست بلام الفعل ، بل اللام محذوفة وهى ياء ، لأنها من ثنيتُ ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللام مناسباً للفعل بالحذف .

فأما (امْرُؤٌ) فَلاَمُهُ أيضاً حرف إعلال ، وقد يحذف مع ذلك إذا خُفِّفَتْ وأُسكن ما قبلها فقيل (مَرْءٌ) تقول فى تخفيفه (مَرٌ)[١].

قال : والمفعول الذى لم يَتَعَدَّهُ فعله ولم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل[٢] .

قال أبو على : قوله : لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ، ليس يريد أن هذا المفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة ، إنما يريد أن هذه اللفظة التى هى (ضُرِبَ) المسماة فعلا لم يجاوز الاسم المرتفع بها فى (ضُرِبَ زيدٌ) إلى مفعول فينصبه ، كما جاوز فى (أُعطِى زيدٌ دِرْهماً) إلى المفعول الذى هو الدرهم المنصوب .

قال : وقال بعضهم : ذَهَبْتُ الشامَ ، شبَّهَهُ بالمبهم[٣] .

---

(١) (المَرُ) لغة هذيل فى (المرء) ، قال أبو خراش :

جمعت أمورا ينفذ المر بعضها   من الحلم والمعروف والحسب الضخم

أى بعض هذه الأمور التى فيك تجعل المرء نافذا ، فكيف وقد اجتمعت كلها فيك ؟ انظر ديوان الهذليين ١٢٢٥/ .

(٢) فى الكتاب ١٤/١ ، « الفاعل الذى لم يتعده فعله الى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعد اليه فعل فاعل » .

(٣) الكتاب ١٤/١ .

قال أبو علي : يتبيّنُ المكان المبهم منْ المختص بأن يُحَدَّ ويُخَصَّ بحدود تشمله ، والحدود المختصة ، فأما المبهمة نحو (خَلْفَ) فلا يمكن تحديدها لأنها/ ليست مواضع بأعيانها .

قوله : ... ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[1]

قال أبو علي : الطريق موضع متميز مثل الدار والمسجد ونحوها

---

(١) هذا جزء من بيت ساعدة بن جؤية الهذلي من الكامل وهوقوله:

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

وهو أحد شواهد سيبويه ، وقد ساقه شاهدا على وصول الفعل الى مفعوله وهو اسم خاص للموضع بغير واسطة حرف ، انظر الكتاب وهامشه ١٦/١ ، ١٠٩ ، وروى في ديوان الهذليين /١١٢٠ « لَذ بِهَز » أي تلذّ الكف بهزه ، ومعنى عَسَل الطريق أي عسل فيه أي اضطرب متنه في جريه .

وقد أنشأ أبو علي على (الطريق) في هذا البيت مسالة في كتابه (المسائل البغداديات /٥٤٩ - ٥٥٢) وهي لا تختلف عما في التعليقة الا يسيرا .

وسوف تظهر المقارنة عند قراءة النص وجوه الاختلاف بينهما . وانظر البيت في النوادر في اللغة /١٦٧ ، الكامل ٣٦٩/١ ، وانشده ابن الشجري شاهدا على حذف (في) ضرورة وكان حقه أن يقول (عَسَلَ في الطريقِ) ، انظر أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، انظر البيت أيضا في الايضاح العضدي /١٨٢ الخصائص ٣١٩/٣ ، تلخيص البيان/ ٥٢ ، ٣٣٥ (عالم الكتب) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٠/١ ، مغني اللبيب /١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، العيني ٥٤٤/٢ ، الخزانة ٤٧٤/١ ، الأشموني ٩١/٢ ، الهمع ٢٠٠/١ ، الدرر ١٦٩/١ ، اللسان (عسل) النكت ١٦٩/١ .

وكذلك البيتُ ،وليس مثل (خَلْف)[1] وما أشْبَهَهُ ، لأنَ المبهماتِ ينتقلن مع انتقال ذِي الظروف ، فيجوز أن يكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمبهمة ، فبيَّن أن (حَلْفًا) ونحوه ليس مثل الطريق والبيت والشام والمختصات .

فأما قول أبي عمر[2]: ليس ذهبت الشام مثل دَخَلْتُ البيت ، فليس كما قال ، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم ، بل البيت أقعَدُ في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهاً غير التخصيص ، والشام قد يجوز أن يُحْمَلَ على إحدى الجهات الست ،

---

(١) في المسائل البغداديات /٥٤٩ « وليس مِثْل قُدامَ ، وخَلْفَ» يريد الظروف المكانية المبهمة .

(٢) في المسائل البغداديات /٥٤٩ « فأما ما يحكى عن أبي عمرو » والواقع أن الرأي يحكى عن أبي عمر الجرمي لا الى أبي عمرو بن العلاء فالجرمي يرى أن قولنا : دخلت البيت ودخلت في البيت سواء مثل قولنا : جئتك وجئت اليك ، فهو كالمفعول به الذي يتعدى اليه تارة بحرف جر ، وتارة بغيره . انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق / ، النكت١/١٦٩ وأبو عمر الجرمي هو صالح بن أبي اسحاق البجلي ، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش ، وكان رفيق المازني ، قيل انهما السبب في اظهار كتاب سيبويه . قال المبرد : كان الجرمي أغوص على الاستخراج من المازني وكان كثير المناظرة في النحو ومسائل اللغة ، ناظر الأصمعي ، وثعلب وغيرهما توفي سنة ٢٢٥هـ /٨٣٩م . انظر ترجمته في الفهرست /٥٦ ـ ٥٧ ، طبقات النحويين واللغويين /٧٦ ـ ٧٧ ، انباه الرواة ٢/٨٠ ـ ٨٣ وبهامش الأخير مزيد من المصادر عن الجرمي .

وإن كان سيبويه قد حَمَلَهُ على الاختصاص(١) وإنما الذى يعتبر فى هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذى لا يتعدى نحو (قامَ) يمتنع من التعدى إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية ، كما امتنع من التعدى إلى سائر الأسماء المختصة غير الظروف ، وهذه الحروف شواذ ، أعنى ذَهَبْتُ الشام ، ودخلْتُ البيت ونحوهما ، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك ، لكن حرف الجر حذف للاتساع ، والأصل ذلك ، فَدَخَلْتُ غير متعد ، كما أن ذهبْتُ غير متعد والبيت مختص وقد تُعَدِّىَ إليه ، والدليل على أن (دَخَلْتُ) غير متعدّ أن خلافه(٢) غير متعد ، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها [كما تُعتبر أمثالها](٣) وسترى ذلك فى حد المصادر والأفعال إن شاء الله .

وأيضاً فإن مصدره على (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة ، ولو كان متعدياً لكان خليقاً أن يكون على (فَعْل) فإن قال : ما أنكرت أن يكون مثل (كِلْتُكَ وَكِلْتُ إليكَ) ونحو هذا مما يتعدى تارةً بالحرف وتارة بغير الحرف ، قيل له : هذه

---

(١) فى المسائل البغداديات /٥٤٩،جاءت العبارة أكثر دقة واستقامة وهى كما يلى : « وان كان سيبويه لم يذهب الى ذلك وحمله على الاختصاص ظرفا ، فالمعتبر فى هذا الباب فى تعدى الفعل الابهام والاختصاص » .

(٢) يريد : نقيضه ، وهو (خَرجْتُ) ، ويحتمل أن يكون أراد أمثاله من الأفعال غير المتعدية نحو ما ذكره هنا (وَلجْت ، هَجَمْتُ ، غُرْتُ) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات /٥٥٠ .

الحروف فى الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضاً أنك لا تكاد تجد فى هذه الحروف التى هى مثل نصحته ونصحت له (فَعَلَ ، وأَفْعَلْتُهُ) لا تكاد تجد مثل : (أنْصَحْتُهُ) وأنت تقول : دخل وأدخلتُهُ ، كما تقول : ذهَبَ وأذهبته .

فأما جئتك فإنما أصله : جئتُ إليك ، فاستُعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه ، فكل هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه فى هذا ، ويقوّى ترك التعدى فى هذا أن أمثاله غير مُتعدِّية نحو : وَلَجْتُ ، وهَجَمْتُ ، وَغُرْتُ / .[1] ١١/ب

قال : ويتعدّى إلى ما كان وقتاً فى الأمكنة[2] .

قال أبو على : الوقت فى الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو فَرْسَخٍ وميلٍ ونحوها[3] .

---

(١) قرأها فى المسائل البغداديات /٥٥١ (وُعدْتُ) أما (غرت) اى سرت فى بلاد الغور ، ويقال انك غُرْتَ فى غير مُغارٍ ، معناه طلبت فى غير مطلب ، انظر اللسان (غور) .

(٢) فى الكتاب ١٦/١ ، « فى الأَماكن » ويبدو أن « الأمْكِنة » اصح ، لذكر النظير « الأزْمِنة » بعدها مباشرة والمعنى : أنه يستوى فى التعدى الظروف الدالة على المكان ، والظروف الدالة على الزمان ، اذا كانت غير مختصة ، تقول : ذهبت الشام ، وذهبت شهرين ، كما تقول : سرت فرسخين ، وسرت يومين .

(٣) « ميل وفرسخ » معروفة القدر دون العين ، فهى أوقات تقع فى الأماكن ولا تختص بمكان واحد .

قال : (كما أن ذلك وقتٌ فى الأزمان)[١] .

قال أبو على : يعنى ما كان معلومَ المقدار نحو شهر وسنة وما أشبه ذلك . .

قال : (فلما صار بمنزلةِ الوقت فى الزمان صار مِثْلَهُ)[٢] .

قال أبو على : أى فى أنك إذا قلت : ذَهَبْتُ شهراً كان كقولك : ذهبت فَرسخاً فى تعدى الفعل إليهما .

قال : (وكذلك ينبغى أن يكون إذْ صار تَعَدَّى فيما هو أبعد)[٣] .

قال أبو إسحق[٤] وكذلك كان ينبغى أن يكون ، يعنى تعَدِّى الفعل إلى المكان الموقت[٥] الذى يقع على كل شيء من الأمكنة ، إذ كان الفعل يقع على المختص من المكان الذى لا يقع على كل شيء ، نحو : ذهبْتُ الشام ، فإذا تعدى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدى إلى ما ليس مختصاً .

---

(١) فى الكتاب ١٦/١ « كما أن ذاك وقت فى الأزمان » .

(٢) فى الكتاب ١٦/١ « فلما صار بمنزلة الوقت فى الزمان كان مثله » .

(٣) العبارة فى الكتاب ١٦/١ ، وقد زاد أبو على لفظ (تعدى) وربما أراد بها توضيح قول سيبويه (صار) .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

(٥) أى المكان المختص المحدد .

هذا باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعولَيْنِ
وإن شئتَ اقتصرْتَ :(١)

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ (٢) .

---

(١) الباب عقده سيبويه للفعل المتعدى الى مفعولين ليسا فى الأصل مبتدأ وخبرا ، وقد ترجم له بترجمة طويله اختصرها أبو على هنا ٠ انظر الكتاب ١٦/١ ٠

(٢) هو من قول المتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبيعى من البسيط :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس

من قصيدة مطلعها :

يا آل بكر ألا لله أمكم طال النواء وثوب العجز ملبوس

انظر ديوانه /٩٥ ، والمخاطب فى هذا البيت هو عمرو بن هند الملك ، لأن عمرا آلى فقال : واللات ، لا يذوق حب العراق ما حييت ، فبلغه وهو بمكة ، انظر هامش الديوان /٩٥ ، ويروى بضم (آلَيْتُ) أيضا ، فقد ذكر الروايتين أبو البركات الأنبارى فى البيان فى غريب اعراب القرآن ١٦١/١ ، ٣٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧/١ ، ورواه سيبويه بالفتح منسوبا الى المتلمس وقال : « يريد على حب العراق » فيكون شاهدا على حذف حرف الجر ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ٢٢٣ (المدينة) والنكت ١٧٢/١ الأصول ١٧٩/١ ، جمهرة أشعار العرب/١٠١ ،وانظر البيت وسبب رواية نصب (آلَيْتَ) فى الشعر والشعراء ١٨٨/١ ، مغنى اللبيب ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، الانتصار ق ٨ ، الأصول ١٧٩/١ ، أمالى ابن الشجرى ٣٦٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٤٢ ، العينى ٥٤٨/٢ ، الأشمونى ٩٠/٢ المسائل البصريات /٩١٤ ٠

قال أبو على : وضع سيبويه البيت على أن المراد : ألَيْتُ على حَبِّ العراق ، فلما حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل ، وذهب أبو العباس[١] فيه إلى أن المعنى : آلَيْتُ أَطْعَمُ حَبَّ العِراق ، أى لا أطْعَمُ ، كقوله :

تَاللهِ يَبْقى على الأَيَّامِ[٢] .

---

(١) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته .

وهو يرى أن توجيه سيبويه للبيت غلط ، وأن كلمة (حَبّ) فى البيت ليست منصوبه بنزع الخافض ، وأن المعنى « (هو آليت أطعم حب العراق) أى لا أطعم حب العراق كما تقول والله أبرح من هنا ، أى لا أبرح » ورد عليه أحمد بن ولاد ذلك . انظر الانتصار ، ق ٨ - ١٠ انظر أيضا الأصول ١/١٧٩ - ١٨٠ ، الكنت ١/١٧٢ .

(٢) من بيت أمية بن أبى عائذ الهذلى من البسيط :

لله يبقى على الأيام ذو حيد   بمشمخر به الظيان والآس

واليه نسبه سيبويه بهذه الرواية (لله) ، انظر الكتاب ٢/١٤٤ . ويروى (تَاللهِ) كما هو عند أبى على هنا ، وبرواية ثالثة هى (تَاللهِ لا تعجز الأيام ذو حِيَدٍ) فى قصيدة سينية تنسب الى أبى ذؤيب الهذلى ، ولمالك بن خالد الخناعى ، ولعبد مناة الهذلى ، كما أن المطلع فى قصيدة ميمية تنسب الى ساعدة بن جؤية الهذلى ، انظر شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٧ ، ٤٣٩ ، المنصف ٢/٣٢٤ ، الأصول ١/٤٣٠ ، أمالى ابن الشجرى ١/٣٦٩ ، البسيط فى شرح جمل الزجاجى /٦٧٢ ، وأنشد البيت فى شرح المفصل ٩/٩٦ ، وفيه (تَاللهِ يَبْقَى عَلى الأيام مبتقل) على حذف حرف النفى فى القسم ، كما روى فيه ٩/٩٨ بالرواية الأولى وقافيته دالية ونسبه فى الحاشية الى مالك بن خويلد الخزاعى الهذلى نقلا عن اللسان (نفل) ، كما أنشد البيت فى المكان نفسه برواية (لله يبقى ...) منسوبا الى مالك أيضا ولعله عنى الخناعى ←

أى لا يبق ، كَحَب العراق على قول أبى العباس ينتصب بفعل مضمر (أطعمه) تفسيره ، كأنه قال : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ، فأطعمه تفسير المضمر .

قال : لِأَنَّ عَنْ ، وعَلى لا يُفْعَلُ بهِمَا ذلك[١].

قال أبو على : الباء فى [خبر][٢] لَيْسَ ،وكَفى بالله زائدة[٣] ، واخْتَرْت

←

واللسان (حيد ، ظيا) ، انظر أيضا اللامات /٨١ ، الخزانة ٣٦١/٢ ، ٢٣١/٤ ـ ٢٣٣ ، الهمـــع ٣٢/٢ ، ٣٩ ، الدرر ٢٩/٢ ـ ٤٤ ، مغنى اللبيب /٢٨٣ ، وأنشده السيوطى ضمن قصيدة ميمية مـــع اختـلاف العجز ، انظر شرح شواهد المغنى ١٥٦/١ ، ونسبه الى ساعدة بن جؤية وفسر قوله (تَاللهِ يَبْقَى) على حذف (لا) أى لايبقى . كمــا أنشده فى المصدر نفسه ٥٧٣/٢ ـ ٥٧٤ وأشار الى الرواية الســـابقة وقال « وقد وقع أيضا فى قصيدة لأبى ذؤيب سينية ... وأورده الفارسى فى الايضـــاح بلفظ : (تَالله لاتُعجز الأيام ذو حيد) » ، ولم أجـــده فى الايضاح ، ولكنه أنشده فى شرح الأبيات المشكلة الاعراب /٦٦ ، وقال « المعنى لايبقى ، فحذف اللام ، والمعنى : لايبقى على حـوادث الأيـام ، فحذف المضاف » كمــا أنشده فى المســـائل البصريات /٩١٦ برواية (تَاللهِ يَبْقَى على الأيَّام) ، ولم ينسبه الفارسى لأحد .

(١) الكتاب ١٧/١ ، وفيه « لا يُفْعَلُ بهما ذاك » .

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الباء المتصلة بالفـــاعل هنـــا زائدة فى مثل قوله تعـــالى « كفى بالله شهيدا » .

من الرِّجالِ[١] ونُبِّئْتُ عن زيدٍ[٢] [فَعَلَى][٣] وعن فيهما[٤] زائدتين لأن (عَنْ) ، و (عَلى) لا تزَادان ، و (مِنْ) لا تُزاد في الواجب ، وقد تُزاد في غير الواجب نحو الاستفهام ، والنفي كقولك : هل من رَجُلٍ في الدار . وما من رَجل فيها .

قال : ثم تقول : عَرَّفْتُهُ بزيدٍ فهو سوى ذلك المعنى[٥] .

قال أبو علي : معنى عرّفته بزيد يؤول إلى سوى معنى عرّفته زيداً ، والهاء في عرّفته زيداً غير ضمير زيد ، وفي عرّفته بزيد يؤول في المعنى إلى أنه هو العين المسمى بزيدٍ .

---

(١) أي أن « من » هنا زائدة ، والرجال مجرور في محل نصب .

(٢) هذه ضمن مسألة الغلط التي يرى أبو العباس المبرد أن سيبويه غلط فيها وعرضنا لها آنفا ، فسيبويه يرى أن « نبئت زيدا » بمعنى « نبئت عن زيد » فقال المبرد : « ليس كذلك ، لأن (نبأت زيدا) معناه (أعلمت زيدا) وان قال قائل (نبئت عن زيد قائما) وضعه موضع (حدثت) » الانتصار ق٨ ،وانظر الأصول ١/١٧٩ - ١٨٠

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٤) أي في مثل (آليت على ...) ، و (نبئت عن زيد) .

(٥) الكتاب ١/١٧ .

هذا باب الفاعلِ الذى يَتعدّاهُ فعلُهُ إلى مفعولين
وليس لك أن تَقْتَصِرَ[1]

١٢/أ قال :(وَذَكَرْتَ المفعول الأول لِتُعْلِمَ الذى / تُضِيف إليه ما استقرّ له عندكَ (مَنْ هُوَ) فإنما ذكرت (ظَنَنْتُ) [2].

قال أبو إسحق[3] : يعنى زيداً فى قولك : ظَنَّ عبدُ الله زيداً أخاكَ . فالظن غير واقع من عبد الله على زيدٍ لأن زيداً فى عِلمه لا فى ظنه ، ولكنك ذكَرْته لتضيف ما ظَنَّ عبد الله أو عَلِمه إليه وهو الأخوة ونحوها من المفعول الثانى .

قال أبو على : يعنى بالذى تضيف إليه المفعول الأول والهاء لِلّذِى . ومعنى هذا الكلام أنك تُعْلِمُ المُخْبَرَ خبر المفعول الأول ، وما تُسنده إليه من المفعول الثانى الذى هو خبر عن المفعول الأول فى المعنى ، وتقدير الكلام ، لتعلمَ ما استقرّ عندك للذى تضيف إليه .

فأما تفسير اللفظ فإنّ (تُعْلِمَ) منقول من علمت الذى بمنزلة عَرفْتُ ، كأنه قال : لِتُعَرِّفَ المُخَاطب الذى تضيف إليه ما استقر له عندك .

فقوله : ما استقر له عندك بدل من الذى تضيف إليه ، لأنه مُلتبِس به

---

(١) فى الكتاب ١٨/١ « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » .

(٢) العبارة فى الكتاب ١٨/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٣) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

كأنك قلت : لِتَعْلَمَ مستقرٌ الذى تضيف إليه ، أى ليعرف المُخاطَب خبرَ المسند إليه والمحدَّث عنه ، ويفيده إياه .

ويجوز أيضاً أن يكون (تعلَم) منقولا من عَلِمت الذى يتعدّى إلى مفعولين ، لأن الاقتصار على المفعول الأول منه جائز عند أبى بكر[١] ، فيكون الذى تضيف إليه مفعولا أول ، وما استقر بدلا منه ، ولا تحمله على هذا ، لأن سيبويه لم يجزه[٢] .

ولا يجوز أن يكون قوله : ما استقر له عندك مفعولا ثانياً ، لأنه لا يخلو من أن تجعل (تَعْلَمَ) منقولا من (عَلِمتُ) الذى بمعنى عرفت ، أو من (علمتُ) المتعدى إلى مفعولين ، فإن نقلته من التى بمعنى (عرَفت) صار المعنى لِيَعْلَمَ الذى تسنده إليه ما استقر له عندك ، وهذا فاسد فى المعنى لأنك لست تريد أن تَعْلَمَ المسند إليه ذلك ، إنما تريد أن تعرِّفَه المخاطَب فلا يكون منقولا من التى بمعنى (عرَفتُ) ، ولا يجوز أيضاً أن يكون

---

(١) رأى أبى بكر السراج فى الحقيقة غير ماذكره أبو على هنا ، فهو يقول : « واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لايجوز أن يتعدى واحد منها الى أحد المفعولين دون الآخر ، لايجوز : ظننت زيدا ، وتسكت ، حتى تقول (قائماً) وما أشبه . من أجل أنه انما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لايكون المبتدأ بغير خبر ، كذلك (ظننت) لاتعمل فى المفعول الأول بغير مفعول ثان ، فأما قولهم : ظننت ذاك ، فانما جاز السكوت عليه ، لأنه كناية عن الظن ، يعنى المصدر ، فكأنه قال : ظننت ذاك الظن » . الأصول فى النحو ١٨١/١ .

(٢) أبو على هنا يفسر كلام سيبويه المتعلق بالاعراب دون المعانى العامة للفعل (عَلِمَ) المتعدى الى مفعولين .

مفعولا من (عَلِمتُ) التى تتعدى إلى مفعولين ، لأنك إذا عدّيت ذلك إلى المفعول الثـانى لزم تَعْدِيَتُه إلى المفعول الثالث ، ولا مفعول ثالثًا فى الـكلام .

فإن قلت : يـكون مفعولا[1] أول فى المعنى مراداً ، كأنك قلت : لِتُعْلِمَ المخاطب الذى تضيف إليه ما استقر له عندك ، فذلك فاسد أيضًا لأن المفعول الثالث من هذا الباب يَلزمُ أن يـكون المفعول الثانى فى المعنى ولا يـكون قولك : ما استقر له عندك قولك الذى تضيف إليه قولك فاسد فى هذا .

فإذا لم يَجُز واحد من هذين الوجهين ثَبَتَ أن قوله : ما استقرّ له عنـدك بدل من الذى تضيف إليه ، ووجدت هذه الحروف فى بعض النُّسخ[2]/ لِتُعْلِمَ من الذى تضيف إليه ما استقر له عندك ، وهذا قريب ١٢/ب المأخذ لا عمل فيه .

قال أبو اسحق[3] : إذا قلت : ظننتُ زيداً منطلقًا فالظن منـك فى المعنى ليس بواقع بِزَيدٍ لأنك تعلم زيداً ، ولـكنك إنما تظن انطلاقه ،

---

(١) فى المخطوطة « مفعول » .

(٢) ستجد أبا على الفارسى يحيل الى غير نسخة للكتـاب ، ويشير الىٰ ما بين هذه النسخ من اختلاف ، وهذه هنا اشـارة الى واحدة منها ، وفيها يتبين الفرق بينها وبين نسخ الكتاب المطبوعة المتداولة . قارن بين ما أثبت أبو على وبين ما فى طبعة بولاق ١٨/١ ، وطبعة باريس ١٣/١ .

(٣) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

فإنما جئت بزيد لتُعْلِمَ أن الذى ظننتَ له كان يقينًا أو شكًّا ، فإن قلت (عَلِمتُ) كان يقينًا ، أو قلت : (ظَننتُ) كان شكًّا .

قال : يكون بمنزلة عرفتُ فلا تريد إلا علم الأول[1]

قال أبو على : أى لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفته تقتصر عليه دون الثانى .

قال : وتقول : ظننت به ، جعلْتَه موضع ظنِّك[2]

قال أبو على : الباء فى ظَننت به لا تخلو من أن تكون ظَرفًا أو زائدة كزيادتها فى ﴿ كَفى باللهِ ﴾[3] ، وبحسبك صنيعُ الخير ، فلو كانت زائدة كزيادتها فى هذين الموضعين لكان موضعه نصبًا على أنه المفعول الأول ، ولو كان كذلك للزمك ذكرُ مفعولٍ ثانٍ ، كما أنك لو ذكرت ما يكون فو أنكَ به فى موضعه من المفعول الأول لم يَجُز إلا أن تذكر المفعول الثانى ولما اقتصر على (بِهِ) بَطَلَ أن تكون الباء زائدة ، فبطل كونها فى موضع المفعول الأول ، فثبت أنه ظرف إذ ليس قسم ثالث[4] .

---

(١) الكتاب ١٨/١ ، وفيه « لاتريد الا علم الأول » .

(٢) الكتاب ١٩/١ .

(٣) سورة العنكبوت ، آية /٥٢ .

(٤) انظر قبله ق ١٠/ أ ، ص ٣٤ — ٣٩ .

هذا باب الفاعل الذى يَتَعَدَّاه فعله إلى ثلاثة مَفْعُولِيْنَ[١] :

قال أبو بكر[٢] : يجوز الاقتصار عندى على المفعول الأول فى هذا الباب من حيث جاز الاقتصار على الفاعل فى الباب الذى قبله فى قولك : رَأى زيْدٌ لأن المفعول الأول فى هذا الباب هو الفاعل فى الباب الذى قبله ، فمن حيث جاز الاقتصارُ على الفاعل قبل أن تنقُل الفعل إلى (أفْعل) جاز الاقتصار على المفعول الأول .

قال : ولكن كما تقول : يَا سَارِقَ اللَّيلةِ[٣].

---

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) هو ابن السراج ، وهذه العبارة لم أجدها فى الأصول ، والذى ذكره فيه : « أن كل فعل متعد لك ألا تعديه ، وسواء عليك أكان يتعدى الى مفعول واحد ، أو الى مفعولين أو الى ثلاثة ، لك أن تقول : ضربت ولاتذكر المضروب ، لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب ، وكذلك ظننت ، يجوز أن تقول : ظننت وعلمت الى أن تفيد غيرك ذلك » . الأصول ١٨١/١ ، وأنظر المصدر نفسه ١٨٧/١ .

وأبو العباس المبرد يقول : « ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ .

(٣) الكتاب ١٩/١ وفيه « ياسارق الليلة زيدا النوب » ، وهناك بيت من الرجز أورده سيبويه منضمنا لفظ هذا المثال ، وهو قوله :

يا سارق الليلة أهل الدار

وفيه شاهد على اضافة (سارق) الى الليلة ، ونصب (أهل) على

←

قال أبو على : أوضَحَ بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السَّعَةِ ، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث .

قال : وتقول : أَعْلمتُ هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً[1] .

قال أبو على : لا يخلو (قائماً) فى هذه المسألة من أن يكون حالا أو مفعولا ثالثاً ، ولا يجوز أن يكون حالا ، لأنك إن جعلته حالا لزمك أن تجعل : (العِلْمَ اليَقِين) أو (إعْلاَمًا) المفعول الثالث ، ولا يجوز فى واحد منهما أن يكون مفعولا ثالثاً ، لأن المفعول الثالث يَلْزَم أن يكون المفعول الثانى فى المعنى والعلم لا يكون زيداً ، فإذا بَطَلَ أن يكون (قائماً) حالا ثبت أنه المفعول الثالث ، وإذا ثَبَتَ أنه المفعول الثالث / ثبت أن ١٣ / أ (العلم اليقين) ينتصب على المصدر ، و (إعلاماً) تكرار المصدر .

قال : صارت بمنزلة ما لا يتعدّى

قال أبو على : يقول : فَعَدّ هذه الأفعال التى يتعدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان ، وهذه الأشياء كما تعدّى إعلها ما لا يتعدى من الأفعال الفاعِلَ ، وليس ما تعدى فاعلها من الأفعال بأصف مما لم يتعدَّ فاعلها .

←
السعة فى الكلام . انظر الكتاب ١/٨٩ ، وانظر أيضا الأصول فى النحو ١/١٩٥ ، معانى القرآن للفراء ٢/٨٠ ، الحجة فى القراءات للفارسى ١/١٤ (ناصف وآخرون) .

(١) الكتاب ١/١٩ .

(٢) الكتاب ١/١٩ .

هذا باب المفعول الذى يتعدّاه فِعْلُهُ
إلى مفعولٍ(١)

قال : وضُرِبَ عبدُ الله اليومين اللذين تَعلَمُ لا تجعله ظرفًا(٢).

قال أبو على : لو جُعِل بَدَل اليوم وما أشبهه اسمٌ غير ظرف لم يَجُز كما جاز فى الظرف ، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوقع الاتساع فى تقدير انتصابه على أنه مفعول به .

قال : واعلم أن المفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل فى التعدى والاقتصار(٣).

قال أبو على : الاقتصار أن تقول : ضُرِبَ زيدٌ ، ولا تُعَدِّيه إلى شىء آخر .

قال أبو على : وقوله : لم يتعد إليه فعل فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل ، هو حركة مؤثرة ، لكنه يريد أن هذه اللفظة التى هى ضُرِبَ لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه فى أُعْطِى زيد ونحوه(٤) .

---

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) الكتاب ١٩/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق١٣١

(٣) الكتاب ١٩/١ .

(٤) لأن « ضَرَبَ » يتعدى الى مفعول واحد ، فاذا بنى للمفعول ، صار المفعول فى مكان الفاعل فاكتسب حركته ، بخلاف الفعل « أَعْطَى » فانه يتعدى الى مفعولين ، فاذا صيغ للمفعول ، صار مفعوله الأول نائب فاعل ، وبقي المفعول الثاني على حاله من النصب .

قال : لأن معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدٍّ [إليه] فعله سواء [(١)] .

قال أبو على : يقول : ضُرِب زيد ، فى المعنى مثل ضَرَبتُ زيداً وإن اختلف فى تقدير الإعراب ، فكما جاز تعدى الفعل إلى المصدر والزمان والمكان إذا تعدى إلى المفعول به الذى هو زيد فى (ضَرَبتُ زيداً) ، كذلك يجوز أن يتعدى إلى هذه الأشياء إذا قلت : (ضُرِب زيد) فلم يتعده إلى مفعول به .

---

(١) الكتاب ١٩/١ ، وفيه « فِعْلُ الفَاعِل » ومابين المعقوفتين زيادة منه .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر[١]

قال : وذلك قولك : نُبِّئْتُ[١] .

قال أبو على : يجوز الاقتصار على (نُبِّئْتُ)[٢] ، وحدها لأن الاسم الذى أُقيم فيه مُقام الفاعل هو المفعول الأول من الثلاثة ، ألا ترى أن (نُبِّئْتُ) يجوز فيه أن يتعدى إلى مفعول به ، وهو فى المعنى المفعول الأول من (أنْبَأَنى الله زيد أبا فُلاَن) .

فأما إذا عدَّيت نُبِئت إلى مفعول فلا يجوز الاقتصار عليه دون الثانى من (نَبَّأَنى اللهُ زيداً أبا فُلاَنٍ) / . ١٣/ب

فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى من هذه المسألة لأنه المفعول الأول من باب (عَلِمْتُ ، وظَنَنتُ) وهو الذى القصد فى ذكره أن يذكر مابعده لِيُعْلَم ، كما كان القصد فى ذكر المبتدأ أن يُعلم خبره كذلك لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول من (نُبئت)) لأنه المفعول الثالث من (أَعْلَمَ اللهُ) والمفعول الثانى من (عَلِمتُ) ، ولا يجوز الاقتصار عليهما دون الثانى والثالث .

قال : صيّر المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما[٣] .

---

(١) الكتاب ١/٢٠ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ١/١٨١ .

(٣)ما أثبته أبو على هنا يوافق رواية أبي سعيد السيرافى ، انظر ←

قال أبو علي: يريد المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أعْطَيت زيداً، ونبئت جعفراً أبا فلان، والفاعل: أي الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر.

قال: بمنزلة الفعل الذي لا يتعدّى فاعله ولا مفعوله[1].

قال أبو علي: الفعل الذي لا يتعدى فاعله نحو (ذهب) والفعل الذي لا يتعدى مفعوله نحو (ضُرِب زيْدٌ).

قال: ولَمْ يكُونا ليَكُونَا[2].

قال أبو علي: يعني الفاعل الذي يتعداه فعله، والمفعول الذي يتعداه فعله

←

شرحه لكتاب سيبويه، جـ ١، ق ١٣٢، الا أن طبعة بولاق تخالفهما، فقد جاءت عبارة سيبويه فيها هكذا «صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما ...» الكتاب ١/٢٠، ولعل الصواب ما نقله أبو علي في التعليقة وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يعني أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلهما في تعديهما الى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدى في تعديه الى هذه الأشياء».

(١) الكتاب ١/٢٠.

(٢) الكتاب ١/٢٠.

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فينتَصِبُ وهو حَالٌ[١] :

قال : ويكون معناه ثانياً كمعناه أولا إذا قلت : كَسَوْتُ الثَّوْبَ[٢] .

قال أبو على : معنى الثوب إذا كان مفعولا فى قولك : كَسَوْتُ الثوب ، كمعناه أولا إذا كان[٣] قلت : كُسِيَ الثوبُ ، لأنه فى كلا الموضعين مفعول فى المعنى ، وكذلك إذا قلت : كسوت زيداً الثوب ، فمعناه ثانيًا كمعناه أولا[٤] ، لأنه فى كلا الموضعين مفعول به ، وأما الحـال والاسم المنتصب عليها فلا يكون معناه أولا كمعناه ثانيا ، كما كان المفعول به كذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : ضُرِبَ قائمٌ ، وأقمته مُقام الفاعل كما أقمت الثوب ، لخرج عن أن يكون حالا ، ولا يخرج الثوب عن أن يكون مفعولا فى المعنى فى هذه المواضع .

قال : يعملُ عَمَلَ غير الفعل[٥] .

قال أبو على : يريد بغير الفعل مثله فى قولك ، لِى مثلُهُ[٦] عَسَلاً ، تقول الذى هو ذهَبَ فى نصبه الاسم النكرة على الحال عمل غير الفعل فى نصبه الاسم النكرة على التمييز .

---

(١) الكتاب ١/٢٠ .
(٢) الكتاب ١/٢٠ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ق١٣٢ا
(٣) « كان » هنا زائدة لامعنى لها .
(٤) أى كما لو قلت : « كسى زيد الثوب » .
(٥) فى الكتاب ١/٢٠ « ... فعمل كعمل غير الفعل » ومثله عند السيرافى ، انظر شرحه للكتاب جـ ١ ، ق ١٣٣ .
(٦) هذا من أمثلة سيبويه ، وفى الكتاب ١/٢٠ « لى ملؤه عسلا » .

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول[١]

قال : وأما (لَيْسَ) فإنه ليس يكون فيه ذلك[٢].

١٤/أ قال أبو على : يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه / الأفعال[٣].

قال أبو إسحق[٤]: لا يجوز أن يكون (أَشْنَعًا)[٥] خبر كان ،

---

(١) الكتاب ١/٢٠ .

(٢) الكتاب ١/٢١ ، وفيه « وأما ليس فانه لايكون فيها ذلك » ووافق لفظ الفارسى ماعند السيرافى الذى شرح هذه الجزئية بقوله : « يعنى أن (لَيْسَ) لايكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط منها » ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٣٧ .

(٣) يريد الأفعال الناقصة المتصرفة الأخرى .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وانظر هذا الرأى فى المسائل المشكلة /٥٤٥ .

(٥) اشارة الى قول عمرو بن شأس من الطويل :

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا اذا كان يوما ذا كواكب أشنعا

والبيت أحد شواهد الكتاب ١/٢٢ ، قال سيبويه : « وسمعت بعض العرب يقول (أَشْنَعاً) ويرفع ماقبله ، كأنه قال اذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا » .

قال أبو سعيد : « يجعل كان بمعنى وقع ، ويجعل أشنعا على الحال ، وقد يجوز أن يكون أشنعا خبرا » شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٣٧ ، وانظر المسائل المشكلة /٥٤٥ حيث تشابه النصان هنا وهناك ، وأنشد الفارسى عجز البيت بنصب (أَشْنَعاً) ورفع ←

لأنك لا تفيد به ، لأن كل يوم ذى كواكب فهو أَشْنَع ، وإنما هو حال، ويجوز أن تجىء الحال وإن كانت لا تفيد تجىء مؤكدة ، تقول : هذهِ نارُكَ حارةً ، ولا تقول : كانت نارُكَ حارةً .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث جاز أن يكون حالا لأن الحال أيضًا خبر[1] .

قال أبو على : أنا لا يصلح عنــدى أن تــكون خبراً ، ويجوز أن تــكون حالاً لأن الحــال آخر ضروبها أن تجىء لازمة للتأكيد كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2] و :

←

ماقبله ، انظر شرح الأبيات المشكلة الاعــراب /٢٦٤ ، ومثله فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٤٧/١ ، (الريح) ، وأنشد الهـروى فى باب مواضع (كان) بيت مقاس العائذى :

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى ... اذا كان يوم ذو كواكب أشهب

على معنى (وقع يوم أشهب) ، وأنشد بيت ابن شأس بنصب (يوما) وقال : « نصب يوماً على خبر كان ، أراد اذا كان اليوم يوما ، يعنى اليوم الذى يقع فيه النضال فهذه التى لها اسم وخبر » الأزهية /١٩٥ ـ ١٩٦ ، وانظر الافصاح /٢٧٧ ، وأنشد ابن قتيبة للحصين بن الحمام المرى قوله :

ولما رأيت الصــبر ليس بنافعىْ ... وان كان يوماً ذا كواكب أشهباً

انظر المعانى الكبير ٩٧٣/٢ ، ويبدو أن الرواة خلطوا بيت مقاس العائذى وبيت عمرو بن شأس فركبوا منهما بيتاً التبست نســبته الى أحدهما ، والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر حاشية المقتضب ٩٦/٤ ، الانتصار ق ١٣ ـ ١٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٣٧ .

(١) انظر هذا الرأى فى المسائل المشكلة /٤٥٤ ، ومعناه فى الأصول فى النحو ٢١٣/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية /٩١ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا[1] .

وزيدٌ أُخُوكَ بَيِّنًا ، وما أشبه هذا مما فى الكلام الذى قبله دلالة عليه ، وليس الإخبار كذلك ، ولم يجىء على هذا ، ألا ترى أن الأخفش[2] لا يجيز فى الخبر (أَحَقُّ النَّاسِ بِمال أبيهِ ابنُهُ) لأن فى الأب دليلا على الابن ، فكذلك يوم ذو كواكب[3] فيه دلالة على الشَّنَاعَةِ فلا يجوز أن تجعل (أشنعًا) خبراً عنه ، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ وما أشبه ذلك .

وأما قول أبى بكر : لأن الحال أيضًا خبر ، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة فى الخبر[4] ، فيجوز أن تُصرَف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه وإذا صرفت

---

(١) هو من قول سالم بن دارة ، من البسيط :

أنا ابن دارة مَعروفاً بها نسبى ... وهل بدارة يا للناس من عار

وهو من أبيات سيبويه ، وفيه شاهد على نصب « مَعْرُوفاً » على أنها حال مؤكدة الجملة الابتدائية ، انظر الكتاب ٢٥٧/١ ، المسائل المشكلة /٥٤٦ ، المساعد ٤١/٢ ، الخزانة ٥٥٧/١ ، ٢٦٥/٣ ، العينى ١٨٥/٣ ـ ١٨٦ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢ ، وانظر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١١٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣٨٢/١ (الريح) ، شرح شذور الذهب /٣٢٠ ، شرح ابن عقيل ٦٥٤/١ ، الهمع ١٨٥/٢ .

(٢) الأخفش ، سعيد بن مسعدة المجاشعى ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) اشارة الى بيت مقاس العائذى ، أو الى الرواية الثانية فى بيت سالم بن دارة ، وقد مر ذكر البيتين ، الكتاب ٢١/١ ، ٢٢ .

(٤) انظر الأصول فى النحو ٢١٤/١ .

الخبر بأسره إلى هذه الجهة لم يَصْلُح لأنه لا يَبْقَى شيئًا مما يُستفاد ، فيصير ذلك خروجًا عما وُضِعت له الأخبار من الإفادة بها ، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازمًا مؤكدًا ، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ونحوه ، وهذا بَيِّن .

قال : ومثل قولهم : مَنْ كانَ أخَاكَ قول العرب : ماجاءت حاجَتَك[1] .

قال أبو علي : مَا جاءتْ حَاجَتَك في موضع رفع بالابتداء ، وهو استفهام ، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها[2] ، وفيه ضمير ما ، (وَحَاجَتَكَ) منتصبة لأنها خبر صار وأنّثَ (جاءتْ) وإن كان فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة ، فحمل على المعنى فأنّثَ ، وإن كان اللفظ مذكرًا كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى ﴿ ولا يَسْتَطِيعُونَ ﴾[3] بعد قوله : ﴿ ما لا يَمْلِكُ لَهُم ﴾ ، وكما قُرِىء ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾[4]

---

(١) الكتاب ١/٢٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق١٤٠

(٢) قال سيبويه : « وانما ُصير (جاءَ) بمنزلة (كانَ) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم (عسى الغوير أبؤسا) » الكتاب ١/٢٤ .

(٣) اشارة الى قوله تعالى « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون » النحل ، آية /٧٣ . أى أنه أفرد « يملك » وهي في معنى الجمع « يَمْلِكُون » بدليل قوله بعد ذلك « يَسْتطيعون » .

(٤) سورة الأحزاب آية /٣١ .

أنّث على المعنى (١)، وقال عز وجل ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٢)، فجمع على المعنى، وفى موضع آخر ﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ (٣) على اللفظ، وقال سبحانه: ﴿ وَكَمْ مِن مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾ (٤) فجمع على المعنى وإن كان لفظ كم مفرداً، لأنه فى المعنى جميع ولا تغنى فى موضع خبر (كَمْ) والهاء والميم راجع إلى (كم) (٥) وفى السموات ظرف ليس بخبر، وقال: / ﴿ وَكَمْ مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ (٦). فأنّث (كَمْ) على المعنى، لأنه فى المعنى للقرية، وأفرد الضمير، و (أَهْلَكْنَا) ١٤/ب

---

(١) ليس التأنيث هنا فى الفعل (يقنت) ولكنه التأنيث الواقع فى الفعل المعطوف على (يقنت) فى قوله تعالى (ومن يَقْنُتْ منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً ...) .

(٢) سورة يونس، آية /٤٢ .

(٣) سورة الأنعام، آية /٢٥، سورة محمد، آية /١٦، والمعنى والله أعلم أن (مَنْ) هنا مفرد، حمل عليه لفظا فأفرد، ولم يحمل على المعنى كما فى آية يونس السابقة .

(٤) سورة النجم، آية /٢٦ .

(٥) (كَمْ) فى هذه الآية تفيد الكثرة، ولا علاقة لها بافراد ولا بجمع، فيسأل بها عن المفرد نحو «كم غلاما عندك» كما يسأل بها عن الجمع نحو «كم غلمان لك» والذى يبدو هنا أنه جمع «شفاعتهم» حملا على معنى لفظ «ملك» لأنه بمعنى «ملائكة»، (وكم) فى هذه الآية خبرية لا استفهامية . وقد عقد الفارسى بابا فى الايضاح /٢١٩ - ٢٢٦، فصّل فيه أحكام «كم»، وأورد هذه الآية وآية الأعراف التالية لها، فلينظر هناك .

(٦) سورة الأعراف، آية /٤، زاد فى الايضاح /٢١٩ بعد ذكره هذا الجزء من الآية الكريمة قوله: «ثم قال: (أو هم قائلون)» .

الخبر ، فإن قلت : ما تذكر أن يكون قوله (أهلكناها) صفة لقرية ولا يكون خبراً لـ (كم) فذلك لا يجوز من قِبَل أنك إن جعلته صفةً لقرية لم تذكر لـ (كم) خبراً ، فيصير : كم من قرية مُهْلَكَةٍ ، وليس هذا بكلام تامٍّ ، حتى تذكر له خبراً ، فأهلكناها خبر[1] لما ذكرناه ، وليس بصفة ، وأنثت (كم) على المعنى كما جُمِعَت على المعنى فى الآية الأخرى ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة لقرية ، وقوله (فَجَاءَهَا) معطوفة على هذه الصفة ، والخبر ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُم ﴾[2] ، ويكون دخول الفاء فى الخبر كدخوله فى (كلُّ رَجُلٍ جَاءَنى فَلَهُ دِرهَمٌ) ، و (كم) على هذا التأويل أيضاً محمول على المعنى ، لأن الضمير عاد إليه مجموعًا ، وأكرهُ فى هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء ، ألا ترى أنه يَبْعُدُ (هذا رجلٌ ظَرِيف فَشَرِيف) ، فكذا يبعدُ هذا التأويل لقوله عز وجل : ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[3].

ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة ، ويكون الخبر (فجاءها) كقولك : كلُّ رجلٍ .

قال أبو على : وفيه نَظَرٌ أكثرُ من هذا .

و (كَمْ) فى كلا الآيتين خبر ، فهذه جمل من الحمل على المعنى دون اللفظ .

---

(١) فى المخطوطة (خبرا) وليس للنصب وجه .
(٢) سورة الأعراف ، آية /٥ .
(٣) سورة الأعراف آية /٤ .

قال : ومن يقول من العرب (ما جاءتْ حاجَتُكَ) كثير كما يقولون : مَن كانت أُمَّك(١) ؟

قال أبو على : مَن قال : (ما جاءت حاجتُكَ) فرَفَع الحاجة ، صار (ما) فى موضع نصب ، كأنه قال : أأ كُلاّ كانت حاجَتُك ، فصارت التاء فى جاءت للحاجَة ، وقولك : مَن كانت أُمَّكَ ؟ بمعنى أهِنداً كانت أمك .

قال : ولم يقولوا : ما جَاء حاجَتُكَ(٢) .

قال أبو على : يقول : إذا صار (جَاء) فاعله ضمير (ما) لم تحذف علامة التأنيث من الفعل ، وإن كان لفظ (ما) مذكراً كما تحذف العلامة من (كان) إذا صار فاعله ضمير (مَنْ) لأن هذه الكلمة جرت مجرى الأمثال .

قال : ومثل قولهم : ما جاءت حاجَتَك ، إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء : ﴿ ثُمَّ لَمْ تكُنْ فِتنَتَهُمْ ﴾(٣) .

---

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وفيه (كما يَقُولُ) بدلاً من (كما يقُولون) عند أبى على . وروى السيرافى هذه العبارة بلفظ يوافق لفظ سيبويه ورواية أبى على أقيس ، لمجيء الفعل بصيغة الجمع فى العبارة بعدها وهى قوله : « ولَمْ يَقُولوا ما جاءت حاجتكَ » انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ ، ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٢٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٥/١ ، والمثال الذى ساقه سيبويه من سورة الأنعام آية ٢٣/ ، « قرأ حمزة والكسائى ويعقوب والعليمى عن أبى بكر (يَكُنْ) بالياء على التذكير ، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث ، واختلفوا فى (فتنَتهُمْ) فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء ، وقرأ الباقون

قال أبو علي : يقول : فأنَّث (أنْ قالوا)[1] وإن كان مذكراً ، لأنه في المعنى الفتنــة ، فكذلك أنث (ما) وإن كان مذكر اللفظ لأنه في المعنى الحـاجة ، إلا أن التأنيث في (ما) وحملها على المعنى أحسن من حمل (أنْ قالوا) ونحوه من الأسماء غير المبهمة ، لأن المبهمة قد تُحمل على المعنى كثيراً في غير الضرورة ، ولا يُحمَل غيرها عليه ، ألا ترى أن (ما) قد جُمع ، فعاد ضميره إليه ، كضمير الجماعة في قوله عز وجل : ﴿ وَلا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ بعد قوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ / رِزْقاً ﴾[2] ، وليس ذلك في غير المبهمة وقد حُمِل غير المبهمة أيضاً على المعنى وجاء ، إلاَّ أنه في ضرورة الشعر كقوله :

١٥ / أ

... ... ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ وَمُعصِر[3]

←

بالنصب « انظر النشر في القراءآت العشر ٢/٢٥٧ ، انظر أيضا تفسير الطبري ١١/٢٩٨ ـ ٣٠٠ . وكتاب السبعة / ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، حجةالقراءآت ٢٤٣ ـ ٢٤٤ .

(١) يشير الى ورودها في آية الأنعام /٢٣ ، وهي قوله تعالى « ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا ... » .

(٢) سورة النحل ، آية /٧٣ ، وانظر قبله ص ٦٧ .

(٣) هو من قول عمر بن أبي ربيعة من الطويل :

فكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انظـــر ديـوانه /٦٦ (الهيئـــة) وروى في الـكتاب ٢/١٧٥ وفيه (نَصيْرِيْ) بدل (مِجنِّيْ) وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب، جـ ١ ، ق ١٥٨ (المدينة) شرح أبيات سـيبويه لابن السيرافي ٢/٣١٦ (الريح) قال المبرد : « قوله : (ثلاثُ شُخُوصٍ) والوجه (ثلاثةُ شُخُوصٍ) ولما قصد الى النساء أنث على المعنى وأبان ما أراد بقوله

فأنث الشخوص لما كانت فى المعنى نِسَاء .

قال : اجْتَمَعَتْ اليَمَامَةُ[1].

قال أبو على : يقول : كَأَنْ يقول : اجتمعت اليمامة كثيراً ، فيؤنث الفعل لأنه لها ، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أَهْلُ) وأقحمه وجعله يجرى على الكثرة التى كان يجرى عليها قبل إدخاله الأهل فى الكلام ، وكذلك كأن يدعو[2] (طَلْحَةَ) أكثر ما كان يدعوه مُرَخَّمًا وكذلك ما أشبهه (طلحة) ثم أدخل علامة التأنيث ، وأجراه على ما كان يكون عليه فى الكثرة ، وأقحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التى كانت تكون على الحاء إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء ، فانفتحت الحاء لأن هذه التاء إذا ألحقت اسماً فُتِحت ما قبلها ، فالفتحة فى الحاء من قولهم (يا طلحَة) غير

←

(كاعِبانِ ومُعْصِرُ) » الكامل ٢/٢٥٠ ، وقال ابن عصفور : « أسقط التاء لأن الشخوص فى المعنى هى الكاعبان والمعصر » المقرب ١/٣٠٧ ، وقال ابن السراج : « فانما آنث الشخوص لقصده النساء ، فحمله على المعنى ، ثم أبان عن ارادته وكشف عن معناه بقوله (كاعِبانِ وَمُعصِرُ) » الأصول فى النحو ٣/٤٧٦ ، انظر البيت أيضا فى المقتضب ٢/١٤٨ ، الكامل ٢/٢٤٨ ، ٢٥٨ ، عيون الأخبار ٢/١٧٤ ، التكملة /٧٢ (فرهود) الخصائص ٢/٤١٧ ، الانصاف /٧٧٠ ، العينى ٤/٤٨٣ ، الخزانة ٣/٣١٢ ضرائر الشعر /٢٧٢ ، الأغانى ١/٨٣ .

(١) الكتاب ١/٢٦ ، وقال : يعنى أهل اليمامة .

(٢) فى المخطوطة (يدعوا) ، وهذه العبارة منقولة بالمعنى من الكتاب ١/٢٦ . وانظر أيضا شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٤ .

الفتحة التى كانت عليها فى حال الترخيم ، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبنا[١] .

قال أبو على أيضاً : كأنه قال : يا طَلْحُ أسكن الحاء ، وأقحم الهاء بالحركة التى كانت فى الحاء بالحركة التى تَلْحَق الحرف الذى يقع قبل الهاء فى شجرة .

---

(١) قال أبو سعيد : « اعلم أن الاسم الذى فى آخره هاء التأنيث ينادى بأربعة ألفاظ ، بالضم واثبات الهاء كقولك يا طَلْحَةُ ، وبحذف الهاء وفتح الحاء كقولك يا طلْح وهذا أكثر ما ينادى ، ويا طلحُ بضم الحاء وحذف الهاء ، ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء واثباتها ، وهذا هو الذى يفسره فى هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم » .
شرح كتاب سيبويه جـ ١ ، ق ١٤٤ .

هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة[١]:

قال: وذلك قولك: ما كان مِثْلَكَ أحداً[٢].

قال أبو على: (مثلك) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة، لأن الذى يُعَرِّف الاسم هو التخصيص، والإشارة إلى مختص[٣]، أو نوع بعينه وإذا أُضيف المثل إلى معرفة[٤] لم يَخُصَّ شيئاً بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التَّماثُل من المِثْلين.

قال: ولا يجوز لأحد[٥] أن يضعه فى موضع واجب.

قال أبو على: (أَحَدٌ) يجرى على ضربين[٦]:

---

(١) الكتاب ٢٦/١، وفيه «هذا باب تُخبر فيه عن النكرة بالنكرة» وقد وافقت رواية السيرافى رواية أبى على، انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ١، ق ١٤٤.

(٢) الكتاب ٢٦/١، وفيه «وذلك قولك: ما كان أحد مثلك» ومثله رواية السيرافى، انظر المكان نفسه.

(٣) فى المخطوطة «متخص».

(٤) يعنى أى معرفة سواء كانت ضميرا أو غير ضمير.

(٥) الكتاب ٢٧/١، وفيه: «ولا يجوز فى (أحد) أن تضعه فى موضع واجب». وانظر الأصول فى النحو ٦٦/١.

(٦) عدّ أبو سعيد السيرافى وجهين لكلمة «أحد» أحدهما: بمعنى واحد، والآخر أن يكون فى غير الايجاب بمعنى العموم ..» انظر شرحه لكتاب سيبويه، جـ ١، ق ١٤٤. وقد أفرد أبو على احدى مسائل كتابه (المسائل المشكلة) للحديث عن قولهم (واحد) انظر ص ٥٠٩ - ٥٢٣.

أحدهما : يراد به (واحدٌ) كقولك : أَحَدٌ وعِشْرون ، أردت واحداً وعشرين ، فالهمزة بدل[1] من الفاء التى هى (واو) وهذا يقع فى الإيجاب كما يقع فى النفى ، لأن (واحداً) الذى هو فى معناه كذلك أيضاً ، وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2] تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير فى المبتدأ نظير الهاء الظاهرة فى قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾[3] ، (وأحدٌ) بمعنى واحد ، مثل قوله[4]:

١٥/ب وَقَدْ بَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ... إلاَّ على أَحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَا /

أى إلا على واحدٍ .

والضرب الثانى من ضربَىْ (أَحَدٍ) أن يقع حيث يراد العموم نفياً

---

(١) فى المخطوطة (بدلا) .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية /١ .

(٣) سورة طه ، الآية /٧٤ .

(٤) البيت من البسيط من قصيدة لذى الرمة فى مدح عمر بن هبيرة الفزارى ومطلعها :

يا دار مية بالخلصاء غيرها ... سافى العجاج على ميثائها الكدرا

وفى الديوان يروى البيت (حتى بَهَرْتِ ..) انظر ديوانه ١١٦٣/٢ وأبو سعيد السيرافى يروى البيت (حتى ظَهَرْتِ ...) انظر شرحه للكتاب جـ ١ ، ق /١٤٥ ، الا أنه ينسبه للأخطل ، وذلك سهو منه ، كما نسب للأخطل أيضا فى الانتصار ، انظر ق ١٦ ، الأصول فى النحو ٨٥/١ ، ويرويه (حتى ظَهَرْتِ ...) ، وروى الفارسى عجزه فى المسائل المشكلة /٥١٥ ، انظر أيضا شرح المفصل ١٢١/١ ، الهمع ١٥٠/٢ الدرر ٢٠٥/٢ ، اللسان (بهر) .

كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة ، كقولك فى الإيجاب : (كلُّ أَحَدٍ يعلمُ هذا) أو (كل أحد جاءَ فَلَهُ دِرهَمٌ) . فهذا الإيجاب .

وأما وقوعه فى النفى وغير الإيجاب فقولك : (ما جاءنى من أحدٍ وهل مِن أحدٍ) ، ويدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى ﴿ فَمَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[1] فجمع ، وقوله سبحانه . (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾[2] ثم قال : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾[2] ، والمعنى : وإن من أهل الكتاب أحد ، ومثله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾[3] ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾[4] .

قال : فكلما قدَّمتَهُ كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملا فى شىء قدمته[5] .

قال أبو على : يعنى إذا كان الظرف عاملا فى شىء فتقديمه أحسن كما أن تقديم (ظننت) إذا كان عاملا أحسن ، وإنما يكون الظرف عاملا عند سيبويه إذا جعل فيها خبراً غير ملغى كقولك : (فيها زيدٌ قائماً) وعمله بمعنى الفعل الذى فيه ، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مُقام الفعل المحذوف النائب هذا الظرف عنه ، وكذلك قلت : (زيد استقرَّ فيها قائماً) ، ففيها

---

(١) سورة الحاقة ، الآية /٤٧ .
(٢) سورة النساء ، الآية /١٥٩ .
(٣) سورة مريم ، الآية /٧١ .
(٤) سورة مريم ، الآية /٧١ .
(٥) الكتاب ٢٧/١ .

على هذا الوجه هو الذى سمّاه سيبويه المُسْتَقَرّ[1] ، فإذا لم تجعله مستقراً ، وقلت : فيها زيدٌ قائم ، فلا محذوف فى الكلام ، ولا إرادة فى استقرار ، لكن يكون على ظاهره ، وقولك : (فيها) مُتَعَلِّقٌ ، وفى موضع نصب به فنُصِب (قائم) على هذا الوجه ، وهذه الشريطة ممتنع محال ، ألا ترى أنك لو نصبْت (قائماً) على هذا لكنت قد أحلت من جهتين :

إحداها : أن الكلام يبقى المُخْبَر عنه فيه بلا خبر ، لأن زيداً لا خبر له .

والأخرى : أنك نصبْت (قائماً) ولا عامل هنا فى الكلام يَعمل فيه فينصبه ، ألا ترى أن (زيداً) وحده لا يُنتصب عنه الحال ، إنما ينتصب عن جملة فيها معنى فعل ، فتأمّل ذلك يَصِحُّ لك إن شاء الله تعالى .

---

(١) يقول سيبويه : « وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وماكان أحد مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، اذا جعلت (فيها)مستقرا ولم تجعله على قولك (فيها زيد قائم) ، أجريت الصفة على الاسم ، فان جعلته على قولك (فيها زيد قائم) نصبت » الكتاب ٢٧/١ .

وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٦ .

هذا باب ما أُجْرِى مُجْرَى ليس[١]:

قال: لا بسكون (لاتَ) مع الحين إلا مضمراً فيها مرفوع[٢].

قال أبو على: يقول: لم يُسْتعمل لاتَ إلا مضمراً اسمها الذى هو مُحدَّثٌ عنه فى الجملة التى فيها لات، لا فى نَفْس لات لأن الحروف لا يضمر فيها على شريطة التفسير، ولا بعد تقدُّم الذكر كما يُضْمر فى الفعل على شريطة التفسير، كقولك: نِعْمَ رجُلا زيد، وبعد تقدم الذكر كقولك/: ١٦/أ بكرٌ ضَرَبَ عمْراً فلا يقال فى الحرف: عمرٌو ما منطلقاً.

قال: ونظير (لاتَ) فى أن[٣] لا يكون إلا مضمراً فيه: (لَيْسَ) و (لا يَكُونُ) فى الاستثناء[٣].

قال أبو على: هو نظيره فى أن الاسم المُحَدَّث عنه مضمر لا يجوز

---

(١) الكتاب ١/٢٨ .

(٢) فى الكتاب ١/٢٨ « لا تكون لات الا مع الحين تُضمرُ فيهما مرفوعا » وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: « يعنى أنك اذا قلت (لاتَ حِينَ مَناصٍ) أو (لات حين فرارٍ) أو ما أشبه ذلك، فبعد (لاتَ) اسم مرفوع بلات، و (حِيْنَ) خبر ذلك الاسم، وهو منصوب، وجعلت (لات) رافعة لذلك الاسم المحذوف وناصبة للخبر، كما ترفع (لَيْسَ) الاسم وتنصب الخبر وحملت (لات) على (ليس) لاشتراكهما فى النفى، وتقديره (لات الحين حين مناصٍ) كما تقول (ليس الحين حين مناص) شرح السيرافى للكتاب ج ١ ق ١٤٨ .

(٣) الكتاب ١/٢٨ ، وفيه: (فى أنه لا يكون) ، وفى المخطوطة زاد أبو على قوله (الا) بين قوله (ولا يَكُونُ) وقوله (فى الاستثناء) وهو خطأ .

إظهاره فى (ليس) و (لا يكون) إذا استثنيت بهما ، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما ، كما لا يستعمل إظهار اسم (لاتَ) فإنما اتفقا فى أن المُضمر لا يستعمل إظهاره ، لا فى موضع الإضمار لأن الإضمار فى (ليس) و (لا يكون) فى الفعلين أنفسهما ، ولا فى (لاتَ) فى النية والجملة دون نفس الحرف .

قال أبو على : (لاتَ) هى (لا) زيد فيها حرف التأنيث نحو : ثُمَّ . وثمَّتَ . وَرُبَّ . وَرُبَّتَ[١] .

قوله : «أصبحوا قد أعَادَ اللهُ نِعمَتهم»[٢] .

---

(١) هذا الرأى الذى جاء به أبو على هو رأى الجمهور فى (لاتَ) وأنها مكونة من كلمتين : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين . وللنحاة فيها مذاهب مختلفة ، انظر مغنى اللبيب /٣٣٤ ـ ٣٣٦ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط للفرزدق ، وقد استشهد به سيبويه والبيت هو :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ۔ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

والشاهد فيه تقديم خبر (ما) ونصبه فى البيت والفرزدق تميمى يرفعه مؤخرا ، فكيف اذا تقدم ، ولذلك أنكره سيبويه بقوله : « وهذا لا يكادُ يُعْرَف » كما أنه رواه على سبيل الانكار ، انظر الكتاب ١/٢٩ ، والبيت من قصيدة طويلة فى مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر الديوان ١/١٨٥ (صادر) ، وأنشده المبرد فى المقتضب ٤/١٩١ ، وقال « الرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب الى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بين » ، وفى كتاب الانتصار ، /١٧ ـ ١٨ عقد ابن ولاد مسألة حول هذا البيت أورد فيها ما أخذه أبو العباس المبرد على سيبويه ←

قال أبو على : قَدَّر سيبويه انتصاب (مِثْلَهم) فى بيت الفَرزدق هذا أنه خبر لما نُصِب مُقَدَّماً كما يُنصب مؤخراً[1] ، وقدَّره المازنى[2] على أنه

←
فى رواية النصب ثم رده عليه ، محتجا لسيبويه بأن ذلك لم يخرج عن كونه « رواية عن العرب والحجة فى مثل هذا على العرب أن يقال لهم . لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم ، أو يكذب سيبويه فى روايته ... » . وعرض الفارسى بالتفصيل لهذا البيت وهو يبحث مسألة (ما) ، انظر المسائل المشكلة /٢٨٥ ـ ٢٨٦ ، كما أنشده فى مكان آخر شاهدا على قضية أخرى ، المصدر نفسه /٥٨٥ ، وأنشده فى موقع آخر شاهدا على نصب خبر (ما) مقدما للضرورة ، انظر المصدر نفسه /٥٩٦ .

وانظر البيت فى شرح أبيات سيبويه للنحاس /٦٧ ، شرح أبيات سيبويه ١/٩٨ . (الريح) وفصَّل السيرافى القول فى هذا البيت وأورد الحجج لسيبويه فى الرواية ولغيره فى النقض انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ١ ، ق /١٥٠ ، أسرار العربية /١٤٦ مغنى اللبيب /١١٤ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، الأحاجى النحوية /٦٧ ، الهمع ١/١٢٤ ، الدرر ١/٩٥، العينى ٢/٩٦ ، الخزانة ٢/١٣٠ ، شرح التصريح ١/١٩٨ .

(١) سيبويه انما كان راويا لهذه اللغة منكرا لها كما هو صريح قوله فى الكتاب ١/٢٩ .

(٢) المازنى : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، قرأ على الأخفش الأوسط والجرمى ، وأخذ عن الأصمعى وأبى عبيدة ، وعنه أخذ المبرد والفضل بن محمد اليزيدى . قال عنه بكار بن قتيبة : « ما رأيت نحويا قط يشبه الفقهاء الا أبا حسان بن هلال والمازنى » قرأ كتاب سيبويه ، وكان لا يتساهل فى تدريسه لكل ، فقد روى تلميذه المبرد أن بعض أهل الذمة من أهل اللغة قصده ليقرأ عليه كتاب سيبويه وبذل له
←

منتصب على الحال للخبر المضمر ، كأنه في التقدير : وإذ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم بَشَر ، كما يقول : فيها قائماً عمرو[١].

قال أبو علي : هذا الإضمار حكمه أن يقدَّر قبل (مِثْلَهم) ولا يُسَوَّغ تقديره بعده من حيث لا يجوز (قائماً فيها عمرو) وإذا لم يُسَغْ إعمال هذا العامل مذكوراً إذا تأخر عن ما يعمل فيه ، فإنْ لا يعمل محذوفاً أجدر ، لأن ما يعمل مضمراً أضعف مما يعمل مُظهراً ألا ترى أن الفعل إذا أظهرته صَلَحَ تقديم معموله وتأخيره ، وإذا أضمرته في نحو (في الدار زيدٌ قائماً) لم يَجُز تقديم (قائماً) على (في الدار) ، كما كان يجوز لو أظهرته ، وكذلك إذا لم يَجُز التقديم فيه مُظهراً ينبغي ألا يجوّز إعماله مضمراً لضعفه .

فإن قال قائل : أليْس قد قال سيبويه إنهم إذا أعملوا شيئاً مُظهراً أعملوه مضمراً ؟[٢] ، قيل له : قد قال ذلك ، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره

←

مائة دينار على تدريسه ، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله — على فاقته وشدة ضائقته — قائلا : ان هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية من كتاب الله ، ولست أرى أن أمكن منها ذميا ، غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له . توفى سنة ٢٤٧هـ وقيل ٢٤٩هـ . انظر ترجمته فى الفهرست / ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢ — ١٠٠ ، أخبار النحويين البصريين /٧٤ ، نزهة الألبا / ، انباه الرواة / وبهامش هذا الأخير مصادر ترجمة المازنى .

(١) انظر رأى المازنى هذا فى الانتصار /ق ١٧ ، الأحاجى النحوية /٦٧ .

(٢) انما قال سيبويه . « واذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا فى الجر والنصب والرفع .. » . الكتاب ٤٤/١ .

هنا وإعماله ، وذلك أنه قائم مُقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل ، وهذا فرع وقائم مقـامه ، فلا يسوغ أن يضمر كما أُضمر الأصل ، لأنه لا يكون حينئذ للأَصل مَزِيَّة على الفرع ، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمراً فكذلك يجب أن يُنصب مؤخراً ، كما يَنصب الفعل مؤخراً ، وهذا فاسد عندهم ، فكما لم يَجُز إعمالُه مُؤَخَّراً كذلك لا يجوز إضمارُه .

قال أبو بكر[١] : والقولُ عِندى فيه أنه لَمَّا استعار لُغة غيره لم يدرِ كيف استعمالُهُمْ لها ، فقدَّرنهم يُجْرُونها مِثْلَ (لَيْسَ) فى جميع الأحوال ، فى التقديم والتَّأْخِيرِ فغلِطَ .

قال : وهُو كقول بعضهم ، مِلحفةٌ جديدةٌ فى القِلَّةِ[٢] / ١٦/ب

قال أبو على : (جديدةٌ)[٣] (فعيلٌ) فى معنى (فاعِلٌ) ، فأكثر استعمالها بغيرِ الهاء ، وإنما كان وكذلك لأنهُ لمَّا كان على (فَعِيلٍ) جعلهُ بمنزلة (فَعُولٍ) لأنه يكون للكثرةِ كما أن (فَعُولاً) يكون كذلك ، فلم

---

(١) هذا النص بهذا الاسناد رواه أبو على فى المسائل المشكلة/٢٨٦ وقال أبو سعيد « قال المحتج عن سيبويه : يجوز أن يكون الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرا وفى لغة الفرزدق لافرق بين التقديم والتأخير ، لأنه يرفع مقدما ومؤخرا فاستعمل لغتهم وأخطأ » شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق١٥٠ وانظر الأحاجى النحوية /٦٧ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ وفيه : « وهذا كقول بعضهم ... » .

(٣) زاد فى المسائل المشكلة /٥٨٥ (فيه) .

يدخُل فى مؤنَّثِ (فَعِيلٍ) الَّذِى هو فى معنى (فاعِلٍ) فى هذا الحرف (التاء)[١]، كما لم يدخُل فى (فَعُولٍ)[٢].

ومثلُ (جديدٍ) فى أنه أجْرِى مُجرى (فَعُولٍ) فلم تدخل فيه تاء التأنيث فى المؤنثِ حروف أُخرُ وهى : سديس[٣]، وكتيبة خَصِيف[٤]

---

(١) فى المسائل المشكلة /٥٨٥ يقول : « فلم يدخل فى مؤنث (فعيل) الذى هو بمعنى (فاعل) الهاء فى هذا الحرف .

(٢) كلام أبى على هذا منصرف الى بنية (فَعِيْلٍ) لا الى تفسير عبارة الكتاب ، ونحن ننقل تفسير هذه العبارة عن أبى سعيد اذ يقول : « يعنى أن نصب (مِثْلَهُم) على تقديم الخبر قليل ، كما أن (لات حين مناص) بالرفع قليل ، لا يكاد يعرف ، وكما أن ملحفة جديدة قليلٌ ، وذلك أن (فَعِيْلاً) الذى بمعنى (مَفْعُوْلٍ) حكمه ألا يلحقه هاء التأنيث كقولهم : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وملحفة جديد ، فى معنى مقتولة ، ومخضوبة ، ومجدودة ، ولايقال قتيلة ، ولاجديدة ، وقد قيل : ملحفة جديدة وهو قليل خارج عن نظائره » ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٥٠ .

وقد أفرد أبو على لهذه العبارة مسالة خاصة فى كتاب المسائل المشكلة / ٥٨٥ - ٥٨٦ والنصان متشابهان لا اختلاف بينهما هنا فى التعليقة وهناك فى المسائل المشكلة .

(٣) شاة سديس أى أتت عليها السنة السادسة ، والسديس السن التى بعد الرباعية انظر اللسان (سدس) قلت : تكون الشاة سديسا فى السنة الرابعة لا بعد السادسة .

(٤) قال فى اللسان (خصف) : كتيبة خصيفٌ : وهو لون الحديد ويقال : خصفت من ورائها بخيل أى أردفت ، فلهذا لم تدخلها الهاء لأنها بمعنى (مَفْعُوْلَةٍ) .

وريح خَريق[1] ، حكى ذالك فى الجمع[2] ؛ فلما كان الاستعمال فى هذا فى الأمر الأكثر ترك التاء فى التأنيث فيه ، صار[3] قولُ من قال : ملحفةٌ جديدة ، فأدخل فى المؤنث التاء شاذًا عن الاستعمال قليلا ، كما أن قول مَنْ قال : ﴿ لاتَ حينُ مناصٍ ﴾[4]، وإذ ما مثلهم بشرٌ[5] قليل ، وكما أجرى (فعيلٌ) مجرى (فَعُولٍ) فى هذا الموضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فَعُولٌ) ، كذلك أجرى مجراهُ فى أن أفردَ فى موضع الجمع ، كما أفرد ، فإفرادهم (الفَعِيل) نحو قوله تعالى ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ

---

(١) قال الأزهرى : « الخَرِيْقُ من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب » ، انظر تهذيب اللغة (خرق) .

(٢) فى المسائل المشكلة /٥٨٥ « حكى ذلك فى باب الجمع » .

(٣) فى المسائل المشكلة /٥٨٥ (وصار) .

(٤) روى ابن السراج قول سيبويه : « وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حينُ مناص) وهى قليلة » الكتاب ٢٨/١ وبين أن هذه قراءة عيسى بن عمر الثقفى ، انظر الأصول فى النحو ٩٦/١ ، وبين أبو سعيد أن الرفع قليل بعد (لاتَ) وأن الأكثر حذف الاسم واظهار الخبر ، ويجوز مع قلته اظهار الاسم وحذف الخبر كما قال سعد بن مالك القيسى :

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لابراح

انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٨ .

(٥) اشارة الى بيت الفرزدق السابق ذكره ، أى أن الرفع فى (مثلُهم) قليل شاذ كرفع (حينُ) فى الآية الكريمة .

رَفِيقًا ﴾[١] وقول الشاعر[٢] :

* دعْهَا فما النَّحْوِىُّ مِن صَدِيقِهَا *

وإفرادهم لِفَعول نحو (عَدُوّ) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾[٤] : وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ ﴾[٥] ، فقد كتبناه فى موضع آخر .

قال : فجعلتها (لا) التى الإشراك[٦] .

---

(١) سورة النساء ، الآية /٦٩ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وقد نسبه اليه فى المسائل المشكلة /٥٨٦ وهو فى ديوانه /١٨١ ثالث ثلاثة أبيات فى ملحقات الديوان وهى قوله :

تنح للعجوز عن طريقها

قد أقبلت رائحة من سوقها

دعها فما النحوى من صديقها

. والبيت فى المحتسب ٣١٧/١ ، كما أنه فى الحجة للفارسى ١٦٩/١ ، التكملة /١٨٦ (فرهود) ، الأغانى ٨٠،٥٧/٢٣ ، شرح المفصل ٤٩/٥ ، شرح الشافية ١٣٨/٤ وهو الشاهد رقم ٦٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية /٩٢ .

(٤) سورة النساء ، الآية /١٠١ .

(٥) التى فى سورة طه ، الآية /٤٧ ، قوله تعالى « فأتياه فقولا انا رسولا ربك ... » ولعل أبا على أراد التى فى سورة الشعراء ، الآية /١٦ وهى قوله تعالى « فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين » ففيها الشاهد على اطلاق لفظ المفرد وارادة الجمع .

(٦) الكتاب ٢٩/١ ، والعبارة فيه « وان جعلتها لا التى يكون فيها الاشراك » والفارسى هنا يختصر العبارة كما هو منهجه فى عموم الكتاب.

قال أبو علي : «في قوله : (لا) التي للإشراك ، يريد بالإشراك هنا اعتبار لفظ المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، لا اعتبار المعنى ، لأن قولك : ما عبدُ الله خارجاً ، ولا مَعْنٌ ذاهبٌ ، مشتركان في النفي أيضاً وإن اختلفا في الإعراب[1] .

قوله : هَوِّن عليكَ فإنّ الأُمورَ بكفِّ الإله مقاديرُها[2] .

قال أبو علي : مَن رَفَع قوله (قاصرٌ)[3] قَطَعَهُ من الأول ، وجَعَله خبراً لقوله : (مأْمُورُها) ، ومأمورها مبتدأ ، ومن جَرَّه فقال : ولا قاصرٍ[3] فتقديره على ما قال سيبويه : ما مَنْهِيُّها بآتيكَ ، ولا قاصرٍ

---

(١) (َما ، َلا) يفيدان ان النفي ولكنهما يختلفان في الاعراب ، فالأولى تعمل عمل (ليس) ، وقد تكتفي الثانية بالنفي فقط .

(٢) البيت من المتقارب ، للأعور الشني ، وليس هو موضع الشاهد ، ولكن الشاهد في البيت التالي له وهو قوله :

فليس بآتيكَ منهيها   ولا قاصر عنك مأمورها

واليه أشار أبو علي عند ذكر الوجوه الاعرابية المحتملة .

والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ٣١/١ ، المقتضب ١٩٦/٤ ، الأصول في النحو ٩٦/٢ ، وهنا روى بيت الشاهد بخفض (َقاصرٍ) عطفا على المجرور بالباء وانظر تفصيل القول في الشاهد لدى أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٤ ـ ١٥٥ وأنشد ابن هشام البيت الأول في المغني /١٩٤ ـ ٦٨٩ ، كما أنشد البيتين معا فيه أيضا /٦٣٣ بعطف (َقاصرٍ) على المجرور بالباء ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٢/١ (الربح) ، وأنشد بيت الشاهد في الانتصار /ق ١٨ على جواز الرفع والجر في (َقاصرٍ) ، انظر البيت في الهمع ١٢٨/١ ، ٢٩/٢ ، الدرر ١٠٢/١ ، ٢٣/٢ ، الخزانة ١٣١/٢ .

(٣) في المخطوطة (قاهر) وهو خطأ بين .

مأمورها فَرَدَّ الهاء من (مأمورها) إلى النهي وإن كان النهي مذكراً في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث ، فتقديره إذا حذفت خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب (ليس منهيُّها بقاصر[١] عنك مأمورها) وإنما قدَّرهُ هذا التقدير ليُخلِّصَهُ به من أن يكون قد عَطَفَ على عاملين لأنه إذا قدَّره هذا التقدير لم يقع عطف على عاملين كما يقع

١٧ / أ إذا لم يُقدِّر الهاء من (مأمورها) راجعةً إلى المنهي ، فلهذا تأوَّل / هذا التأويل ، وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يردّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهي ، ولم يحتج إلى هذا التأويل ، ولم يُقدِّر أيضاً (ليس) تقديرها كما قدَّر سيبويه ، ولكن يجعل (مأمورها) مرتفعاً بالعطف على اسم ليس بالواو ، ويخفضُ قوله : قاصرٍ[١] بالعطف على الباء[٢]. فَعَطَفَ بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين ، وهو قول الأخفش[٣]، ومن نَصَبَ (قاصراً) حمله على موضع (بآتيك) لأن موضعه نصب ، ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على (ليس) ، وتقديره : ليس منهيُّها بآتيكَ ، ولا مأمورها قاصراً عنك .

---

(١) في المخطوطة (قاهر) .

(٢) قوله (بالباء) غير معجمة في المخطوطة ، يريد العطف على المجرور بالباء ، انظر مغني اللبيب /٦٣٣ .

(٣) انظر المقتضب ١٩٥/٤ ، الأصول في النحو ٦٩/٢ ، الانتصار / ق ١٩ - ٢٠ . ومغني اللبيب /٦٣٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٥٥ ،حيث قال : « وقد أجاز الأخفش وغيره من البصريين العطف على عاملين ، فقالوا : قام زيد في الدار والقصر عمرو ... » .

هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم[١] :

قال سيبويه : ولو قلت : ما زيدٌ على قومِنا ، ولا عِندنا كان نصب ليس غير[٢] .

قال أبو العباس[٣] : إنما لم يَجُز حَمْل (عِندَ) على (عَلَى) لأن (عند) أعمُّ من (على) و (على) أخصُّ منها ، ألا ترى أنها تقع على الجهات الست و (على) لجِهَةٍ مخصوصة ، فلو أدخلت (على) عليها لأخرَجْتَها من بابها .

قال : لأنه ليس فى الكلام ، وبِفَوْقِهِ[٤] .

قال أبو إسحق[٥] : لا يَمتنعُ جرُّه فى القياس لأن (فَوْقَ) اسم مُتمكِّنٌ ليس مثل (عِندَ)[٦] .

---

(١) الكتاب ٣٣/١ وفيه « هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذى قبله » .

(٢) الكتاب ٣٤/١ وفيه « وكان النصب ليس غير » وعند السيرافى كان النصب فى عندنا ، لايجوز أن يدخل عليها (عَلى) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ ، ق ١٥٨ .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) الكتاب ٣٤/١ وعبارة سيبويه هى : « وقال : أخذتنا بالجود وفوقه ، لأنه ليس من كلامهم وبفوقه » .

(٥) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته .

(٦) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « معنى هذا الكلام : أخذتنا السماء بالجود من المطر ، وبمطر فوق الجود ، ولم يختر جر ←

قال أبو على : إذا قلت : ما زيدٌ كعَمْرو ولا شبيهاً به ، فالمعنى أنه ليس مماثلا له ولا مشابهاً ، فإذا جرّ (شبيهاً[١] به) فالمعنى أنه قد أثبتَ له شبيهاً وبقى أن يكون مثله .

وقال أبو على فى قوله :

... ... وَلَيْسَ كلُّ النَّوَى يُلقِى المَساكِينُ[٢]

←

(فوق) عطفا على (الجود) ، لأن العرب لاتكاد تدخل الباء على (فوق) لاتقول (أخذتنا بفوق الجود) انما يقولون أخذتنا بمطر فوق الجود ، ولو جررت جاز ، وليس الاختيار » شرح السيرافى للكتاب جـ ١ ق١٥٨

(١) فى المخطوطة (شبها) .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط نسبه سيبويه لحميد الأرقط وصدره

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم ...

انظر الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، وسيبويه فى الأولى يروى الفعل (تُلْقِى) بالتاء وفى الثانية (يُلْقِى) بالياء ، انظر البيت فى المقتضب ١٠٠/٤ ، الأصول فى النحو ٨٦/١ ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٦١ ، وأنشد ابن النحاس البيت وبيتا آخر قبله وهو قوله :

باتوا وجلتنا السهريز بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

انظر شرح أبيات سيبويه /٧٠ ، وأنشد الشنتمرى هذا البيت وفيه (الصَّهْبَاءُ) بدل (السَّهْرِيزُ) أنظر هامش الكتاب ٣٥/١ ، والشهريز : ضرب من التمر ، انظر اللسان (شهرز) . وأنشد ابن الشجرى البيتين وذكر أن حميدا الأرقط كان معدودا فى بخلاء العرب ، وأن قوما نزلوا به فأطعمهم تمرا وقال :

بانوا وجلتنا البرنى بينهم كأن أنيابهم فيها السكاكين

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين

←

قال : سيبويه : فجملت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول[١] .

قال : يعنى بالذى يعمل فيه الفعل الآخر (كلُّ النَّوى) لأنه معمول يُلقِى ويعنى بالأول (ليس) .

قال : ولو قلت : كانت زيدًا الحمَّى تأخذُ ، أو تأخذ الحمَّى لم يَجُز[٢] .

قال أبو على : لا يجوز ذلك ، لأنك فصلتَ بين (كان) واسمها بمعمول معمولها ، وهو (زَيْدٌ) الذى هو مفعول (تأخُذُ) الذى هو مفعول (كان) تصحيح المسألة : أن تقول : كان زيداً الحمَّى تأخذُ ، فتحذف علامة التأنيث[٣] وتُضْمر الحديث فى كان ، وتقدير الجملة التى هى (الحمى تأخُذُ) فى موضع نصب ، ولو تقدَّمت فقلت (كانت تأخُذُ زيداً الحمى)

←

والمعرَّس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول . أصبحوا وقد غطى النوى لكثرته على منزلهم فى زمان لايلقى فيه المساكين أكثر النوى ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع » أمالى ابن الشجرى ٢/٢٠٤ ، شرح ابن عقيل ١/٢٨٤ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /١٣٩ ، الأشمونى ١/٢٣٩ ، العينى ٢/٨٢ ، الخزانة ٤/٥٨ .

(١) الكتاب ١/٣٦ .

(٢) الكتاب ١/٣٦ . قال أبو سعيد : « وذلك أن (كان) وبابها تعمل الرفع والنصب ، فلا يجوز أن يليه الا مايعمل فيه أو فى موضعه ، فاذا قلت : (كانت زيدا الحمى تأخذ) . فانما تنصب زيدا بتأخذ لا بكان ... »

شرح السيرافى للكتاب جـ ١ / ق ١٦١ .

(٣) أى تحذفها من (كانَ) فلا تقول (كانت زيدا الحمى تأخذ) .

لكان جيداً ، لأنك لم تفصل بين (كان) واسمها بمعمول معمولها ، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطلقاً زيد ، ولو قلت (كانت زيداً الحمى تأخذُ) ، فجعلت علامة التأنيث فى الفعل لغير الحمى لكان حسناً ، ومثله قوله عز وجل ﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾[1] ، فالها ضمير القصة[2] وكذلك تجعل (كانت) فاعلة القصة ولا تجعلها للحمى / ١٧/ب

قال سيبويه : وقال بعضهم : كانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ[3] .

قال أبو على : تعلمُ من هذا ضرورة أنّ فى (كان) ضميراً ، ولولا ذلك لاتصل بها الضمير ، وكانت تاء لم تنفصل .

قال : ولا يجوز أن يقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً[4] .

---

(١) سورة الحج ، الآية /٤٦ .

(٢) ضمير القصة : مصطلح بصرى ، ويسمونه أيضا ضمير الشأن والحديث والأمر ، ويسميه الكوفيون المجهول ، وللنحاة فيه أقوال كثيرة . أنظر كتابنا المصطلح النحوى /١٨٠ .

(٣) الكتاب ٣٦/١ ، فسر السيرافى هذه العبارة بقوله : « على معنى كان الأمر ومثله قوله (من بعد ماكاد تزيغ قلوب فريق منهم) أى أن فى كاد ضميرا من الأمر والشأن ، لأن كاد فعلٌ ، وتزيغ فعل ولايعمل الفعل فى الفعل » شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ق ١٦١ ويبدو أن سيبويه والسيرافى آثرا قراءة (تَزِيغُ) فى آية التوبة بالتاء وهى قراءة أبى بكر فى روايته عن عاصم والباقين ، وأعرضا عن قراءتها بالياء (يَزِيغُ) ، وهى قراءة حمزة وحفص عن عاصم . انظر السبعة /٣١٩ وانظر حجة القراءات /٣٢٥ .

(٤) الكتاب ٣٦/١ وفيه « ولايجوز أن تقول ... » . أى لايجوز أن يلى (ما) منصوب بغيرها على لغة أهل الحجاز ، لأنهم يجعلونها بمنزلة (ليس) ، انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ١ / ق ٦١ .

قال أبو على : يريد : من قال : ليس زيداً عبد الله ضارباً على أن يُضْمِر فى ليس القِصة والحديث ، لم يقل فى (ما) الحجازية : ما زيداً عبد الله ضارباً ، وإن كانت مثل (ليس) فى أنها تنصب وترفع لأن الضمير الذى يكون فى ليس وأَخَواتها ، ويقدر فيه لا يسوغ فى (ما) ألا ترى أنه لا يجوز (زيدٌ ما مُنطلقاً) فإذا لم يجز الإضمار فيها كما جاز فى (ليس) لم تَجُز هذه المسألة للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبى منها .

قال : وكان هذا أحسن من التَّقْدِيم .

قال أبو على: يريد أن إضمار الهاء فى (عَارِفٌ)[1] ورفع (كلٌّ)[2]

---

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) اشارة الى قول مزاحم العقيلى (من الطويل) الذى رواه سيبويه فى الكتاب ٣٦/١ :

وقالوا تعرفها المنازل من منى   وماكلُ من وافى منى أنا عارفُ

ويذكر سيبويه أن بعضهم يقول (وما كل من وافى منى أنا عارف) . قال أبو سعيد ، « أعلم أن البيت يروى بنصب (كُلّ) وبرفعه ، فأما من نصب (كل) فقد جعل (مَا) تميمية وأبطل عملها ، ونصب (كل) بعارف ، ومن رفع (كلّ) جعل (كل) اسم (مَا) على لغة أهل الحجاز ، ورفع (كل) بما ، وجعل (أَنَا عارف) فى موضع الخبر ، وأضمر الهاء فى (عارِفُ) حتى يكون فى الجملة ما يعود الى الاسم ، فيصح أن يكون خبرا ، كأنه قال (أنا عارفه) ، وفى لغة تميم اذا رفع (كل) رفع بالابتداء (وأنا عارف) خبر ، وفيه الهاء » شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦٢ وقد روى سيبويه البيت فى مقام آخر برفع (كل) انظر الكتاب ٧٣/١ وفى شرح أبيات

←

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نَصْب (كل) وتقدير التقديم والتأخير، لأنه إذا نَصَبَ قدّر كلاً مؤخراً ، وجعل (ما) تميميّة .

←
سيبويه لابن النحاس /٤٩ جاء (يأتى منى) بدل (وافى منى) ولكنه رجع الى الرواية الأخرى فى مكان آخر ، انظـر ص٧٠ ، وقال : « كأنه قال : أنا عارفه ، فيرفع (كل من) لأنه شغل الفعل بالهاء ، ومن نصب فعلى أنا عارف كل المنازل » المصدر نفسه /٧١ شرح أبيـات سيبويه لابن السيرافى ٣٣/١ (الربح) وانظر شرح الأبيـات المشكلة الاعراب /٣١٤ فرحة الأديب /٢٩ ويرويه (فقالا) بدل (وقالـوا) ، و (من أوفى) بدل (وافى) مغنى اللبيب /٩١٠ وأنشد الفراء البيت عن أبى ثروان برفع (كل) وقال : « ولم أسـمع أحدا نصب (كل) انظـر معانى القرآن ١٣٩/١ ـ ١٤٠ ، وفى موضع آخر أنشده وفيه (فقـالوا تعرفها ...) و (وماكل من يغشى منى ..) ثم أنشد بينا بعده وقال : « فلم يقع (عارف) على (كل) وذلك أن فى (كل) تأويل : ومامن أحد يغشى منى أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابا ، وما سـمعته الا رفعا » المصدر نفسه ٢٤٢/١ انظر أيضا العينى ٩٨/٢ ، الخزانة ٤٣/٣ الخصائص ٣٥٤/٢ ، ٢٥/١ شرح التصريح ١٩٨/١ .

هذا باب ما يَعْمَلُ عمل الفعل ولم يَجْرِ مُجْرَى الفعل ولم يتمكَّن تمكُّنَه[(١)]

قال: وذلك قولك : ما أحْسَنَ زيدًا[(٢)] .

قال أبو علي : (ما) اسم مبتدأ ، وأحسن خبرهُ ، وموضعُ (ما) رفع بالإبتداء ، وفي (أحسنَ) ضمير (ما) فزَيدٌ مُنتصِب بأحسن وتقديرهُ : رجل ضرَبَ عَمراً .

وإنما كانت (ما)[(٣)] اسماً بلا صِلةٍ ، لأنها إنما تُوصل حيث يراد بها التَّخْصيصُ والإشارة إلى واحدٍ بعينه ، فأما إذا أُريد بها الإبهامُ لم توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء لمَّا لم ترد بالموضِعَيْنِ التَّخْصِيص كذلك المُتَعَجَّبُ منه مُبْهمٌ غير مخصصٍ ، وكذلك كان حُكمه أن يكون ، لأنها لو وصلت وحُصِرت بالصلة لصار معروفاً ، وخرج أن يكون مُتعجباً منه ، فحكم التعجُّب أن يكون مُبهماً ، لأنه إذا خُصِّص فعرف لم يكن تعجُّباً ، فإبهامهُ أفخم له مِنْ تخصيصه ، فكما لم توصل في

---

(١) لم يذكر أبو علي عنوان الباب ، واكتفى من البـاب كله بذكر مثال واحد ، وهذا العنوان الكتاب ١/٣٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٧ وفيه : « وذلك قـولك ما أحسن عبـد الله » ورواية السيرافي تعضد سيبويه ، انظر شرح السيرافي للكتاب جـ ١ ، ق ١٦٢ ، ولعل الفارسي قصد التمثيل فحسب ، فوضع (زيدا) موضع (عبد الله) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على (مـا) التعجبية في شرح السيرافي للكتاب ، جـ ١ ق ١٦٢ ـ ١٦٣ .

الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل هاهُنَا ، وقد جاءت (ما) غير موْصُولة فى غير الجزاء والاستفهام ، وذلك إذا كانت نكرة كالتى فى قوله عزّ وجل : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾[1] ، فما هذه عِندهُم نكرة يقدرونها : بِئْسَ شيئًا اشتروا بهِ أنفسهم كُفْرُهُم كما يقدرون : ما أحسن زَيْدًا شىء أحسنَ زيدًا ، وموضع (ما) نصب فى الآية[2] ، وأما قوله : (اشْتَرَوا بهِ) ، فصِفة له غير صلة .

قال أبو على : الأفعالُ التى لا تتعدى إلى مفعُول إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعُولٍ ، والمتعدِّيةُ إلى مفعول إذا نقلت بها تعدّتْ إلى اثنين ، فيقول القائِلُ : هلاَّ تعدت الأفعالُ المتعدية إلى مفعُولٍ فى التعجب إذا نُقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تعدت فى غَيْر / التعجب ؟ فقيل على هذا : ١٨ / أ

ما أضْرَبَ عَمْرًا بَشَرًا ، كما تقول : ضربتُ عمراً بشراً ؟ فالجواب : إن الأفعال المتعدية تساوى الأفعال غير المتعدية فى التعجب ، وذلك أن الفعل ليس يقع فى هذا الباب حتى يكثر من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة

---

(١) سورة البقرة ، الآية / ٩٠ .

(٢) انظر معانى القرآن للفراء ١/٥٦ — ٥٧ قال الأخفش : (مَا) وحدها اسم ، و (أن يكفروا) تفسير له نحو (نعم رجلا زيد) معانى القرآن ١/٣٢٢ (الورد) ونقل عنه القرطبى وجه نصب (مَا) هنا على التمييز على تقدير (بئس شيئا أن يكفروا) (واشتروا به أنفسهم) صفة (مَا) ، انظر تفسير القرطبى ٢/٢٧ — ٢٨ ، وانظر تفسير الطبرى ٢/٣٣٨ — ٣٣٩ .

ما كان غريزة ، وهذا الضَّرْب من الأفعال هو غير متعدٍّ فالنقل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما لا يتعدى إلى مفعول لما ذكرنا .

والأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد ، فَضَرُب وما أشبهه في باب التعجب غير متعدٍّ ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فإذا تعدى إلى مفعول واحد وَأُريد تعديته إلى مفعول ثان عُدِّي بحرف الخفض ، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد إذا أُريد تعديه عدي بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثان (ما أضْرَبَ زيداً لِعَمرو) ولا يجوز (ما أضْرَب زيداً عَمْراً) لما ذكرنا كما لا يجوز (أكْرَمْتُ زيداً عَمْرًا) ليساوى (ضَرَبَ) في هذا الباب (كَرُمَ) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعول ، تساوى في نقلك إيَّاه (١) بالهمزة ما لا يتعدى إلى مفعول (٢).

---

(١) هكذا في المخطوطة ، وحقه أن يقول (اياها) لأن الحديث عن الأفعال المتعدية جملة لا عن واحد منها .

(٢) انظر تفصيل هذا القول في شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٦٣ ـ ١٦٤ .

هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذَيْن كل واحد
منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعَلُ به(١)

قال : وعلى هذا الحدّ تقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبنى عبدُ(٢) الله .

قال أبو على : يقول : تجعل عبد الله بدلاً من المضمر فى ضربَنى كما جعلت (قَوْمُكَ) بدلا من الواو فى ضَرَبُونى(٣) .

قال : فإن فعلْتَ ذلك لم يكن بدٌّ من (ضَرَبُونى) لأنك تضمر فيه الجمع(٤) .

قال أبو على : إذا أبْدَلت قومُك(٥) من المضمر المنصوب كما أبدلته

---

(١) لم يذكر الفارسى عنوان الباب واكتفى بذكر المثال . والعنوان هنا من الكتاب ١/٣٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٩ ـ ٤٠ .

هذا الباب يعالج قضية تنازع الفعلين ، وهو الذى سماه المبرد (باب من اعمال الأول والثانى وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر) المقتضب ٤/٧٢ . وللنحاة فى هذا الباب مذاهب مختلفة .

فالبصريون عامة يختارون اعمال الفعل الآخر فى اللفظ ، ويرون أيضا أن الفعل الأول قد عمل فى المعنى كما عمل الثانى ، قال المبرد . « ولو أعملت الأول كان جائزا حسنا » المقتضب ٤/٧٤ .

والكوفيون يعملون الفعل الأول ، انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٤ ، وانظر تفصيل المسألة فى الانصاف ١/٨٣ ـ ٩٦ .

(٣) انظر المقتضب ٤/٧٨ ، وشرح السيرافى للكتاب ج ١ ق ١٧٠

(٤) الكتاب ١/٤٠ .

(٥) اشارة الى قول سيبويه « فان قلت : ضربنى وضربتهم قومك ،

←

من المرفوع قلت : ضربونى ، فجمعت الضمير لأنه للقوم وليس لواحد فلا تجمعه ، فإن لم تجمع الضمير وقلت : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُمْ قَوْمُكَ تركت الفعل بلا فاعل .

←
رفعت ، لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربنى قومك وضربتهم على التقديم والتأخير ، الا أن تجعل هاهنا البدلَ ، كما جعلته فى الرفع » الكتاب ١/٤٠ .

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ[١]:

قال: ومثل ترك إظهار الفعل ها هُنا ترك الإظهار فى الموضع الذى تقدَّم فيه الإضمار[٢].

قال أبو على: يريد: إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد فى قولك: زيداً ضربتُهُ فعل مضمر لا يظهر، لتفسير الفعلِ الثانى له، كما لا تظهر الهاء التى هى ضمير القصة والحديث فى نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾[٣]، لأن ما بعده مفسر له، ودالٌّ عليه.

وكذلك المضمر فى نِعْمَ من قولك (نِعْمَ رَجُلا) والهاء فى قولهم: (رُبَّهُ رجُلاً) كل هذا من المضمر الذى لا يظهر لتفسير ما بعده له، ودلالته عليه، وقد نَصَّ سيبويه هنا على أن المضمر فى (نِعْمَ) على شريطة التفسير لا يظهَرُ: فليس لما اعترض به سيبويه[٤] وجهٌ فى باب نِعم وَبِئْسَ لأنه لا يوجد فيما أُضمر على شريطة التفسير شىء يجوز إظهاره، وقد ١٨/ب شرحنا / هذه المسألة واحتججنا فيها فى بعض أجزاء النوادر[٥].

---

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ .

(٣) سورة طه، الآية /٧٤، قدر المبرد المعنى هنا (ان الخبر) انظر المقتضب ١٤٥/٢، وانظر الكتاب ٤٣٩/١ .

(٤) فى المخطوطة (س) بدلا من (سيبويه) .

(٥) ربما عنى (المسائل)، فلم يعرف عن أبى على أنه ألف ←

شال : إذا ابْنُ أبى مُوسى (١)

←
كتابا فى النوادر ، والذى عرف عنه (المسائل) كالبصريات والعضديات والحلبيات والبغداديات .. وهذه المسألة مفصلة فى كتابه (المسائل المشكلة /٤٦٣ ـ ٤٦٥ .

(١) هذ اجزء من بيت ذى الرمة من الطويل وهو :

اذا ابن أبى موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

وهذه رواية سيبويه ، انظر الكتاب ٤٢/١ ، ومثله روى فى الديوان ١٠٤٢/٢ ، وأشار أبو نصر الباهلى الى أنه يروى (اذا ابنَ أبى مُوسى بلالاً بَلغْتِه) وقد أورده الفارسى بالنصب وأشار الى رواية الرفع ، انظر المسائل المشكلة /٤٦٣ ، ورواه فى المقتضب ٧٧/٢ بنصب (ابْنَ ، وبلالاً) ، وقال : « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع الى على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما ينقض المعنى ، وهو أن يضمر (بَلَغ) فيكون (اذا بُلِغ ابن أبى موسى) وقوله (بَلَغْتِه) اظهار للفعل وتفسير للفاعل » ، وأنشده الفارسى فى شرح الأبيات المشكلة الاعراب /٥٢٩ برفع (ابْنُ) و (بِلال) وأشار الى ما يلزم من يرويه بالنصب ، واستدل على تقوية رواية الرفع بقول لبيد :

فان أنت لم ينفعك علمُك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

وقال : « فهذا البيت يقوى انشاد من أنشد (اذا ابن أبى موسى) بالرفع على اضمار فعل فى معنى المضمر عير الظاهر نفسه « انظر المصدر نفسه /٥٣٠ . انظر البيت فى معانى القرآن للفراء ٢٤١/١ ، حيث قال: « فالرفع والنصب فى هذا سواء » ، الكامل ١٣٠/١ ، ٣٠٠/٣ ، معانى القرآن للأخفش ٢٤٩/١ (الورد) ، الخصائص ٣٨٠/٢ ، أمالى ابن الشجرى ٣٤/١ وفيه (رِجْلِيك) بدل (وصْلَيك) ، شرح المفصل ٩٦/٤ شرح أبيات سيبويه لابن السرافى ١١٥/١ (الريح) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /٧٩ وقال : « لا يكون (وُصْلَيكِ) بالفتح ، انما
←

قال أبو على : (إذَا) هذه تضاف إلى الأفعال ، وهى ظرف من الزمان ومعناها على ذلك ، أعْيِي على أن تدخل على الأفعال ، لأن معناها الشرط والجزاء ، وقد جُوزى بهـا فى الشعر ، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء ، ولـكن بأنه فاعل ، والرافع له يفسره الفعل الذى بعد الاسم ، وعلى هذا يُتَدَّر قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[١] وما أشبهه ، وكذلك حكمها فى البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا ، فإذا وَلِيَهَا نُصِبَ الاسم الذى هو (ابْنَ) فصار على تقدير : (إذا بَلَغْتَ ابن أبى موسى) فيصير النصب على هذا الوجه ، وإن رفعته فليس على الابتداء ولـكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره ، كأنه قال : إذا بَلَغَ ابْنُ أبى مُوسى ، وفسره بَلَغْتِه كما فسَّر الناصب .

قال : لأنّ أعطيت بمنزلة ضَرَبْتُ[٢] .

←

هو بالضـــم ، لأنه يريد المواصـــلة من مفاصـــل العظـــام » ، مغنى اللبيب /٣٥٥ ، انظر أيضا الخزانة ٤٥٠/١ ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٧٢ .

(١) سورة الانشـقاق ، الآية /١ ، قال أبو العبـاس المبرد انه قد قيل فى هذه الآية أقاويل ، انظر المقتضب ٧٩/٢ ــ ٨٠ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وفيه ضبط (ضُرِبْتُ) على البناء للمفعول ، والصواب أن يكون على هيئة البناء للمعلوم (ضَرَبْت) ، وهو ما يفسره كلام أبى على بعده .

وقد ضبطها السيرافى بالضبط نفسه عند الفارسى ، وفسرها بقوله: « يعنى أن (أعطى عمرو زيداً) بمنزلة (ضَرَبَ عمرو زيداً) فى مجارى اعرابهما وعمل الفعل فيهما » انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ق/١٧٢

قال أبو على : لأن (ضَرَبْتُ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد ، كما أن أعطى فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد ، وإنما صار (أُعْطِىَ) يتعدى إلى مفعول واحد ، لأن الأفعال كلما نُقِلت إلى ما لم يُسَمَّ فاعله نقّصت مفعولا واحداً ، لأن المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجُز أن تبقى منه فعلا المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل[١].

قال : كأنك قلت : أَيُّهُمْ تَرَ تَرَهُ يَأْتِكَ، فهو مثل زيد فى هذا[٢].

قال أبو على : أى فى أنك إذا شَغَلْتَ عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسلّط عليه ، فإذا شغلت عنه الفعل جاز نصبه أيضاً على إضمار فعل (تَرَهُ) تفسيره .

قال : وقد يفارقه فى أشياء[٣]، أى يفارق (أىٌّ) (زيدًا) ونحوه فى الجزاء والاستفهام ومواضع أُخر[٤] .

---

(١) هذا على الأصل العام فى بناء الفعل للمفعول ، الا أنه يجوز أن يبنى الفعل اللازم على المفعول ، وتعديته حينئذ بحرف الجر ، تقول : (ذُهب به ، ونُزل بساحتهمْ) ونحو ذلك .

(٢) الكتاب ١/٤٣ ، وفيه (كأنه قال) بدل (كأنك قلت) هنا .

(٣) الكتاب ١/٤٣ ، وهذه تتمة للعبارة التى نقلها أبو على قبل .

(٤) قوله (زيد ، وأى) : الأول اسم مختص متمكن ، والثانى اسم يأتى على خمسة أوجه كما قال ابن هشام ، فهى تكون شرطا ، واستفهاما وموصولا وصفة للنكرة تدل على معنى الكمال ووصلة الى نداء . انظر مغنى اللبيب ١٠٧/ ـ ١٠٩ ، فلو وافق (زيد) (أى) فى باب الاشتغال باعتبار أنهما اسمان جريا مجرى واحداً فى هذا الباب فان (أى) تختلف عن (زيد) فى بقية الوجوه . انظر المقتضب ٢/٤٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ـ ٣٠١ ، ٤/٢١٧ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٣/ ب .

ومن باب ما يجرى مما يكون ظرفاً هذا المَجْرَى[١] :

قال : فَخَرَجَ من أن يكون ظرفاً[٢] .

قال أبو على : قوله : فَخَرَجَ من أن يكون ظرفاً يعنى أنه لم ينتصب كما ينتصب الظرف لا أنه خرج فى المعنى من أن يكون ظرفاً حاوياً للأحداث والأجسام[٣]، بل هذا المعنى فى كل الأحوال قائم فيه موجود.

قال : كأنه قال: (أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فنصبه لأنه ظرف ثم فسَّر فقال : ألقاك فيه[٤].

---

(١) الكتاب ١/٤٣ .

(٢) الكتاب ١/٤٣ .

(٣) يشير أبو على هنا الى ظروف الزمان وظرف المكان ، وأن هناك فرقا بين ما يلازم الظرفية وبين ما يكون ظرفا ويكون غير ظرف ، فيقول القائل : يوم الجمعة مبارك وقوله : ألقاك يوم الجمعة ، فقوله (يوم) فى المثال الأول مرفوع بالابتداء ، ويعامل معاملة أى اسم صريح ، وفى المثال الثانى منصوب على الظرفية ، والى هذا أشار أبو سعيد السيرافى بقوله : « الظروف على ضربين : ضرب يكون اسما وظرفا وهو الظرف المتمكن ، وظرف لا يكون اسما وهو الظرف الذى لا يتمكن ... » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق /١٧٤ ، وقال أبو العباس المبرد : « ليس كل ما كان من أسماء الأوقات مستعملا ظرفا كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن مستعملا ظرفا كالجبل » ، المقتضب ٢/١١٨ ، وقال أيضا : « كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظروف وصار اسما » المقتضب ٤/٣٤٢ .

(٤) الكتاب ١/٤٣ ، ورواه أبو سعيد على هيئة المخاطب (كأنك قلت : ألقاك يوم الجمعة ، فنصبته ... ثم فسرته ، فقلت ..) انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق /١٧٤ .

قال أبو إسحق[١] : إذا قال (يَوْمَ الجمعة أَلقاكَ فيه) فإن نَصَبه على الظرف أضمر (فى) كأنه قال : (ألقاك فى يوم الجمعة) وإن نصبه بالفعل فكأنه قال : (ألقاك يَوْمَ الجمعة) .

قال : والنصب فى (يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُهُ) ، (ويوم الجمعة سِرْتُهُ) / ١٩/أ مثله في قولك (عبدُ الله ضَرَبْتُهُ)[٢] .

قال أبو على : صورة ما يَنْتَصِبُ على أنه ظرف مِنْ هذه الأسماء كصورةِ ماينتصِبُ منها على أنه مفعُولٌ فيه ، إلا أنَّ الذى يَنفَصِلُ به كل واحدٍ مِنْ صاحبِهِ موضِعُ الكنايةِ ، فلو قلت : (صُمْتُ يَوْماً) فنصبته نَصْبَ المفعُولِ لقُلْتَ إذا كَنَّيْت عنه : (صُمْتُهُ) .

ولو كنيت عنه وقد جَعَلْتَهُ ظرفاً لقلت : (صُمْتُ فِيهِ) .

وهذا التَّوْسعُ إنما وقع فى الظرف ، فأمّا الأسماء التى هى غير ظُروفٍ فلا تتعدَّى إليها الأفعالُ غير المُتَعَدِّيَةِ على أنها مفعُولٌ بها كما تتعدَّى إلى الظروف على أنها مفعُول فيها فتسميَةُ الفِعْل الذى لا يَتعدَّى إلى مفعُولٍ ، إما توسُّعٌ فيه مايتعدى إلى مَفْعُولٍ ويُشَبِه مايتعدى إلى مفعُول إذا توسَّعَ فيه مايتعدى إلى مفعُولَيْنِ ، ومايتعدى إلى مَفْعُولَيْنِ إذا توسَّعَ فيه مايتعدى إلى ثلاثةِ مفعُولِينَ ، فأما الذى يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولينَ فلا يجوزُ أنْ ينتَصِب فيه الظرف نصب المفعُولِ به ، لأنه ليسَ

---

(١) هو أبو اسحاق الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وأبو على هنا يكتفى بتفسير شيخه الزجاج ، فلا يضيف جديدا ، توخيا للاختصار .

(٢) الكتاب ١/٤٣ .

فِعْلٌ يتعدّى إلى أربعةِ مفعولَينَ بهم ، فيُشبِهُ قولك : (اليَوْمَ أَعْلَمْتُهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا) ، فتصحيحُها : (اليَوْمَ أَعْلَمْتُ فِيهِ) .

قوله : ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قتلتُ عَمْدًا[1] .

قال أبو على : أنكرَهُ سيبويهِ[2] .

قال أبو إسحاق : إنما أنكرَهُ أبو العَبّاسِ[3] لأنه أكَّدَ النَّكِرةَ بالمعرفة فهذا لا يجوزُ ، ولكن إنْ جعلتَهُ بدلاً جَازَ ، وأجْوَدُهُ أن يروى :

---

(١) هذا شطر ببيت من الوافر ، وعجزه :

● فأخزى الله رابعة تعود ●

أنشده سيبويه ولم ينسبه ، وكذلك الشنتمرى اشار الى موضع الشاهد فيه دون أن يذكر نسبته لقائلة ، انظر الكتاب وهامشه ١/٤٤ ، قال ابن النحاس ، وقد أنشد البيت : « يريد قتلتهن ، بنية الهاء ،ولو لم ينو الهاء لقال : ثلاثا كلهن ، على تعدى الفعل » شرح أبيات سيبويه/٤٩ انظر الانتصار / ق ٢١ ، انظر الحجة لابن خالويه /٣٤٢ ، وشرح السيرافى للكتاب جـ ١ ق ١٧٥ ، أمالى ابن الشجرى ١/٣٢٦ ، الخزانة ١/١٧٧ ، ما يجوز للشاعر فى الضرورة /٦٧ (الكعبى) ، ولم أهتد الى قائل هذا البيت .

(٢) عندما روى سيبويه هذا البيت بالرفع (ثلاث كلهن) قال : « هذا ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب » الكتاب ١/٤٤ .

(٣) قال أبو العباس المبرد : « وخبرنا أبو عمر الجرمى بهذا كله منصوبا ، وسمعنا بعض ذلك منصوبا من الرواة .. » انظر وجه الانكار ورده ابن ولاد عليه فى الانتصار /ق٢١ .

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ .. ...

وأهل الكوفة يُجِيزُونَ أن تؤكّدَ النّكرة بالمعرفةِ في (كُلٍّ) خاصّةً يُجِيزون : رأيتُ ثلاثاً كُلَّهُنَّ ، ولا يجيزون : رأيتُ رَجلاً نفسَهُ .

قال أبو بكرٍ[1] : يجوز أن يكُون (ثَلاثٌ) مبتدأ ، وكُلُّهُنَّ مبتدأ ثانٍ وقتلتُ : خبر كُلُّهُنَّ ، وهما جميعاً خبرُ المبتدأ الأوّل ، والعائدُ إلى المبتدأ الثّاني المحذوفِ مِنْ قتلت ، كأنَّهُ [قال][2] قتلته أو قتلتهم .

قال أبو عليّ : قُلت : ثلاثٌ مبتدأ ، وكُلُّهُن قتلت : خبرٌ كأنه في تقدير : زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ .

---

(١) هو ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

ومن باب : مايُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنى على الفِعْل مرّةً[١]

قال أبو على : حُكم المعطُوفِ أن يكون على لفظِ المعطُوف عليه .

إن كان اسماً فالمعطُوف عليه اسمٌ ، وإن كان المعطوف فعلاً ، فالمعطُوفُ عليه فِعْلٌ ، فإذا جاءتِ الجملة مركبةً مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ ، ووقعت بعدها جُمْلةٌ يجوز أن يُبتدأ بها نحو (زَيْدٌ كَلَّمْتُهُ) فالاختيار فيها أن تُحْمل على فِعْلٍ مُضْمرٍ ، وينصب الاسمُ به ليقع العَطْفُ فى جُمْلة مُشَاكلة للجملة الأولى فى أنَّهُ مِنْ فِعلٍ وفاعِلٍ لأن المركبة مِنْ فعل وفاعل أشبهُ مِنَ المركبة مِنَ المبتدأ وخبرِهِ .

١٩/ب **قال :** ولَوْلا أنهُ كذلك / ماقُلت أزيدٌ أنت ضَارِبُهُ[٢] .

قال أبو على : يقول : يفسر (ضَارِبٌ) غير منون الفعل تفسيره له إذا كان مُنوناً ، وإذا كان منوّنا جرى مُجرى الفعل ، وكذلك إذا لم ينوّن جرى مجرى المُنوّن فى باب تفسيره المضمر ، والمنون يجرى مجرى الفعل فهذا أيضاً يجرى مجراه .

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب ٤٧/١ هكذا « هذا باب يُحمل فيه الاسم على اسم بُنى عليه الفعل مرة ، ويُحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل » وهذه الترجمة عند السيرافى أيضا فى شرحه للكتاب. جـ ١ ، ق ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ق ١٨٠

قال : ومثل ذلك قولك : أَرَأَيتَ زيْدًا ؟ فتقول : لا ، ولكِنْ عَمْرًا مررْتُ به(١) .

قال أبو على : فإنْ شَغَلَ الفعل بالضمير فقال : أَيُّهمْ رَأَيْتَهُ كان في جوابه ضربان :

إنْ حَمَله(٢) على الاسم المبتدأ رفَعَ ، فقال في جواب (أيهم رأيتَه) (عمرو رأيتُه) ، فهذا على قولك (بِشْرٌ لَقيتَهُ ، وَعَمْرٌو كَلَّمْتَهُ) .

وإن حملته على الاسم المبنى على الفعل نَصَبْتَ ، فقلت في جواب (أيهم رأيتَه) : (عَمْرًا رأيتُه) ، فهذا على قولك : (عمرو لقيتُه وبشراً كلمتُه) يُحْمل الفعل مرة على الجواب على موضع (أىّ)(٣) ، وأخرى على موضع الهاء كما فعلتَ ذلك في العطف(٤) ، فإذا لم تَشْغلِ الفعل بالضمير في قولك : مَنْ رَأَيتَ ؟ فالاختيارُ(٥) .

---

(١) الكتاب ١/٤٨ ، وأبو على لم يشرح هذه العبارة ، ظنا منه بأن معالجتها من جانب آخر يكون أجدى وأنفع ، على أن تقدير كلام سيبويه هنا يقتضى أن يكون جواب السؤال متضمنا النصب ، لأن (زيدا) فى السؤال منصوب بفعله ، وتكون (لكن) فى الجواب بمنزلتها فى العطف ، فكأن الجواب : (ما رأيت زيدا لكن عمرا مررت به) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٠ .

(٢) هكذا فى المخطوطة مرة للغائب ومرة للمخاطب .

(٣) أى فيرفع الاسم ، كما هو الحال فى الاحتمال الأول .

(٤) أى فينصب كما فى الوجه الثانى .

(٥) أى أن الرفع والنصب كليهما جائز ، فلك أن تقول : (عمرو
←

والوجه (عَمراً رأيتُه) ، لأنه مثل (عَمراً ضَرَبتُ ، وبِشْراً كلمتُه)
وليس ها هنا مبتدأ ، تَحَوَّل الاسم المبتدأ من الجملة الثانية عليه .

فإن قلت : أيُّهُم رأيتَه ، فالوجه فيه الرفع ، وإن نصبتَهُ كان على
إضمار فعل يفسره (رأيتَ) وذلك الفعل مضمر بعد (أيّ) وتقديره إذا
أظهر (أيَّهُمْ رَأيتَ رأيتَهُ) ، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل
موضع لا يجوز فيه أن يتسلّط على الاسم الفعل الذى قبله .

قال أبو على : نَصَبَ قوله . (أمّا زيداً فَضَرَبتُهُ)[١] على إضمار فعل
يفسره هذا الظاهر ، وموضع إضمار هذا المُفَسَّر بعد الفاء تقديره (أما زيداً
فَضَربتُ ضَرَبتُهُ) وإنما أضمرته في هذا الموضع عِبرةً للظاهر ألا ترى أن
الفعل لا يقع بعد (أمّا) ولا يلى (أمّا) وإنما يقع بعد الفاء ، فكذلك
تقدير الإضمار[٢] .

قال : وكذلك : ما أحسنَ عبدَ الله ، وزيدٌ قد رأيناهُ إلى آخر
الفصل[٣] .

←
رأيتُ) ، مبتدئا ، أو تقول : (عمراً رأيتُ) على تقدير فعل محذوف،
يفسره المذكور ، وهو ظاهر قول الأخفش بأن يكون الرفع على اللفظ كما
يكون النصب على المعنى ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ، ق ١٨٢

(١) هذا مثال ضربه سيبويه في الكتاب ٤٩/١ .

(٢) (أما) من حروف الابتداء ، تصرف الكلام الى الابتداء الا أن
يدخل عليها ما ينصب ، ومثلها (اذا) أنظر الكتاب ٤٩/١ ، وشرح
السيرافى للكتاب ، جـ ١ ق ١٨٣ .

(٣) الكتاب ٤٩/١ .

قال أبو على (أفعل) فى التعجب ، وإن كان فعلا فقد قرُبَ شَبَهُهُ من الاسم ، فبَعُدَ بذلك عن شبه الفعل ، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن الاسم لا يتصرف ، ولا يكون فيه من ضروب ضمير الفاعلين إلا ضمير الغائب فقط وتصح العين فيه من المعتل كما تصح فى الاسم نحو (هذا أقْوَلُ منه) وقد صُغِّر هذا كما تُصَغَّر الأسماء نحو : (ما أُمَيْلِحَ زيداً) فخواصُّ الأسماء أغلب عليه من خواصِّ الأفعال(١) .

قال : إلاَّ أنَّكَ تجُرُّ بِهَا إذا كانت غايةً(٢).

---

(١) ظاهر كلام أبى على هنا يدعو الى القول بأن مذهبه فى (أفعل) التعجب أنها اسم لما احتج به من عدم التصرف ، وعدم لحاق ضروب ضمائر الفاعلين به اذا استثنينا ضمير الغيبة ، وتصحيح عينه من المعتل وتصغيره ، وهذه كلها من خواص الأسماء ، وبالرغم مما سطره من حجج لذلك كله الا أن مذهبه يقول بأن (أفْعَلَ) فى التعجب (فِعْل) ماض بدلالة لزوم الفتح فى آخره ، وأنه لو كان اسما لارتفع لأنه خبر المبتدأ، ثم ان النحاة صححوا العين فى التعجب فقالوا : (ما أقومه) فدل ذلك على أن فعل التعجب وان كان فعلا على الحقيقة ، فقد جرى مجرى الأسماء على هذا الوجه انظر الايضاح العضدى ٩١/ حاشية ١/ .

وقد احتج ابن السراج لتصغير فعل التعجب بقوله : « ان هـذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التى لا تزول الى (يَفْعَلُ) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ... » الأصول فى النحو ١/١٠٠ .

(٢) الكتاب ١/٥٠ ، يرى سيبويه أن (حتّى) تجرى مجرى الواو العاطفة ، وثم ، وتختلف عنهما بأن تجر اذا كانت غاية ، تقول

←

قال أبو على : (حَتّى) مع (زيدٍ) فى قولك : (هَلَكَ القَوْمُ حَتّى زيْدٍ) فى موضع نصب ، كما أن الباء مع الضمير فى قولك : (مَرَرْتُ به) ٢٠/أ فى موضع / نصب[١] .

قال : وإن كان الأول لأنه فى معنى الحديث مفعول ، فلا يُرفَع بعد (عبدُ اللهِ ضربتُهُ) .

قال أبو بكر : يقول : لا يُرْفعُ بعد (عبد الله) ضربتُه ، لأن (عبدَ الله) فى معنى الحديث مفعول ، فكان هذا لِتَشَاكُلِ الْجُمَلِ[٢].

قال أبو على : قوله : إذا كان الأول لأنه فى معنى الحديث مفعول أى إن كنت إنما تنصِب عن الجملة بعد قولك : ضربتُ زيداً ، لأنه

←

مثلا : لقيت القوم كلهم حتى زيدا لقيته ، ويجوز القول أيضا : مررت بهم حتى زيدا مررت به ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ق ١٨٤ — ١٨٥ .

(١) الكتاب ١/٥٠ ، وفيه « ... وانتصب بعد ان فيها زيداً وان كان الأول لأنه فى معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عبد الله اذا قلت: (عبد الله ضَربْتُه) اذا كان بعده (وزيداً مررتُ به) » قال أبوسعيد: يعنى ان قال قائل : انا اذا قلنا (مَررتُ بزيدٍ ، وعمراً كلّمْتهُ) ، انما نصبنا (عمراً) لأن (زيداً) فى معنى المفعول لوقوع المرور به فى التحصيل ، للزمه أن يقول (عبد الله ضَربْتُه ، وعمراً كلّمْتُه) ، لأن (عبدُ اللهِ) وان كان مبتدأ فقد وقع به الضرب فى التحصيل ، ولكنه يرفع (عمرو) و (كلّمْتُه) حملا على (عبدُ اللهِ) لأنه مبتدأ، حتى يصيرا مبتدأين ، وتكون الجملة الثانية مشاكلة للأولى فى الابتداء ، ولا يراعى أنه فى معنى مفعول » شرح السيرافى للكتاب ، جـ ١ ق ١٨٥ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ٢/٣٠٦ .

مفعول ويعتبر ذلك دون الجُمل ، وعطفِ الشكل منها على الشكل فلا يرفع بعد قولك : [عبد الله ضربته][١] و (زيدٌ مررتُ به) لأن عبد الله في المعنى مفعول ، فلَسْتَ تعتبرُ به انتصابَ الاسم من الجملة الأولى ، ولا انخفاضَهُ ، إنما يُختار النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل ، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع أو منصوب .

قال : ومما لا يجوز أن يُبْتَدَأَ بعده الأسماء (هَلاَّ)[٢].

قال أبو علي : يريد : إنه لا يرتفع الاسم بعده بالابتداء لأن حدَّهُ أن يلي الفعل ، فإذا قال (هَلاَّ زَيدٌ قَامَ) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره مُقامه كما يرتفع الاسم بعد (إذا) بالفعل دون الابتداء ، وكذلك إذا قال (هَلاَّ زيداً ضربتَهُ) لم يرتفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمر .

قال : إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها[٣].

---

(١) ما بين المعقوفتين ليست في المخطوطة .

(٢) اجتزأ الفارسي طرفا من عبارة سيبويه وهي قوله في الكتاب ٥١/١ : « وأما ما يجوز فيه الفعل مظهرا ومضمرا ومقدما ومؤخرا ، ولا يجوز أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ، ولولا ، ولما ، وألا » .

واشترط السيرافي أن تكون هذه الحروف كلها بمعنى (هلا) ، وأن يكون معناها جميعا اللوم والاستبطاء لما تركه المخاطب ، أو نقدر فيه الترك . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) العبارة في الكتاب ٥١/١ وفيه (فابتدأوا بعدها الأسماء) ، وهو يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال ، وانما تجيء الأسماء بعدها على غير الأصل توسعا ، قال أبو سعيد : « حرف الاستفهام حكمه أن

←

قال أبو على : ليس يريد بالابتداء الذى يقتضى خبراً نحو : (زيدٌ مُنطلِقٌ) ، لكن يريد ذكر الاسم بعدها .

قال : لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أَوْلى[١] . أى ليس فى ضربت عَمْراً وزيداً كلّمْتُهُ حرف هو بالفعل أَوْلَى .

يقول : الواو التى تُعْطَفُ بها الجملة الثانية على الأُولى ليست بأن يليها الفعل أولَى من أن يليها الاسم ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى .

قال : وإنما اختير هذا على الجواز وليكون معنى واحداً[٢] .

قال أبو على : يعنى بقوله على الجواز ، وليكون معنى واحداً ، أى ليَقَعَ العطف فى جملةٍ مُشاكِلَةٍ للجملة الأولى فى أنها مثلها فى أنها من فعل وفاعل .

قال الأخفش : وتقول : أنْتَ حَسِبْتُكَ منطلقاً ، وإيّاكَ حسبتُكَ منطلقاً[٣] .

←

يدخل على الفعل اذا اجتمع الاسم والفعل بعده ، فاذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير اضمار الفعل ... » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٧ .

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) الكتاب ٥٢/١ ، أى فى نحو قوله : (ضربتُ عمراً وزيداً كلّمتُه) هذا هو الاختيار للمشاكلة بينهما ، ويجوز أن نقول: (ضربتُ زيداً وعمرو كلّمتُه) .

(٣) ليست مقولة الأخفش هذه تفسيراً لبعض أقوال سيبويه ، كما أنه لا علاقة لها بما سبقها من التعاليق الا النسق فى المعنى ، فالعطف هناك لمشاكلة الجمل ، والحمل هنا منسوق على نوع الضمير (أنتَ أو إيّاكَ) .

قال أبو على : فى قوله : حسبتُكَ منطلِقاً ضميران :

أحدهما : التاء[1] ، وهو ضمير مرفوع .

والآخر : الكافُ وهو ضمير منصوب .

فإذا قال : أنتَ ، حَمَله على الضمير المرفوع ، وإذا قال : إيَّاكَ ، حَمَله على الضمير المنتصِب .

قال : قوله : (وليس موضِعَ إعمال)[2] أى الفعل غير مُتسلِّطٍ على ما قبله هنا ، فلا بدَّ من شىء يُشْغَل به الفعل ، فلذلك / صار ثبات ٢٠/ب الهاء أحسن .

قال : لأن الفِعْل فى موضع الوصفِ كما كان فى موضع الخَبرِ[3] .

يُرِيدَ : إنه فى موضع الصِّلَةِ التى تكونُ لِلَّذِى ، فشبَّه الوصْفَ

---

(١) فى المخطوطة (والتاء) .

(٢) الكتاب ١/٦٥ ، وهذه بعض عبارة سيبويه التى نصها : «واذا كان الفعلُ موضعَ الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : (أزيد أنت رجل تَضربهُ) (وأكُلَّ يومٍ ثوب تَلبسهُ) ، فاذا كان وصفا فأحسنه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع اعمال » أى فى مثل (أزيد أنت رجل تَضربهُ) أحسن من أن تقول (أزيد أنت رجل تَضربُ) قال أبو سعيد: « لأنك اذا حذفت الهاء فليس يصل الفعل الى شىءٍ قبله ، كما أنك اذا قلت : (زيد ضَربتهُ) ثم حذفت الهاء قلت (زيداً ضَربتُ) فلما لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء » شرح السيرافى للكتاب جـ ١ ق/٢٢٠

(٣) فى الكتاب ١/٦٥ ، يقول : « وأنت اذا جعلته وصفا للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبنى على الفعل ، ولكن الفعل فى موضع الوصف كما كان فى موضع الخبر » .

بالصلةِ ، فلا يجوز أن يَنْصِب (نَعَماً)[1] مِن أجْلِ أن (تَحُوونه) صِفَةٌ ، ولو كان غير صِفَةٍ لَجَازَ النصبُ ، وكذلك : (مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ)[2] .

---

(١) اشارة الى قول قيس بن حصين بن يزيد الحارثى من الرجز .

أكل عام نعم تحوونه

يلقحه قوم وتنتجونه

اربابه نوكى فلا يحمونه

أنشد سيبويه البيتين الاولين دون نسبة ، انظر الكتاب ١/٦٥ ، وفيهما شاهد على رفع (نَعَم) وأن قوله (تحوُونَه) نعت له فلا يعمل فيه ، قال أبو سعيد : « ولو نصب على غير هذا الوجه لجاز لا تجعله نعتا كانه قال : أكل عام تحوون نعما تحوونه ، ويكون تحوونه تفسيرا للفعل المضمر » . شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢١ ، مجاز القرآن ١/٣٦٢ ، الطبرى ١٤/٨١ ، العينى ١/٥٢٩ الخزانة ١/١٩٦ الانصاف ١/٦٢ ، الاغانى ١٧/٦١٦٢ ، اللسان (نعم) .

(٢) اشارة الى قول زيد الخيل من الطويل :

أفى كل عام مأتم تبعثونه على محمر ثوبتموه وما رضا

وقد أنشده سيبويه وفيه شاهد على رفع (مأتم) لان (تبعثُونَه) فى موضع الصفة ، انظر الكتاب وهامشه ١/٦٥ ، وانظر أيضا شرح السيرافى للكتاب ١/ق ٢٢١ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٨٤ (الريح) ، وقد أنشده سيبويه فى مكان آخر انظر الكتاب ٢/٢٩٠ ، الشعر والشعراء ١/٢٩٣ ، والبيت فى ديوان كعب ابن زهير /١٣١ (دار الكتب) كما أنه فى ديوان زيد الخيل ضمن أبيات (٢٥ - ٢٩) انظر أمالى القالى ٢٤/٣ حيث ذكر أبو على قصة هذا البيت والأبيات التى معه عندما تنافر كعب بن زهير وزيد الخيل بسبب الفرس الذى أعطاه زهير أبو كعب زيد الخيل ، الجمهرة ١٤٣/٢

←

قال : وليس لِعَبْد الله فى يأتينِى حَظٌّ[١] .

أى : ليس لِعَبْد الله حَظٌّ فى (يَأْتِينِي) لأن (يأتِينِي) قد أُضِيف (حِينُ) إليه ، ولايجوز أن يتقدَّمَ المضافُ إليه على المضافِ فكذلك (يأتِينِي) .

قال : وذلك قولك (أزَيْدًا إنْ رَأَيْتَ تَضْرِبُ)[٢]، تقديره :

أتضْرِبُ زَيْدًا إنْ رَأَيتَ ؟ فليس تَضْرِبُ بجواب لإنْ ، ولو كان جوابًا لها لانْجَزَم ، وَدَلَّ (تَضْرِبُ)[٣]على جوابِ الشَّرْطِ ، فحذف لِدِلالةِ (تَضْرِب) عليهِ .

←
وأنشد أبو زيد هذه الأبيات منسوبة الى زيد الخَيل ، انظر النـوادر فى اللغة /٣٠٢ ـ ٣٠٣ ومعنى قوله (المحمر) الفرس يشبه الحمار ، وهو أيضا اللئيم من الرجال ، انظر الخزانة ، ١٤٨/٤ اللسان (أتم) .

(١) الكتاب ٦٧/١ ، أى فى مثل قولك : (أعبد الله حين يأتينى أضرب) فعبد الله منصوب بقولك (أَضرِبُ) لأن التقـدير (أأضرب عبد الله حين يأتينى) ؟ ولايجوز رفع (عبد الله حملا على الضمير المرفوع فى (يأتينى) لأن (حين) فصلت بينهما ، فكما لايجوز ذلك لـم يجز أن يعمل مابعد الحين فيما قبلها ، كما أن ماقبل المضـاف لايعمـل فيه المضاف اليه ، نحو (هذا غلام ضارب زيدا) لايجوز أن تقدم (زيدا) على المضاف فتقول : (هذا زيدا غلام ضـارب) . انظـر شرح السيرافى للكتاب ١ / ق ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٦٧/١ ، وانظـر شرح السيرافى للكتـاب جـ ١ / ق ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(٣) فى المخطوطة « يضرب » .

قال : ولو جاز أن تَجْعَلَ زَيْدًا مبتدأ على هذا الفِعْلِ لَقُلت : (القِتَالُ زَيْدًا حِينَ يَأْتِى)(١) .

قال أبو بكر : قوله : مبتدأ أى مُتَقَدِّمًا ليس المبتدأ الذى يكون فيه الثانى الأوّلَ .

قال : وأما الفِعْلُ الأول فصارَ مع ماقبْلَهُ بِمَنْزِلة (حِينَ) وسائر الظرُوف(٢) .

أى لا يجوز أن يَعْمَل الفِعْلُ الواقع بعد (أن) فيما قبلَهُ(٣) ، كما لايجوز أن يعمل الفِعْلُ المضاف إليه (حِينَ) ونحوه فيما قبلهُ .

قال : وَلَنْ أَضْرِبَ ، نفىُ قوله : سَأَضْرِبُ(٤) .

قال : استَشْهَدَ لِمَا جاز فى النفى مِنَ التَّقْدِيم والتأخير بِمَا جاز مِنْهُ فى الإِيجَابِ ، فقوله : زَيْدًا سَأَضْرِبُ نَظِيرَ قوله : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ .

---

(١) الكتاب ٦٧/١ ، وفيه جاء المثال للمخاطب هكذا (القتال زيدا حين تأتى ، تريد : القتال حين تأتى زيدا) .

(٢) الكتاب ٦٨/١ ، أى فى مثل قولك : (أيهم يأتيك تضرب) ، أو قولك : (أزيدا ان تر تضرب ؟) .

(٣) أى فى مثل قولنا : (زيد ان يأتينى أضرب) ونحوه ، فزيد مرفوع بالابتداء لا بيأتينى .

(٤) الكتاب ٦٨/١ ، وجاءت العبارة عند السيرافى هكذا (كما أن لم أضرب نفى قوله ضربت) انظر تعليقه على هذه الجزئية فى شرحه للكتاب ، جـ ١ ق ٢٢٧ .

قال : فإن قُلت : أيهم جاءك فاضْرِبْ ، رفعت لأنه جعل (جَاءكَ) في موضع الخبر [١] .

قال أبو علي : لايجوز أن يُوْصف أيُّهُمْ بـ (جَاءكَ) لأن (أيُّهُمْ) وقع موقع حَرْفِ المُجَازَاة ، فلا يوصف كما لاتُوصَفُ الحروفُ ، وأيضاً فإنه معرفَةٌ ، (وجَاءكَ) نكرة ، فأراد بالخبر هُنا (أيٌّ) ليس بصِفةٍ ولكنه شَرْطٌ .

قال أبو علي : الخلافُ بين حرفِ النّفي والاستفهام ، أن حرفَ النّفي قد تليه الأسماء فيعمل فيها عَمل الفِعْلِ ، كقولك : مازَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، هو كقولك كانَ زَيْدٌ مُنطَلِقاً [٢] .

قال : وإن قُلت : ما أنا زَيْدٌ لَقِيتُهُ ، رفعت إلا في قول مَنْ نَصَبَ زَيْدًا لَقِيتُهُ [٣] .

---

(١) الكتاب ١/٦٨ ، (أي) من حروف المجازاة ، ولذا ففي مثل هذا لايعمل مابعد الفاء في (أيهم) لأنه في موضع الجواب ، والجواب لايعمل في الاسم الأول . انظر شرح السيرافي للكتاب ١ /ق ٢٢٨ .

(٢) عبارة أبي علي هذه تعد قاعدة عامة لبيان الفرق والاستفهام ، وهو يديرها هنا على الباب الذي عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنفي » الكتاب ١/٧٢ ، لكنه لم يشرح هذا الباب ولم يعلق على بعض ألفاظه ، واكتفى بذكر الفرق العام بين هذين الاستعمالين .

(٣) الكتاب ١/٧٤ ، والنصب على تقدير فعل يفسره الفعل المذكور المشغول بالضمير .

قال : أبو علي : هذا على مَذْهبِه فيما تقدَّم[١]، فأمَّا في قول الأخفش: وَالَّذِي هُو القِيَاسُ عِنْدِي فالنَّصْبُ في (ما) إذا كانت تمييزيَّةً أجْوَدُ .

ومِنْ باب مايجري منه مَجْرُوراً كما جرى منصوبًا وذلك قولك : عَجِبْت مِنْ دفع النَّاسِ بعضهم ببعض إذا جَعَلت الناس مفعُولين[٢] .

٢١/أ **قال :** أبو بكر :[٣] قوله: إذَا جَعَلْت النَّاسَ مفعُولِين / أي لم يُسَمَّ الفاعِلُ ، كأنَّك قلت : دُفع بعْضُهم ببعض ، ولو لم يقع المصدرُ موقع مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُه استَغْنَيْت عَنِ الباء ، لأن التقدِير ، كان حينئذ : عَجِبتُ مِن أن دفَع بعضُ النَّاس بعضا .

---

(١) انظر الكتاب ١/٦٨ ، ٧٣ والتعليقة ق ١٧ ، وانظر شرح السيرافي ١/ ، ق ٢٣٨ .

(٢) لم يعقد سيبويه بابا بهذا اللفظ ، وما ذكر هنا جاء في الكتاب ١/٧٥ ، ٧٦ . ضمن « باب من الفعل يستعمل في الاسم .. » أي أن المصادر تجرى في هذا الباب مجرى أفعالها ، سواء أضيفت أم لم تضف ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٤٣ .

(٣) انظر الأصول في النحو ١/١٣٨ . قال أبو سعيد : « فاذا قلت : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض ، فقد أبدلت بعضهم من لفظ الناس ، ويجوز أن تقول : بعضهم ، فتنصب على المعنى ، كأنك قلت : من دفعك الناس بعضهم ، لأن الناس في المعنى مفعولون ، واذا قلت : عجبت من دفع الناس بعضهم بعضا ، فبعضهم يدل على اللفظ . ويجوز بعضهم بعضا ، فتحمله على موضع الناس ، لأنهم في المعنى فاعلون ، فالبدل على لفظ الأول ومعناه » شرح السيرافي ١ ق ٢٤٦ .

قال : ولم تجعله فى موضع مفعول هو غير الأوّل[١] .

يريد : إنّ الاسم المجرور مع حرف الجر فى المسألة الأولى وهو قولك : عَلَى بَعْضٍ غير قَوْلِكَ : فيها[٢] بعضهم ، لأن البعض الأول بَكَوْا ، وعلى بعضٍ بُكِيَ عليهم .

قال : لأنك لو قلت : هُوَ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ ، وأنت تعنى شيئاً على ظهره لم يَجُز[٣] .

قال : أبو على : لم يَجُز هذا لأن البَطن والظَّهْر مختصّان ، والظروف المكانية لا تكون مختصة[٤] .

قال : أبو على : قد يجوز أن يقول : هَذَا مُعْطِي زيدٍ دِرْهَمًا أمْسِ ، ولقائلٍ أن يقول : إذا كان اسم الفاعل لما مضى فما الذى نَصَبَ الدّرهم ؟ .

---

(١) الكتاب ١/٧٩ ، وفيه « ولم يجعله ... » .

(٢) اشارة الى الجملة التى ساقها سيبويه وهى قوله : « وتقول : أبكيت قومك بعضهم على بعض » وقوله : « بكى قومك بعضهم على بعض ... » الكتاب ١/٧٨ .

(٣) الكتاب ١/٧٩ وفيه يقول سيبويه : « لأنك لو قلت قلب هو ظهره ... » .

(٤) فى البدل تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، فتبدل الظهر والبطن من الاسم لأنهما بعضه ، ويجوز أن يكونا توكيدا كما يكون « أجمعون » توكيدا فى قولك : « رأيت القوم أجمعين » كما يجوز أن تقول : « ضرب عبد الله ظهره وبطنه » ، انظر شرح السيرافي / ١ق٤٦ ، وانظر شرح الرماني / ١ ق ٥٢ .

والجواب: عن أبي بكر أنه على إضمار فعل يدل عليه (مُعطِي) تقديره هذا مُعطِي زيدٍ يُعطيه درهماً[1].

قال: لأنك لو كففتَ النون في الإظهار لم يكن إلا جرّاً[2].

قال أبو علي: هذا لا يكون إلا جرّاً ولا يكون فيه ما كان في قوله: (الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ)[3] من النصب لأن الظاهر في هذا لا يكون إلا جرّاً، والمضمر لا يعتبر بالظاهر.

---

(١) انظر الأصول ١/١٢٧، ١٧٧.

(٢) الكتاب ١/٩٤ وفيه « فان كففت النون جررت ... » ومثله في شرح السيرافي ١، ق ٢٥٥. وهو يشير الى النون التي في مثل « الكاسرين » الواردة في بيت ابن مقبل.

ياعين بكي حنيفا رأس حيهم   الكاسرين القنا في عورة الدبر

فقد أثبت النون مع الألف واللام في (الكاسرين) وان لم يثبت معها التنوين لقوتها بالحركة، وضعفه بالسكون، ونصب مابعدها، انظر تحصيل عين الذهب بحاشيته، الكتاب ١/٩٤، وانظر شرح السيرافي، ١ ق ٢٥٥، وانظر النكت ١/٢٩٢.

(٣) اشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه منسوبا لرجل من الأنصار وهو من المنسرح:

الحافظو عورة العشيرة لا   يأتيهم من ورائنا نطف

وفيه شاهد على حذف النون من (الحافظين) اختصارا واستخفافا لطول الاسم، للاضافة ونصب ما بعده على نية اثبات النون، لأنه لم يرد الاضافة انظر شرح السيرافي ١/، ق ٢٥٥ - ٢٥٦، النكت ١/٢٩٣ - ٢٩٤، ويجوز فيه الجر في « عورة » بالاضافة، قال الأعلم في نسبة البيت: ويقال هو قيس بن الخطيم، انظر تحصيل عين الذهب بهامش

سة

قال : وليس كعلامة الإضمار لأنها فى اللفظ ، أى علامة الإضمار كالنون فهى أقربُ إليها ، أى الأسماء المُضْمَرة المتصلة أقرب إلى التنوين من المُظْهَر (١).

وقال أبو على : الأسماء المضمرة المتصلة قد أشْبَهت التنوين على ما تقدم ذكره ، وهى أيضًا تُعاقِبه ، ومما يُقَوِّى أن الاسم المُضْمر المجرور أشبه بالتنوين من الظاهر المجرور أنهم يَحْذِفون فى النداء الياءَ من (يا غُلَامِ)

←

الكتاب ٩٥/١ ، وأنشده الفارسى دون نسبة فى الايضاح /١٤٩ ، وعلق بأن الأكثر فى (عورة) الجر ، وأنشده ابن قتيبة وفيه « من ورائهم وكف » بدلا « من ورائنا نطف » انظر أدب الكاتب /٣٢٤ وأنشد فى جمهرة أشعار العرب /٦٦٣ ضمن قصيدة عدة أبياتها ستة عشر بيتا ، منسوبة لعمرو بن امرىء القيس الخزرجى جد عبد الله بن رواحة وفى فرحة الأديب /١٦٧ كذلك ، وانظر الخزانة ٢٧٥/٤ — ٢٧٦ ، والبيت فى شرح جمل الزجاجى ص١٧٤ دون نسبة ، والى قيس بن الخطيم نسبه الزجاجى فى كتاب الجمل /٨٩ ، وفيه شاهد على حذف النون والنصب ، وشك فى نسبته ابن منظور ، انظر لسان العرب (وكف) وأورده THADDAUS KOWALSKI وستة أبيات أخر ضمن الشعر المنحول الى قيس ابن الخطيم ، انظر ديوان قيس بن الخطيم /٤٥ ، انظر أيضا الحجة ٩٣/١ (ناصف وآخرون) ، المقتضب ١٤٥/٤ . الافصاح /٢٩٩ ، والى قيس بن الخطيم نسب فى الاقتضاب ٢٠٧/٣ ، ونسبه ابن السيرافى الى شريح بن عمران من بنى قريظة وقال : ويقال ان الشعر لمالك بن العجلان الخزرجى ، انظر شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ (الريح) وأنشد أبو جعفر النحاس دون نسبة ، انظر شرح أبيات سيبويه /٦٠ .

(١) مزج أبو على تفسيره بعبارة سيبويه ، انظر الكتاب ٩٦/١ .

كما يحذفون التنوين ونحوه ولا يحذفونَ الظاهر[١] .

قال : أبو على : يَعْمَلُ المَصدر عَمل الفعل كما ذَكَرَه سيبويه على ثلاثة أوجه[٢] :

واحدُها وأقربُها شبهاً بالفعل أن يَعمل عَمَلَه وهو منون ، لِتكون قد أقَمتَ مُقام الفعل نكرة مثله[٣] .

والذى يليه فى الجودة أن تُعمِله مضافًا إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرْبِى زيدًا)[٤] والظاهر من نحو (ضَرْبُ زيدٍ عَمرًا أعْجَبنى) يقوم مُقام الفاعل كما أن التَّاء فى قولك (ضربتُ زيداً) فاعل ، فأما كون المَصدر بالإضافة مُعرّفًا فقد يُنْوَى بالإضافة الانفصال فى باب إعمال الاسم عَمَل الفعل نحو : ضاربُ زيدٍ غداً ، فالإضافة قد نُوِىَ بها الانفصال فى هذا الباب .

وأبْعدُ الثلاثة : أنْ تُعْمِلَهَ وفيه الألف واللام لأنه معروف من

---

(١) انظر شرح السيرافى ١ / ق ٢٥٦ ومابعدها .

(٢) يشير أبو على هنا الى الباب الذى عقده سيبويه للمصادر الجارية مجرى الأفعال فى العمل والمعنى ، انظر الكتاب ١/٩٧ ، وفى الايضاح العضدى /١٥٥ ـ ١٦٢ عقد أبو على بابا للمصادر التى أعملت عمل الأفعال ، وذكر الوجوه الثلاثة هذه هناك .

(٣) كقولك : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، انظر الايضاح العضدى / ١٥٥ .

(٤) مثل أبو على لهذا النوع من المصادر العاملة عمل الأفعال وهى مضافة بقوله : « تقول ضربى زيدا حسن ، وسرنى ضرب عمرو خالدا » وفصل فى ذلك ، انظر الايضاح العضدى /١٥٧ ـ ١٥٩ .

جهة لا يُنْوَى بها الانفصالُ ، ولم يتصل باسمٍ يقوم مقام الفاعل ، فهو مُباين للفعل[1] .

قال أبو علي : ومن الفرق بين / المَصْدر واسم الفاعل أن المصدر إذا ٢١/ب أُضيف إلى معرفة كان أبداً معرفةً[2] ، وقد يضاف اسم الفاعل إلى المعرفة فلا يتعرّفُ ، وذلك إذا أُريد به الانفصال .

قال : كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوّتِهِ في الأشياء[3] ، يعني الصفة المُشَبَّهَةَ باسم الفاعل .

---

(١) ومثاله قولك : أعجبني الضرب زيد عمرا ، والشتم بكر خالدا قبيح ، قال أبو علي : « ولم أعلم شيئا من المصادر بالألف واللام معملا في التنزيل » انظر الايضاح العضدي / ١٦٠ قال أبو سعيد : « وكان بعض البصريين المتأخرين لاينصب بالمصدر اذ اكان فيه الألف واللام ، فاذا ورد شيء منصوب بالمصدر الذي فيه الألف واللام أضمر بعده مصدرا ليس فيه ألف ولام ٠٠٠ وانما دعاه الى هذا أن المصدر انما يعمل بمضارعة الفعل ، والفعل لا يكون الا منكورا » شرح السيرافي ١/ق ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ٠

(٢) ساق سيبويه المثل على هذا بقوله : « وان شئت قلت : هذا ضرب عبد الله ، كما تقول : هذا ضارب عبد الله فيما انقطع من الأفعال ، وتقول : عجبت من ضرب اليوم زيدا » كما قال : « ياسارق الليلة أهلَ الدار » الكتاب ١/٩٩ ٠ وانظر شرح السيرافي ١/ق ٢٥٩ ٠

(٣) الكتاب ١/١٠٠ اجتزأ أبو علي هذه العبارة من الباب الذي عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل » وكما هي عادة أبي علي في الاختصار فقد اقتطع هذه العبارة من الباب دون أن ينبه الى موضوع التفسير ، أو

←

قال أبو على : قوله فى الأشياء يريد أنه ليس مثل اسم الفاعل فى أنه مثل (يَفْعَلُ) فى حركاته وسكناته ، وأنه ليس فيه ما فى اسم الفاعل من التقديم والتأخير وغير ذلك (١) .

قال : لأن الأول فى الألف واللام فى غيرهما على حال واحد وليس كالفاعل (٢) .

←

أن نعطى القارىء فكرة عن مفهوم الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والفرق بينها وبين اسم الفاعل ، وقد تنبه لهذه المسألة معاصره أبو سعيد السيرافى ، فقدم بين يدى تفسير هذا الباب مقدمة بين فيها معنى الصفة المشبهة ، وبعد تلك التوطئة شرع فى تفسير الباب ، انظر شرح السيرافى ١ ، ق ٢٥٩ .

(١) أى أن الصفة المشبهة ليست مثل اسم الفاعل فى العمل . فقولك : مررت برجل حسن وجهه ، فترفع الوجه بحسن ، وليس فى (حَسَنٍ) ضمير ، وتقول : مررت برجل حسن وجها ، وحسن وجه ، فيصير الوجه لفظه لفظ المفعول ، وبمنزلة قولك : مررت برجل ضارب زيدا ، فالصفة المشبهة (حَسَن) تعمل فى (وجه) ما يعمله (ضارب) فى (زيد) الا أن (حسن) ليس مثل (ضارب) من حيث كان (ضارب) يعمل عمل فعله ،ويجرى مجراه ، تقول : هذا ضارب زيدا ، كأنك قلت : يضرب زيدا ، وليس كذلك (حسن وجها) لأنك لاتقول : هذا يحسن وجها . انظر تفصيل هذه المسألة فى شرح السيرافى ١ ق ٢٦٠ ومابعدها .

(٢) فى الكتاب ١٠١/١ قال : « واعلم أن (كَبْنُونَة) الألف واللام فى الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لايكون فيه الألف واللام ، لأن الأول فى الألف واللام وغيرهما هاهنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل ... » .

قوله : وليس كالفاعل : أى أن الفاعل إذا أضيف إلى مافيه الألف واللام فقد يتعرّف به، وليس ذلك فى هذا[١] .

قال : مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أنيابَا[٢] .

قال أبو على : إن قدّرت (شنباء أنياباً) على (حَسَنُ وَجْهُهُ) ، لم يَجُز أن يقول : شنباء أنيابُها ، لأن (شَنْبَاء) صفةٌ المرأة ، فإذا أظهرت الهاء فى قولك : أنيابُها رَجَعَت إلى المرأة ، وبَقِى (شَنْبَاء) صفة للأنياب

---

(١) يريد أن مثل قولنا (ضارب) اذا أضيف الى ما فيه الألف واللام قد يتعرف به تقول : مررت بضارب الرجل ، ولكن اثبات الألف واللام فى (الوجه) أحسن كأن تقول · مررت برجل حسن الوجه ·

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ينسب لأبى زبيد الطائى ،وصدره ·

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة

وهو فى ديوانه /٣٦ ·

والشاهد فيه نصب (أَنْيَابًا) بقوله (شَنْبَاءُ) لما فيه من نية التنوين ، كأنه قال : شنباء أنيابا ، انظر الكتاب ١/١٠٢ ، انظر أيضا شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٠ النكت ١/٣٠٠ ، العينى ٣/٥٩٣ شرح المفصل ٦/٨٣ ، المفصل /٣٣٠ · ونسبه خطأ لأبى زيد ، ولعله تصحيف طباعى ، ورواه ابن النحاس فى باب ماينصب على نية التنوين هكذا :

هيفاء مقبلة لفاء مدبرة خود خدلجة شنباء أنيابا

ثم قال : الوجه شنباء أنيـاب ولكنه نوى التنوين · انظر شرح أبيات سيبويه /٦٠ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٥ (الريح) . والبيت فى وصف امرأة اذا أقبلت رأيت لها خصرا أهيفا ، واذا أدبرت نظرت منها الى عجيزة مشرفة ، واذا تبسمت لمعت أسنانها لنقائها ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/١٠٢ ·

وإنما هو المرأة دون الأنياب ، فالوجه أن تقول : شَنْبَةٌ أنيابُها ، لأن شنبةٌ صفةٌ حينئذ للأنياب ، وفعل لها .

قال : وقد جاء في الشعر : حَسَنَةُ وَجْهِهَا[(١)].

قال أبو علي : إنما صار قولُكَ : حَسَنَةُ وَجْهِهَا رديئاً[(٢)]، لأنك إذا قلت : هذِه امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ ، فالصفة جارية على المرأة ، وفيها ذكرُها ، فلذلك أنثْتَهَا بالتاء ، وإذا قلت : مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنٍ وجْهُها ، فالْحُسْن للوجه ، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رَجَعَ الضمير إليها من (حَسَنَةٍ) فإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وَجْهُها ، فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يرجعان إليها :

أحدهما : الضمير في حسنةٍ ، والآخر : الهاء في وجهها .

وأيضاً فقد أضفت (حسَنة) إلى الوجه ، والْحُسن للوجه . والشيء لا يضاف إلى نفسه .

فإن قيل : فقد أضيف (حَسَنٌ) إلى الوجه في قولك : الْحَسَنُ الوَجْهِ فالجواب : أنّ في (حَسَنٍ) ضميراً يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه ، ولو كان للوجه لارتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له .

ومما يدل على أن الْحسن في باب (زيدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ) صفةٌ لزيدٍ وليس قولك (هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ) ، فلو كان (حَسَنُ الْوَجْهِ) لما جاز تأنيثه لأن الْوَجه ليس بمؤنثٍ .

---

(١) الكتاب ١/١٠٢ .

(٢) أى فى النثر .

فأمّا قوله : جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُما(١) .

فقد قدّره سيبويه تقدير (حَسَنَةٌ وَجْهِها) وجعَل قياسَه كقياسه(٢) ، وكان حُكمه عِندَه أن يقول لو أجراه على الأصل دون الحذف :

---

(١) اشارة الى قول الشماخ من الطويل مما روى سيبويه :

أمن دمنتين عرس الركب فيهما ... بحقل الرخامى قد عفا طللاهما
أقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

الكتاب ١٠٢/١ الديوان /٣٠٨ من قصيدة فى مدح يزيد بن مربع الأنصارى ، انظر أيضا الخصائص ٤٢٠/٢ ، الأصول ٤٧٥/٣ ، ورواهما ابن السيرافى وعنده (عرج الركب) بدل (عرس الركب) ، وأشار الى ذلك بقوله : « ويروى (عرس الركب فيهما ، ويروى : قد أنى لبلاهما) ، والشاهد فى البيت هو أن الشاعر أضاف (جَوْنَتَا) الى (مصطلاهما) ، و (جَوْنَتَا) صفة الى (جارتا صفا) ، والمصطلى مضاف الى الجارتين . والاضافة لاتقع فى باب حسن الوجه الا بعد أن نجعل الذى كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ وتنقل ضميره المجرور الى أن يجعل فاعلا للصفة التى تجرى عليه » . شرح أبيات سيبويه ٧/١ ، وانظر شرح جمل الزجاجى لابن هشام /١٨١ ، وقال أبو سعيد : « جونتا مثنى ، وهى بمنزلة حسنتا ، وقد أضيفتا الى مصطلاهما ، ومصطلاهما بمنزلة وجوهما ، فكأنه قال : حسنتا وجوههما ، والضمير الذى فى مصطلاهما يعود الى جارتا صفا ، ومعنى جارتا صفا الأثافى ، والصفا هو الجبل ... » شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٠ وعنه فى النكت ٣٠١/١ ، انظر أيضا مايحتمل الشعر ٢٥٣ ـ ٢٥٤ قال فى الدرر ١٣٢/٢ : « استشهد به على قبح اضافة الصفة مجردة من أل الى مضاف الضمير ، وأن جواز ذلك خاص بالضرورة » ، انظر أيضا المقرب ١٤١/١ ، شرح المفصل ٨٣/٦ ، ٨٦ ، الهمع ٩٩/٢ ، العينى ٥٨٧/٣ ، شرح التصريح ١٢٢/٢ .

(٢) أى شبهوا حسنة وجهها بحسنة الوجه فى الشعر وذلك ردىء

←

(أَقَامَتْ جَارتَا صفاً جَوْنٌ مُصْطلاهُما) .

فيجرى (جَوْنٌ) على (الْجَارتين)[١] ، ويرتفع لجريه عليهما ، ٢٢/أ لأنهما / مرفوعتان ، ثم يُرفع (الْمُصْطَلى) (بِجَوْن) : ويعود ضمير التثنية[٢] ، إلى (الجارتين) فيكون كقولك : (الهِنْدَان حسَنٌ ثوبُهُما هِندٌ حسَنٌ وَجْهُهَا) وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول : (أَقَامَت جَارَتا صَفًا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيَاتِ) فيمن قال (الهِندانِ حسنتا الوجوهِ) وفيمن قال (وَصَمّا رَحْلَيْهِما جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيْنِ) فيصير كقولك

←

كما قال سيبويه ، قال أبو سعيد : وقد أنكر ذلك على سيبويه ، وخرج للبيت ما يخرج به عن حسن وجهه ، وحسنة وجهها ، وذلك أنه لا خلاف بين النحويين أن قولنا (زيد حسن وجه الأخ) جيد بالغ ، وأنه يجوز أن نكنى عن الأخ فنقول (زيد حسن وجه الأخ ، وجميل وجهه) ، فالهاء تعود الى الأخ لا الى زيد ، فكأنا قلنا (زيد حسن وجه الأخ ، وجميل وجه الأخ) فعلى هذا قوله (كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما) كأنه قال (كميتا الأعالى ، جونتا مصطلى الأعالى) فالضمير فى المصطلى يعود الى الأعالى لا الى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك (الهندان حسنتا الوجوه ، مليحتا خدودهما) فان أردت بالضمير الذى فى خدودهما (الوجوه) كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت (حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه) وان أردت بالضمير (الهندين) فالمسألة فاسدة ، فكذلك (جونتا مصطلاهما) ان أردت بالضمير (الأعالى) فهو صحيح ، وان أردت بالضمير (الجارتين) فهو ردىء » شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦١ . وعنه ملخصا نقل الشنتمرى انظر النكت ٣٠٢/١ ، وتحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١٠٢/١ .

(١) فى المخطوطة (الجاريتين) وهو خطأ بين .

(٢) يعنى ضمير التثنية فى (مصطلاهما) .

(الهندان حسنتا الشوين) ، فلم يستعمله فى الإتمام والأصل ، ولا على الاختصار والحذف ولكنه جعله كقوله : (هذه امْرَأَةٌ حسنةٌ وَجْهُهَا) ، وَثَنَّى (الجَوْن) وهما وصفُ (الجارتين) ، وإضافة مُثَنًّى إلى (المُصطلِيَيْنِ) وهو هُما فى المعنى ، إلا أنه وضع الواحد موضع الجميع فيمن قال : (حَسَنَتَان الوجُوه) وموضع التثنية فيمن قال : (وضَمَّا رَحْلَيهِما) ، وهو (المُصْطَلى) ثم أضاف (المصطلى) إلى ضمير (الجارَتَيْنِ) كما أضاف الوجه من قوله : (هذه امرأةٌ حسنَةٌ وجهُها) إلى ضمير المرأة بعد إضافة (حَسَنٍ) الذى هو الوجه فى المعنى إلى الوجه ، فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت ، وقد يحتمل غير ما أوّله سيبويه .

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّناً عاملاً في النَّكِرة :

قال سيبويه : ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه[١] .

قال أبو بكر : يريد: إنَّ (عَمَلاً ، وأباً) من سبب الذي هو (خَيْرٌ) ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه[٢].

---

(١) كلام أبي على هنا يوهم بأن سيبويه عقد بابا بهذا العنوان ، وسيبويه انما جاء به عرضا فقال : « وتقول فيهما لايقع الا منونا عاملا فى نكرة ، وانما وقع منونا لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا ، وذلك قولك (هو خير منك أبا ، وهو أحسن منك وجها) ولا يكون المعمول فيه الا (ما كان) من سببه » ، انظر الكتاب ١/١٠٤ ، شرح السيرافى ١ ق ٢٦١ .

(٢) قوله : (عملا ، وأبا) اشارة الى الأمثلة التى أوردها سيبويه فى الباب وهى قوله : « وان شئت قلت (هو خير عملا) ... » وقبل ذلك قال : « هو خير منك أبا ... » الكتاب ١/١٠٤ .

وهذا الباب لاتجوز فيه الاضافة ، والى ذلك أشار سيبويه بقوله : « لايقع الا منونا عاملا فى نكرة » وقد اعتل السيرافى لذلك بعلتين :

الأولى : أن هذا الباب وضع للتفضيل ، وباب التفضيل يقتضى (مِنْ) ظاهرة أو مضمرة ، ولذلك نون ولم تصلح اضافته الى المفضل عليه لدخول (مِنْ) فاصلة بينهما لفظا أو تقديرا وانتصب مابعده .

الثانية : هى أنك اذا قلت : (زيد أفضل منك) ، فأفضل بمنزله الفعل ... كأنك قلت : فضله يزيد على فضلك ، ولذلك لم يثن ولم يجمع ... ولما كان الفعل لايضاف لم يضف هذا . انظر شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٧ ، وعنه ملخصا النكت ١/٣٠٤ ـ ٤٠٥ .

قال : وليس ها هُنا فَصْلٌ[1] .

أى : لم يقل هو أفْرَهُ مِنْكَ عَبداً فيفصل (مِنْكَ) بين (أفْعَلَ) و (رَجُلٍ) وقوله : (ولم يَلْزَمْ إلا ترك التنوين)[1]، أى أنك لم تفصل بشىء ، وقد الْتَقى الاسمان ، فليس إلا الإضافة .

قال : وتفسيره تفسير الأوّل[2].

أى جعلوا فيه الواحد موضع الجميع ، والنَّكرة موضع المعرفة كما فُعل بالأوّل .

---

(١) هذا النوع من التفضيل يخالف سابقه بأنه ليس ثمة فصل بكلمة (مِنْ) بين المفضل والمفضل عليه ، فقولك : (هو خير رجل فى الناس) لم تفصل بين (خَيْرٍ) وبين (رَجُلٍ) بفاصل ، ولم تفضل الرجل على رجل مثله ، بل أضفته الى جمع هو أحدهم ، فالتقى الاسمان فوجبت الاضافة ، والى هذا أشار سيبويه بقوله : « وليس هاهنا فصل ، ولم يلزم الا ترك التنوين » الكتاب ١/١٠٥ ، وترك التنوين يقتضى الاضافة الى جنسه الذى فضل عليهم ، ليعلم أنه فضل أمثاله ، ولو أراد المتكلم تفضيله على غير هذا الوجه لدخل فيه الفصل كقولك : الفرس خير من الحمار ، والعلم خير من المال ونحو ذلك . انظر تفصيل هذا فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، وانظر الأصول ١/٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ١/١٠٥ ، يريد لم يدخلوا الألف واللام فى مثل (هو خير رجل وأفره عبد ، كما لم يدخلوهما على مثل (هو خير منك أبا) ، وتفسيرهما واحد كأنه قال (هو أفره العبيد ، أو خير الآباء) ـ انظر مزيدا من التوضيح فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٧٠ وما بعدها .

قال : وفرّقوا بترك النون والتنوين بين معنيين[١].

يريد بقوله (النّون) : النون التي في عشرين و (التّنوين) التنوين في (خَيْرٍ) ، وقوله (بين معنيَين) يعني : إذا قلت : (هو أفرَهُ عَبْدٍ في الناس) فالفَرَاهةُ للعبد ، وإذا قلت (أفرهُ الناس عبداً) فالمعنى لِلْمَوْلى.

قال : فكم ها هُنا بمنزلةِ (ما)[٢].

قال أبو على : وإذا قال : (مَا صِيدَ عَلَيْه) ؟ فكأنه قال : (أظَبْيٌ صِيدَ عَلَيْهِ أمْ طَيْرٌ) ، و (ما) لا يكون ظرفاً ، فذكره بعَقِب (كَمْ) التي استُعمِلت غير ظُروفٍ هُنَا لتَعلَمَ أن (كَمْ) غير ظرفٍ ، كما أن غيرُ ظرفٍ .

قال : ومِثْلُهُ في السَّعَة : أنْتَ أكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أن أضْرِبَكَ[٣].

قال أبو إسحاق : [٤] أي مِنْ صاحب الضَّرْبِ الذى نَسَبْته إلى

---

(١) الكتاب ١/١٠٥ ، ساق أبو على لفظ (عشرين) ها هنا لان سيبويه جعل قولهم : (هو خيرُ رجُلٍ) بمعنى خير الرّجال ، ولكنهم حذفوا الألف واللام استخفافا ، وأداروا قولهم (رجل) بالافراد على معنى (الرّجال) جمعا ، وحذفوا للاختصار ، وهذا مثل قولهم : (عِشْرُون درْهَماً) وهم يريدون (عِشْرينَ من الدّراهم) فاختصروا واستخفوا هنا كما فعلوا هناك . انظر الكتاب ١/١٠٤ ، وانظر تفصيل هذا في شرح السيرافي ١ ، ق ٢٧٠ .

(٢) الكتاب ١/١٠٨ .

(٣) الكتاب ١/١٠٩ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، والفارسي هنا يختصر مقولة الزجاج - كما هي عادته - ، ونمام لفظ أبي اسحق كما جاء عندأبي سعيد ←

نَفْسِكَ ، مثل ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ / الَّذِين كُنْتُمْ تَزْعُمُون ﴾[1] . ٢٢/ب

قال أبو على : الشَّبَه بين قوله تعالى « أَيْنَ شُرَكَائِيَ » وبين قولهم (أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ أن أَضْرِبك) أن تقدير قولهم : (أَنْ أَضْرِبك) كأن قائلاً قال : أنا أَضْرِبُهُ ، وظن سامعٌ أنه عناهُ فقال : أَتَضْرِبُنِى فنفى المتكلم الأول ذلك بقوله : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبكَ : أى من صاحب هذا الضَّرْبِ الذى نسبته إلى نفسك ، ولستَ به ، فكذلك البارى تعالى لم يُثْبِتْ لنفسه بقوله ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِى ﴾ شريكاً إنما قال أَيْنَ شُرَكَائِى الذين نَسَبْتُمُوهُم إلى وليسوا بِشُرَكَائى .

قال : كأنه قال : أىُّ الأحْيانِ سِيرَ عليه أو يُسَارُ عليه[2] .

قال أبو على : إذا قال : أىُّ الأحيان سِيرَ عليه ، رفع (أيًّا)

←

ونقله عنه الشنتمرى : « ان قدرته أنت أكرم على من ضربك لم يجز ، وهو ظاهر الكلام ، فان حمل المعنى عليه بطل ، قال : وتهذيب هذا هو كأن قائلا قال : أنت تضربنى فنسب الضرب الى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم على من صاحب الضرب الذى نسبته الى نفسك وليس لك فكأنه قال : أنت أكرم على ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته الى نفسك، ونظير هذا قوله تعالى : « أين شركائى » فاضافة الشركاء الى نفسه حكاية لقولهم وزعمهم أنهم له شركاء ، والمعنى أين شركائى على زعمكم » . النكت ٣١٢/١ ، وقد سقط من المطبوع من قوله « ونظير هذا .. حتى قوله زعمكم » وصحح من المخطوطة ق ٩٦ .

(١) سورة فصلت ، الآية ٤٧ .

(٢) فى الكتاب ١١٠/١ قال : « كأنه قال : أى الأحيان يسار عليه ، أو سير عليه » والخلاف هنا قد يعود الى تصرف أبى على نفسه أو الى اختلاف نسخ الكتاب .

بالإبتداء على الاتّساع ، وجَعَل مابعدهُ خبره ، فجَوابُ هذا : زمَنُ كذا ، وإذا قال : أىُّ الأحيان سِيرَ عليه ؟ جعلَه ظرفًا لِسِير ، وجَوابُه حِينَ كذا بالنَّصب .

قال : وتقولُ : سِيرَ عَلَيْهِ طَوْرانِ ، طَوْرٌ كذا ، وطورٌ كذا والنصب ضَعيفٌ جِدًّا إذا ثَنَّيْتَ ، كقولك : طَوْرٌ كذا ، وطَوْرٌ كذا ، وقد يكون فى هذا النَّصبُ إذا أضْمَرْتَ[١] .

قال أبو على : ضَعُفَ النَّصْب فى قولك : طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا لافى قوله : طَوْرَانِ ، لأنَّه مبتدأ وخبر .

قال : وإن أنتَ[٢] قُلتَ على هذا المعنى : (سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرَ) ، و (ضُرِبَ به الضَّرْبَ) جاز على قوله : (الْحَذَرَ الْحَذَرَ) .

قال أبو على : يقُولُ : إذا حَملت المصدر وفيهِ الألفُ واللَّامُ على فِعْلٍ مُضْمرٍ بعد أن يُبنى الفِعْلُ الأول بناء مالم يُسَمَّ فاعِلُه ، وتُشْغِله بما يرتفع به جاز كأنَّكَ قلت : (ضُرِبَ بهِ) ، (يُضْرَبُ) الضَّرْبَ فيه قد شُغِل بها ضُرِبَ (والضَّرْب) محمول على الفِعْل المضمر بعد (بهِ) .

قال : وجميع مايكون بَدَلاً مِنَ اللَّفْظ بالفِعْلِ لايكون إلا على فِعْلٍ قد عَمِلَ فى الإسم[٣] .

---

(١) الكتاب ١١٧/١ ، يريد أن النصب جائز فى مثل قولك : سِيرَ عليْه السَّيْرُ طوْرين ونحو ذلك .

(٢) فى الكتاب ١١٨/١ « شِئْتَ » ورواية أبى على أكثر استقامة .

(٣) فى الكتاب ١١٨/١ « قَدْ عَمِل فى اسْمٍ » .

قال أبو علي : يعني بقوله : ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل (الحَذَرَ الحَذَرَ).

وقوله : إلاّ على فِعْلٍ قد عَمِلَ في الإسم أيْ قد عَمِلَ المضمرُ في الفاعِلِ .

وقوله : فمن ثَمَّ لم يكُن فيه الرَّفْعُ[1] أي في الإسم الذي صَار بدَلاً مِنَ اللَّفظ بالفِعل ، وذلك أن في الفِعْل المُضْمر قبل المصدر الذي كقولهم (النَّجَاءَ) ضَمِيْرٌ فاعل فإذا صار فيه ضَمِيرٌ فاعل لم يَرْتَفِع المصدرُ بِهِ .

وقوله : (فَأَوْلَى ما عَمِل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به)[2] أي : أَوْلَى ما عمل فيه الفعل ما هو بمنزلة اللفظ بالفعل ، لأن هذا المعمول فيه لمَّا كان بمنزلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذُكِرَ وإن كان مضمراً .

قال : وَأَمَّا تَرَى أيُّ بَرْقٍ هَا هُنَا[3] .

قال أبو عثمان[4] : ترى ها هنا من رؤية العين ، وليست التي تتعدّى

---

(١) الكتاب ١/١١٨ .

(٢) الكتاب ١/١١٩ .

(٣) الكتاب ١/١٢٠ ، وانظر النكت ١/٣٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ٢/٤٢٥ ، انظر أيضا المسائل البغداديات /٣٧٤ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/١٨٣ ، (فارس) عند تفسير قوله تعالى « رب أرني كيف تحيي الموتى » البقرة /٢٦٠ .

(٤) هو المازني ، وقد تقدمت ترجمته .

إلى مفعولين ، لأنه يريد : انظر إليه ببَصَرِك ، وهذه حكاية نادرة لايقاس

٢٣/ أ عليها / .

قال أبو على : وإنما جاز هذا[١] لأن الرؤية التى هى فِعل الحاسَّة ترجع فى المعنى إلى الرؤية التى هى عِلْمٌ ، لأن كل محسوس معلوم ، فرؤية الحاسة تقع تحته ، فكذلك جاز فى هذا فى هذه الحكاية[٢] .

قال : لَيْتَ شِعْرِى أَعَبْدُ اللهِ ثَمَّ أم زَيْدٌ ؟[٣] .

قال أبو إسحاق[٤] : أزيدٌ فى الدارِ أم عَمْرٌو ؟ وفى موضع رفع لأنه خبر لَيتَ .

---

(١) فى المخطوطة (لهذا) .

(٢) قال أبو على فى المسائل البغداديات /٣٧٥ ، « (رأيْتُ) التى من رؤية العين توافق (رأيْتُ) التى بمعنى (علِمْتُ) فى المعنى ، لأن كل محسوس معلوم ، وان لم يكن كل معلوم محسوساً ، فرؤية العين ضرب من العلم ، فلذلك أجرى مجرى التى (كعَلِمْتُ) فى الالغاء » .

(٣) الكتاب ١٢٠/١ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، وليس فى قول الزجاج هنا ما يشير الى (ليْتَ) ، والذى يبدو أن أبا على مزج بين قول الزجاج وقول سيبويه ، لأن سيبويه يقول « ليت شعرى ، أعبدُ اللهِ ثم أمْ زيد ، وليت شعرى هلْ رأيته ، فهذا فى موضع خبر ليت » الكتاب ١٢٠/١ ، والذى يدل على ما ذهبت اليه أن أبا على أورد بعد ذلك مباشرة قوله (قال) التى هى فى العادة تشير الى سيبويه ، الا أنها هنا ربما تعود الى الزجاج ، لأن هذه الأقوال ليست فى الكتاب ، انظر مذهب الزجاج فى (ليت) فى شرح جمل الزجاجى ٤٣٣/١ - ٤٣٤ . وانظر الهمع ١٤٤/١ .

قال : ويجوز أن يكون (شِعرى) العامل ، والخبر محذوف ، فيكون (شِعرى) فى موضع نصب ، وخبر لَيتَ مضمر كأنه قال : ليت شِعرى أَزَيدٌ فى الدار أم عَمرٌو واقع .

قال أبو على : موضع أعَبد الله ثَمّ أم زيدٌ على هذا نصب بالمصدر الذى هو (شِعرى) وإنما جاز أن يكون نصباً لأنه بمعنى دَامت ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغى ، لم يجز أن تكون الجملة التى هى استفهام بعدها فى موضع نصب .

ومما جاء محذوفاً خبره : يا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[1].

---

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه فى غير هذا الباب ،وفيه شاهد على نصب (رَواجِعاً) على الحال وحذف الخبر كما قدر أبو على هنا ، انظر الكتاب ٢٨٤/١ ، قال أبو جعفر النحاس : « كأنه قال : ياليت أيام الصبا أقبلت رواجعا » شرح أبيات سيبويه /١٢٥ ، قال فى الدرر ١١٢/١ : « الشاهد فيه نصب الجزئين بليت عند الفراء ومن وافقه ، وقدر الكسائى (رواجع) خبراً لكان المحذوفة ، لأن كان تستعمل هنا كثيرا قال تعالى : « يا ليتها كانتِ القَاضِية » والبصريون يقدرون خبر (ليت) محذوفا . و (رواجِع)حال من ضميره ، والتقدير (يا ليت أيام الصِّبا لنا رواجعاً) . انظر المسائل المنثورة /٧٤ المسائل البصريات ٣٦٩، ٧٢١ وابن سلام ينسب هذا البيت للعجاج ، ويقول : « وهى لغة لهم ،سمعت أبا عون الحرمازى يقول:(ليت أباكَ مُنطَلِقا وليت زَيداً قاعداً)وأخبرنى أبو يعلى أن منشأة بلاد العجاج فأخذها عنهم «طبقات الشعراء ٧٨/١ — ٧٩ وليس فى ديوان العجاج ، وينسبه ابن يعيش الى رؤبة ، انظر شرح المفصل ١٠٤/١ ، وليس فى ديوان رؤبة ، انظر البيت أيضا فى الموشح /٢١٧، ←

أى أَقْبَلَتْ رَوَاجِعَا[١].

قال : وَمِن ذلك : قد عَلِمتُ لَعَبْدُ اللهِ خَيرٌ مِنْكَ ، فهـذه اللام تمنع الفعل[٢] .

قال أبو على : إنما وقع فى هذا الباب من الأفعال ما يتعـدى إلى مفعولين لأنها أفعال تُلْغَى والإلغاء فيها أعظم من التعليق ، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل فى المفعول فى لفظ ولا موضع ، وإذا عُلِّقت عَمِلت فى الموضع .

قال : كما أنك إذا قلت: قد عَلِمتُ أَزَيدٌ ثَمَّ أم عَمرٌو ، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ[٣] .

قال أبو على : قولكَ : قد علمت أيهما ثمّ ، لا يوجب المخاطب عِلْمَ أحدِهما بعينه ، ولـكن يوجب له أن يعلم أن أحدهما ثمّ ، وذلك أن قولك (أيُّهُمَا ثَمَّ) متضمن هذا المعنى ، كأنك قلت : قد علمتُ أنّ واحداً منهما ثَمَّ ، إلا أنك لم تُعرِّفه بعينه ولم يخلُص لك العلم بـكون أحدهما ثَمّ دون صاحبه ، فإذا أدخلت عليه (عَلِمْتُ) لم تغير من المعنى شيئاً .

←

وهو فى الأصول ١/٢٤٨ بلا نسبة ، وكذا فى لمع الأدلة ٨٢ ، المفصل/١٨ شرح الأشمونى ١/٢٧٠ ، الهمع ١/١٣٤ ، انظر أيضا شرح شواهد المغنى ٦٩٠ الخزانة ٤/٤٩٠ .

(١) فى المخطوطة « رواجع » ، وانظر المسائل المنثورة /٧٥ .

(٢) فى الكتاب ١/١٢٠ « .. فهذه اللام تمنع العمـل » ، وانظر النكت ١/٣٢٨ .

(٣) الكتاب ١/١٢٠ ، النكت ١/٣٢٨ .

قال : قد عَلِمتُ أبُو مَن زيدٌ[١] .

قال أبو على : حكم الاستفهام أن يقع صدرًا ، ولكن لمّا أُضيف (أبُو) إلى (مَن) وتقدّمه تُرِك فى موضعه فأدّى معناه فى الاستفهام ، إذ كان المضاف [إليْهِ][٢] لا يتقدم على المضاف .

قال : ومما يقوّى النصب : قد علِمتَهُ أبُو مَنْ هُوَ[٣] .

قال أبو على : احتجَّ بوقوع الاسم المضمر المنصوب بعد (عَلِمتُ ، وعَرفتُ) على قوة النصب فى قولك قد عَلِمتُ زيدًا أبو مَنْ هُوَ .

قال أبو على : قوله : قد علمت أبو من زيدٌ ، لم يعمل الفعل فى (أبُو) وإن كان حرف الاستفهام متأخرًا ، لأن موضعه أن يتقدم على (أبُو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر ، كما أن اللام فى قولك : عَلِمتُ إنّ زيدًا لَمُنطَلِقٌ حجَزَت بين (عَلِمتُ) و (إنّ) لأن موضعها قبل (إنّ) وإنْ / كانتْ حُوِّلتْ إلى الخبر ولو لم تحجز اللام لانفتحت (إنّ) ، ٢٣/ب فكما حَجَزَت اللام وإن كانت متأخرة عن موضعها ، كذلك حَجَز (منْ) الفعل وإن كان متأخرًا عن موضعه .

قال : وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زَيدٌ أبُو مَن هُوَ كما تقول ذلك فيما لا يتعدى إلى مفعول وذلك قولك : اذهَب فانظُر زيدٌ أبُو مَن هو ؟[٤] .

---

(١) الكتاب ١٢١/١ وفيه « قدْ عرفتُ أبو منْ زيدٌ » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الكتاب ١٢١/١ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ ، النكت ٣٢٩/١ .

قال أبو العباس : يعني أنك إذا أدخلت زيدًا في معنى الاستفهام لم يعد (علمتُ وَلاَ ظَنَنتُ) كما لا يُعدَّى فيما لا يتعدى .

وقال أبو العباس : اذهَبْ فانظر زيدٌ أبو مَن هُوَ ؟ لم يُرِد أن يقول : اذهب فابصرْ بعينك ، ولكن يريد : اعلَمْ ذاك ، فهو لا يتعدّى[1] .

قال : ومثل ذلك : دَرَيْتُ[2] .

قال أبو العباس : قوله : ومثل ذلك دَرَيتُ ، أى مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال : لكن أكثرهم يقول : ما دَرَيتُ به . فيُعَدِّيه بحرف جرٍّ ، وقد تقدّم أنك تقول : دَرَيتُ عبدُ اللهِ أبو مَن هُوَ ، كما قلت ذلك في (عَلِمتُ) واعلم أن بعضًا يعدِّى (دَرَيتُ) وبعضًا لا يعدِّيه .

قال أبو على : قولك : زَيدٌ أَبُوكَ هُوَ أَمْ عَمْرٌو ، بمعنى أأبُوكَ زيد أم عمرو ؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك : أأَبُوكَ زيدٌ أو عمرٌو ؟ لم تعمله في (زيدٍ) كذلك لا تعمله إذا قلت : زيدٌ أبُوكَ هو أم عمرو ؟ لأنه بمعنى الأول .

قال سيبويه : ومثله ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[3] . فابتدأ ، لأن معنى الحديث حين قال : إن زيدًا مُنطَلِقٌ ، زيدٌ منطلقٌ ، ولكنه أكّد كما أكّد[4] .

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٢٢ - ١٢٣ ، ١٨٩ .
(٢) الكتاب ١/١٢١ .
(٣) سورة التوبة ، الآية /١ .
(٤) الكتاب ١/١٢١ وفيه « .. ولكنه أكد بان كما أكد » .

قال أبو إسحاق يريد : أُكِّد بإنَّ ، كما أُكِّد في قوله (عَلِمتُ زيدًا أبُو مَن هُوَ) بإظهار زيدٍ وإضمارهِ ، فلم يخرج زيدٌ من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم (إنَّ) عن معنى الابتداء[1].

قال : فإن قلت : قد عَرفتُ أبَا مَن زيدٌ مُكَنًّى ، انتصب على (مُكَنًّى)[2].

قال أبو على[3] : أبا مَن زيد مُكَنًّى ، انتصب الأب بمكَنًّى الذى هو بعد الاستفهام ، وتقديره : أبا بِشْرٍ يُكَنَى زيدٌ أمْ أبا عَمْرٍو .

قال : ومَن رَفَعَ زيدًا ثَمَّةَ رَفعَهُ هَا هُنا[4].

قال أبو على : قوله : مَن رفع ثَمَّةَ أى من رفع زيدًا فى قولك : قد عَرَفْتُ زيدًا أبو مَن هُوَ ، رَفع (زيدًا) هنا أى إذا أُدخل (مَكْنِيّ) فقال : قد عَرفتُ زيدًا أبا مَن هو مَكْنِيّ ، فرفع ها هُنا كما يَرفعُ ثَمَّ ، فانتصاب (أبَا) بمكْنِيٍّ ، لأن التقدير : أيُكْنَى أبا بِشْرٍ أم أبا عَمْرٍو ، فقام (مَنْ) مقام هذه الأسماء .

---

(١) انظر هذا القول فى النكت ١/٣٢٩ ، ولا شك أن السيرافى أحاله الى الزجاج ، لكن الشنتمرى ادعاه كما ادعى عمل السيرافى .

(٢) الكتاب ١/١٢١ وضبط الكنية هكذا (مَكْنِيّ) فى الاثنتين ، ووافق أبا على فى ضبط الثالثة بعدهما .

(٣) هكذا فى المخطوطة ، والصواب أن يقول : (قوله) لأن الكلام لسيبويه .

(٤) الكتاب ١/١٢٢ .

قال : لأنّ فيه معنى أَخْبِرْنِى [١] .

قال أبو العباس[٢] : يعنى دخول معنى أَخْبِرْنِى فى أَرَأَيتَ ، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبِرنى ، ومَنَعَهُ هذا المعنى من أن يُلغَى ، كما كان يُلغَى ، وليس هو فيه ، لأنك قد تقول : / قد رَأيتُ أبُو مَنْ أنتَ ، إذا أردت معنى قد عَلِمتُ ، ولا تقول أَرَأيتَ أبُو مَن أنتَ ؟ حتى تعدّى (أرأيتَ) إلى مفعول ، ثم تجعل الثانى استفهاماً ، أو ما أردت .

٢٤/أ

وقال أيضاً : من زعم أن كاف (أرأيتَكَ) لها موضع ، فقد أحال من قبل أنه إذا قال : أَرَأَيتَكَ زيدًا ما فَعَلَ ؟ فالكاف للمخاطَب ، (وَزيدٌ) للغائب ، ومفعولا (رأيتُ وَعَلِمتُ) لا يكونان إلا لشىء واحد .

قال أبو العباس : صَه ، ومَهْ نَهْىٌ ، يريد : لا تَتَكَلَّمْ ولا تَفْعَلْ[٣] .

وَإِيهِ : أمر ، لأن معناها حدِّث[٤] ، وإيهًا معناها كُفَّ[٥] .

---

(١) الكتاب ١٢٢/١ .

(٢) أورد الشنتمرى صدر هذه الرواية ، ولم ينسبها الى أبى العباس كما فعل أبو على ، وهو بلا شك لخص ذلك ضمن ما فعل فى شرح السيرافى فذلك منهجه . انظر النكت ٣٣٠/١ .

(٣) انظر المقتضب ١٧٩/٣ ، ٢٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ٢٥/٣ ، ١٧٩ .

(٥) قال فى المقتضب ٢٥/٣ : « (ايهًا) يا فتى اذا كففته . و (وَيْهًا) يا فتى اذا أغريته » ، وانظر ديوان ذى الرمة / ٧٨٠ .

قال أبو إسحاق : إيهِ لا يستعمل فى كلام العرب إلا نكرة مُنوَّنة ولهذا أنكر الأصمعى : إيهِ عن أمِّ سالِمِ[١] .

قال سيبويه : ولا تظهر[٢] فيهما علامة المُضمر[٣] .

---

(١) هو بعض بيت من الطويل لذى الرمة وهو قوله :

وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم   وما بال تكليم الديار البلاقع

الديوان /٧٧٨ ، قال أبو نصر الباهلى : « وقال الأصمعى : أساء (ذو الرمة) فى قوله (ايهِ) بلا تنوين ، وكان ينبغى أن يقولَ :(ايهٍ عن أم سالم) ، المصدر نفسه ، وقال فى المخصص ٨١/١٤ : « وكان الاصمعى يخطىء ذا الرمة فى هذا البيت ، ويزعم أن العرب لا تقول الا (ايهٍ) بالتنوين ، والنحويون البصريون صوبوا ذا الرمة .. » وروى المبرد البيت وفيه (الرسُوْم) بدل (الدّيَار) وقال قبله : « وأما (ايهِ) يا فتى ، فحركت الهاء لالتقاء الساكنين وترك التنوين لأن الأصوات اذا كانت معرفة لم تنون .. » ثم قال : « ولو جعله نكرة لقال : ايهٍ يَا فَتى » ، المقتضب ١٧٩/٣ ـ ١٨٠ ، قال ابن السكيت : « وتقول للرجل اذا استزدته من حديث أو عمل : ايهِ ، فان وصلت قلت : ايهٍ حدّثنا ، وقول ذى الرمة (البيت) ، فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف .. » اصلاح المنطق /٢٩١ ، مجالس ثعلب /٢٢٨ ، وانظر الأصول ١٣١/١ ، وفى موضع آخر عده ابن السراج من الخطأ الذى وقع فيه ذو الرمة ، وقال « وهذا لا يُعرف الا منوناً فى شىء من اللغات » المصدر نفسه ٤٤٠/٣ . انظر معانى القرآن للفراء ١٢١/٢ ، سر صناعة الاعراب /٤٩٤ ، شرح المفصل ٣٠/٩ ، ١٥٦ ، الخزانة ١٩/٣ ، الصحاح اللسان (أيه) .

(٢) فى المخطوطة (يظهر) والتصويب من الكتاب .

(٣) الكتاب ١٢٣/١ وأبو على لم يقدم تفسيرا لعبارة سيبويه وليس ما نقل عن أبى اسحاق بعد هذا تفسيرا لذلك والواقع أن عبارة سيبويه صريحة وواضحة فهو يتحدث عن أسماء الأفعال نحو رويد زيداً ، وهلمّ ←

قال أبو إسحاق : لا تقول : رُويدًا مثل اضربا[١] .

قوله : وأجريت مُجْرى ما فيه الألف واللام نحو : النَّجاء[٢] .

قال أبو إسحاق : قوله : نحو النَّجاء ، أى لم يُضِف (رُوَيدَ) إلى ما بعدها كما لم يُضِف النَّجاء ، والنَّجاء ليس مما يتعدّى ، وإنما غرضه أن يُعْلِمَ أن (رُوَيدًا) معرفة لا يضاف .

قال أبو بكر : قوله : وأجريت مُجْرَى ما فيه الألف واللام نحو النَّجاء يعنى أن (رويدَ) أُجريت مجرى المعرفة[٣] .

قوله : لِئَلاَّ يُخَالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهى[٤] .

←

زيداً ، وحيَّهل الثَّريد ، ومهْ ، وصَهْ ونحوها ويقول : « واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك » ، الكتاب ١٢٣/١ ، والمعنى أن هذه الأسماء تختلف عن المصادر التى تعمل عمل الأفعال ، وأسماء الأفعال لا تلحقها الضمائر كما تلحق المصادر ــ باستثناء (رويد) فقد نص سيبويه على أن الكاف تلحقها . وانظر الايضاح العضدى ١٦٣/ ــ ١٦٦ .

(١) أى لا يأتى منه المثنى مثل (اضْرِبَا) خطابا للاثنين كما يأتى فى (هَلُمَّ) : وهَلُمَّا .

(٢) الكتاب ١٢٣/١ .

(٣) يقول أبو بكر بن السراج : « ورويد يتصرف على أربع جهات يكون أمراً بمعنى : أرود ، أى أمهل ، ويكون صفة نحو : ساروا سيراً رويداً ، أى سهلا ، وتكون حالا تقول : ساروا رويداً أى متمهلين ، وتكون مصدرا نحو : رويد نفسه » الأصول ١٤٣/١ .

(٢) الكتاب ١٢٣/١ ، « يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة كما أن

←

أى : لم يُضَف (رَيدَ) إلى الاسم لِئَلاَّ يُشْبِه ما بعدها ما بعد الألف واللام فى النصب .

قال : واعلم أن (رويدَ) يَلْحَقُهَا الكاف[1] .

قال : أبو على : لا موضع للكاف فى (رُوَيْدَكَ) ، ولو كان له موضعٌ وَأَنت تأمر لوَجَب أن يكون نصباً ، ولو كان نصباً لعَدَّيته فى المُظْهَر إلى مفعولين ، فقلت : رُوَيدَ زَيداً عمْرًا .

قال : وأما المعطوف كقولك : رُوَيدكُمْ أنتم وعَبد الله[2] .

قال أبو على : (أَنْتُمْ) هنا توكيد للمضمر المرفوع فى النية لما أُريد العطف عليه ، كما أن الأحسن فى المضمر المرفوع أن يؤكد ثم يعطف عليه .

قال : وتقول : رُوَيدَكُمْ أَنْتُمْ أَنفُسكُم[3] .

قال أبو على : الفصل بين أَنفُسكُم وأجمعين فى باب التأكيد ، أن أَنفُسَكُم قد استُعمِل اسماً غير تأكيد فى قولك : (نَزَلْتُ بنفس البَصْرَة)

←

النحاة مفرد غير مضاف حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينتصب كما ينتصب ما بعد الأمر والنهى » النكت ١/٣٣٣ .

(١) الكتاب ١/١٢٣ ، وفيه بتنوين (رويداً) وبالتاء فى (تلحقها)

قال ابن السراج : « وتلحق (رويدَ) الكاف ، وهى فى موضع (افْعل) تبيينا لا ضميراً .. وانما تلحقها لتبين المخاطب المخصوص فقط، غير ضمير ، وذلك اذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد .. » الأصول ١/١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ ، الأصول ١/١٤٣ .

(٣) الكتاب ١/١٢٥ .

وأجمعين لم يُستعمل إلا تأكيداً ، فقَبُحَ حَمْلُ أنفسكم على المضمر بغير تأكيد من حيث قَبُحَ العطف به على المضمر من غير تأكيد[١] .

قال : ولا يجوز أن تَعطِفَ على الكاف المجرورة الاسم ، لأنك لا تعطف المُظْهَرَ[٢] .

قال أبو على : لا يعطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور لأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين[٣] والعطف نظير التثنية ، فكما لا يُعطف الاسم على التنوين ، ولا يُثَنَّى معه ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته.

فإن قيل : إن الظاهر المجرور[٤] فى ذلك بمنزلة[٥] المضمر المجرور .

٢٤/ب قيل : إن المضمر أشبه بالتنوين ، إذ كلٌّ واحدٍ / منهما غير منفصل

---

(١) يقيس سيبويه (رُوَيْد) على فعل الأمر (افْعَلْ) :(رُويدكم أنتم أنفُسكمْ) مقيسة على (افْعَلوا أنتم أنفسكمْ) وهذا حسن ، ولو حذف (أنْتُمْ) من الأولى رفع (أنفُسكمْ) على قبح كما يقبح أن تحذف (أنْتُمْ) من الجملة الثانية وأن يقال (افعَلوا أنفُسكم) . انظر الكتاب ١/١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ ، وقد خص أبو على هذا النص باحدى مسائله فى المسائل البغداديات /٥٦١ ـ ٥٦٤ ، وهذا النص بتمامه فى البغداديات مع اختلاف طفيف فى بعض الكلمات .

(٣) لا تقول : (هذا لك وأخيك) ، بل يعاد الخافض فى المعطوف فتقول : (هذا لك ولأخيك) .

(٤) فى المسائل البغداديات /٥٦١ زاد قوله : « نحوُ دارُ زيدٍ »

(٥) فى المسائل البغداديات /٥٦١ قال : « فِيمْا ذكرتُ مثل المضمرِ المجرور » بدل قوله « بمنزلة المضمر المجرور » هنا .

من الاسم الظاهر ، يدلك على أنه أشد شبهاً بالتنوين من المُظهر ، وأن المُظهر إنما عاقبَ التنوين ، ولم يُشبهْه ، وإن عاقبه حَذْفُكَ الياء من المضاف في النداء[١] نحو ﴿ يَا عِبَادِ ﴾[٢] ، ولو كان بَدَلَ[٣] المضمر ها هنا مُظهر لم يَجُز حذفه ، فهذا يدلك على شدة شبه المُضمر للتنوين[٤] ، وأنه قد صار بمنزلته[٥] ، إذ[٦] صار لا يفصل بينهما[٧] ، كما لا يفصل بين التنوين والمُنَوَّن ، وإذ[٨] صار يُحْذف في الموضع الذي يحذف [فيه][٩] .

ويدلك أيضاً على شدة اتصال المضمر ، وأن المُظهر دونه في الاتصال ، أنك تفصل بين المُظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسعة[١٠] ،

---

(١) في المسائل البغداديات /٥٦١ « مِنْ » .

(٢) ورد هذا اللفظ منادى في القرآن الكريم وقد حذفت منه الياء في قوله تعالى : « يا عباد الذين آمنوا » سورة الزمر / الآية /١٠، وفي السورة نفسها « يا عباد فاتقون » الآية /١٦ ، وفي الزخرف ، الآية/٦٨ « يا عباد لا خوف عليكم » وجاء بالنداء مع اثبات الياء في قوله تعالى : « قل يا عبادي الذين أسرفوا .. » الزمر ، الآية /٥٣ . كما جاء بحذف الياء من غير نداء في قوله تعالى « فبشر عباد » سورة الزمر ، الآية /١٧.

(٣) في المسائل البغداديات /٥٦١ (مَكَانَ) .

(٤) في المسائل البغداديات /٥٦١ (بالتنوين) .

(٥) في المسائل البغداديات /٥٦١ « وأنه قد ينزل عندهم منزلته » .

(٦) في المسائل البغداديات /٥٦١ « اذا » .

(٧) في المسائل البغداديات /٥٦١ « بين التنوين والمنون كما لا يفصل بينهما » .

(٨) في المسائل البغداديات /٥٦١ « واذا » .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات /٥٦١ .

(١٠) في المسائل البغداديات /٥٦١ « والشِّعر » وهو خطأ بين .

وبالظرف فى الشعر ، ولا تفصل[1] شيئاً من ذلك فى المضمر وذلك نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾[2] و ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾[3]، و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾[4] .

ولا يجوز شىء من هذا الفصل مع المضمر[5] .

ومما جاء فى الشعر قوله[6] :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ‌ ‌ ‌ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيجِ

---

(١) فى المسائل البغداديات / ٥٦١ « ولا تفصل » وأظنه خطأ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة نوح ، الآية / ٢٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٥٤ .

(٥) فصل بين حرف الجار والمجرور الظاهر فى الآيات السابقة بالحرف الزائد وبقى عمل الجار فى الاسم الظاهر ، وهذا مشهور فى هذا الباب شائع فى كتب النحو .

(٦) البيت لذى الرمة ، وهو من البسيط ، وهو فى ديوانه /٩٩٦ والشاهد فيه الفصل بين المتضايفين بالمجرور ، يريد : كأن أصوات أواخر الميس أنقاض الفراريج . وروى سيبويه البيت فى أكثر من موضع ، وسيبويه يرى هذا الفصل قبيح لكنه يجوز فى الشعر ، لأن الشاعر اذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف اليه . انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥، ٣٤٧ ، وفى هذه المواضع جميعها يرويه سيبويه (أصوات الفراريج) بدل (أنقاض الفراريج) ، ورواية الديوان (أنقاض) ، ومثل رواية سيبويه روى فى الحيوان ٣٤٢/٢ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، اعراب القرآن ٦٨١/٢ ، وأكثر المصادر ترويه كذلك . والايغال : المضى والابعاد . والميس : خشب الرحل والقتب . والأنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة اذا صوتت .. يريد : أن رحالهم جديدة ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرحل

←

وقوله[١]:

(و)[٢] كما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزِيلُ

←

يحك بعضا ، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال لشدة السير ، انظر الخزانة ٢/١١٩ ، ٢٥٠ ، انظر الشاهد أيضا في : المقتضب ٤/٣٧٦ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة /٢١٧ ، الحجة لابن خالويه ١٥١ ، الخصائص ٢/٣٠٤ ، سر صناعة الاعراب ١/١٠ ، الانصاف /٤٣٣ ضرائر الشعر لابن عصفور /١٩١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة /٢٢ ، ١٠٠ ، عيار الشعر /٧٠ ، العمدة /٦٠ ، الموشح /٢٩٢ ، شرح المفصل ١/١٠٣ ، ٣/٧٧ ، الصناعتين / ١٨٢ ، شرح ديوان الحماسة ٣/١٠٨٣ . الافصاح /١٢٨ ، واللسان (نقض) .

(١) البيت من الوافر لأبي حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع، وفيه شاهد على اضافة الكف الى اليهودي مع الفصل بالظرف ، يريد : كما خط الكتاب يوما بكف يهودي يقارب أو يزيل ، انظر الكتاب١/٩١. المقتضب ٤/٣٧٧ ، الأصول ٢/٢٢٧ ، ٣/٤٦٧ ، الخصائص ٢/٤٠٥ ، ما يحتمل الشعر /٢١٨ ، أوضح المسالك ٢/٢٣٢ ، شرح ابن عقيل ٢/٨٣ ، الانصاف /٤٣٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة /٤٥ ، عيار الشعر /٧١ ، الصناعتين /١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٠ ، شرح المفصل ١/١٠٣ ، الافصاح /١١٥ ، الأشموني ٢/٢٧٨ ، الهمع ٢/٥٢ ، الدرر ٢/٦٦ شرح التصريح ٢/٥٩ ، وروى العيني بعده قوله :

على أن المصير بها اذا ما ... أعاد الطرف يعجم أو يقيل

وفي اللسان (عجم) جاء صدر البيت هكذا :

بتحبير الكتاب بكف يوما

(٢) هذه الواو زائدة ، ويبدو أنه نسي أنه أثبت قبلها لفظ (وقوله) فأثبت الواو عطفا على الشاهد الذي قبله ، وقد وجدتها كذلك في المسائل البغداديات /٥٦٢ .

وقد فُصِلَ بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر ، وهو قوله(١) :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا استَعْبَرَتْ ... لِلَّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ألا ترى أنه قد فَصَلَ بينهما بما لا يكون إلا محمولا على فعل

---

(١) البيت من السريع ، لعمرو بن قميئة ، انظر ديوانه /١٨٢ ، ونقل ياقوت عن العمراني قوله عن (ساتيدما) : « هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبدا وأنشد :

وأبرد من ثلج ساتيدما ... وأكثر ماء من العكرش

قال : وساتيدما جبل بين ميافارقين وسعرت . وكان عمرو بن قميئة قال هذا البيت وأبيات أخرى لما خرج مع امرئ القيس الى بلاد الروم، وهي :

قد سألتنى بنت عمرو عن الأ ... رض التى تنكر أعلامها

لما رأت ساتيدما استعبرت ... لله در اليوم من لامها

تذكرت أرضا بها أهلها ... أخوالها فيها وأعمامها

انظر معجم البلدان ١٦٨/٣ ـ ١٦٩ ، معجم ما استعجم ٧١١/٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٩١/١ ، ٩٩ ، وفيه شاهد على الفصل بين المتضايفين ، وعجزه فى الأصول ٢٢٧/٢ ، وفى المسائل البغداديات/٥٦٢ وانظر أيضا عيار الشعر /٧١ ، ما يجوز للشاعر فى الضرورة /٩٩ ، مجالس ثعلب ١٢٥/١ المحتسب ١١٦/١ ، ما يحتمل الشعر /٢١٩ . فرحة الأديب /٨٦ ـ ٨٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢٤٣/١ (الريح) المفصل /٩٩ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ١٠٨/٢ ، ٢٠/٣ ، الانصاف /٤٣٢ مقدمتان فى علوم القرآن /١٢٥ ، الكافية فى النحو ٢٩٣/١ ، شعراء النصرانية /٢٩٥ ، انظر أيضا الافصاح /١٥٦ ، الخزانة ٢٤٧/٢ .

مضمر[١] ، (فاليَوْمَ) يكون متعلقاً به في الفعل في (لِلّهِ) ولا يجوز أن يحمله[٢] على (دَرُّ) ولا على (لامَمَا) لأنه تقديم على الصلة .

فإن قيل[٣] : كيف استجزتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر كالاستدلال[٤] على ما حاولتم تصحيحه بها ، قيل له : لم يُسْتشهد بالضرورة وإنما أرَيْنَا فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المُظهر المجرور عندهم من المضمر المجرور ، إذ استجازوا الفصل بين المُظهر المجرور في الاختيار والشِّعر ولم يستجيزوا ذلك في المُضمر لا في سعة ولا في ضرورة[٥] ، كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمُنَوَّن ، وإذا كان كذلك ، ثبتَ أن المضمر أدْخَل في باب الشَّبَه بالتنوين من المُظهر عندهم ، فكما[٦] لم يجيزوا[٧] فيه الفصل ، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف ، وكما استجازوا الفصل في المُظهر كذلك يستجيزون العطف عليه ، فإجازة ذلك فاسد في التنزيل ، خاصة إذْ لم يكن لغة قَبيل مطَّردةً ، كجعل التثنية بالألف في كل الأحوال[٨]

---

(١) من قوله : (ألا ترى) الى قوله (فعْلٍ مضمر) لم يثبتها في المسائل البغداديات .

(٢) في المسائل البغداديات /٥٦٢ « اذ لا يجوز حمله .. » .

(٣) في المسائل البغداديات /٥٦٢ « فان قال قائل » .

(٤) في المسائل البغداديات /٥٦٢ « والاستدلال » .

(٥) في المسائل البغداديات /٥٦٢ « لا في ضرورةٍ ولا في سعةٍ » .

(٦) في المسائل البغداديات /٥٦٢ « وكما » .

(٧) في المسائل البغداديات /٥٦٢ « يستجيزوا » .

(٨) في المسائل البغداديات « كجعل التثنية في الأحوال بالألف »

ولم يكن له في قياس العربية شيء يُثْبِتُهُ ويَعضُدُهُ[١]، بل الموجود فيه
٢٥/أ ما يُبْطِلُهُ ويدفعه[٢] لأنه إذا جاز / أن العطف على المُظهر المجرور من
حيث كان اسماً منفصلا وجب ألا يجوز مع المضمر لشدة اتصاله فيما أريْنا
وعلى هذا طُرُقُ العربية[٣] ومقاييسها ، وقد أريْنَا نظائر ذلك ، وحكم
ذلك إذا جاء في شعرٍ ألا يجوز إلا في الضرورة ، وأن يُجْعل من الضرورة
المستقبَحَة التي لا مَسَاغ لها في الكلام كقوله :

... ... وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[٤]

---

(١) في المسائل البغداديات « ولم يكن له قياس في العربية يثبته ويعضده » .

(٢) في المسائل البغداديات « بل الموجود فيه ما يفسده ويمنع منه»

(٣) الجملة الأخيرة ليست في المسائل البغداديات .

(٤) البيت من الرجز ، قيل هو مصنوع لخلف الأحمر ، انظر النكت ٥٩٤/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ٣٤٤/١ .

أنشده سيبويه وأنشد قبله قوله :

ومنهلٍ ليس له حوازقُ

وفيه شاهد على ابدال الياء من العين في (الضفّادع) ضرورة ، وهى من الضرورات المستقبحة ، انظر الكتاب ٣٤٤/١ .

قال ابن جنى : « يريد : الضفادع ، فكره أن يسكن العين في موضع الحركة ، فأبدل منها ما يكون ساكنا في حال الجر وهو الياء » . سر صناعة الاعراب /٧٦٣ . المسائل البغداديات /١٦١ .

وكثير من المصادر تروى البيتين كما يرويها سيبويه ، انظر المقتضب ٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب جـ ٢/ب/ق١٦٥ ، المقرب ١٧١/٢ ، وغيرهم . **وأنشد أبو سعيد البيتين هكذا :**

←

وَمِن أَرَانِيهَا[1] وما أشبه ذلك .

←

وبلدة ليس لها حوازِقُ
ولضفادى جمّها نقانِقُ

انظر ما يحتمل الشعر /١٥٨ ، وانظر أيضا شرح جمل الزجاجى ٥٩٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٤٥/٢ (الريح) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٤٣ (زاهد) ، انظر أيضا الممتع /٣٧٦، ضرائر الشعر /٢٢٦ ، شرح شواهد الشافية ٤٤١/٤ ــ ٤٤٢ ، شرح المفصل ٢٤/١٠ ، الهمع ١٥٧/٢ ، الدرر ٢١٣/٢ ، الضرائر للألوسى/١٥٢

(١) اشارة الى البيت الذى أنشده سيبويه من البسيط ، ونسبه لرجل من بنى يشكر وهو قوله :

لها أشارير من لحمٍ تتمره   من الثعالى ووخز من أرانيها

انظر الكتاب ٣٤٤/١ ، المقتضب ١٤٧/١ ، وفيه نسبه المبرد لأبى كاهل اليشكرى ونسبه العينى لأبى كاهل أيضا انظر العينى ٥٨٣/٤ وقبله ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ٥٦٠/١ (سلطانى) ، وانظر أيضا شرح شواهد الشافية ٤٤٣/٤ ــ ٤٤٤ ، مجالس ثعلب /١٩٠ ضرائر الشعر /٢٢٦ ، الصناعتين /١٦٩ ، الأصول ٤٦٧/٣ ، الصحاح ، اللسان (رنب) ، الضرائر للألوسى /١٥٣ ، وفيه شاهدان :

الأول : (من الثّعالى) وهو يريد (الثعالب) .

والثانى : (من أرانيها) وهو يريد (من أرانبها) اذ أبدل الباء ياء فيهما لأنه اضطر الى التسكين والباء لا تسكن فى هذا الموضع ، والياء تسكن فى حال الخفض . يقول عضيمة : « وقال النحاس فى شرح أبيات الكتاب : ويقال ان المبرد صحفه بالتاء المثلثة ، وتعجب منه ثعلب ..ل . انما كان يتمر اللحم بالبصرة ، فكيف غلط فى هذا ؟ ! » انظر هامش المقتضب ٢٤٧/١ ، ولم أجد هذا القول فى شرح النحاس للبيت المذكور ١٩٢ ، انظر ما يحتمل الشعر /١٥٧ ــ ١٥٨ ، وبمثل هذه الرواية المختصرة هنا أورده الفارسى مختصرا فى المسائل البغداديات /١٦١ ، انظر البيت أيضا فى النكت ٥٩٤ .

قال أبو على : فى قولك : عَلَيكَ[1] ضميران :

أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل فى النية .

والآخر : مجرور وهو الكاف .

وكلا الضميرين للمُخَاطَب المأمور .

وفى قولك : (عَلَىّ) ضميران :

أحدهما : للمخاطَب المأمور وهو مرفوع .

والآخر : للمُتكلِّم وهو الياء ، وهو مجرور .

فإذا قلت : عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسَكَ ، جاز فى (نَفْسَكَ) الرفع على أن تحمله على الضمير المرفوع ، وجاز فيه الجرّ على أن تحمله على الضمير المجرور .

فإذا قلت : عَلَىّ أنا نَفْسى ، لم يَجُز أن يكون قولك : أنا نَفْسِى مرفوعاً ، ولايَجُوز فيه إلاّ الجرّ ، لأنه تأكيدٌ لضمير المتكلم المجرور وهو اليَاء . ولايجوزُ أن تَحْمِلَهُ على الضمير المرفوع الذى هو للمُخَاطَبِ لأنك لو فَعَلت ذلك لجعلت المُخَاطَب مُتَكَلِّمًا وهذا مُحَال ، فإن أردت أن تَحْمِلَه على الضّمِير المرْفُوع قلت : عَلىّ أنْتَ نفسُكَ زَيْدًا كقولك : أوْلِنِى[2] أنت نفسُكَ زَيدًا ، فتحمل مُخَاطباً على مُخَاطب ولا تجعَلُ المخاطب مُتَكَلِّمًا فيستَحيل .

وقال أبو على : الشَّبَهُ بين (حِذْرَكَ ، وعَلَيكَ)[3] أن كُلَّ

---

(١) انظر الكتاب ١/١٢٦ .

(٢) فى المخطوطة « أوْلِمْنى » .

(٣) انظر الكتاب ١/١٢٦ ، والنكت ١/٣٣٤ .

وَاحِدٍ مِنْهمَا يَتَعدّى إلى مَفْعُولٍ ، فإن قُلت : تَحْذِيرى زَيدًا ، يَتَعدّى فى المعنى إلى مَفعُولين ، كأنكَ قُلت : حَذِّرْنى زيدا ، فاسْمُ المتكلم فى حَذِّرْنى نَصْبٌ ، وفى تحذِيرى جَرٌّ .

وكَذَلك إذا قُلت : عَلىّ زيدًا[1] ، تَتَعدّى فى المعنى إلى مَفعُولين كأنكَ قُلت : أوْلِنى زيدًا .

قال : وَاعْلم أنك لاتَقُول : دُونِى كما تقُول: علىّ ، لأنه لَيْس كُلُّ فعْلٍ يَجِىءُ بمنزلة أولنى قد تعدّى إلى مَفعولين[2] .

قال أبو إسحاق : يعنى : أن (عَلَيْكَ زَيْدًا) يتعدى إلى مفعول (وَعَلَىّ زَيداً) يتعدى إلى مفعولين ، وأن هذا ليس بقياس . (فَعَلَىّ) بمنزلة (أوْلِنِى) ، ولا يجىء (دُونَكَ) متعدية ، فتقول (دُونِى زيْداً) ، لأنه ليس كل شىء معناه (أوْلِنى) يتعدى كما يتعدى (أوْلنى) .

قال أبو على : دَخَلت الفاء فى جواب الشرط لأن الجزاء على ضربين[3] :

---

(١) فى المخطوطة « علىّ زيد » .

(٢) الكتاب ١/١٢٧ ، وفيه « كما قُلت » بدل « كما تقولُ » .
وانظر شرح عيون سيبويه /١١٠ .

(٣) يشير أبو على الى الفاء الرابطة لجواب الشرط فى مثل قوله : « الناس مجزيون بأعمالهم : ان خيراً فخير ، وان شراً فشر » ونحوه ، وقد عقد سيبويه لذلك بابا عنون له بقوله . « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف » الكتاب ١/١٣٠ ، وليس بين هذه المسألة وما سبقها أى رابط ، وانظر المسائل العضديات /١٤٩ - ١٥٢ ، وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٣٤١ ، ٣٤٣ .

أحدهما : جملة من فعل وفاعل .

والأخرى : جملة من مبتدأ وخبر ، والجملة التى هى من مبتدأ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التى هى من فعل وفاعل ، فأدخل الفاء عليها ٢٥/ب ليتبعَ الثانى الأول / وارتفع الاسم بعدها بالابتداء ، ومعنى الإتباع فى الفاء أعمُّ من معنى العطف ، كما أن معنى الجمع فى الواو أعمُّ من معنى العطف ، فإذا كانت الفاء عاطفةً كانت كقولك : جَاءَنِى زَيْدٌ فعَمْرٌو ، وإذا كانت غير عاطفةٍ بل مُتْبِعَةً كانت كوقوعها فى جواب الشرط .

والفرق بين العاطفةِ والمُتبعةِ ، أن العاطفة يدخل ما بعدها فى إعراب ما قبلها ، والمُتبِعَةُ لا يدخل ما بعدها فى إعراب ما قبلها .

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة : أن العاطفة يدخُلُ ما بعدها فى إعراب ما قبلها ، نحو : أتانى زيدٌ وعمرٌو ، والجامعة لا يَعْمَل بها ذلك نحو : جاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيالِسَةَ ، أى مع الطيالسة فمعناها هنا الاجتماع فقط[1] .

قال سيبويه : فشبَّهوا الجواب بخبر الابتداء ، وإن لم يكن مِثلَه[2] .

---

(١) هذه بعض ألقاب الواو عند أبى على :

(أ) الواو العاطفة : نحو جاء زيد وعمرو .

(ب) الواو المتبعة وهى كالفاء المتبعة فى قوله : ان خيرا فخير وان شرا فشر » .

(جـ) الواو الجامعة ، وتعرف بواو المصاحبة نحو النحى فى قوله : جاء البرد والطيالسة .

وانظر تفصيل أحكام الواو المفردة فى مغنى اللبيب /٤٦٣ ومابعدها

(٢) الكتاب ١/١٣٠ .

قال أبو على : مما يخالف به جواب الشرط خبرَ المبتدأ ، أن خبر المبتدأ يقوم على المبتدأ ، وجواب الشرط لا يقُوم عليه .

فإن قيل : قد يقول : آتيكَ إن أتَيْتَنِي ، فإن الجواب فى هذا الموضع محذوف غير متقدِّم ، والمعنى :آتيك إن أتيتنى : آتِكَ أو أتيتك فحذف[١] وأنشد[٢] :

وَأحضَرْتُ عُذْرى عَلَيهِ الشُّهُو دُ إنْ عَاذِرًا لى وَإن تاركاَ

---

(٢) فسر أبو نصر القرطبى هذا بقوله : « اذا قلت : آتيك ان آتيتنى كان الجواب (آتيك) وان كان مقدما على تقدير (ان آتيتنى آتيك) فان أدخلت الفاء فقلت (آتيك فان أتيتنى) لم يكن كلاما ، لأن (آتيك) لا يكون جوابا حين استأنفت ما بعده بدخول الفاء » ، شرح عيون كتاب سيبويه /١١٣ .

(٣) البيت من المتقارب ،ونسبه سيبويه لابن همام السلولى ، (عبد الله) انظر الكتاب ١٣٢/١ ، وأنشده أبو على فى المسائل المنثورة ١٥١ دون نسبة . على معنى (ان كان لى عاذر ، أو كنت لى عاذراً أيها الأمير) ، وأن الرفع لم يكن يمتنع فى القياس لولا نصب القافية ، وأنشده ابن السيرافى منسوبا لقائله وأنشد بعده :

وقد شهد الناسُ عند الاما م أنى عدو لأعدائكا

وذكر سبب هذا الشعر ، وأن الشاهد فيه نصب (عاذراً ، وتاركا) وكل واحد منهما خبر لكان ، وأن الفعل المضمر : انْ كنت عاذراً ، وان كنت تاركاً . انظر شرح أبيات سيبويه ١٩٨/١ ، (الريح) ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس /٨٩ ، وبعض أبيات القصيدة التى منها بيت الشاهد فى اصلاح المنطق / ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والخزانة ٣٦/٩ (هارون) وانظر اللسان (رهن) ، انظر أيضا النكت ٣٤٠/١ .

(قال) أبو إسحاق[١] : أي إن كنتَ عاذِرًا لي ، فالشهود مبتدأ وعليه خبره ، والجملة نصب في موضع حال .

قال : وزعم يونس أن من العرب من يقول : إنْ لا صَالِحٍ فَطَالِحٍ[٢]، وقبَّحَه سيبويه .

قال أبو علي : إنما يقبُحُ هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين .

أحدهما : ما كنت تُضْمره إذا نصبت صالحًا .

والآخر : مَرَرتُ ، فيكون التقدير : إلَّا أكُنْ مررتُ بصالح ، فقَبُح هذا ، كما قَبُح إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطَب أن يأمر الغائب . ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرف الخفض .

قال : ولا يجوز بعد (أنْ)[٣]أن تُبْنى (عِنْدَنا) على الأسماء ، ولا الأسماء تبنى على (عِنْد) .

قلت يريد : أنَّ (إنْ) يليه الفعل ، وليس (عِنْدَنَا) فعلا[٤].

---

(١) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) في المخطوطة « الا صالح مطالح » ، والعبارة صريحة واضحة من نص الكتاب ١/١٣٢ ، ثم شرح أبي علي .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١/١٣٣ ومن المسائل البغداديات / ٣٢٥ .

(٤) يريد أن (ان) الشرطية لا يليها الا الفعل مذكورا كان أو مقدراً وأن (عِنْدَ) ظرف وليست بفعل ، وهو يشير الى الأمثلة

←

قال : وجرّهُ قومٌ على سَعَةِ الـكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر حتّى جعلوه أى (الشَّوْلُ) على الحِين .

←

الواردة عند سيبويه وهى قوله : « ولو قلت : عندنا أيهم أفضل ، او عندنا رجل ، ثم قلت : ان زيداً وان عمرا كان نصبه على (كان) ، وان رفعته رفعته على (كان) ، كأنك قلت : ان كان عندنا زيد أو كان عندنا عمرو ، ولا يكون رفعه على (عِنْدنا) من قبل أنّ (عِنْدنا) ليس بفعل الكتاب ١/١٣٣ .

وفسر أبو نصر القرطبى هذه العبارة بقوله : « يعنى أنك اذا قلت (عِنْدَنا زَيْد) فزيد محمـــول على الابتـــداء ، وليس محمـــولا على (عِنْدَنا) كبناء الاسم على الفعل فى نحو (قام زيد) » . شرح عيون سيبويه /١١٢ وانظر النكت ١/٣٤١ ، وانظر فضـــل تفسير لهـــذا فى المسائل البغداديات /٣٢٦ .

(١) الكتاب ١/١٣٤ والعبارة هنا مختصرة . وهو يشير الى كلمة (الشَّوْلِ) الواردة فى بيت الرجز الذى أنشده سيبويه وهو قوله :

من لد شولا فالى اتلائها

بنصب (شَوْلاً) على اضمار (كان) ، والتقدير عنده (من لد كانت شولا) ، وأنشد ابن الشجرى البيت وفيه (والى) بدل (فالى) ونقل عن أبى على توجيه النصب باضـــمار كان ، مضـــافا الى ما رواه ابن جنى عن شيخه أيضا . انظر أمالى ابن الشـــجرى ١/٢٢٢ . وفى البيت شاهد آخر وهو حذف النون من (لَدُنْ) تخفيفـــا ، انظـــر سر صناعة الاعراب /٥٤٦ . شرح أبيات سيبويه لابن النحـــاس /٩٠ ونسبه ابن النحاس الى العجاج ، وليس فى ديوانه ، انظـــر اعـــراب القرآن ١/٣٥٧ ، ٢/٢٧٢ ، شرح المفصل ٤/١٠١ . انظر أيضا العينى ٢/٥١ الخزانة ٢/٨٤ ، الهمع ١/١٢٢ ، الدرر ١/٩١ ، شرح الأشمونى ١/٢٤٣ ، اللسان (لدن) ، شرح التصريح ١/٥٩٤ .

قال أبو على : يقول : جعلوه مثل (مَقْدَمِ الحَاجِّ) وليس المصدر هنا الذى هو (الشَّوْل) كمَقْدَم الحاجِّ .

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر فى (شَوْلٍ) قوىٌّ ، لأن (الشَّوْل) عنده مصدر متمكن (١).

قال أبو على : والأشبه أن يكون المصدر فى نحو هذا على (فَعَلَان)(٢) ولذلك/ لم يُقَوِّهِ سيبويه . ٢٦/أ

قال : وأما قول الشاعر(٣) :

لقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْهَا ... فإنْ جَزَعًا وَإنْ إجْمَالَ صَبْرِ

---

(١) انظر النكت ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٠١/٤ - ١٠٢ .

(٢) لأنه من شالت الناقة بذنبها ، تشوله شولا وشولانا ، أى رفعته . والابل تشول بأذنابها اذا خف لبنها وارتفع ضرعها نتيجة الحمل . انظر اللسان (شول) .

(٣) البيت من الوافر ، وينسب لدريد بن الصمة ، وقد أنشده سيبويه فى أكثر من موضع ، انظر الكتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧/٢ ، وأنشده المبرد فى المقتضب ٢٨/٣ ، والكامل ٢٨٩/١ ، الانتصار ف/٧٥ وأنشده الفارسى فى المسائل البغداديات /٣٢١ ، ٣٢٢ ، وعالجه بلفظه هنا تماما ، وأنشده أيضا فى شرح الأبيات المشكلة الاعراب /١٠٠ (هنداوى) شاهدا على حذف (ما) من (امّا) ، وقدره ، فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبرا ، قال الأعلم : هذا على معنى (اما) ولايكون على الجزاء ، انظر النكت ٣٤٢/١ ، وقال ابن النحاس : « يريد فاما أن يكون الأمر جزعا ، أو يكون اجمال صبر ، وهذا على غير الجزاء » شرح ←

فعلى (إمَّا) ، وليس على (إنْ) .

قال : لاحتَجْتَ إلى الجواب .

قال أبو إسحاق : قوله : لاحتَجْتَ إلى الجواب[1] ، يقول : (أنْتَ ظالِمٌ إنْ فعَلْتَ) فيستغنى بالجملة المتقدمة عن الجزاء ، فإن أدخلتَ الفاء قلت : (أنتَ ظالِمٌ ، فإنْ فعَلْتَ) لم يكن بُدٌّ من جواب ، فكذلك لو كانت (إنْ) للجزاء فى قولك : فإنْ جَزَعًا لاحتجت إلى الجواب[2] .

←

أبيات سيبويه /٩٠ (زاهد) ، وقد ذكر ابن السيرافى رواية أخرى للبيت وفيها يوجه الشاعر الخطاب لمؤنث ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٤٢ - ١٤٣ (الريح) ، ومثله فعل الغندجانى فى فرحة الأديب /١٦٩ ، ومثل ذلك رواية الديوان /١٦٨ ، وروى أبو نصر القرطبى هذا البيت ، وقال « فهذا على (امّا) وليس (انْ) الجزاء ، كقولك : ان حقا وان كذبا » شرح عيون سيبويه /١١٢ ، انظر البيت فى شرح المفصل ٨/١٠١ ، ١٠٤ ، ماينصرف ومالا ينصرف /١٢٩ ، الهمع٢/١٣٥ الدرر ٢/١٨٤ ، العينى ٤/١٤٨ ، الخزانة ٤/٤٤٢ .

(١) نقل أبو على قول سيبويه مختصرا ، وتوجيه البيت عند سيبويه : « فهذا على (امّا) ، وليس على (انْ) الجزاء، وليس كقولك ان حقا وان كذبا ، فهذا على (امّا) محمول ، الا ترى أنكَ تدخل الفاء ولو كانت على (انْ) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت الى الجواب » . الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) انظر مزيدا من التوضيح فى شرح عيون سيبويه /١١٣ ، النكت ١/٣٤٢ ، والمسائل البغداديات /٣٢٣ ، وشرح الأبيات المشكلة الاعراب /١٠١ .

قال : ولو صحّحتَها فقلت : (إمّا) جاز ذلك فيها[١] .

أى : لو صحّحْت (إمّا) ، فلم تحذف منها (مَا) لجاز أن تبتدىء الاسم بعدها وتُخْبِرَ[٢].

قال : دَخَلَ عليه أن تقول مَرَرتُ بِرَجُلٍ إنْ صالحٍ وإن طالحٍ[٣].

قال أبو على : إذا قلت[٤] مررت بِرَجُلٍ إمّا صالحٍ وإما طالحٍ ، أجريت ما بعد (إمّا) على إعراب ما قبله ، لأن ما بعد (إمّا) صفة لما قبلها ، و (إمّا) فى هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها لجرى على ما قبلها[٥].

---

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) فسر أبو على هذا فى المسائل البغداديات /٣٢٥ بقوله : « وذهب بعضهم الى أن مذهب سيبويه فى (امّا) هو أنها (انْ) التى للجزاء ، ضمت اليها (مَا) وهذا عندى غلط عليه ، وقد قال مالايجوز ظن هذا به . ألا تراه أنه قال : ولو قلت : ان جزع وان اجمال صبر ، كان جائزا كأنك قلت : فاما أمرىء جزع ، واما اجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت :اما ، جاز ذلك فيها ، وقال أيضا : (امّا) يجرى ما بعدها على الابتداء » . ونص بعد ذلك الى أنه رأى أبى العباس فى مسائل الغلط ، انظر المصدر نفسه /٣٢٩ ، وانظر الانتصار /ق ٣٧ ــ ٧٥ .

(٣) الكتاب ١/١٣٥ .

(٤) فى المخطوطة « اذاً قال » .

(٥) هذه احدى المسائل التى غلطه فيها المبرد ، انظر الانتصار /ق ٧٧ ــ ٧٩ . وانظر المسائل البغداديات /٤٦٦ .

قال : وأما (إمَّا) فيجرى ما بعدها هنا على الابتداء [١] .

قال أبو إسحاق : فى قول سيبويه : فيجرى ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول ، أى على (إمَّا جزَعٌ) أى امْرِئٌ جَزَعٌ وعلى الكلام الأول يعنى قوله : قد كان ذاك إمَّا صلاحًا وإما فسادًا ، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان .

قال : ويجُوزُ الرَّفعُ على ما ذكرنا [٢] .

قال أبو على : ماذكرنا أى على (كَانَ) التى معناها وقع ، أو على إنْ كانَ فيه صلاحٌ على أن تُضمِرَ فيه .

قال أبو على : إنما مثَّل (إيَّاكَ) بإيَّاكَ نَحِّ ، فأخَّرَ (نَحِّ) [٣] ولم يُقدِّمْهُ ، لأنهُ لو قدَّمهُ لاتصل الضَّمِيْرُ لو جاز اتصال هذا الضمير .

قال : ومِنْ ذلك قَوْلُكَ : إيَّاكَ والأسد ، وإيَّاى والشَّر [٤] .

---

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٥ .

(٣) اشارة الى الباب الذى عقـده سيبويه فى اطار ماينصب على اضمار الفعل وسماه « باب ماجرى منه على الأمر والتحذير » وذلك قولك اذا كنـت تحـذر : اياك ، كأنك قلت : اياك نح واياك باعـد » . الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) الكتاب ١/٣٨ .

قال أبو إسحاق : ليس يكونُ هذا آمِرًا لنفسهِ ، وإنما معناهُ أنْ يُخَاطِبَ رجُلاً ، فيقول له : إيَّاى والشَّر ، أى لاتقربِ الشر فيأتيكَ منِّي ماتكره ، أى : اتَّقِ الشَّر واتق أن أُعاقبك عليه[١] ؛

قال : (ولَمْ يَكُنْ مِثْلَ إيَّاكَ لو أفْرَدْتَهُ)[٢] أى رأسكَ مُفرداً ليس بدلاً مِنَ اللفظ بالفِعْلِ حتى تَعْطِف عليه وتقول : والحائط[٣] .

قال أبو على : لم يَجُز إيَّاك الأسَدَ[٤] ، كما جاز إياكَ أن تَفْعَلَ ، لأن معنى (أنْ تَفْعَلَ) معنى المصدر[٥] ، كأنك قُلت : إياكَ أعِظُ أن تفْعَلَ ، فكما جاز أن تقُول : أعْطَيْتُكَ رَجَاءَ الخيرِ ، جاز : إياكَ أن

---

(١) وفى النكت قوله : « وأما اياى والشر ، فليس يخاطب نفسه ولا يأمرها ، وانما يخاطب رجلا ، يقول ، اياى من الشر ، فينصب (ايَّايَ) بباعد وما أشبهه ، ويحذف حرف الجر من الشر ويوقع الفعل المقدر عليه ، فيعطفه على الأول ، ومثله : (اياى وأن يحذف أحدكم الأرنب) ، يعنى يرميه بسهم أو ما أشبهه ، والمعنى أنهم حذروا أن يأتوا فعلهم الى المتكلم الناهى لهم » ، النكت ١/٣٤٥ ٠

(٢) الكتاب ١/١٣٨ ـ ١٣٩ ٠

(٣) عندما يقال « رأسك والحائط » يفهم من ذلك التحذير ، وأن لفظ (رَأْسَك) فى الجملة حمل معنى الفعل (اتَّقِ) أو نحوه ، لكن أن يفرد للرأس دون المعطوف ، فانه لايدل على معنى الفعل ٠

(٤) الكتاب ١/١٤١ ، وفيه « وكذا لو قلت : اياك الأسد ، تريد : من الأسد لم يجز كما جاز فى (أَنْ) » ٠

(٥) يعنى أن (أن) تحتاج الى الصلة ، انظر شرح عيون سيبويه /١١٦ ٠

تفعل ، وكما لم يجز : جئتُكَ زيدًا ، يريد لِزَيْدٍ ، لم يَجُز : إيّاكَ الأسدُ ، فأما (إيّاكَ المِراءَ)(١) فعلى إضمار فِعْلٍ آخَر .

قال : وإذا رفعتَ فالذي في نَفْسِكَ ما أظهرت/(٢). ٢٦/ب

---

(١) اشارة الى ما أنشده سيبويه من الطويل .

اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب

الكتاب ١٤١/١ ، قال سيبويه : « كأنه قال : اياك ، ثم اضمر بعد (ايّاكَ) فعلا آخر فقال : (اتق المراء) » في المصدر نفسه ، انظر شرح عيون سيبويه /١١٦ ، وأنشده الفارسي في المسائل العضديات /٤٠ ، وقال : انه يحتمل تأويلين :

أحدهما : أنه أضمر للمراء (فِعْلاً) حملوه عليه ، كأنه قدر بعد (ايّاكَ) : (اتق المراء) فيكون على كلامين .

ويجوز أن تجعله من كلام واحد ، ويكون التقدير : أحذرك المراءَ ، أي أحذرك كراهة المراء ... » وفي المقتضب ٢١٣/٣ مايؤيد تاويل الفارسي الأول الوارد هنا ، انظر الأصول ٢٥١/٢ ، وفيه (زاجرُ) بدل (جالبُ) ، انظر البيت أيضا في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /٩١ (زاهد) ، اللامات /٧٠ ، الخصائص ١٠٢/٣ ، شرح المفصل ٢٥/٢ ، العيني ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، مغني اللبيب /٨٩٠ ، الأشموني ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، ونسبه الزبيدي للفضل بن عبد الرحمن (القرشي) ، انظر طبقات النحويين واللغويين /٥٣ ، ومثله في الخزانة ٤٦٥/١ ، وانظر اللسان (ايا) ، شرح التصريح ١٢٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ ، وهو يشير الى جواز الرفع والنصب في مثل قول الشاعر :

←

قال أبو على : قوله : إذا رفعت فالذى فى نفسك ما أظهرت ، لأن الذى فى النفس المبتدأ(١) ، والمظهرُ هُو الخبَرُ ، والمبتدأ والخبر شىء واحد فإذا نصبت ، فالذى فى نفسك الفعلُ والفاعلُ(٢) ، والفعلُ والفاعلُ غير المفعُولِ ، وأنشد(٣) :

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَىْ مَالِكٍ ... ... البيت

←

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل

ففى قوله (رَبْع) وجهان : النصب على (أعنى) ، والرفع على اضمار مبتدأ كأنه قال : ذاك ربع ، أو هو ربع .

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا كما عرفت بجفن الصيقل الحللا
دار لمروة اذ أهلى وأهلهم بالكانسة نرعى اللهو والغزلا

فقوله (دارُ) يجوز فيها الرفع والنصب بالعلة المذكورة آنفا .

(١) والتقدير (هو) أو نحوه .

(٢) والتقدير (أعنى) أو نحوه .

(٣) البيت من السريع لعمر بن أبى ربيعة وهو بتمامة :

فواعديه سرحتى مالك أو الربا بينهما أسهلا

انظر ديوانه /٣٤١ (عبد الحميد) ، ورواية الديوان :

وواعديه سدرتى مالك أو ذا الذى بينهما أسهلا

وقد أشار المحقق الى الرواية الثانية . والبيت من شواهد سيبويه ؛ انظر الكتاب ١٤٣/١ ، والشاهد فيه نصب (أسهل) باضمار فعل دل

←

قال أبو على : لَمَّا قال : (وَاعِدِيهِ) دَلَّ على (لِيأْتِ) ، فكأنه قال واعِدِيهِ لِيأْتِ أسْهلا ، وكذلك ﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادِهِمْ شُرَكاؤُهُم ﴾[1] .

قال أبو على : التَّقْدِيرُ والله أعلمُ أنه لَمَّا قال : (زُيِّنَ)[2] دَلَّ على أن لهُمْ مُزيِّنًا فقال : شُرَكاؤُهم ، أى زينه شركاؤهم[3] ، كما كان التقدِيرُ فى :

←

عليه ماقبله ، قال فى النكت ١/٣٥٠ « لما قال : واعديه ، دل على أنها تقول له : ائت مكان كذا وكذا ، (وأسهل) على وجهين :

احدهما : مكانا سهلا فيه رمل وليس بخشن ، والأخر : أن يكون مكانا بعينه بين سرحتي مالك والربا ، وقيل المعنى يكن ذلك أسهل لك » انظر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٢٨٤ (الريح) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /٩٢ (زاهد) ، اعراب القرآن لابن النحاس ١/٥٠٩ ، أمالى ابن الشجرى ١/٢٤٤ ، الخزانة ١/٢٨٠ ، البحر المحيط ١/١٩٩ .

(١) سورة الأنعام ، الآية /١٣٧ .

(٢) فى المخطوطة « أنه قال : لما زين » .

(٣) قال أبو سعيد فى توجيه هذه الآية : « على تقدير زينه شركاؤهم ، لأنه قد دل (زُيّنَ) على قوم قد زينوا ، فرفعهم على ذلك الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار فى كتاب الله ... » مايحتمل الشعر /٢٥١ - ٢٥٢ .

وقد أورد ابن مجاهد اختلاف القراء فى قراءة هذه الأية فقال : « قرأ ابن عامر وحده (وكذلك زين) برفع الزاى (لكثير من المشركين

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ(١) .

(لِيُبْكَ ضارعٌ) لأنه لما قال : لِيُبْكَ ، عُلم أنه باكياً .

←

قتل) برفع اللام (أَوْلادُهِمْ) بنصب (لعله أراد بنصب الدال) . (شُرَكَائِهِمْ) بباء ، وقرأ الباقون (وكذلك زين) بنصب الزاى ، (لكثير من المشركين قتل) بنصب اللام ، (أَوْلادُهُمْ) حفضا ، (شركاؤهم) رفعا السبعة /١٧٠ . انظر أيضا حجة القراءات /١٧٤ ، معانى القرآن للأخفش ١٨٧/١ (فارس) ، معانى القرآن للفراء ٣٥٨/١ ـ ٣٥٩ ، وانظر مزيدا التفصيل فى اعراب هذه الآية فى اعراب القرآن لابن النحاس ٩٧/٢ ـ ٩٨ ، الحجة لابن خالويه /١٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر /٢١٧ ـ ٢١٨ ، وانظر رأى السيرافى فى توجيه القراءات لهذه الآية فى مايحتمل الشعر /٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

(١) هذا بعض من صدر بيت من الطويل ، منسوب الى لبيد ، وهو فى ديوانه ضمن أبيات ثمانية منقولة عن الخزانة ١٥٢/١ ، عن ابن النحاس ، انظر ديوان لبيد /٣٦١ ـ ٣٦٢ ، والبيت هو :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

وروى ابن النحاس البيت دون نسبة فى شرح أبيات سيبويه /٩٣ وفى اعراب القرآن ٧٦/٢ ، ٩٨ ، وأنشده سيبويه منسوبا للحارث بن نهيك ، انظر الكتاب ١٤٥/١ ، ودون نسبه أيضا فى الكتاب ١٨٣/١ ـ ١٩٩ والى الحارث ابن نهيك نسب فى أكثر من مصدر ، انظر الايضاح العضدى /٧٤ ، الكافية فى النحو ٧٦/١ ، الافصاح /١٤٠ وأنشده ابن السيرافى منسوبا للحارث بن ضرار النهشلى فى رثاء يزيد بن نهشل ، انظر شرح أبيات سيبويه ١١٠/١ ـ ١١١ (سلطانى) ونسبه على

←

قال : ولا يجوز أن تقول وصاعدٍ ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدِّرهم مع (صاعدٍ) ثمنٌ لشىءٍ(١) .

قال أبو على : الواو معناها الجمع ، ومما يدل على أن معناها ذلك دُخولها على الجملة التى هى فى موضع الحال كقوله عز وجل : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾(٢) .

←

ابن حمزة الى نهشل بن حرى ، انظر التنبيهات /١٣٢ ، وأبو عبيدة فى مجاز القرآن ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ مع اختلاف فى الرواية ، لكنه أنشده فى الشعر والشعراء /١٠٥ ــ ١٠٦ من غير نسبة برواية وافقت رواية الآخرين ، وقال : « وكان الأصمعى ينكر هذا ويقول ، ما اضطره اليه ؟ وانما الرواية ، ليُبكَ يزيد ضارعُ لخصومةٍ » ، وذكر العينى٢/٤٥٤ بعض الروايات فى نسبته وقال : « أقول : قائله هو نهشل بن حرى بن ضمرة بن جابر النهشلى ، وينشده بعضهم من غير نسبة · انظر المقتضب ٢٨٢/٣ ، حيث قال : لما قال : (لِيُبْكَ يَزِيدُ) علم أن له باكياً ، فكأنه قال : ليبكه ضارع لخصومةٍ » ، انظر أيضا شرح الأبيات المشكلة الاعراب /٥٠٣ ، أوضح المسالك ٣٤٢/١ ، الهمع ١٦٠/١ ، الدرر ١٤٢/١ · الخزانة ١٤٧/١ ، ٤٤٣/٢ ، والشاهد فيه رفع (ضارعُ) باضمار فعل دل عليه ماقبله ، كأنه لما قال : (لِيُبْكَ يَزِيدُ) قال (ليبكِ ضارع ···) · انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١٤٥/١ وانظر مايحتمل الشعر /٢٥٠ ــ ٢٥١ ، وشرح الرمانى ١/ق ٨٧ ·

(١) الكتاب ١٤٧/١ ·

(٢) سورة آل عمران ، الآية /١٥٤ ·

دخلت الواوُ ها هنا لمعنى الجمع ، وإنّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة لذى الحال فى وقت حديثه ، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا الموقع لم يَجُز ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا فى الواو[١] .

قال : وصاعِداً بدلٌ من زادَ[٢] .

قال أبو على : قوله : بَدَلٌ من زادَ ، يريد أنه دالٌ على الفعل المُضمَر الذى انتصب به .

قال : وزعم يونس أنه على قوله : مَن أنتَ تذكُر زيدًا[٣] .

قال أبو على : قولك : مَن أنتَ تَذْكُرُ زيداً ، لا يجوز أن يكون موضع (تَذْكُرُ) نصباً على الحال من[٤] (مَنْ أنْتَ) لأن (مَن أنتَ)

---

(١) قال فى النكت ١/٣٥٥ : « ولا يحسن أن تقول (اخذته بدرهم فصاعد) من جهتين : احداهما : أن (صاعِدًا) نعت ، ولايجوز أن تعطف على الدرهم الا المنعوت ، والجهة الأخرى : أن الثمن لايعطف بعضه على بعض بالفاء لأن الثمن تقع جماته عوضا عن المبيع ، فلا يتقدم بعضها على بعض ، وانما لم يعطف بالواو لأنها للجمع ... » ويرى ابن جنى أن (صاعِدًا) من قوله (أخذته بدرهم فصاعدا) حال مؤكدة ، والتقدير أراد الثمن صاعدا ، لأن الثمن اذا زاد لم يكن الا صاعدا وأن (صاعداً) هنا ناب فى اللفظ عن الفعل (زادَ) ، انظر الخصائص ٢/٢٦٨ .

(٢) الكتاب ١/١٤٧ وفيه (وصاعد) .

(٣) الكتاب ١/١٤٧ .

(٤) فى المخطوطة (مِمَّنْ) .

جملة لا معنى فِعْلٍ فعل فيها[١]، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل ، وكما لا يجوز أن يكون موضع (تذكُرُ) نصباً على أنه حال من (مَن أنتَ) كذلك لا يجوز أن ينتصبَ ذاكراً في قولك : (مَن أنتَ ذاكراً) على أنه حالٌ من (مَن أنتَ) حتى تُضْمر جملة فيها معنى الفعل ، كأنك تقول : مَن أنتَ تتعاطَى ذاكراً وتنتَحِلُ ذاكراً [٢].

قال : ومن ذلك قول العرب : أمّا أنتَ مُنطلِقاً انطلَقْتُ مَعَكَ[٣].

قال أبو على : (أمّا أنت) في موضع نصب ، المعنى (انطلقْتُ) لَإنْ كنتَ مُنطلقاً ، فلما أُسقطت اللام صار في موضع نصب[٤]، و (ما) بدل من (كُنتَ)[٥] .

وقال أبو العباس : لا أرى وقوع الفعل بعد (أمَّا) إذا كانت مفتوحة ممتنعاً[٦] .

---

(١) فى المخطوطة (لامعنى لها فعل فيها) .

(٢) انظر النكت ١/١٥٦ ، الانتصار ، ق /٣١ .

(٣) الكتاب ١/١٤٧ ــ ١٤٨ .

(٤) بسط أبو علي القول فى هذه المسألة فى كتـابه المسـائل البغداديات / ٣٠٣ ــ ٣٠٧ اذ عقد لها بابا ل (مَا) الحرفية اذا كانت زائدة . ولفظه هنا مختصر من تلك المسألة .

(٥) انظر المسائل البغداديات /٣٠٣ .

(٦) فى المسـائل البغداديات /٣٠٥ ــ ٣٠٧ أورد أبو علي مذهب المبرد فى هذه القضية ورده عليه بقوله : « فأما ماذكره أبو العبـاس فى

هذه

٢٧/أ **قال** :(١) والقياس لا يمنعُ (أمّا كنتَ مُنطلقاً إلا أنه / إذا لم يُسمع لم يَجُز أن يقال ، فلذلك ذهب سيبويه إلى أن (ما) عُوّض من (كنتَ) فلا يُجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه كما لم يجمع في (إمّالاَ) بينهما(٢) .

قال : كما كانت الهاء والألف عِوضاً في الزَّنادِقة واليَمَانى(٣) .

قال أبو على : الألف في اليمانى عِوَضٌ من إحدى ياءَى النَّسَب يدلك على ذلك أن البلد يَمَنٌ ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة ، وإن قلت : يَمَانِى ، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليمن(٤)، أو تكون

←

(الرّد) من أنه لايرى وقوع الفعل بعد (أنْ) هذه ممتنعـــا ، وأنه جائز عنده في القياس ، فكالمغالطة ... ان موضـــع (أنْ) في (أمـا أنت منطلقا) ونحوه ، نصب بالفعـــل الذى ذكرنا ، و (ما) هذه هي الزائدة ، وليست (أمّا) هـــذه بجـــزاء » . قال أبو الحسن الرماني . « عامل الاعراب في (أنت) من قولهم : (أما أنت منطلقا انطلقت معك) (كنتَ) المحذوفة ، وتقديره (أن كنت منطلقا انطلقت معك) ، ودليله كثرة مصاحبة (أنْ) الفعل على الاختصاص به مع العوض المعـــاقب » شرح الرماوى للكتاب ١/ق ٨٩ .

(١) القائل هو أبو على ، وانظر المسائل البغداديات / ٣٠٤ .

(٢) انظر المسائل المنثورة /١٣٩ ، المســائل البغداديات /٣٠٩ - ٣١٠ ، النكت ٣٥٧/١ ، والمسألة في الكتاب ١٤٨/١ .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ .

(٤) المانع من اظهار الفعل فيقولك (أما أنت منطلقا انطلقت معك) هو العوض المعاقب ، كما يمتنع في سائر النظائر أن تجمع بين العـوض

←

جمعت بين العوض والمُعوض منه ، وهو رَدِىءٌ كقوله : يا اللهُمَّ[(١)] .

وقال شبَّهُوها يعنى (ما) فى (أمَّا أنتَ) بما يلزم من النونات فى لَأَفْعَلَنَّ ، واللام فى (إن كان لَيَفعلُ) وإن كان ليس مثله[(٢)] .

قال أبو على : لو لم يَدْخل النون فى (لأفعَلَنَّ) لالتبس الفعل المُستقبَل بفعل الحال ؛ وكذلك اللام فى (إن كانَ لَيَفْعَلُ) لو لم يَثْبُتْ لالتبس الإيجاب بالنفى ، فهاتان الزيادتان ثَبَتَتا للفصل بين المعانى ،

←
والمعوض ففى زنديق ـ زنادقة ، الهاء عوض عن الياء فى زناديق . انظر شرح الرمانى للكتاب ١/ق ٩٨ .

(١) اشارة الى ماوقع فى لفظ « اللَّهُمَّ » من التعويض من قول امية ابن أبى الصلت وقيل غيره :

انى اذا ماحدث ألما

دعوت يا اللهما يا اللهما

فقد دخل النداء على (اللَّهُمَّا) وثبت مع وجود العوض آخر الاسم وهو الميم ، قال أبو سعيد : « ليس من ضرورتف ادخال (يا) على اسم الله عز وجل ، وانما الضرورة الجمع بين (يا) وبين الميم فى هذا الاسم ، وذلك أن العرب لاتنادى اسما فيه ألف ولام الا اسم الله عز وجل فيقولون : (يا الله أغفر لنا) ويبدلون الميم فى آخره من حروف النداء عوضا ، فيقولون : يا اللهم أغفر لنا » مايحتمل الشعر /١٤٩ ـ ١٥٠ وبهامشه مصادر أخرى لمعرفة أكثر حول هذا الشاهد .

(٢) انظر الكتاب ١٤٨/١ ، وقد تصرف أبو على فى عبارة سيبويه قليلا ، وفى الكتاب (لَيَفْعَلَنّ) بدل (لأ فعلن) هنا ، وانظر المسائل البغداديات /٣١٠ ـ ٣١١ .

(وَليسَ ما) فى (آثِرًا ما)[١] ، كذلك وإنما جاءت للتوكيد ، ولم تغير معنى ، ولو حُذفت لم يلتبس (آثراً) بشىء .

قال : حتى كأنهم قالوا : إذْ صِرْتَ مُنطلِقاً[٢] ، أى إنما جعل (إذ) بمنزلة (إنْ) لأن (إذْ) لِمَا مضى ، كما أن (أنْ) تكون لِما مضى نحو : أعجبنى أن قُمْتَ .

قال : إلا أن (إذْ) لا يُحذف معها الفعل ، و (أمَّا) لا يُذكر بعدها الفعل[٣] .

قال أبو على : قوله : إذ لا يحذف معها الفعل ، يريد : أن (إذْ) إذا أُضيفت إلى فعل ، لم يُلزم الفعل الحذف ، كما أُلزم الفعل الحذف فى (أمَّا) فإن قلت : فقد يُحذف الفعل فى الجملة التى يُضاف اليها (اذ) فى نحو (يومئذٍ وحينئذٍ) فهذا الحذف كَلاَ حذف للتنوين الذى عُوِّض عن المحذوفِ .

---

(١) اشارة الى ما رواه سيبويه من قولهم : « آثِرا َما » ، الكتاب ١٤٨/١ ، وانظر شرح الرمانى ، جـ ١ ق ٨٩ ، والنكت ٣٥٧/١ ، ومعنى هذا القول : « لابد من ذا ، أو آثرا أن تفعل كذا وكذا وأنت تـريد : أفعل هذا أول شىء تلزمه » قال المفضل بن سلمة : « معناه افعله مؤثرا له » وأنشد عليه قول عروة :

وقالت ما تـــريد فقلت ألهو ... الى الاصباح آثـر ذى أثير

ونقل عن الأصمعى تفسير فى معنى هذا القـــول : « افعــل ذاك عازما عليه » . انظر الفاخر /٢٨ . وانظر تهذيب اللغة ١٢٢/١٥ (أثر) .

(٢) الكتاب ١٤٨/١ ، وانظر شرح الرمانى جـ ١ ، ق ٨٩ .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ .

قال : ومثل ذلك قولهم : إمّا لا[١].

قال أبو علي : (إمّا لا) تُستعمل في جواب من قال : أفعلُ كذا ، ولا أفعل كذا ، فيُقالُ : افعل كذا إمّا لا ، أي افعل ما ذكرت أنك تفعلُهُ إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت (كُنت) ، و (تفعلُ غيره) ، واستُغنى بما أبقى عمّا حُذف .

و (مَا) في قولك : (إمّا لا) عِوَضٌ من (كنتَ) .

وأنشد[٢] :

* فَمَا أَنَا وَالسّيرَ فِي مَتْلَفٍ *

---

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) هذا صدر بيت من المتقارب ،لأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو :

فما أنا والسير في متلف يعبر بالذكر الضابط

انظر الكتاب ١/١٥٣ وهو في ديوان الهذليين /١٢٨٩ ، ورواية الديوان :

ما أنا والسير في متلف يعبر بالذكر الضابط

قال : « (يعبر بالذكر) أي » يحمله على مايكره ، (والضابط) يعني البعير العظيم ، يقول : ما أنا وذاك ، أي لست أبالي السير في مهلكه . وسيبويه يرويه بنصب (السَّيْرَ) باضمار الملابسة على معنى مالي ألابس السير وأتشبث به ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/١٥٣ ، قال الرماني : « نصب (السَّيْرَ) على المفعول معه » انظر شرح كتاب سيبويه جـ ١ ق ٩١ وقال ابن النحاس : « أراد مع السير ، وأضمر فعلا كأنه قال : مالي أكون مع السير ؟ فلما حسن اضمار ←

(مَا) هَا هُنا بمعنى الاستفهام، وهو اسم فيه معنى الحروف وتقديره:
أمُقِيماً كنتَ هَا هُنا أمْ ظَاعِناً .

قال: كما أن كَيْفَ على معنى يكُون[1] .

قال أبو العباس : لأن (كَيفَ) سؤال عن حال ، فالمعنى كيف يقعُ ؟

قال: * أزْمَانُ قَومِى والجمَاعَةَ كالّذِى[2] *

←

الفعل ههنا نصب ... » . انظر شرح أبيات سيبويه /٩٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٩٨/١ ، النكت ٣٦٣/١ ، وروى فى كتاب الجمل للفراهيدى /١٧٠ « وما أنا والشرّ ... » شرح جمل الزجاجى /٣١٩ ، انظر أيضا شرح المفصل ٥٢/٢ ، وروى فى رصف المبانى /٤٢١ « فما أنا والسير فى مدلج » . انظر أيضا : العينى ٩٣/٣ ، الهمع ٢٢١/١ ، الدرر ١٩٠/١ ، الأشمونى ١٣٧/٢ .

(١) الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه منسوبا على الزعم الى الراعى ، وهو :

أزمان قومى والجماعة كالذى   منع الرحاله أن تميل مميلا

وأنشد الأعلم للراعى وقال ويروى للأعشى ، انظر الكتاب ١٥٤/١ وهامشه وليس فى ديوان الأعشى ، وهو فى ديوان الراعى النميرى /٢٣٤ (هرت) وفيه (لزمَ) بدل (مَنَع) . قال ابن النحاس : « أراد أزمان كان قومى مع الجماعة ؟ . فلما حذف الفعل ونصب مع أعمل ... » شرح أبيات سيبويه /٩٨ ، وقال الرمانى : « أضمر كان فى الخبر أزمان كان قومى والجماعة ، وانما جاز ذلك لأنه تذكير بحال قومه ، والتذكير بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليس بحاضر ، ولهذا جاز اضمار

←

قال : لاتنقضُ ما أرادُوا مِنَ المعنى[١].

قال أبو العبّاسِ[٢] : أى لاينقُضون بالنصبِ معنى الرفع فى قولهِ (والجَماعة) .

قال : لأنَّ الشأن ليْسَ يَلْتَبِسُ بِعَبْدِ اللهِ[٣].

قال أبو بكرٍ[٤]/ : لأنَّ الشأن مصدرٌ فإنما يُعْطَفُ عليه مِثْلُه . ٢٧/ب

←
(كان) ٠٠٠ » شرح كتاب سيبويه ، جـ ١ ، ق ٩٢ ، النكت ٣٦٤/١ انظر البيت فى كتاب الجمل فى النحو للفراهيدى /٩٦ ، ونسبه فى الأزهية الى الراعى وفيه « أيّامُ ، لَزِمَ » بدل « أزمان ، منع » ، وبمثل تلك الرواية فى رسالة الغفران /٢٦٣ ، العينى ٥٩/٢ ، ٩٩/٣ الخزانة ٥٠٢/١ ، والمقرب ١٦٠/١ وفيه (مَنعَ الدّعامة) بدل (مَنعَ الرّحالةِ) ، انظر أيضا شرح التصريح ١٩٥/١ ، شرح الأشمونى ١٣٨/٢ ، الهمع ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ ، الدرر ٩٢/١ ، ٢١١/٢ .

(١) الكتاب ١٥٤/١ ، والضمير فى (تَنقُضُ) يعود على (كَانَ) التى تقع فى هذا الموضع كثيرا كما يقول سيبويه .

(٢) يعنى المبرد ، وقد مرت ترجمته .

(٣) الكتاب ١٥٥/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ٤ النكت ٣٦٦/١ . وشرح الرمانى جـ ١ ، ق ٩٢ .

(٤) هو ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

قال : وأمّا هذا لَكَ وأباكَ ، فقَبِيحٌ أن تنصِبَ[١] .

قال أبو علي : ليسَ في هذا معنى فِعْلٍ ، وفي الاستفهامِ ، كأنّكَ ذكرتَ الفِعْلَ ، لأن الفعل يقعُ فيه كثيراً .

قال أبو علي : هَنِيئاً[٢] ، ينتصِبُ على إضمارِ (هَنَأَكَ) وانتِصَابُهُ

---

(١) الكتاب ١٥٦/١ ، قال أبو سعيد : « لايجوز أن تقول : (هذا لك وأباك) لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى فعل ، وانما يجوز هذا في ضرورة الشعر ، لأن الذي يقول : (مررت بك وزيدا) لايقول : (هذا لك وزيدا) لأن الفعل عامل قوي قد ظهر ، وموضع حرف الجر نصب ، فيحمل الثاني في النصب على معنى الفعل ، فكأنه قال : (لقيتك وأباك) ، ولا يقال : (هذا لك وأباك) لأنه لا فعلَ هاهنا » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ج ١/ ق ٩٣ .

(٢) يعني التي في قولك : « هَنِيئاً مَرِيئاً » انظر الكتاب ١٥٩/١ ، وانظر النكت ٣٦٩/١ . قال الرماني : « الصفة التي تجري المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به ... فتجري مجرى المصدر في الفعل المتروك اظهاره ، كقولهم (هَنِيْئاً مَرِيْئاً)، وجعله على ثبت ذلك هنيئا مريئا على الحال ، لأن الصفة النكرة التي يتوجه فيها معنى الحال تكون أحق به لشدة اقتضائها له ، وهي مناسبة للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه :

الأول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر ، والمصدر مشتق منه .

الثاني : أن لها معنى يصلح أن يدعى به كالمصدر .

والثالث : أن فيها عمل الفعل كما في المصدر فجرت مجراه » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٥ ، وانظر المسائل المنثورة /٢ .

على الحالِ ، لأنه صفة ، وإذا جاز أن يُنصبَ المصدرُ على تأويل الحال كانَ ذلك فى الصِّفاتِ أجْوَزَ .

قال أبو على : انْتِصَابُ اسم الله عَزَّ وجلَّ فى (عَمْرَكَ اللهَ)[1] . أن الـكاف قد حالَ بَيْنَ (عَمْرَ) وبين اسم اللهِ تعالى أن يضافَ إليه وكذلك (قِعْدَكَ الله)[2] .

قال : ومِثلُ (خَيْرُ ماردُّ فى أهْلٍ ومالٍ)[3] .

قال أبو العبَّاسِ : كأنه اشْتَرَى عَبْدًا[4] .

قال أبو على : يقالُ هذه الـكلمة لمن اشْتَرَى عَبْدًا أو غيره ، فيقول : خَيْرَ ما رُد ، أى اشْتَرَيتَ خَيْرَ ما رُد .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٦٢ ـ ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، انظـــر المقتضـــب ٢/٣٢٦ ، شرح السيرافى للـكتاب ج ٢ / ق ٧ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٧ ، وانظـــر النكت ١/٣٧٤ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٦٥ ، وانظر شرح السيرافى ، ج ٢ ق ٩ ، قال الرمانى : « وتقـــول خيرا ما ردّ فى أهـــل ومال بالنصب والرفـــع ، فالنصب على رددت خير ما رد ، والرفـــع على ردك خير ما رد ... » شرح الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ .

وهذا القول مما سمع عن العرب فهو يجرى مجرى المثـــل انظـــر مجمع الأمثال ١/٤٢٦ .

(٤) لم يكمل أبو على مافسر به المبرد هذا القول ، ولعله لم يخرج عن تفسيره هو .

ومن رفعَ أراد : هذا خيرُ ما رُد ، والذى اشتريتَ خيرُ ما رد .

قال : وإنما استحبوا الرفع فيه .

يعنى (الحمدَ) لأنه صارَ معرفةً ، وهو خبرٌ (١) .

قال أبو على : المصادر إذا كانت نكرةً فى هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو (سقيًا) وما أشبهها ، وإنما قامت مقامها لمّا كانت نكرةً مثل الأفعال ، (والحمدَ) وسائرُ المصادر المعرفة لايحسنُ أن تقوم مقام الأفعال ، لأنها معرفة ، فلذلك كان الرفعُ فى هذا الباب أحسنُ .

قال أبو بكر : لايدخلُ المرفوع الذى فيه معنى الدعاء فى المنصوبات التى فيها معنى الدعاء ، ولا المنصوبات فى المرفوعات ؛ لأن إخراجك [ما يتكلم به مرفوعًا إلى المنصوبات كإدخالك مالم يتكلّمْ به من الأخبار فى معنى الدعاء .

---

(١) الكتاب ١٦٥/١ ، وانظر المقتضب ٢٣٦/٣ ، قال أبو سعيد ... « هذه المصادر الذى ذكرها [سيبويه وهى الحمد لك ، والعجب لك والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك] اختارت العرب فيها الرفع لأنهم جعلوها كالشىء اللازم الواجب ، فأخبروا عنها فجعلوها مبتدأ ، وجعلوا مابعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك (الغُلامُ لزيدٍ) ، ثم وصل ذلك من جهة الابتداء ... » شرح السيرافى للكتاب جـ ٢/ ق ٩ . وقال الرمانى : « المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء وهو الذى يأتى معرفا قد بنى عليه مايصلح أن يكون خبرًا عنه لأنه اذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر » شرح الرمانى للكتاب ، جـ ١ ق ٩٨ وانظر النكت ٣٧٥/١ .

قال : كأنك قلت : "وَتَبًّا لَكَ"[١]. قال[٢] : لك هذه بمنزلة التبيين ليست التي في (وَيْحَ لَهُ) .

قال : لأن لهُ لَمْ يعمل في التَّبّ[٣].

أي (لَهُ) الثانية لم يتمّ به الكلامُ[٤] .

قال أبو بكر : إذا قلت : أنتَ سَيْرٌ فقد جعلت السَّيْرَ على التكثير ونظير ذلك قولُهم : شُغْلٌ شاغِلٌ ، جعل الشُّغْلَ هو الشَّاغِلَ وليس كُلُّ واحد منهما صاحبَهُ[٥].

---

(١) الكتاب ١٦٨/١ . وعبارة سيبويه : « فاذا قلت : ويح له ، ثم الحقتها التبّ ، فان النصب فيه أحسن ، لأن (تبا) اذا نصبتها فهي مستغنية عن (لكَ) ، فانما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت : (وتبا لك) ... » .

(٢) القول لأبي علي لا لسيبويه .

(٣) الكتاب ١٦٨/١ .

(٤) يريد ما أشار اليه سيبويه بقوله : « ولا يختلف النحويون في نصب (التّبّ) اذا قلت : ويح له وتبا له ، فهذا يدلك على أن النصب في (تبّا) فيما ذكرنا أحسن ، لأن (لهُ) لم يعمل في التب » الكتاب ١٦٨/١ ، وعلل أبو سعيد ذلك بأن (له) خبر لويح ، وليس بخبر في (تبّ) ، وانما هو تبيين . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ١ ق ١٠٠ .

(٥) انظر الأصول ١٦٨/١ - ١٦٩ ، النكت ٣٧٨/١ ، قال أبو سعيد : « انما يقال هذا ونحوه لمن كثر منه ذلك الفعل ويواصله ، واستغنى عن اظهار الفعل بدلالة المصدر عليه ... » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٢ ، وانظر الانتصار ، ق ٨٩ .

قال : ألم ترني عاهدتُ ربي(١) .

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل للفرزدق وهو والذى يليه مدار البحث وفيهما الشاهد :

ألم ترنى عاهدت ربى واننى لبين رتاج قائما ومقام
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فى زور كلام

وقد أنشدهما سيبويه منسوبين للفرزدق ، انظر الكتاب ١/١٧٣، وهما فى الديوان ٢/٢١٢ وفيه (قائمٌ) بالرفع ، و (قسَم) بدل (حلْفَةٍ) ، و (سُوءُ) بدل (زور) . وأنشد الفارسى عجز البيت الثانى شاهدا على وضع اسم الفاعل موضع المصدر ، انظر شرح الأبيات المشكلة الاعراب /٤٠٥ ، وأنشد الفراء البيت الثانى وفيه موضع الشاهد وقال : « انما أراد : لا أشتم ولايخرج ،فلما صرفها الى (خارج) نصبها ، وانما نصب لأنه أراد : عاهدت ربى لاشاتماً أحداً ، ولا خارجا من فى زور كلام » معانى القرآن ٣/٢٠٨ ، وأنشدهما المبرد فى المقتضب ٤/٣١٣ ، وقدر النصب على معنى « لا أشتم شتماً ولا أخرج خروجاً » ، لأنه على ذلك أقسم ، وذكر مذهب عيسى بن عمر الذى أشار اليه الفارسى هنا ، وهو أنه يجعل (خارجاً) حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه يقول : عاهدت ربى وأنا غير خارج من فى زور كلام ، وانظر البيتين فى الكامل ١/١٢٠،شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٠٣ ، قال أبوسعيد: « فسر أبو العباس وأبو اسحاق الزجاج فى هذين البيتين قول سيبويه وقول عيسى بن عمر ، فأما قول سيبويه فانه جعل (لا أشتم) جواب يمين ، أما أن يكون جواب (حلْفَةٍ) ، كأنه قال : عاهدت ربى على أن أقسمت ، وعلى أن حلفت (لا أشتم الدهر مسلما) ،أو يكون (عاهدت) بمعنى أقسمت فكأنه قال : (ألم ترنى أقسمت) ويكون (خارجا) فى معنى (خروجا) ويكون التقدير (ولا يخرج خروجا) عطفا على (لا أشتم)

يتبع

قال أبو علي : مَذْهبُ عيسى في[1] هذا البيت أنّهُ لم يَذْكُر المعاهَدَ عليهِ اللهُ تعالى ، ولم يجعل (لاَ) في (لاأَشْتُمُ) تلقّياً للقسم ، لكن جعلَ (لا أَشْتُمُ) موضع الحالِ ، كأنّهُ قال : عاهَدْتُ ربّي غير شاتِمٍ ، فمَوْضعُ (لا أشْتُم) ، نصب ، (ولاخارِجاً) معطُوفٌ عليه ، وليس على قولهِ باسْم فاعِلٍ مقام المصدرِ ، إنّما هو حالٌ معطوفٌ على حالٍ .

قال : فـكما لَمْ يَجُز في الإضمارِ أنْ يُضْمرَ بعد الرافع ناصباً /[2] ٢٨/أ

←

وجعل (خارجا) في معنى (خروجا) .. وفسر قول عيسى أن (خارجا) حال ، واذا كان حالا وهو عطف على ماقبله ، فلابد أن يكون ماقبله حالا واذا كان ذلك ، وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال ، فـكأنه قال : (لاشاتما مسلما ، ولا خارجا من في زور كلام) والفعل المستقبل يكون في معنى الحال ، كقولك : (جاءني زيد يضحك) أي ضـاحكا . شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ٢٥ ، شرح الرماني للكتـاب جـ ١ ، ق ١٠٠ ، وانظر أيضا شرح عيـون سـيبويه /١٢٤ ، النكت ١/٣٨٤ ، المحتسب ١/٧٥ ، انظر أيضا شرح المفصـل ١/٥٩ ، ٦/٥٠ ـ ٥١ ، الافصـاح /١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٦ ، المغني /٥٢٩ ، الخـزانة ١/١٠٨ ، ٢/٢٧٠ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي ، في طبقة أبي عمرو بن العـلاء ، من مقدمي نحويي البصرة ، أخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكان فصيحا وصاحب تقعير في كـلامه ، وتروى عنه بعض القراءات ، توفي سنة ١٤٩هـ . انظر أخبار النحويين البصريين /٣١ ـ ٣٣ ، طبقـات النحويين واللغويين /٤٠ ـ ٤٥ ، الفهرست /٤١ ـ ٤٢ .

(٢) الكتاب ١/١٧٤ ، والذي في الكتاب (كما لم يجز الفاء

أي لو قُلْتَ : أَعْوَرَ وذُو نابٍ[1] فرَفعتَهُ على إضْمار (هُو) لم يَجُز أن يضمر بعد (هُوَ) الرافعةِ شيئًا ناصبًا لأَعْوَرَ .

قال أبو علي : قولهُ : يُصَوِّتُ[2] في موضعِ نصبٍ على الحال كأنهُ قال : فإذا هو مُصَوِّتًا .

قوله : صَوْتَ الحمار ، منتصبٌ بالفعل الظّاهِر ، أعني يِصَوت ، فهذا معنى قولهِ : على غَيرِ الحال ، وإنَّما قال ذلك ، لأن صَوْتَ الحمار هنا غير حال كما كان كَذَلك في المسألةِ الأُولى[3] .

قال : احتَجْتَ إلى فِعْلٍ آخرَ تضمِره ، فمن ذلك قول الشاعر :

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧٤ .

(٢) اشارة الى قول سيبويه : « وكذلك له صوت ، كأنه قال : فاذا هو يصوت فحمله على المعنى فنصبه ، كأنه توهم بعد قوله . له صوت يصوت صوت حمار ... » الكتاب ١/١٧٨ ، وانظر شرح السيرافي ج ٢ ، ق ١٨ ، النكت ١/٣٨٨ ، شرح عيون سيبويه /١٢٥ .

(٣) هذه المسألة وضحها سيبويه بقوله :

« فاذا قلت : مررت به فاذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل غير حال » انظر الكتاب ١/١٧٩ .

أما قول أبي علي « المسألة الأولى » فانه اشارة الى قوله : « مررت به فاذا له صوت صوت حمار » وقد فسرها سيبويه بقوله : « كأنه توهم بعد قوله : له صوت يصوت صوت الحمار ، أو يبديه أو يخرجه صوت حمار ، ولكنه حذف هذا لأنه صار (لهُ صَوْت) بدلا منه » . انظر الكتاب ١/١٧٧ – ١٧٨ .

إِذَا رَأَتْنِى سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا ... ...(١)

قال أبو على : أى إذا كنت تضمر مع الفعل فعلا فالمصدر أولى أن تضمر معه .

قال : فِيمَّا لا يكُون حالاً ويكُون على الفعل :

* لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقْ * (٢)

---

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، والبيت من الرجز ، وقد أنشد سيبويه بيتا بعده دون نسبة وهو قوله :

دأب بكار شايحت بكارها

وأنشدهما المبرد فى المقتضب ٢٠٤/٣ دون نسبة أيضا ، كما انشدهما السيرافى ، وقال : « أعلم أن مذهب سيبويه أنه اذا جاء المصدر من فعل ليس من حروفه كان اضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فمن أجل هذا استدل على اضمار فعل بعد قوله (لَهُ صَوْتٌ) بهذا الشعر ، لأن قوله (دَأْبَ بِكَار) منصوب وليس قبله فعل من لفظه ، فأضمر (دأبت دأب بكار) ، أو (تدأب دأب بكار) .. » شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ ، وفى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٠٥ « اذا رَأَوْنِى » ونسبهما ابن السيرافى الى حريث بن غبلان ، انظر شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١ (الريح) ، شرح عيون سيبويه /١٢٥ ، النكت ٣٨٩/١ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/١ ، وهذا البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج .انظر ديوانه /١٠٤ ، وليس فيه موضع الشاهد ولكنه فى البيت الآخر وهو قوله :

←

قال أبو على : لأن هذا قد ثبت[1] ولا يكون حالاً ، فهو بمنزلة اليد والخلقة .

قال : وإن شئت نصبت على ما فسرناه وكان غير حال[2] .

←

تضميرك السابق يطوى للسبق

اذ نصب (تضميرك) على اضمار الفعل الذى دل عليه معنى الفعل المذكور (لوحها) لأنه فى معناه .

ورواية الديوان هى :

لوح منه بعد بدن وسنق
من طول تعداء الربيع فى الأنق
تلويحك الضامر يطوى للسبق

وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٢١١ (الريح) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٠٥ ، قال أبو سعيد فى نصب (تضميرك) : « نصبه على أنه مصدر ، ولا يكون منصوبا عنده على الحال ، لأنه مضاف الى الكاف متعرفا به ولا يكون الحال معرفة ، وكذلك الباب فى كل مصدر مضاف الى معرفة أن لا يكون حالا » ، انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، ج ١ ، ق ١٩ ، وانظر النكت ١/٣٩٠ ، شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ٦ .

(١) يريد لأنه أصبح معرفة بالاضافة الى الكاف ، فلا يكون حالا .

(٢) الكتاب ١/١٨١ ، وفيه « على ما فسرنا » من غير هاء . ومدار الأمر على ما أورده سيبويه وهو قوله : « فاذا قلت : (فاذا هو يصوت ، صوت حمار) فان شئت نصبت على أنه مثال وقع عليه الصوت ، وان شئت نصبت على ما فسرنا ، وكان غير حال » ، قال الرمانى : الفرق

ـــه

قال أبو العباسِ : يعنى مَصدراً على غيرِ التشبيهِ، أى هو مَفعُول يتناولهُ الفعلُ ، لا على أنه مِثَال وقع بهِ الصَّوتُ(١) .

قال : وكأن هذا جَوَابٌ لقوله : على أىٍّ حالٍ(٢) .

قال أبو العباسِ : وكأن هذا رَاجِعٌ إلى أول الكَلاَمِ، وهو الحَال ، حيثُ يقول : وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ(٣) .

قال : وهو مَوْضُوعٌ فيه وعليهِ(٤) .

بين النصب على الحال وبين النصب على المصـدر ، أن النصب على الحال من جواب كيف بعد المعرفة ، ... وليس كذلك المصدر ، لأنه من جواب (أى كذا هو ؟) كأنه قال : أى صوت هذا ؟ أو قال : أى صوت صوت؟ فقال : صـوت حمار فهذا انمـا هو على تقدير ما يحتاج فيه الى أن يعرف الشىء فى نفسه بالبيان عنه ، فمن ها هنا افترق الوجهان ، وكان أحدهما جواب (كيف) ، والآخر جواب (أى) » شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢، ق ٦ . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٢٠ .

(١) انظر المقتضب ٢٠٢/٣ ـ ٢٠٤ ، وليس فيه هذا النص ، لكن مضمون الموضوع مطروح بالتفصيل .

(٢) الـكتاب ١٨١/١ يعنى قوله (صَوْت) فى (هو يُصَوِّت صَوْت حِمَارٍ) .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فما كان معرفة لم يكن حالا ، ولم يكن الا مفعولا ، ولا تشركه النكرة ، وان شئت جعلته حالا عليه وقع الأمر وهو تشبيه للأول » . الكتاب ١٨٠/١ .

(٤) الكتاب ٢٨١/١ .

قال أبو العباس : قولُه : مَوْقُوعٌ فيه كالحال ، وعليه كالمصدر .

قال : وَزَعَم الخَليل أنَهُ يجوز (لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الحِمارِ) لأنَهُ تَشْبِيهٌ[1] .

قال أبو علي : ذَهَبَ الخَليل إلى أن هذا تَشْبِيهٌ ، والتّشْبِيه يكون بِمثل فكأنه لو قال : لَهُ صُوْتٌ مِثْل صَوْتِ الحمارِ ، جاز أن يجعلَهُ صفة لِلصوْتِ ، كذلك أجازَهُ مع حَذفِ (مِثْل) .

قوله : رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ ، على نِيَّةِ (مِثْلَ) عِنْد الخليل[2] .

قال أبو عُثمان[3] : لا يجوز عندى قَوْل الخليل أن تُوصف النَّكِرةُ بالمعرفةِ بوَجْهٍ من الوُجُوهِ[4] .

---

(١) الكتاب ١/١٨١ .

(٢) مزج أبو علي تفسيره بعبارة الكتاب ١/١٨١ ، اذ أن سيبويه يقول : « وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرّجل : هذا رجل أخو زيدٍ ، اذا أردت أن تشبهه بأخي زيدٍ ، وهذا قبيح » .

(٣) أبو عثمان هو المازني ، بكر بن محمد ، قرأ على الأخفش كتاب سيبويه وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، له كتاب التصريف وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما ، توفي سنة ٢٣٧هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في الفهرست /٥٧ وما بعدها ، أخبار النحويين البصريين ٧٤ - ٨٥ ، طبقات النحويين واللغويين /٨٧ - ٨٣ ، البلغة / ٧١ .

(٤) يريد أن في قوله (هذا رجل أخو زيد) كلمة (رَجُل) نكرة ، وقوله (أخو زيد) معرفة فلا يرى الوصفَ هنا .

قال أبو على : إنما امتنع وصف النَّكِرَة بالمعرفةِ ، لأن النَّكِرَةَ تدل على أكثرَ مِنْ واحد ، والمعرفة مُخْتَصَّةٌ تدل على واحد ، فمن حيث لم يَجُز أن يكون الواحد جمعاً ، لم يَجُز أن تُوصف النكرة بالمعرفةِ ، ولا المعرفةُ بالنَّكرة .

قال أبو على : إذا قال : هذا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ ، فليس فى لَفْظِكَ فاعلٌ فى المعنى ، كما أنك إذا قُلت : لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ ، فقد لفظت بِفَاعِلٍ فى المعنى ، والوجهُ فى : عليه نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَام[1] ، وهذا صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ الرفع ، لأنه لافاعل فى المعنى مذكور فى لفْظِكَ ، كما أنه مذكور فى قولِكَ : لَهُ صَوْتٌ[2] .

قال أبو العباس : قال أبو عثمان : جَمْعاً[3] لا / يكون فى الحال ٢٨/ب ولا يكون إلا مصدراً ، وغلطٌ عندى ، قال الله تعالى : ﴿ سَيُهْزَمُ

---

(١) هذا من جملة الأمثلة التى يسوقها النحويون فى هذا الموضع ، وليس لهذا المثال مزية على غيره نحو (له صراخ صراخ الثكلى ، له دفع دفعك الضعيف ، مررت به فاذا له دق دقك بالمنحاز حب الفلفل ، وله صوت خوار ثور) وغير ذلك ، انظر الكتاب ١٨٣/١ .

(٢) الذى فرق بين المضمونين فى هاتين العبارتين أن قولنا (له) بمثابة فعل الملك ، كأنا قلنا (يملك) ، أما اسم الاشارة (هذا) فلا يتضمن الفاعل فى المعنى ولا الفعل .

(٣) انظر الكتاب ١٨٨/١ ، شرح السيرافى للكتاب جـ ٢/ق ٢٥ ، وشرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ق ١٧ النكت ٤٠١/١ ـ ٤٠٢ .

الْجَمْعُ ﴾[1] ، فوجب أنه اسم ، إن نزعت منه الألف واللام كان نَكِرةً ووقع حالاً .

قال : وقد رأينا المصادر صِيغ فيها ذَا[2] .

أى أنها لا تُصَرَّف ، نشبِّه هذا أيضاً بها ، يريد : قاطِبَةً ونحوه[3] .

---

(١) سورة القمر ، الآية /٤٥ .

(٢) الكتاب ١٨٨/١ وفيه « وقد رأينا المصادر قد صنع ذا فيها » وهذا الاختلاف قد يكون بسبب تصرف أبي علي في الألفاظ ، أو لاختلاف نسخ الكتاب التى اعتمد عليها .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فصار (طُرّاً وقاطِبةً) بمنزلة سبحان الله في بابه ، لأنه لا يتصرف كما أن (طُرّاً ، وقاطبةً) لايتصرفان ، وهما في موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ... » الكتاب ١٨٨/١ ، قال الرمانى : « طرا وقاطبة مما لايتصرف ، كما لايتصرف (سبحان الله) لأنهما جميعا على معنى المبالغة ، الا أن (سبحان الله) مبالغة في التعظيم على أعلى مرتبة ، و (طرا وقاطبة) مبالغة في العموم الى أعلى مرتبة ، وقد بينا أنه لايكون في الصفة المشتقة مثل هذا ، لأنها تجرى على الحال بحق الأصل ، وليس كذلك المصدر والاسم » شرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ، ق ١٨ .

وقال أبو سعيد : « وحمل سيبويه (قاطِبةً وطُرّاً) على المصدر وصار بمنزلة مصدر استعمل في موضع الحال ، ولم يتجاوز ذلك الموضع ... » انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ٢٥ . والنكت ٤٠٢/١ .

هذا باب ما يكون فيه المَصْدر توكيداً لنفسهِ

وهو قولك : لَهُ عليّ ألفُ دِرهم عُرفاً[١] .

قال أبو علي : الفرق بين هذا الباب والذي قبله[٢] أن الذي يُنتصَب فيه ، عليه دليل من الجملة المذكورة قوله ، والأول لا دليل فيه على المُنتصِب من الجملة التي قبله[٣] .

وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾[٤] يدل على أن ذلك صُنع الله تعالى وخلقه ، فحمَل ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[٥] على (صَنَعَ) لأن فيما قبله دليلا على (صنَعَ) .

---

(١) الكتاب ١/١٩٠ .

(٢) اشارة الى الباب الذى ترجم له سيبويه بقوله : « هذا باب ماينتصب من المصادر توكيدا لما قبله » . الكتاب ١/١٨٩ .

(٣) يعنى أن قوله : (له على ألف درهم حقا) لادليل فى الجملة على نصب (حَقًّا) ، وهو هنا خبر على طريق الايجاب ، فيحتمل أن يوصل مثل قولك : (فيما أحق ، أو فيما أظن كان قوله حقا) ، وهو لايؤكد نفسه ، لاحتماله غير معنى (حَقًّا) ، وعلى العكس قوله : (له على ألف درهم عرفا) ، فالدليل فى الجملة موجود ، وهذا من المصدر المؤكد لنفسه ، لأنه مما دل عليه هذا الخبر الخاص . انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ٢٢ ، وشرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق٢٧ والنكت ١/٤٠٥ .

(٤) سورة النمل ، الآية /٨٨ .

(٥) فى الآية المذكورة آنفا ، حمل (صُنْعَ) المصدر على الفعل (صَنَعَ) .

قال : لأنه ليس في معنى كيفَ ، ولا لِمَ[1] ولا (ما كانَ) على معنى كيف ولِمَ ، هو الحال والمفعول له ، وهذان ينتصبان على الجملة المتصلة بهما ، وما ذُكر في هذا الباب وفي الذي قبله[2] ينتصب على إضمار فعل دلّ ما قبل المُنتصب عليه ، فالحال والمفعول له ينتصبان من جملة واحدة ، وهذا الباب لم ينتصِب من الجملة المذكورة قبل المُنتصِب ، إنما هو على فعل آخر .

قال : وذلك قولك : أمَّا سِمَنًا فَسَمِينٌ[3] .

قال : وعَمِل فيه ما قبله وما بعده[4] .

---

(١) الكتاب ١٩٢/١ ، وقد فسر السيرافي هذه العبارة بقوله : « ليس في معنى كيف : يعنى ليس بحال ، ولا لم : يعنى ليس بمفعول له ، لأن الحال جواب كيف ، والمفعول له جواب لمه ... » انظر شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ، ق ٢٨ .

(٢) يعنى ماسماه سيبويه المؤكد به العام نحو (هذا زيد حقـا) ما أوكد به نفسه نحو (له على ألف درهم عرفا) ، فهـذا كله ينتصب على اضمار الفعل .

(٣) الكتاب ١٩٣/١ ، وقد ضرب سيبويه هذا المثال للباب الذى ترجم له بقوله : « هذا باب ماينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » .

(٤) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقـوله : « معنى (ماقبلـه) : ما تتضمنه الجملة التى تدل عليها (أمَّا) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد سمنا فهو سمين ، لأن هذا الكلام انما جرى على انسان مذكور ، وحذف ذكره استغناء وأما (ما بعده) : فيعنى به (سَمِينٌ) أنه قد عمل فيِ (سِمَنٍ) ونصبه » . شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ٣١ ، وانظر النص فى النكت ٤٠٩/١ .

قال أبو على : فَعَمِل فيه ما قبله وما بعده ، يريد بما قبله ، مَا فى (أمَّا) من معنى الفعل وهو مهما يكن من شىء سِمَنًا .

وأما بعدَه فَسَمِينٌ ، كأنه قال : مهما يكن من شىء فهو سَمِينٌ سِمَنًا .

وكان أبو العباس لا يجيز أن ينتصب سِمنًا بِسَمِينٌ وهو قبله لأن (فَعِيل) غير متعدٍّ ، وإذا تقدَّم عليه كان أبعد من أن يعمل فيه[١] .

قال : ومن ذلك : أما عِلْمًا فلا عِلْمَ له[٢] .

قال أبو العباس : أمَّا عِلْمًا فلا يجوز أن ينتصب بما بعده ، لأن ما بعد (لا) لا يعمل فيما قبلها[٣] .

قال : وكان [إضمار] هذا عندهم أحسن من [أنْ] يُدخلوا فيه ما لا يجوز[٤] . قلت : أى من أن يدخلوا فيه الألف واللام وهو حال .

قال : ولا يكون فى الصفة ، الألف واللام لأنه ليس بمصدر[٥] .

قد أجازه أبو العباس[٦] على أن يكون الاسم الثانى الظاهر فى موضع

---

(١) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ والنكت ٤١١/١ .

(٢) الكتاب ١٩٢/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ . ٢٧/٣ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٣١ .

(٤) الكتاب ١٩٣/١ ، ومابين المعقوفتين زيادة منه فى كلا الموضعين وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) الكتاب ١٩٤/١ .

(٦) فى قوله : (أما صديقا مصافيا فليس زيد بصديق) ، يقول أبو العباس المبرد : « الذى يعمل فى (صدِيقاً مصَافياً) هو مايقدر

←

المُضمر ، كقولك : أمّا الصّديقُ المُصافي فليس بصديقٍ ، وكان مُجرى الكلام فليس هو ، ولكن هذا مثل قوله :

لا أرَى المَوتَ يَسْبِقُ المَوتَ شيء[1] .

أي يسبقه في وضع الظاهر موضع المُضمر .

قال : وإنما المصدر تابعٌ له[2] .

←

مما تدل عليه (أمّا) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف ، ولايعمل فيه عنده بصديق ، لأن مابعد الباء عنده لا يعمل فيما قبلها ... فاذا قلت : أما الصديق المصافي فليس بصديق مصاف لم يكن فيه الا الرفع ، لأنه لايكون حالا وهو بالألف واللام ، فوجب رفعه بالابتداء » شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق٣٠ ـ ٣١

(١) هذا صدر بيت من الخفيف ، أنشده سيبويه في غير هذا الباب منسوبا لسوادة بن عدى ، وعجزه :

نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

وفيه شاهد على اعادة الظاهر مكان المضمر وهو قبيح ،لأن التكرير وقع فيه جملة واحدة . انظر الكتاب ١/ ٣٠ وانظر شرح أبيات سيبويه ١/ ٨٧ (الريح) حيث روى البيت الذى بعده ، وما قبل عن نسبته . ونسبه ابن الشجرى فى أماليه ١/ ٢٨٨ الى عدى بن زيد . انظر أيضا مايحتمل الشعر من الضرورة / ٢٣٣ ، ديوان الحماسة ١/ ٣٦ ، ١١٨ وانظر أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٤٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٦٧ ، النكت ١/ ١٩٨ ، مغنى اللبيب / ٦٥٠ ، البيان فى غريب اعراب القرآن ١/ ٦٣ ، الخزانة ١/ ١٨٣ ، ٢/ ٥٣٤ ، ٤/ ٥٥٢ ، والبيت فى ديوان عدى بن زيد / ٦٥ .

(٢) هذا بعض عبارة سيبويه وهى قوله : « ولايكون فى الصفة الألف واللام ، لأنه ليس بمصدر ، فيكون جوابا لقوله (لمه) ، وانما المصدر تابع له ، ووضع فى موضعه حالا » ، الكتاب ١/ ١٩٤ .

قال أبو على :/ يُحتمل أن يكون تابعاً للصفة فى أن وقَعَ حالاً ٢٩/أ كما وقعت ، و يُحتمل أن تكون (لَهُ) ، أى يَقْبح قول القائل : لِمَ فَعَلْتَ ؟ فَيَنْصَبُ على أنه مفعول له .

قال : وسمعناهم يقولون : العَجَبُ مِن بُرٍّ مرَرنا به قبل قَفِيزاً بدرهم فحملوه على المعرفة[1] .

قال أبو على : قَبُحَ أن يجعل قفيزاً حال من بر ، لأن الحال من النكرة قبيح ، وقَبُح أن يجعل صفة له ، لأن القفيز ليس بوصف ، فلذلك جُعل حالا من الهاء ، لأنه قد يكون حالاً ما لا يكون صفة[2] .

قال أبو بكر : الصفة لا تكون إلا فعلا أو ما اشتُقَّ منه ، ويكون الحال فعلا ويكون اسماً لأنه زيادة فى الإخبار ، فالصفة تكون حالا ، وليس كل حال تكون صفة .

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ .

(٢) فصل السيرافى السبب فى نصبهم (قفيزاً) حالاً من الهاء فى (بِهِ) ، وهى معرفة ، وقال : « وانما حسن أن يكون حالا ، ولم يحسن أن يكون صفة ، لأنهم قد يجعلون الجواهر أحوالا ، كقولهم : هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك جديدا ، ولايحسن أن تجعله صفة ، فتقول : مررت بخاتم حديد ، ولا مررت بمال درهم » ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٣٦ ، والنكت ١/٤١٦ - ٤١٧ ، قال أبو الحسن الرمانى : « النصب فى هذا حسن ، لأنه حال من معرفة ، فأما الجر فقبيح ، لأنه اسم جنس لايتبع على جهة الصفة ... لأن الحال أوسع من الصفة ... » ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٩ .

هذا باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وَقَعَ [فيها الأمرُ] وفيها الألف واللام (١)

قال أبو على : الذى يوفِّقُ بين هذه الصفة التى فيها الألف واللام وبين ما يُشْبِه من الأسماء بالمصادر ، أن الاسم المُشَبَّه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة ، وهذه الصفة معرفة أيضاً بالألف واللام فقد جمعها التعريف (٢).

قال أبو إسحاق (٣) عن أبى العباس (٤) : إذا قلت دخلوا الأولَ فالأولَ فهو غير شاذٍّ ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهودٍ وإنما هو تعريف للجنس ، فهو أقرب إلى النَّكِرة (٥).

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ ، وما بين المعقوفتين سقط من الكتاب ، وأثبته السيرافي انظر شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٦ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٧١ .

(٣) هو الزجاج تلميذ أبى العباس المبرد ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) يعنى المبرد ، أستاذ الزجاج .

(٥) انظر المقتضب ٣/٢٧١ ـ ٢٧٢ .

قال : فإن قلت : ادْخُلوا وأمَرْت ، فالنصب الوُجْه ولا يكون بَدَلاً[1] .

قال أبو علي : لم يَجُز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطَب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر ، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يُحمل على معنى ليدخل الأول فالأول[2] .

قال : ولا يجوز في غير الأول هذا[3] .

أي : إدخال الألف واللام في شيء من الصفات ، ونصبُه على الحال في غير الأول[4] .

قال : وذلك قولك : هذا بُسْراً أطْيَبُ مِنهُ تَمراً[5] .

قال أبو علي : كأنّ هذا الباب مركّب من البابين اللذَين قبله .

---

(١) الكتاب ١٩٨/١ .

(٢) عقد الفارسى لهذه القضية مسالة مستقلة فى كتابه المسائل المنثورة /٣٨ ـ ٣٩ ، وخصها بفضل شرح وايضاح .

(٣) الكتاب ١٩٩/١ .

(٤) انظر تفصيل هذه الباب فى شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ٣٦ ـ ٣٧ وشرح الرمانى للكتاب ايضا ، جـ ٢ ق ٣١ ـ النكت ٤١٨/١

(٥) الكتاب ١٩٩/١ ، وفى التعليقة (بُسُر) بالضم وهو خطأ ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٣٧ ، وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « هذا الباب انما يأتى فى تفضيل شيء فى زمن من أزمانه على نفسه فى سائر الأزمان ، ويجوز أن يكون الزمان الذى يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولابد من اضمار مايدل على المقتى منه ←

قال أبو علي : إذا أضمر فعل مستقبل أو فعل ماض ، لم يمتنع أن ينتصب الاسم عنه على الحال ، كقولك : ضَرَبَ زَيْدًا قائمًا ، ويضرب قائمًا ، وسيَضْرِبُ قائمًا ، فكذلك : هذا بُسْرًا وَرُطَبًا ، ينتصبان على إضمار هذا إذا وَقَعَ أو إذا يقعُ ، فليس الحال هي المضمر إنما العامل فيها مضمر .

قال سيبويه : هذا كله ينتصب (الظروف) على ما هو فيه وعلى ما هو غير ما هو فيه .

←

والاستقبال نحو مايقصد من ذلك ، فان كان زمانا ماضيا أضمرت (اذْ وأَلْ) ، وان كان مستقبلا أضمرت (اذا) ، فاذا قلت (هذا بسرا أطيب منه تمرا) وكانت الاشارة اليه فى حال ماهو تمر ، فالتفضيل وقع فيما مضى ، والتقدير : هذا اذ كان بسرا أطيب منه اذ صار تمرا ، فهذا مبتدأ ، وخبره (أطيب منه) ، وبسرا وتمرا جميعا حالان من المشار اليه فى زمانين ، والعامل فى الحال (كانَ) ، وفى (كان) ضمير من المبتدأ » . وانظر أيضا شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ وانظر النكت ١/٤١٩ .

(١) الكتاب ١/٢٠٢ وفى هذه العبارة اضطراب سببه تداخل كلام سيبويه بتفسير أبى على ، وصحة العبارة كما جاءت فى الكتاب . « فهذا كله انتصب على ماهو فيه وهو غيره » وبمثل هذا جاء النص عند السيرافى فى شرحه للكتاب ، ج ٢ ق ٤٠ .

وسيبويه يومىء الى أن ماينصب على الظرفية ليس كله داخلا فيها ، ففى بيت الأعشى الذى ساقه سيبويه :

أى : معنى الاستقرار / وما هو غيره : أى النّاصِبُ لهذه الظروف ٢٩/ب المُضْمر ، وهو غيرها .

قال : ومثل ذلك : أنْتَ كعبدِ الله[1] .

أى : أىْ جعلته ظرفاً ، لأن هذه الكلمة قد تدخلُ عليها كافُ أخرى[2] .

قال : يدلك على أن سواءك وكزيدٍ بمنزلة الظُّروف أنك تقول : مَرَرْتُ بمَنْ سِوَاءك[3] .

قال أبو على : يَدُلُّ قولك : مَرَرْتُ بمَنْ سِوَاءك على أن سواءك ظرف ، لأن الأسماء الموصولة يوصل بها الجُمَلُ ، فإذا وصل بها الظرف فعلى أن الظرف مُتعلق بجملة من فِعْلٍ وفاعِلٍ محذوفة ، كأنك قلت : مررت بمن استقرَّ سواءك ، فالضمير يرجع إلى الموصول مِنْ اسْتَقَرَّ ،

←
نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية   جنبى فطيمة لاميل ولاعزل

نصب (جنبى فطيمة) على الظرفية ، (فُطَيْمَة) هذه امرأة لامكان . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١٠٣/١ (الربح) ، وانظر هامش الكتاب ٢٠٢/١ ، وفرحة الأديب /٤١ - ٤٢ .

(١) الكتاب ٢٠٣/١ .

(٢) انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٤٢ .

(٣) الكتاب ٢٠٣/١ .

إلا أنه لما حذفَ قام الظرف مُقامه ، وعلى ذلك قولك : الذي كزَيدٍ[1].

قال أبو علي : الأماكنُ المختصة[2] تُشبِهُ زَيْداً وعَمْراً في أن لكلّ ضَرْبٍ منها جُثَثًا متميزا بعضها من بعض ، ومختصة ، فكما أن الفعل غيرُ المتعدى لايتعدّى إلى زيدٍ وعمرٍو ، كذلك إلى هذا النحو مِنَ الأماكن .

قال : واعلم أن ظُروف الدّهْر أشدُّ تمكنًا في الأسماء[3].

---

(١) شبه سيبويه قولنا (مررت بمن سواءك) بقولنا (الذي كزيد) وأن (سَواء) غير متمكن شبيه بالكاف التي هي حرف توضع موضع (مِثْل) في حال التشبيه ، فتكون اسما ، « ثم بين أن (سَواء) والكاف جميعا بمنزلة الظروف انك تقول : مررت بمن سواءك ، ونزلت على من سواءك ، ومررت بالذي كزيد ، فصار ذلك كقولك : بمن عندك ، وبالذي عندك ، وهو غير متمكن ، ولو قلتَ مررت بمن فاضل ، وبالذي صالح كان قبيحا ، لأن فاضلا وصالحا اسمان متمكنان ، ولا يحسن أن تقول : بمن هو فاضل ، والذي هو صالح ، ولايحسن أيضا أن تقول : بمن مثل زيد ، وممن غير زيد ، وبالذي مثل زيد ، ولا بالذي غير زيد ، لأنها أسماء متمكنة ، غير ظروف ، فلابد من ذكر العائد الذي يعود الى (الذي ، وَمنْ) » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ١ ؛ ق ٤٢ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٣٧ .

(٢) يشير أبو علي هنا الى الباب الذي عقده سيبويه لما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . انظر الكتاب ١/٢٠٥ ؛

(٣) الكتاب ١/٢٠٨ .

قال أبو العباس : ليست[1] ظروف الزمانِ أشَدَّ تَمَكُّنًا في الأسماء بَلْ هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية[2] ، وذلك أن الظُّرُف ظرفان ؛ ظَرْفٌ مكاني وظرف زماني ، فالفعل يدل بصيغته على الظرفِ الزماني[3] فهذا الظرف أقعدُ في الظرفيّة من الضّرب الآخر ، وأبعد من الاسمية منه ، وعلى هذا عقد سيبويه في أول الكِتاب ، ولكنه سَها في هذا الموضع[4] .

قال : وإذا قُلت : رُبَّ رَجُل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجُلِ بِرُبَّ[5] .

قال أبو على : (يَقُولُ) ها هنا في موضع جَرٍّ لأنه صفة رَجُلٍ ، والصفة تجرى على الموصوف مِنْ غير أن تضاف إليه بحرف جرٍّ ، والمضاف إلى رجلٍ بِرُبَّ فعل محذوف (رأيْتُ) وما أشبهه ، جوابًا لمن يقول : مارأيت رَجُلاً يقول ذاك وهو مذهب أبي بكر .

قال : مَرَرت بِرَجل ماشِئْتَ مِنْ رجل[6] .

---

(١) في المخطوطة (ليس) .

(٢) الظروف المكانية أقرب الى الأسماء المتمكنة من الظروف الزمانية .

(٣) لأن الفعل يتضمن الحدث والزمان معا .

(٤) انظر الكتاب ١٦/١ .

(٥) الكتاب ٢٠٩/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق ٤٨ .

(٦) الكتاب ٢١٠/١ .

قال أبو على : (مَا) فى قوله : ماشِئْتَ مِنْ رجلٍ ، بمعنى المصدر ، ولايجوز أن يكون بمعنى (الّذِى) لأنه صفة لنكرة ، وقد وقعت المصادِرُ مضافة صفاتٍ للنكرة فى هذا البابِ (بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ)[١].

قلت : إنما وصف هذه النَّكِرات بهذه الأسماء المضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل ونيَّة الانْفِصَالِ ، فمعنى (قَيْدِ الأوَابِدِ) مُقيِّدِ الأوَابِدِ .

قال : وإن شِئْتَ أجْرَيْتَهُ مَجْرَى العِدَّة[٢] .

---

(١) هذا بعض بيت لامرىء القيس (من الطويل) فى وصف فرسه:

بمنجرد قيد الأوابد لاحه　　طراد الهوادى كل شأو مغرب

انظر ديوانه /٤٦ ، وقد ساقه سيبويه شاهدا على أن (قيد الأوابد) أجرى على (مُنْجَرِدٍ) نعتا له ، وان كان مضافا الى معرف بالألف واللام لأنه فى معنى الفعل ، فكأنه قال : (بمنجرد يقيد الأوابد) ٠ انظر الكتاب وهامشه ٢١١/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ق ٤٩ ، وشرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ٤٩ ، النكت ٤٣٠/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٠٩ ٠

وأبو على هنا وفى المسائل البغداديات /٢٧٥ — ٢٧٦ يقرر أن المصادر توصف بها النكرات وان كانت على لفظ المعارف ، لما يقدر فيها من الانفصال ، فتقدير (قيد الأوابد) : قيد الأوابد ، أو مقيد الأوابد ٠

(٢) فى الكتاب ٢١٤/١ — ٢١٥ قوله : « مررت بثلاثة نفر رجلين مسلمين ورجل كافر ، جمعت الاسم ، وفصلت العدة ، ثم نعته وفسرته ، وان شئت أجريته مجرى الأول فى الابتداء فترفعه ، وفى البدل فتجره » انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ق ٥٣ ٠

قال أبو على : أى وضعت (رَجُلاً) موضع العِدَّة المجموعة أعنى قوله : بِرَجُلَيْن[1]، فيكون تقدير الكلام : مررْتَ بِرَجل مُسْلِم ورجل / كافرٍ .

٣٠/أ

قال : وتقول : مَرَرتُ بأربعةٍ صَرِيعٍ وَجرِيحٍ[2] .

قال أبو على : لا يجوز الجرُّ فى موضع (صَرِيعٌ وجَرِيحٍ) على الصفة ، لأن الصفة حكمها أن يكون الموصوف ، وليس إتْيَانُ أربعةٍ .

قال أبو بكر : دخلتِ (الْوَاو) على (لَكِنْ) وهما جميعاً قد يستعملان حرف عطف ، لأن الواو لازمٌ للعطف لايزول ، و (لَكِنْ) يُشدَّد فيعمل ويخرج عن حَدِّ العَطْف[3] .

---

(١) أصل العدد عند سيبويه فى هذه العبارة (ثلاثة رجال) ، ثم لما فصل العدد قال : « ... رجلين مسلمين ، ورجل كافر » ،فكأنما تقدير الأمر عند الفارسى سواء قوله (ثلاثة رجال) أو (رجلين) .

(٢) الكتاب ٢١٦/١ ، وعلل سيبويه وجه الرفع فى الصريع والجريح أن « الصريع والجريح غير الأربعة ، فصار على قولك : منهم صريع وجريح » ، قال أبو سعيد : « لأن عدة النعت أقل من عدة المنعوت » . انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ٥٤ .

(٣) الواو من حروف العطف ، وتستعمل (لكنْ) للعطف أيضا ، وتدخل الواو على (لكنْ) عند العطف ، فتقول : (ما مررت برجل صالح ولكن طالح) ، والواو فى العطف أمكن من (لكنْ) ، وليست

خفيفة

قال : تَنفِيُ هذا ما مرَرْتُ بِزيدٍ ، وما مَرَرْتُ بِعَمْرٍو[1] .

قال أبو عثمان[2] : أخطأ عِنْدِي ، ونفيه عن اللفظ : ما مَرَرْتُ بِزيدٍ وعَمْرٍ .

←

لازمة للعطف لاتزول عنه — كما يقول الفـــارسى — فهى حـرف يتعدى العطف الى القسم ، والجر ، والحال وغير ذلك ، كما أن (لكِنْ) اذا شددت تخرج الى النصب .

قال ابو سعيد : « وأما (لكِنْ) ، فاذا أتت بعـد منفى جاز أن يكون ما بعدها عطفا ، كقولك : ما زرت زيدا لكن عمرا ، وما مررت بزيد لكن عمرو ، وماخرج زيد لكن عمرو ، وليس يكون لها عطف الا على هذا (فهى) توجب لما بعدها مانفى عما قبلها ، كما أن (لا) تنفى مابعدها ما أوجب ما قبلها ، فهى نقيضة (لا) » شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ق٥٥

(١) الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) هو أبو عثمان المازنى ، وقد مـرت ترجمته ، ويـرى أن نفى المرور بهما كان يقع بقوله : (ما مررت بزيد وعمـــرو) ، أما قـوله : (ما مررت بزيد ، ومامررت بعمـــرو) فهـو الذى يسميه ســـيبويه (مرُورَيْنِ) الكتاب ٢١٨/١ ، ولمـا كانت الواو تشرك بين المتعاطفين فى الاعراب ، فانها تشرك بينهما فى المعنى ، حتى يكون الثانى داخـلا فيما دخل فيه الأول من المعنى الذى ذكر للأول فى الجمـع والتفـرق ، فالجمع أن تقول : (مررت بزيد وعمرو) اذا كان مـرور واحد وقـــع بهما ، والتفرق أن تقول : (مررت بزيد وعمرو) وقد مررت باحدهمـا فى وقت وانقطع مرورك ثم مررت بالآخر بعد حين . انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٥٦ .

وذهب أبو عثمان إلى أن النفي على لفظِ الإيجاب ، فكما أنه لم يذكر في الإيجابِ المرور مرتين ، وفُهِم عنه ما أراد منهما فكذلك حالُ النّفي[1] .

قال : (لَـكِنْ) معناها الإضْرَابُ ، ويعطف بها فإذا ذكرتِ الواو قبلها كانت العاطِفة الواو ، وبقى في (لَـكِنْ) معنى الإضرَابِ وزال عنها معنى العطفِ مع الواو[2] .

قال : وإذا كان قبل ذلك منعوت ، أي : مذكُور فأضمرتهُ ، أو اسم أضمرتهُ ، أو أظهرته فهو أقوَى ، أي الرفع[3].

---

(١) هذه احدى المسائل التي غلّط المبرد فيها سيبويه ، مستدلا برأى المازنى ، ورجع ابن ولاد رأى سيبويه . انظر الانتصار ، ق ١٠٩ - ١١٠ ، ولم يقف عند هذه المسألة طويلا في المقتضب ٤/١٥١ .

(٢) « لكن وبل » حرفا عطف عند سيبويه والنحويين ، كما أنهما يفيدان الاضراب انظر الكتاب ١/٢١٦ ، ٢١٨ ، الا أنهما لايكونان في أول الكلام انظر المصدر نفسه ١/٢١٧ ، قال أبو سعيد : « (بل ولكن) اذا كان قبلهما جحد فهما في المعنى سواء ، كقولك : مامررت بزيد بل عمرو ، وما مررت بزيد لكن عمرو ... » شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق ٥٩ . وقال سيبويه : « والمعرفة والنكرة في (لكن ، وبل ، ولابل) سواء » الكتاب ١/٢١٩ .

(٣) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، وتحرير عبارة سيبويه كالتالي : « وقد يكون فيه الرفع (في مثل قولك : مامررت برجل ولكن حمار) على أن يذكر الرجل ، فيقال من أمره ومن أمره ، فتقول أنت :

←

قال أبو إسحاق[1] : أى إذا كان الاسمُ منعوتاً كقولك : ماَمَرَرْتُ بِبَغْل فارِهٍ ، لأن البَغْل مضمر فى الفَارِهِ ، فإذا كان كذا فهو أحسنُ .

وأما قوله[2]: أو اسماً أضمرتَهُ فهو كقولك : ماَمَرَرْت بهِ بَغْلاً ، يريد بالاسم الهاء الذى فى (بهِ) .

←

قد مررت به ، فما مررت برجل بل حمار ، ولكن حمار ، أى بل هو حمار ولكن هو حمار ... كأنه قال : ولكن الذى مررت به حمـــار واذا كان قبل ذلك منعوت فأضمرته أو اسم أضمرته أو أظهـــرته فهو أقـــوى » الكتاب ٢١٩/١ ، وانظـــر شرح الرمانى للكتـــاب ج ٢ ق ٥٧ . وفى المخطوطة نصب (منعوتا ، مذكورا ، اسما) .

(١) هو الزجاج ، وقد مرت ترجمته .

(٢) الضمير يعود الى سيبويه والقول فى الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٩ .

هذا بابُ مجرى نعتِ المعرفة عليها[١]

قال أبو بكر[٢] : شرط هذا الباب أن يكون الأعَمُّ صفةً للأخصِّ ، وإنما صار الأعمُّ صفة للأخصِّ لأنه إذا جُمِعا تركَّب منهما ما هو أخصُّ من كل واحدٍ منهما على الإفراد ،[٣] كقولك : زَيْدٌ الطَّويلُ ، فإنه أخصُّ من كلٍّ واحدٍ من الصفة والموصوف .

قال أبو علي : وإنما لا تقول (مَرَرْتُ) بهذين الطَّويلِ والقَصير[٤] لأن (هذَا) مع ما يوصف بهِ بمنزلة اسم واحد ، فمنزلَةُ وصفة منه منزلة حرف مِنْ حروفه ، فكما لايجوز أن تُثَنَّى الاسم وتجمعه قبل تمامهِ ، كذلك لايجوز أن تُثنِّى (هذا) قبل أن تُتِمَّه بضم الصفة إليه[٥] .

---

(١) الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر الانتصار ق ١١٣ ٠

(٢) لعله أبو بكر بن السراج ، وان كان السيرافى قد أحال الى أبى بكر مبرمان رأيا فى هذا الباب ، لكن الغالب عند السيرافى والفارسى اضافة (مبرمان) الى (أبى بكر) ان كان الرأى لمبرمان ، أما ان كان لابن السراج ، فانهما يكتفيان بذكر كلمة (أبى بكر) ٠ انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٦٣ ٠

(٣) جاء بعد هذا قوله : « كقولك : زيد الطويل ، فانه أخص من كل واحد من كل على الافراد » وهو تكرار ، ويبدو أنه سبق نظر من الناسخ حيث كرر الكلام ، ومزج بين العبارات الواردة فى السطور الثلاثة الأخيرة ٠

(٤) العبارة فى الكتاب ٢٢١/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ٠

(٥) فى المخطوطة تكرار لقوله : « ولا يجوز أن تثنى (هذا) قبل أن تتمه بضم الصفة اليه » ولعله سبق نظر من الناسخ ٠

ولا يجوز أن تقول : مَرَرْتُ بهذا ذِي الْمَالِ[١] ، لأن الاسم المضاف لا يكون مع اسمٍ آخر بِمَنْزِلةِ اسمٍ وحدا .

قال أبو علي : الذي سمَّاه سيبويه في باب مجرى النَّعْت على المَنعوت تفسيرًا للنعت ، هو الذي يَنتصب هنا على الحال ، والمثال في ذلك قولك : مررْتُ برجُلَين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ ، فتقول : مرَرْت بأَخَوَيْكَ / صالحًا وطالحًا ، ومررت بأخويك رَجلاً صالحًا ورجلا طالحًا ، فذكرت ها هنا رجلا ، وَصْلَةً إلى الحال ، كما كان في النَّكرة وصلَةً إلى الصفة ، وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيرًا للنعت ، وتوكيدًا له ونظير قولك : مَررتُ بأخويْكَ رجلا صالحًا ورجلا طالحًا[٢] .

٣٠/ب

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٢١/١ ، قال أبو سعيد : « لا تقول : « مررت بهذين الطويل والقصير » ، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة (هذا الرجل) بمعنى : لا يجوز (مررت بهذين الطويل والقصير) وتجعل الطويل والقصير نعتا لهذين،وهذا معنى قوله : تجعله من الاسم الأول وانما لم يجز ذلك ، لما ذكرنا من فساد الفصل بين المبهم ونعته ، لان قوله (والقصير) لم يل الاشارة لفصل (الطويل) بينه وبين الاشارة » . شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٦٣ . وقال أبو الحسن الرماني :

« وتقول : (مررتُ بالزَّيدين الطَّويل والقَصير) على الصِّفة ، ولا يجوز (مررت بهذين الطويل والقصيرِ) على الصفة ، لأن اتصال صفة المبهم به أشد من اتصال صفة العلم به ... » انظر شرح الرماني للكتاب جـ ٢ ، ق ٦٠ .

(٢) قال الرماني : « تقول : (مررتُ بأخويك مسلِماً وكافراً) ←

قوله : تَرَى خَلْقَهَا نِصفٌ قَنَاةٌ قَوِيمَةٌ (١).

إذا جعلت (قناةً قويمةً) حالا ، فقولك (قناةً) وصلةٌ إلى ذكر الحال .

←

على الحال ، ويجوز (مَررتُ بأخويْكَ مسلمٍ وكافرٍ) على البدل ، ويجوز الرفع على الابتداء بتقدير (أحدهما مسلم ، والآخر كافر ، وانما جاز بدل النكرة من المعرفة لأن الثانى يقدر فى موضع الأول ..) شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لذى الرمة وهو بتمامه :

ترى خَلْقَها نِصف قناة قويمة وَنِصْف نقاً يرتج أو يتمرمر

وقد استشهد به سيبويه على رفع (نِصْفٌ) على الابتداء ، ولو نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ١/٢٢٣ وانظر هامشه ، نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ١/٢٢٣ وانظر هامشه ، والبيت فى ديوان ذى الرمة /٦٢٣ ، وفيه (خَلْفَها) بالفاء ، وأشار المحقق الى رواية سيبويه بالقاف ، والمعنى يؤيد ما جاء عند سيبويه ، كما أن رواية الديوان بنصب (نِصْفاً) ، وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله: « وبعضهم ينصبه على البدل ،وان شئت كان بمنزلة (رَأيْتُهُ قائماً) كأنه صار خبراً على حد من جعله صفة للنكرة ، الكتاب ١/٢٢٣ ، انظر شرح الرّمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٦٢ ـ ٦٣ ، والنكت ١/٤٤٥ ، وروى ابن السيرافى البيت بنصب (نِصْفاً) على البدلية ، وجعل القناة وصفا للمنصوب وأشار الى روايه الرفع ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/٣٤٦ (الريح) ، وخطأ المبرد نصب (نِصْفاً) على الحال ، مقررا أن (نِصْفاً) لا ينبغى أن يكون هنا الا معرفة ، لأن معناه الاضافة ... انظر الانتصار ، ق ١١٤ ، قال البغدادى « والحجة لسيبويه أنه نكرة ... » انظر الخزانة ٢/٤٨٠ .

وأنشد للفرزدق (١) :

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهُمْ
طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعِفُ

قال أبو على : قوله : طليق ومكتوف اليدين ، طليق مع المبتدأ المضمر قبله فى موضع نصب لوقوعه خبرًا لأصبح ، والظرف على هذا التقدير مُلغًى ، أعنى قوله : فى حيث التقينا ، وكذلك قوله (٢) :

* وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتاً *

لو لم ينصب (شامتاً ومزرياً وزارياً) لصارت الجملة التى كانت

---

(١) البيت من الطويل ، وأنشده سيبويه برفع (طَلِيْق) وما بعده على القطع ، والابتداء على معنى (مِنْهُمْ طَلِيْق ومنهم مكتوفُ اليدين) انظر الكتاب وهامشه ٢٢٢/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١١١ ، الخزانة ٣٦/٥ (هارون) والبيت فى ديوان الفرزدق ٢٩/٢ .

(٢) اشارة الى بيت النابغة الجعدى من الطويل وهو قوله :

وكانت قُشير شامِتاً بصديقها   وآخر مزريا عليه وزاريا

حيث نصب (شامِتاً) خبراً لكان ، ولو قطع ورفعه على الابتداء لجاز وكان حسنا . انظر الكتاب وهامشه ٢٢٢/١ ، والبيت فى ديوانه ١٧٧ ، وانظره أيضا فى كتاب النابغة الجعدى - حياته وشعره /١٥٩ انظر أيضا شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، النكت ٤٤٤/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢ ، وفى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢١/٢ (الريح) : (وآخر مَزْرِيا وآخر زارِياً) ، ومثل ذلك عند الشنتمرى فى هامش الكتاب ٢٢٢/١ ، وانظر البيت فى الخزانة ٢٩٨/٢ .

(يكونُ بعضُهم شامتٌ) والجملة التي كانت (تكون) معطوفاً عليها في موضع نصب .

أبو علي : إنما وصِف العلَمُ الخاص بالمُبهمة ، والصفات إنما تكون حُلَى ، وليست المبهمة بظاهرة في لفظها الحِلْيَةُ ، لكنها تتضمن معنى التشبيه والإشارة ، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك : هذا زَيْدٌ راكباً ، فمن حيث انتصب الحال بعدها لمعنى الفعل الذي تتضمنه وجاز أن يُنعت بها(١) .

وقوله : معطوفةٌ(٢) ، يريد بها معنى الإتباع ، وعلى هذا سمِّيَ الاسم الذي يبيِّن به كما يبيِّن بالصفة عطف البيان .

قال : كقولك : لَمْ يَبْقَ منهم مُخْبِرٌ ، وقد بقى منهم(٣) .

---

(١) يقرر سيبويه أن الصفة تكون تحلية نحو (الطّويل) ، وتكون قرابة نحو (أخيك ، أو صديقك) ، كما تكون اسما مبهما ، وأن العلم الخاص نحو (زيد) لا يكون صفه لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم . انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٦٣ .

(٢) اشارة الى قول سيبويه : « واعلم أن المضمر لا يكون معطوفا . من قِبَل أنك انما تضمر حين ترى أن المحدّث قد عرف من تعنى ، ولكن لها أسماء تعطف عليها ، نعم وتؤكد ، وليست صفة ، لأن الصفة تحلية نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المهمة ولكنها مَعْطُوفة على الاسم تجرى مجراه ، فلذلك قال النحويون صفة ، وذلك قولك : (مَرِرْتُ بهم كُلِّهِمْ) » الكتاب ٢٢٣/١ فمعطوفة هنا تعنى عطف البيان لا النسق ، وانظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢/ ، ق ٦٣ .

(٣) الكتاب ٢٢٣/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٦٣ ، قال الرمانى : « اذا قلت : (مَرَرْتُ بِهِم كُلِّهِم) جاز على وجهين : أحدهما : العموم ، والآخر : الخصوص على المبالغة التى لا تعد فيها من بقى منهم لم تمر به ، ولكن لا يجوز هذا الا بدليل يصحب الكلام لأنه خلاف الأصل والحقيقة » ، شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٦١ .

قال أبو إسحاق : قوله : وقد بَقِي منهم ، إنما يُريد تكثير ذلك ، كقولك : رأيتُ بَنِي تميمٍ اليوم كُلَّهم ، وإنما رأيت بعضهم ، وقد بَقِي منهم قومٌ لم ترهم ولكنَّكَ تُكثِّرُهُ .

قال : وإنما صارَ المبهم بمنزلة المضاف ، لأن المُبهم تُقرِّبُ به شيئًا أو تُبَاعِده ، وتشير إليه[1] .

قال أبو على : معنى قوله المبهم بمنزلة المضاف ، أى ليس يجوز فى صفة المبهم إذا ناديتهُ إلا الرفع ، كما أنه ليس يجوز فى صفة المضاف إلا النصبُ ، فلما لزِم صفة المبهم إعراب واحدٌ كما لزِمَ صفة المضافِ إعراب واحد وخالف كُلٌّ واحدٍ منهما صفة المنادى المفردِ ، غير المبهم ، إذ كانت تُرفع وتنصب ، اتفقا من هذا الوجهِ .

٣١/أ **قال :** ولم يُرِد أن يُعَيِّن بقوله : (كُلَّ الرَّجُلِ) / ماقبله كما يُبين (زيداً) إذا خافَ أن يَلْتَبِسَ[2] .

قال أبو بكر : يُريد لا يبينُ بقولك (كُلَّ الرجلِ) ماقبلهُ كما يبين (بالطَّويلِ) ، وما أشبهه ، لأن قولك : (كَلّ الرَّجل) ، ليس بصفة مُخَلَّصةٍ مميزة ، إنما هو ثَناء ، وكذلك صفات الله عَزَّ وَجلّ .

---

(١) الكتاب ٢٢٣/١ .

(٢) خلط الفارسى تعليقاته بكلام سيبويه ، فقوله (كُلّ الرَّجل) يعنى المثال الذى أورده سيبويه وهو قوله : (عَبْد الله كُلّ الرَّجل) ، وقوله : كما يبين (زيداً) ، يومىء الى قول سيبويه : « ولم تُرِد أن تجْعل (كُلّ الرجُلِ) شيئا تعرف به ما قبله وتعيينه للمخاطب ، كقولكَ : (هذا زيد) ، فاذا خِفْتَ أن يكون لم يُعرف قلت (الطَّويل) انظر الكتاب ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

قال أبو على : إنما قَبُحَ (ما يَحْسُنُ بعبدِ الله مثلِكَ)[١] فى المدح ، من حيثُ قبح : (مَرَرْتُ بعبدِ الله كُلِّ الرجل) فى المدح ، لأن عبد اللهِ ليس مما يمدح به[٢]، كما يمدح بالرجل ، لما يَدْخُله من معنى الكمال والنَّفاذ فإن لم تُرِد المدح فى قولك : (ما يَحْسُنُ بعَبدِ اللهِ مِثلِكَ) وأردت بمثلك المعروف بِشِبْهِهِ فقد جاز[٣] .

قال : والتبعيض والابتداء أقوى[٤] .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٤ حيث قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ... واعلم أنه لا يحسن (ما يحسن بعبد الله مثلك ...) » .

(٢) يريد أن (عبد الله) علم ، وهو غير وصف ، وليس اسم جنس (كالرجل) الذى ربما وصف به لتضمنه معنى المدح والكمال ، تقول : (هذا رَجُلٌ كُلُّ الرَّجلِ) ونحو ذلك ، انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) فى المخطوطة (فقد أجاز) بزيادة الهمزة .

(٤) فى الكتاب ١/٢٢٦ : « والابتداء فى التبعيض أقوى » ، ومدار الحديث حول كلمة (أخْوَالُنا) فى بيت مهلهل الذى أنشده سيبويه وهو قوله :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخْوَالُنا وهم بنو الأعمام

فقطع (أخوالنا) مما قبلها وحملها على الابتداء .

انظر الكتاب ١/٢٢٥ وانظر تعليق الشنتمرى بهامشه . قال ابن النحاس : « للعرب فى هذا البيت ثلاث لغات : الرفع ، والنصب ، والجر أما الرفع فعلى التفسير ، كأنه قيل له : أى بنى يشكر ؟ فقال : هم أخوالُنا ، وأما النصب فعلى معنى (أخوالَنا) ، وأما الجر فعلى البدل من يشكر » . انظر شرح أبيات سيبويه /٩٥ - ٩٦ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢/٤١ .

والفارسى يرى أن رفع (أخوالنا) فى البيت على أنها خبر للمبتدأ قوى ، ومثله أيضا الجر على أنها بدل بعض من كل

قال أبو على : إنّما صار الابتداء والتبعيض فى المعرفة أقوى ، لأن حُكم المبتدإ أن يكون معرفةً .

قال أبو بكر : مُخالِطها السَّقام ، ومُخالِطهُ بُهْرٌ(١) على خلاف ما حكوْا ولو كانا كما قالوا لكانا منصوبين .

قال : فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبُون هذا ، فهم ينصبون به دَاءٌ مُخالِطهُ ، وهو صفة الأول ، وهم يقولون : هذا غُلامٌ لَكَ ذاهِباً(٢) .

---

(١) جمع أبو على هنا عبارتين وردتا فى بيتين رواهما سيبويه ، الأول من الكامل ونسبه الى ابن ميادة المرّى من غطفان وهو قوله :

وارتشن حين أردن أن يرميننا نبلا مقذذة بغير قداح
ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مُخالِطُها السقام صحاح

أما الثانى فهو من الطويل وهو من قول الأخطل :

حمين العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بهر

انظر الكتاب ١/٢٢٦ ، ففى الشاهد الأول حمل الشاعر (مخالطها) على الأعين وهى نكرة لما فيه من نية التنوين والخروج عن الاضافة ، فجرى مجرى الفعل فرفع ما بعده ، وفى الشاهد الثانى حمل (مُخالطه بهر) على قوله (به نفس) لما فيه من نية التنوين أيضا ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/٢٢٧ ، وانظر فى الشاهد الثانى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٣٥٦ (الريح) . وانظر الشاهدين فى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢/ ، وبيت الأخطل فى ديوانه ٢١٥/ ، وانظر الشاهدين فى النكت ١/٤٤٩ ، الخزانة ٢/٢٩٣ - ٢٩٤ . وفى المخطوطة جاء فى بيت الأخطل (مخالطها) وهو سهو من الناسخ اذ يظهر أنه ظنها كالتى فى البيت السابق .

(٢) الكتاب ١/٢٢٨ ، ويبدو أن أبا على قد تصرف قليلا فى لفظ سيبويه ، أو أن يكون قد اعتمد على نسخة تخالف نسخة المطبوع .

قوله : ينصبون هذا ، هو إشارة إلى ما فى البيتين وما أشبَهَهُ .

يقول : ليس انتصاب هذا الضَّرب من حيث حُذف التنوين منه ، إنما انتصابه على الحال من النَّكِرة أو المعرفة ، والتقدير فيما وقَعَ من ذلك منقصِاً مُتصلاً الانفصال .

قال : أبو على : وإنما ذكر سيبويه الحال من النكرة فى قولك : هذا غُلامٌ لكَ ذاهِباً[١] ، ليُعلِمَ أنه إذا سُمع (بهِ نَفْسٌ عالٍ مُخَالِطُهُ) منصوباً ، فقد نُصِب على أنه حال من النكرة ، ولم ينصب من حيث حُذف التنوين ، وقد يجوز أن يكون (ذاهِباً) حالاً مما فى ذلك من الضمير ، ولا حُجَّة فيه على هذا الوجه ، لأن الحال فيه من المعرفة ، وإنما الحُجة أن يكون الحال من (غُلامٍ) النكرة ، وكذلك قولك : مرَرْت برَجُلٍ قائماً ، الحُجَّة أن يكون الحال من (رَجُلٍ) دون التاء من (مررْتُ) .

قال : وبعضهم يجعله منصوباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حال رَفْعاً إذا كان غيرُ واقعٍ[٢] .

الواقع هنا الحالُ ، وغير الواقع هنا الاستقبالُ .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١/٢٢٨ ، وفيه (يجعله نصْباً) بدل (يجعله منْصوباً) .

قال : وإذا جعلتَه اسماً لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال [1].
أى : وإن جعل اسم الفاعل الماضى دون الحال والاستقبال .

قال أبو على : وإذا قلت : أتانِىَ الحَسَنَةُ أخلاقُهُ [2] فمعناه : أتانى الرجل الحسنةُ أخلاقُهُ ، فالحسنة فعل للأَخلاق ، وإن كان جارياً على الرجل ولذلك أنَّثْتَهُ ، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه ، وإنما / ٣١/ب قلت : الحَسنةُ ، لأن الصفة ليست للرجل ، وإن جرت عليه ، ولو حَذفت الهاء التى أضيفت الأخلاق إليها ، لم يَجُز أن تقول : أتانى الرجل الحسنة الأخلاق . لأن الحَسَنَ قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه صفة له ، ولم يرتفع به شىء من سببه ، فتأنيث (حَسَنٍ) خطأ إذا كان فيه ضمير مذكَّر ، ولم يكن الفعل للأَخلاق إذا حَذفت الهاء الراجعة إلى الرجل ، لكنك جعلت الحَسَن وصفاً للرجل ، ثم بَلَغْتَ به الأخلاق ، ولمَّا أن الحُسن صار فيه ضمير للأَول ، لم يَجُز أن تَرفع [3] به الأخلاق كما كنت ترفعه به قبل أن تحذف الهاء ولو رَفعت الأخلاق بالحَسَن كما كنت ترفعه به وهو مُضاف إلى الهاء لم تَخْلُ فى ذلك من أحد أمرين :

إمَّا أن تُخَلِّىَ الصفة من أن يرجع منها شىء إلى الموصوف ، وإما أن ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف ، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل

---

(١) الكتاب ٢٢٨/١ .
(٢) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .
(٣) فى المخطوطة (يرفع) .

فاعلان بغير حرف إشراكٍ وذلك غير جائز ، والأول أيضاً غير جائز ، أعنى إخلاء الصفة من ضمير الموصوف .

قال سيبويه : ومن جواز الرفع فى هذا الباب أنى سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان : كانَ عبدُ اللهِ حَسْبُكَ به رَجُلاً[1] أى : لم يعمل حسبُك هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفةً فتقول : كانَ عبدُ الله حسبُك به فترفع (بهِ) بقولك (حسبُك) وتعمله عمل الفعل ، لكن رُفع (حسبُك) بالابتداء ، و (بهِ) على أنه خبره ، فَبِهِ[2] فى موضع رَفع ، لأنه خبر مبتدأ ، ولو أعملَ (حسبُك) عمل الفعل لكان (بهِ) يصير موضعه رفعاً ، لارتفاعه بحسبك ، مُعمَلاً إعمال الفعل .

فإذا لم يجُز أن يعمل (حسبُك) و (كُلّ)[3] إعمال الفعل ، وقد جرَتا صفتين للنكرة ، كان إعمال (خزٍّ)[4] وما أشبهه من أسماء الجواهر البعيدة الشبَه من الفعل أبعد من أن تعمل عمل الفعل .

وقولك (حَسبُك به رجُلاً) فى الحكاية ، جملة من مبتدأ وخبر فى موضع نصب لوقوعه خبراً لِكانَ .

---

(١) الكتاب ١/٢٣٠ .

(٢) فى المخطوطة (فيه) .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « وتقول (مررت برجلٍ كل ماله درهمان) لا يكون فيه الا الرفع » . الكتاب ١/٢٣٠ .

(٤) فى قول سيبويه : « مررت برجلٍ خزٌّ صفته » انظر الكتاب ١/٢٣٠ ، أو قوله فى الباب قبل هذا الباب : « مررتَ بسرجٍ خزٌّ صُفّته » انظر الكتاب ١/٢٢٨ .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفةً مُفرداً وليس بفاعل ولا صفةٍ يُشبِه الفاعِل كالحَسَن (١)

قال : أبو علي : الذى يوافق هذا البـاب الباب الأول ، إنهما يَبْعُدان من أن يعمَلا عمـل الفعل ، لبُعْد المناسبة بينهما وبين الفعل ، ويفترقان في أن الصفات في البـاب الأول موصولة بشيء ، غير مُفردة ٣٢/أ وفى هذا الباب مفردة غير موصولة / .

قال : فاختير الرفع فيه لأنك لا تقول ذِرَاعُ الطُّولُ منوناً ولا غير منوَّنٍ (٢) .

الفصل ليس فى كتاب أبى بكر ولا معنى له ها هُنا أيضاً فى تبعيد هذه الصفات من أن تعمَل عمَلَ الفعل (٣) لأن وقوع الصفة خبراً لمبتـدأ لا يبعده من أن يعمل عمـل الفعل ، ألا ترى أنك تقول : زيدٌ خيرٌ

---

(١) الكتاب ١/٢٣٠ . وانظر الاختلاف فى الصيغة .

(٢) الكتاب ١/٢٣١ : « لأنك تقول ذراع الطولَ ، ولا تقول مررت بذراعٍ طوله » ورواية أبي توافق رواية السيرافى ، انظر شرح الكتاب ، جـ ٢ ق ٦٠ .

(٣) فى المخطوطة بعد هـذا قوله : « ألا ترى أنك تقـول » ، وهو بلا شك سـبق نظر من الناسخ ، لأن هذا العبـارة مذكورة في السطر الذى يليه .

منكَ[١]، فيقع (خيرٌ منكَ) وما أشبهه من الصفات التى لا تعمل عمل الفعل ، أخباراً ، وليس يُبعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل ، وإنّما الذى يُبعده عن أن يعمل عمل الفعل تَعَرِّيه من المعانى التى بها شابَهَتْ الصفات الأفعال كالجمع بالواو ، والتأنيث ، وموافقة الفعل فى البناء .

قال : ولكنهم يقولون : هو نارٌ حُمْرَةٌ[٢].

قال أبو إسحاق : يعنى أن النار لا يصفون بهـا ، وقد يبتدئونها ويبنونها على المبتدأ[٣] .

قال : وقد يجوز أن تقول على هذا الحد : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٌ أبوهُ وهو فيه أبعَدُ[٤] .

قال : أبو بكر : الرَّفعُ فى الصفة إذا قُلت : مَرَرتُ بِرَجُلٍ حسنٍ أبوه فى الرَّدَاءة نَظِيرُ الجر فى الاسم فى الرجل إذا قُلت : مَرَرْتُ

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ٢٣١/١ .

(٣) ساق أبو على تفسير أبى اسحق بالمعنى ، وهذه عادته حتى فى أقوال سيبويه وقد روى السيرافى قول أبى اسحاق فقال:« قال أبواسحاق الزجاج : باب الأخبار أن تكون أفعالا ، لأنك انما تخبر بحدث ، وقولك: (هو نار حُمْرةٌ) ليس الضمير لنار ، انما هو لرجل أو جوهر ، وانما المعنى هو مثل نار حمرة . شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٦٠ .

(٤) الكتاب ، ٢٣١/١ .

برَجُلٍ رَجُلٍ أبوه ، يريد إعمالك (رجُل) إعمال الفعل فى القبح ، كوَضْعِك (حَسَن) موضع الاسم ، وتركك إعماله عمَلَ الفعل [١].

قال أبو على : إذا وصفت الصفة المشبهة بالفاعل ، أو المشبهة بالمشبهة بالفعل ، بعدت مِن أن تعْمَلَ عمل الفعل كما كانت تعْمَلُ عَمَلَهُ قبل أن توصف ، وإنما بعدت بوصفِكَ إياها من أن تعْمَلَ عَمَلَ الفعل لأن الأفعال لاتوصف ، وإنما توصف الأسماء ، فأنت إذا وصفت هذه الصفات فقد بعدتها من مُشَابهة الفعل ، وأدخَلْتَهَا فى حَيِّز (الأسماء)[٢] فإذا قلت : مررتُ برَجُلٍ حسنٌ ظَرِيفٌ أبوه ، فإنما قوى الرفع لأنّ الصفة لم تخلُصْ للأبِ وحدها ، بل شمَلَتِ الأبَ وصفَتهُ الأولى[٣] . ألاترى أنكَ لو طلبت رجُلاً حسنا ظَرِيفاً أبوه ، لطلبت فى الرِّجال الحِسَانِ

---

(١) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « ... وما يجرى مجرى ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك فى الرفع (مررتُ برجلٍ
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك فى الرفع (مررتُ برجلٍ
رجلٌ أبوه) ، اذا أردت معنى أنه كامل ، وفى الجر (مررت برجلٍ رجلٍ أبوهُ) كما تقول (أسدٍ أبوه) ويحمل (رجل) على معنى (كامل) » ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٧٠ .

(٢) فى المخطوطة « الأفعال » .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٣١ ، قال سيبويه عن الحكم فى مثل هذا . « الرفع فيه الوجه والجيد ، والجر فيه قبيح » .

آباؤُهُمْ ، الرجل الظريف أبوه، ولم تَطْلُبْهُ في الرجال الظِّرَاف آباؤُهُمْ دون الحسان أباؤهم ، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحدِ ، [1] فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها على اسمٍ واحد فحكمه أن يكون قد عُرِف بالصفة التي عطفُ الصفة عليها بالواو .

قال أبو على : صار حسنُ الوَجْهِ ، بمنزلة (حَسَنٍ) في إضافة حَسَنٍ إلى الوجهِ ، من أجل أنّ التنوين والانفصال فيهِ جائزَان ، بمنزلة (حَسَنٍ) غير مضاف في أنّ الاسم يرتفعُ بِحَسنٍ وهو مضاف إلى (الوَجْهِ) / كما يرتفع به إذا كان مُنوناً غير مضاف فليس إضافةُ ٣٢/ (حَسَنِ الوَجْهِ)[2] كإضافة (أبي عَشَرةٍ)[3] لأنّ الانفصال يجوز في حَسَن الوَجه كما يجوز في (مُلاَزِم أبيهِ رجُلٌ) إذا أردت : (مَرَرْتُ برجُلٍ مُلازم أباهُ رَجُلٌ) ، فالإضافة في (حَسَنٍ) بمنزلتها في (مُلاَزِم) وليست بمنزلتها في (أبي عَشَرةٍ)[4] .

---

(١) يقال في مثل هذا « مررت برجلٍ حسن وظريفٍ أبوه » ، انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٠٣ .

(٢) في مثل قوله : (مَررْتُ برجلٍ حسنِ الوجه أبوه) انظر الكتاب ١/٢٣١ - ٢٣٢ .

(٣) في مثل قوله : (مررت برجُلٍ أبي عشرةٍ أبوهُ) . انظر الكتاب ١/٢٣٢ .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٣٢ .

قال سيبويه : فهي هاهُنا معطوفةٌ على المضمر ، وليست بمنزلةِ أبي [عَشَرةٍ] ، فإن حملته على قُبْحِهِ رفعت (١).

قال أبو علي : تقول : مَرَرْتُ بِقومٍ عَرَبٍ أجْمَعُونَ ، على أنّ (أجْمَعُونَ) يرتفع بضميرٍ في (عَرَبٍ) ، تقديره (هُمْ) ، وتقول : مَرَرْتُ بأَبِي عَشَرةٍ أبوه ، فلا يحسنُ أن يكون (أبُوْه) مرتفعاً بأبي عشرةٍ كَحُسن ارتفاع (أجْمَعون) بضمير (عَرَبٍ) .

فإن قال : أليس (عَرَبٍ) صفة بعيدة الشبه من الفعل ، كما أن أبا عشرةٍ صفةٌ بعيدةُ الشبه من الفعل ، فمن أين حَسُن ارتفاع المضمر المحمولِ عليه أجْمَعُون بعرَبٍ ، ولم يحسن ارتفاع (أبُوْه) بأبي عشرةٍ ؟

فالجواب في ذلك أن الظاهِر ليس بمنزلة المضمر ، لأن الصفة لابد من أن يكون فيها هو الموصوف بَعِيْدا كان شبهها بالفعل أو قريباً ، لأنه إن لم يكن فيها ضميرٌ للموصوف لم يتعلق به ، ولم تكن صفة له ، فالضرورةُ تؤدي إلى تقديرِ هذا المضمر في الصفة ، وليست الضَّرُورة بمؤدية إلى رفع الاسم بالصفة غير المشبهة بالفعل ، ولا المناسبة لهُ .

---

(١) الكتاب ٢٣٢/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وفيه أيضاً (فان تكلمتَ بهِ على قُبحه رفعت العدم) ، والضمير في قوله (فهي) يعود على (والعدم) في قوله : (مَررْت برجُلٍ سَواءٍ والعَدَمُ) ، أي أنه يقبح الرفع في (العدم) ، لأنه معطوف على ضمير الرفع المستكن في (سواء) ولا يحسن العطفُ الا باظهار الضمير . وانظر مزيد تفصيل وتعليل لقبح العطف هنا في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧١ .

قال: أبو علي : لو رفعت (أبْغَضَ) وما أشبهه[1] في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجْرِه على إعراب رَجُلٍ ، لم يَخْلُ ذلك من أحدِ أمرين :

إما كنت قائلاً : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكُحْلُ منه في عينه ، فرفعتَ (أحسنُ) بالابتداء ، ورفعت (الكُحْل) بخبره ، وفصلت بالكُحْل الذي هو الخبر بين الصلة التي هي (منهُ) وبين الموصول الذي هو (أحْسَنُ) وهو منهما أجنبي .

وإما كنت قائلا : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه الكُحْلُ في عينه ، والهاء في (مِنْهُ) ضمير (الكُحْل) كنت قد أضمرْتَ قبل مذكور ، والإضمار قبل الذِّكْرِ في أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه .

قال: يصيرُ خبراً لِلْمَعْرِفة لأنه ليس مِنَ اسمه[2].

قوله: ليس مِنَ اسمِهِ أي ليس في التعريف مِثْلَهُ فلم يَجْرِ عليه في الإعْرَابِ .

---

(١) يشير الى التي في الكتاب ٢٣٢/١ وهي قوله : (ما رأيتُ رجلاً أبغض اليه الشر منه اليه) وقوله : (ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عيْنيه الكُحْل منهُ في عَيْنيهِ) . وانظر شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق ٠٧٢ .

(٢) تمام عبارة الكتاب ٢٣٣/١ تقول : « واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة منصوب في اعرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبرا للمعرفة لأنه ليس من اسمه » .

قال : ومن قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أبى عشرة أبوه ، كما تقول : مَرَرْتُ بِرَجلٍ حسنٍ أبوه فهو ينبغى له أن يقول : بعبدِ اللهِ أبى العشرةِ أبوه [١].

قال أبو على : الألفُ واللّامُ فى العشرة إذا أعملت أى العشرة عمل الفعل ليستا بتعريف عهدٍ وتَخَصِيصٍ ، ولكن دخولهما كدخُولهما فى : (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) .

٣٣/أ **قال :** ولو قُلت : مَرَرْتُ بأَخِيه أبُوكَ ، كان مُحَالاً / أن يرفع الأبُ بالأخ [٢]. أى : لأن الصفة تجرى مجرى الفعل إذا كانت نكرة غير مختصةٍ .

قال : وهى فى مَرَرْت بأبى عشرةٍ أبوه [٣].

---

(١) الكتاب ١/٢٣٣ ــ ٢٣٤ وفيه (فشَبَّهَهُ بقوْلِهِ) بدل (كما تقوْلُ) عند أبى على ووافق السيرافى رواية الكتاب ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٧٢ ــ ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٣٤ ، وهو يعنى أن قوله : مررت بأبى عشرةٍ أبوه يجوز على استكراه ، وأن قوله : « مررت بأخيه أبوك » مُحال .

وفسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : لأن مذهب الفعل الذى يعمل وما يجرى مجراه هو شايع غير معين ، فاذا تغير الاسم لم يجر مجراه ، ألا ترى أنك لا تقول (مررت بأخيه أبوك) ، ويجوز أن تقول (بمُواخيه أبوك) فى مذهب (يواخيه) ، والعشرة اذا كانوا بأعيانهم فهم بمنزلة قولك (هؤلاء اخوتك) ، واذا لم يكونوا بأعيانهم ، فكأنا قلنا : (مررتُ

←

قال أبو بكر[1] : يريد بأبى عَشَرةٍ أبوه ، أى برَجُلٍ أبى عشرةٍ أبوه ، وإنما ذكر النعت وحدهُ اختصاراً .

قال : وبأبى العشرة أبوه إذا لم يكن شيئا بعينه يجوز على استِكراه[2] .

فإن جعلت الأخ صفة للأوّل لم تمتنع كما يمتنع إذا جعلته لما هو من سبب الأول ، كقولك : مررْت بزيدٍ أخيهِ أبُوك[3] . وإنما لم يمتنع إذا خلصته للأوّل ، لأن الذى يرتفع به مضمر هو ضمير الموصوف فإذا جعلتهُ لما هو من الأوّل امتنع أن يرتفع به ماهو مِنْ سبب الأول ، لأن الذى يرتفع به اسم ظاهر ، وقد تقدّمَ الكلام فى هذا .

قال أبو على : الصفات التى جرت على النكرات فارتفع بها ما كان من سببها إذا أُريد إجراؤها على المعارف ، ورفع ما كان من سببها بها أدخل عليه الألف واللام ، فإن كانت الصفة على زنةِ فاعل ، أو كانت

←

بعبْدِ اللهِ الكبير الأولاد أبوه) وعلى أنجوازه فى الذكر اذا قلنا : (مررْتُ بأبى عشرةٍ أبوهُ) وفى المعرفة اذا لم يكن شيئا بعينه يجوز على استكراه ، فكيف اذا صار شيئا بعينه ؟! » تفسير السيرافى ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(١) هو أستاذه ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) الكتاب ١/٢٣٤ .

(٣) فى هذه العبارة مزج الفارسى تعليقة بكلام سيبويه ، انظر الكتاب ١/٢٣٤ . وانظر أيضا شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق٧٣

مشبهة به ، دخلها الألف واللام على معنى الذى ، فصار الاسم بمعنى (الفعل) ، ووقع ما يتصل به صفة للمعرفة ، فقولك : مَرَرْتُ بأخِيك الضَّارِبه عَمْرٌو ، تقديره : الذى ضربه عمرٌو ، وقولك : مَرَرْتُ بالحَسن وجهُه أى بالذى حسن وجهه ، ولولا أن الألف واللامَ بمعنى الذى ، لم يَحْسُن أن يعمل الاسم الذى دخلت عليه عمل الفعل ، لما كان يحدث فيه بِدُخولها من التعريف ، والاسم الذى يعمل عمل الفعل لا يكون مُعرَّفاً ، كما أن الفعل لا يكون كذلك ، ويدُلُّك على أن الألف واللام بمعنى الذى فى هذه الصفات أنّ ما وقع فى صلتها لا يجوز تقديمُه عليها ، كما أن ما يقع فى صلة الذى لا يجوز تقديمه عليه ، فالمعملُ عمل الفعل فى قولك : (مَرَرْتُ بأخِيكَ الضَّارِبُهُ زَيْدٌ) باق على تنكيره لم يحدث فيه تعريف ، إذ كان معناه : مررتُ بأخيك الذى ضربه عمرو ، فالمعمل (ضَرَبَ ، وحَسُنَ) وأشباههما .

وكان أبو بكر[1] يقول فى هذا : ليس إقامتهم الاسم هنا مقام الفعل بأعْجَب من إقامتهم الحرف مقام الاسم ، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب لأنه من لفظه ، وليس الحرف كالاسم .

(١) هو ابن السراج .

هذا باب ماجرى من الأسماء التي مِنَ الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي : / هذا البابُ يوافق الباب الذى قوله فى أنه صفة ٣٢/أ كما أنَّ ذاك صفة ، ويخالفُه فى أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال ، ومشبهة بالمشبهة بها ، وليس ماقبله كذلك .

قال : وفصَلُوا بينها فى التذكير والتأنيث ، ولم يفصِلُوا بينهما فى التَّثْنية والجمع[1] .

قال أبو بكر : لم يقولُوا : ذهَبا أخَوَاكَ ، وذَهَبُوا إخْوَتُكَ ، فيفصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التَّأْنيث والتذكير[2] .

قال أبو العباس[3] : وإنما لَزِمت علامةُ التأنيثِ ، ولم تلزم علامةُ التثنية والجمع الفعلَ ، لأن التأنيث لما كان معنى لازماً ، لزمت علامته ، وليس التثنية والجمع بلازمين ، لأن الاثنين والجميع قد يَؤُولانِ إلى الافتراقِ ، والتأنيث لايؤُول إلى التذكير .

---

(١) الكتاب ١/٢٣٤ ، وفيه (التى ليست بعمل) ، وقد أشار أبو سعيد الى وجود الروايتين فى بعض نسخ الكتاب ، انظر السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٥ ، والضمير فى قوله (بينهما) يعود الى الفعلَ فاذا كان فاعله مذكرا ذكر ، وان كان مؤنثاً أنّث الفعل له ، وليس مثل هذا الفعل يقع عند تثنية الفعل أو جمعه .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته

قال : (١) وأيضاً فاحتيج إلى الفصل بين فعل المذكر المؤنث ، لأن المذكر قد يسمى باسم مؤنث كقولهم : أسماء بن خارجة وما أشبهه ، فلو لم يلزم المؤنث علامة التبس المذكر بالمؤنث والاثنان والجميع إذا ذكروا بعد الفعل أغنوا عن العلامة .

قال : لأنه خرج عن الأول الأمكن[٢].

يعني بالأول الأمكن الجمع الصحيح الذي لم يعتل .

قال : وأما قوله عز وجل ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٣].

قال : أبو العباس : بابه يجيء على وجهين :

على البدل[٤] : وعلى أن يذكر رجل قوماً بأنهم انطلقوا فيقال له : من ؟ فيقول : بنو فلان .

قال : أبو علي : قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾ على قوله تعالى ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ ﴾[٥] ، فالضمير

---

(١) لعله الفارسي نفسه ، لأن هذا القول ليس في المقتضب ولا في الكتاب .

(٢) الكتاب ١/٢٣٦ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية / ٣ .

(٤) أي أن (الذين) بدل من الواو في (أسروا) ، ويرى الفراء أن (الذين) تابعة للناس في قوله تعالى « اقترب للناس حسابهم » فهي مخفوضة ، قال : كأنك قلت : « اقترب للناس الذين هذه حالهم » وقال « وان شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة ، كأنك جعلتها تفسيراً للأسماء التي في (أسروا) » . معاني القرآن ٢/١٩٨ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية ١ .

الذى فى (أَسَرُّوا) راجع إلى قوله (وَهُمْ) ، ولما جاء (وأَسَرُّوا) متراخياً عن الأوّل كأنه قيل : مَن المُسِرُّونَ ؟ فقيل الذين ظَلمُوا ، أى هُم الذين ظلموا ، وقد يَسُوغ ذلك فى غير المتراخى ، من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾[1] كأنه قِيل : ماهو ؟ فقيل : هو النَّار ، فالنَّار خبرٌ محذوف المبتدأ ، ومثله (لم يَلْبثُوا إلا ساعةً مِنْ نَهَار بلاغٌ)[2] . على قولهم : ماهى ؟ أو كيف هى ؟ فقال: ذَاكَ بلاغٌ[3].

قال فإن ثَنَّيْتَ أو جمعت فإن أحسنه أن تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيَّان أبواه ، ومررتُ بِرَجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه[4] .

قال أبو على : إذا ثَنَّيْتَ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها ألا تُعمِلَها عمل الفعل ، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُعمِلَها ، لأنها بالتثنية والجمع تبعد من شبه الفعل ، كما / أنها بالوصف تبعدُ من شبهه ، فلذلك اختير فيها ٣٤/أ

---

(١) سورة الحج ، الآية ٧٢ ، وفى المخطوطة وهم فى سياق الآية حيث وضع (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكم) ، وهذه فى المائدة ، والمقصود آية الحج .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية ٣٥ .

(٣) وأبو سعيد يرى فى آية الأنبياء أن يكون (الَّذين) بدلا من الواو فى (أسروا) ، (وأسروا) عطف على (اسْتَمعُوه وَهُمْ يلعبون) فيكون من لغة مَنْ قال : (قاموا اخوتُك ، وأَكَلُوني البراغيثُ) ؟ شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ٧٦ .

(٤) الكتاب ٢٣٧/١ ، والقول للخليل .

الرفع ، وتُرِكَ إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في (خَيْرٍ) [1] وما أشبهه .

قال : وإن شئت قلت : مَرَرْتُ برجُلٍ أعْوَرَ آباؤه ، كأنك تكلمت به على حَدِّ (أعْوَرِينَ) وإن لم يتكلم به [2] .

قال أبو علي : إنما دَلَّ بقولهم : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أعْوَرَ آباؤه على أنه على زِنَةِ (أعْوَرِين) لوقيل ، لكن لما لم يقل عَوِرَ آباؤه ، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمنزلة الواحد .

قال أبو علي : قوله : كُعُوبُهُ ، مرتفعة بالأصم [3] ، كأنك قلت : بالتي صُمَّتْ كُعُوبُهُ ، ولا يجوز أن يرتفع (كُعُوبُهُ) بالابتداء ، لأنه إذا قدّر ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصَمّ ، وإفراد الأصَمِّ

---

(١) في مثل قولك : (مَرَرْتُ بِرجُلٍ خيْرٍ مِنْك أبُوهُ) ونحوه

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ مع بعض اختلاف في العبارة .

(٣) اشارة الى التي في بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله:

ولا يشعر الرمح الأصَمّ كُعُوبُهُ ... بثروة رهط الأَعْيَطِ المتظلمِ

وقد ساقه سيبويه وفيه شاهد وهو رفع الكُعُوبِ بالأصَمّ ، وافراده تشبيها له بما يسلم جمعه من الصفات،وكان وجه الكلام أن يقول: الصم كُعُوبُه . انظر الكتاب وهامشه ٢٣٧/١ ، انظر شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ، ق ٧٦ . شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٨٣ . وشرح ابن السيرافي للأبيات ٢٢/٢ (الريح) برواية (الأَبْلَخ) بدل (الأعيط) ومعنى اللفظين متقارب وفيهما دلالة على التعالي ، فالأعيط : الطويل ، والأبلخ : المتكبر التائه . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه ١١٣/ ، النكت ٤٥٩/١ وفيه (الأَبْلَخ) ، وهو في ديوانه /١٤٤ ، وانظر اللسان (عيط) .

فى البيت ، دليل على أن (كُهُوبه) مرتفعة به .

قال : وكان أبو عمرو[١] يقرأ (خاشِعًا أبْصَارُهم)[٢]

قال أبو على : جاء (خاشِعًا) على قول من قال : مررْتُ بِرَجلٍ حَسَنٍ قومُهُ . و (خُشَّعًا أبْصَارُهُمْ) على قول من قال : مررتُ بِرَجُلٍ حِسانٌ قومُه .

قال : وزعَمَ الخليلُ أن (السَّماء مُنْفَطِرٌ به)[٣] كقولك (مُعْضِلٌ) للقَطاة[٤] .

قال أبو على : لم يُرد بمنفطر الاسم الجارى على الفعل[٥] ، وإنما أراد الذى بمعنى النَّسَب ، أى ذات انفطَارٍ .

قال أبو بكر : قال أبو العباس : (السَّماء) فى هذا الموضع يراد بها الجمع وإنما قال : (مُنفَطِر) ، فذكر ، لأن السماء من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، وواحدها سَماوةٌ ، أو سَماءةٌ ، وهذا الضرب

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، ومثله قرأ الكسائى (خاشعا) بالالف انظر السبعة /٦١٨ ، الكتاب ٢٣٨/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٤ .

(٢) سورة القمر ، الآية ٧ .

(٣) سورة المزمل ، الآية ١٨ .

(٤) الكتاب ٢٤٠/١ ، نقل الأزهرى عن الليث قوله : « يقال للقطاة اذا نشب بيضها : قطاة مُعضل ، وقال الأزهرى : كلام العرب : قطاة مُطرّق ، وامرأة مُعضّل » انظر تهذيب اللغة (عضل) .

(٥) أى اسم الفاعل ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٤ — ٨٥ .

من الجمع يخبر عنه مرّةً كما يخبرُ عن الواحد المذكر ، وأخرى كما يخبَر عن الواحد المؤنث ، فعلى الأوّل قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[1]، وعلى الثانى ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[2].

واستدل أبو العباس على أن السماء تكون جمعاً بقوله عز وجل فى الآية الأخرى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾[3].

قال : ولو كان هذا على القَلْبِ[4].

قال أبو على : معنى قولهِ : ولو كان هذا على القلبِ ، أن قوماً مِنَ النحويين المتقدِّمين كانوا يقولون : إذا لم يَجُز أن تقلبَ الصفة الثانية أى توضع موضع الأولى لم يَجُز فيها إلا النصب فيه ، كانت فى موضع رفعٍ أو خفض ، وسيبويه لا يعتدُّ بذلك ، ويقول : ماجاز فيه القلبُ من الصفات ومالم يجز منها سواء فى الإجراء على الأول .

---

(١) سورة القمر ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

(٤) الكتاب ٢٤٢/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٧٩ لمعرفة المزيد عن هذه القضية ، قال أبو الحسن الرمانى: «واختلفوا فى القلب، فذهب بعض النحويين الى أن ما جاز فيه القلب حمل على الصفة ، وما لم يجز فيه القلب ، حمل على الحال ، وأنكر هذا سيبويه لما يلزم عليه من فساد كلام كثير هو صحيح مستقيم ... والذى عندى فى هذا أنه ألزمهم على ظاهر اللفظ ، لا على حقيقة المعنى ... » شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٨٩ .

قال أبو علىّ: وإذا قُلت: مررتُ بِرَجل حسنِ الوجه جميلةُ ،
فلو كان ما ادّعَوا من أمرِ القلب صحيحاً لنصبت (جَمِيلَهُ) من حيث
يمتنعُ القلب فيه ، لأنك لو قُلت : (جَمِيلِهِ) ، فقلت : مررتُ بِرَجل
جميلِهِ حَسَنِ الوجهِ لم يَجُز ، لأنك كنت تضمر الوجه قبل أن تذكُرَه ،
والقلب فى هـذا يمتنع ، والجرُّ ، لأنك / وكنت تضمر الوجه قبل أن ٣٤/ب
تذكره فالقلب فى هذا مُمْتنِعٌ ، والجرُّ فيه مع امتناع القلب سائغٌ ،
ولو نصبت (جَمِيلَهُ) لصار حالاً مِنَ النكرة ولكانَ فى المعنى
ضعيفاً .

قال: وإن كانت ليست لهُ قُوّة الوصف فى هذا[١].

قال أبو على: إنما قال : ليست له قوة الوصف لأن الحال من النكرة
قبيحَةٌ ، وإجراء الاسم على النكرة وصفاً أحسَنُ من إجرائه عليها
حالاً ، لأن النكرة إلى أنْ تقرُب بالوصف مِنَ المعرفة أحْوَجُ منها
إلى الحال .

قال: لكان الحدُّ والوجه فى قولك :مرَرْتُ بامرأة آخذَةٍ عبدها
فَضَارِبَتُه النصب ، لأن القلبَ لايصلحُ[٢].

قال أبو على : لايتوسَّطُ بين ذى الحال والحالِ حرفُ عَطْف فلذلك
لايجوز فَضَارِبَتِهِ على الحال ، لأن الفاء منعت من ذلك .

---

(١) الكتاب ١/٢٤٢ .
(٢) الكتاب ١/٢٤٢ .

قال : وأنْلت : مررت برجلٍ عاقلة أُمُّه لَبِيبَة ، لأنه لا يصلح أن تقدم (لَبِيْبَة) ، فتضمر فيها الأم ثم تقول : عَاقِلَةٍ أُمُّه[1] .

قال أبو على : يمتنع أن تقول : مررتُ برجل لَبِيبَةٍ عاقلَة أمُّه ، لأن (لَبِيبَة) يصير فيها إذا جُرَّت حالا للأمِّ ، أو صفة لها ضمير الأمّ ، فإذا قدمتها على الأمِّ ، وقد ارتفعت الأمُّ بِعَاقِلة ، لم يَجُز ، لأن فى (لبِيبَة) ضمير الأمِّ ، وقد قدمتها عليها ، والإضمار قبل الذِّكرِ لا يجوز .

قال : واعلم أنَّكَ إذا نصبت فى هذا الباب ، فقلت : مَرَرْتُ برَجل معه صقرٌ صائداً به غداً ، فالنصب على حاله ، لأنه ليس بابتداء[2] .

قال أبو بكر : قوله : لأن هذا ليس بابتداء يعنى (مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بهِ) لأنّ (مَعَهُ) عندنا[3] صفة وهو يرفعُ هذا بالظّرف[4] ويمتنع منه فى غير هذا الموضع قال[5] وإنما رفع هذا بالظرف لأنه لا سبيل إلى التقديم ، كما رفع فى قولك : (فى الدَّارِ إنك مُنْطَلِق) بالظرف .

قال : وقوله : لا يُشْبِه (فيها عبدُ الله قائمٌ غداً)[6] . يعنى : أن (مَعَهُ) لا يشبه (فيها) (وَصَقْرٌ) لا يشبه (عبد الله) .

---

(١) الكتاب ١/٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٣ .

(٣) فى المخطوطة (عندهما) . وليس لها معنى .

(٤) فى المخطوطة (الظرف) من غير حرف الجر .

(٥) القول لأبى على ، وهو تفسير لعبارة أستاذه أبى بكر بن السراج

(٦) الكتاب ١/٢٤٣ .

وقوله : لأن الظُّروف تُلغى حتَّى كأن المتكلم لم يذكرها فى هذا الموضع[1]. يعنى : فى قوله : فيها عبد اللهِ قائم غداً .

وقوله : فإذا صار الاسمُ مجروراً[2]. يعنى : (برجل) فى قولك : مَرَرْتُ بِرَجلٍ ، أو عاملاً فيه فعل[3] نحو : رأيتُ رجُلاً معهُ صقرٌ .

وقوله : أو مبتدأ[4] .

يعنى : مثل قولك هذا رجُلٌ مَعَهُ صقرٌ ، فقال : فى جميع هـذا إذا صار الاسم كذلك لم تُلْغِه ، يعنى الظرف .

وقوله : فى الظروف إذا قلت : (فيهما أخَوَاكَ قائِمَانِ) يرفعه الابتداء[5].

أى[6] يجوز أن تجعل (فيها) خبر (أخَوَيْكَ) فرفعهما الابتداء . / ٣٥/أ

قال أبو على : من مذهب سيبويه إذا قال : فيها زيدٌ ، أن يرفع بالابتداء ، ولا يرفع بالظرف ، وقد أدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٣ مع اختلاف فى السياق ، وعبارة أبى على أصح وأسلم . ورواية السيرافى توافق ما جاء الكتاب ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٨٠ .

(٢) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٣) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٤) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٥) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٦) فى المخطوطة (أين) ، ولعله سهو من الناسخ .

زيداً فإذا قال : مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به ، رأى أن ارتفاع (صقرٌ) بالظرف ، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيدٌ) فى قولك : (فيها زيدٌ) بالابتداء ، وإنّما لم يرفعه بالابتداء هنا ، لأنه لو رفعه به دون الظرف لَلزِم وقوع (صقر) بين (رجُلٍ) وبين (معهُ) فصار : مررت برجل صقرٌ معه ، ولا يجوز أن يُحال بين (رجل) وبين (معه) بصقرٍ ، لأن (معه) صفة لرجل، وصقر أجنبيٌّ منهما فلا يجوز الفصل به بينهما، كما لم يجُز الفصل بين الصلة والموصول بما كان أجنبياً منهما ، فلما لم يجز أن يرفع (الصقر) بالابتداء ، ارتفع بالظرف ، وإنما وقع الظرف صفة للنّكرة من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة وحالا للمعارف ، لأن هذه المواضع تشترك فى أنها مواضع نكرات ، ونظير (مررت برجُل معه صقرٌ) فى أنه رُفع بالظرف عند سيبويه دون الابتداء قولك : (فى الدّار إنّكَ مُنطلِقٌ) إذا أردت : فى الدار انطلاقُكَ ، (وإنك منطلقٌ) عنده يرتفع بالظرف ، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَلزِم أن يقع مقدماً على الظرف لفظاً أو مرتبةً ، ولو وقع كذلك لصارت مبتدأة بها ، ولو صارت مبتدأة بها ، للزم دخول (أنْ) عليها ، وإذا جاز دخول (أنْ) عليها لم يجز لأنهما كانا يجتمعان معاً ومعناهما التأكيد وإن اختلف لفظاهما ، وكما لا يجوز أن يجتمع تأنيثان واستفهامان ونحو ذلك ، كذلك لا يجوز أن يجتمع تأكيدان .

والدليل على أن (إنّ) إنما كُرِه دخولها على (أنّ) لما ذكرنا من أجل أن معنَيَيْهما واحد ، فلا يجوز أن يجتمعا ، كما لا يجتمع المعنيان معاً ، نحو الاستفهام والتأنيث.

إنك إذا فصلت بين (إنّ) و (أنّ) فلم تَلِ إحداهما الأخرى لفظاً، جاز أن تعمل فيهما، كقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى، وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى ﴾[1] .

فمن فتح (أَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ) أعمل فيها (أنّ) المبتدأة .

قال : ولا يوصف به شيء غيره . مما يكون من سببه ويلتبس به[2] .

قال أبو علي : قوله : لا يوصف يعني لا يرتفع .

قال : وأما رُبَّ رجُل وأخيه مُنطلقين ففيها قُبح ، حتى يقول : وَأَخٌ له[3] .

قُلت : لو كان قوله : (وَأَخيه) معرفة محضة لكان (مُنطلِقين) منصوباً إذا كانا في كلام تامٍّ ، فأما رُبَّ رجل وأخيه مُنطَلقين ، فتقديره : رُبَّ رجل وأخيهِ مُنْطَلِقَين قد رأيتُ / . ٣٥/ب

قُلت . واتّصال هذه المسألة بما قبلها أن الاسم الثاني قد اتبِع فيه الأول وإن كان بتوسُّط حرف[4] .

قال : ولو قال :

(و) أيُّ فتى هَيْجَاء أَنْتَ وجارِهَا

---

(١) سورة طه ، الآيتان ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٤٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق٨٢ .

(٤) يريد حرف العطف .

لم يكن فيه معنى : أيُّ جارِها الذى هو فى معنى التَّعجُّبِ (١) .

قال أبو على : لو رفع قوله : (جارِها) لانقطع عن (أىّ) الذى فيه معنى المدح والتَّعجُّب ، ولصار جُملة مقطُوعة عن الأول ، وكَمْ دُون بيتك (٢) .

---

(٢) الكتاب ١/٢٤٥ وهذا متعلق بالبيت الذى رواه سيبويه من الطويل ولم ينسبه لقائل وهو :

وأى فتى هيجاء أنت وجارها اذا مارجال بالرجال استقلت

بعطف (جارها) على (فتى) المخفوضة ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ٨٢ ، قال الرمانى : « لايجوز فى (جارها) الا الجر على المعنى الذى عناه الشاعر ، وذلك أنه على صفتى مدح لمذكور واحد ، كانه قال : وأى جار هيجاء أنت ، ولو رفع على غير هذا المعنى جاز ... » شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ٩٠ وانظر النكت ١/٤٦٦ ، قال ابن النحاس : « جعل (أيا) بمعنى (رب) ورب لاتقع على المعرفة ، كأنه قال : رب فتى هيجاء ، ورب جار لها » شرح أبيات سيبويه /١١٥ ، وانظر المسائل البغداديات / ٤٣٦ . وضبط (وجارُها) رفعا وللرفع وجه هو الاستفهام لا التعجب ، انظر أيضا الأصول ٢/٢٩ ، شرح عيون سيبويه /١٣٦ ، ونسبه الصيمرى لمجنون بنى عامر ، انظر التبصرة ١/١٤٣ ، انظر البيت فى الأحاجى النحوية /٣٣ ، وقد أورد سيبويه صدر البيت بنصب (وجارَها) ، انظر الكتاب ١/٣٠٥ .

(٣) اشارة الى قول الأعشى من المتقارب :

وكم دون بيتك من صفصف ودكداك رمل وأعقادها

ووضع سقاء واحقابه وحل حلوس واغمادها

←

قال أبو إسحاق . قوله : وأَعْقَادِها عطف على صفصف وأعقادها معرفة ، وصَفْصَف نكرة ، لأن (مِنْ) لايَجُر فى (كَمْ) إلا نكرة .

قال : ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك[1] .

أى : لم يُبتدأ بأعقابها[2] ونحوها منكرة كما ابتدىء بِمثلك منكراً ، لم يقل : رُبَّ أعقادِها كما قيل : رُبَّ مِثلِك .

قال أبو إسحاق : يعنى أن (جارَتَها ، وأغمادَها) وما أشبهها من المعارف لايجرى واحد منها مَجْرى (مِثلِك) وحده ، لأن (مِثلَك) إنما كان وحده ، فهو نكرةٌ وهذه الأشياء إذا كُنَّ وحدَهُن معارفُ .

←

انظر الكتاب ١/٢٤٥ ، الأصول ٤٠٢ ، ونسبهما الصيمرى الى الأعشى ، انظر التبصرة ١/١٤٣ ، وقال (بتقدير : وأعقاد لها ، واحقاب له وأغماد لها) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ وأنشدهما الرمانى منسوبين للأعشى أيضا وقال : « فهذا شاهد فى رب رجل وأخيه لأن هذا الموقع للنكرة خاصة ، وهو الموقع الذى يدخل فيه (من) لاستغراق الجنس .. » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ ، انظر النكت ١/٤٦٧ وأنشدهما ابن السيرافى يتوسطهما بيت ثالث وبين مناسبة القصيدة ،انظر شرح أبيات سيبويه ١/٤٧٤ ـ ٤٧٦ (سلطانى) وقال : « والمعنى الذى قصده الأعشى ، أنه وصف مالقيه من الشدة والعناء والتعب فى السير حتى لقى سلامة ذا فائش (الممدوح) ، وانما يقول له قبل هذا ليعظم حال قصده له » وأنشد ابن النحاس البيت الأول منهما دون نسبة انظر شرح ابيات سيبويه /١١٥ ، ونظر اللسان (عقد) .

(١) الكتاب ١/٢٤٥ .

(٢) الواردة فى بيت الأعشى المذكور آنفا .

هذا بابُ ما ينتصبُ فيه الاسم
لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة

وذلك قولُك: هذا رَجُلٌ معهُ رَجُلٌ قائِمَيْنِ.[(١)]

قال أبو على: قد يكون الحالُ مِنَ النكرة كما يكون مِنَ المعرفة، ولاتوصف نكرة بمعرفةٍ، ولا معْرِفَةٌ بنكرة، فلذلك أجْرَى الحال على المضمر فى (معَهُ) وهو معرفة على (رَجُلٍ) الثانى وهو نكرة فأما شرحهُ المسألة الأولى بقولهِ: مَعُه امْرَأَةٌ قائِمَيْنِ[(٢)]. فإنما ذكر من المسألةِ ماانتصبت الحالُ عنه، أعنى قولُهُ (مَعَهُ)، وحذف ماقبلهُ ليرى أن الحالَ منه صفةٌ غيرهِ.

كان أبو بكر لايجيزُ أن يكون انتِصَاب (قائِمَيْنِ) فى قولك: (هذا رجُلٌ مَعَهُ رجُلٌ قائِمَيْن) على الحالِ، ويقول: مَعهُ رجُلٌ: صفة لِرَجل الأوّل، فكما لايجوز: هذا رجُلٍ ظَريفٌ قائِمَيْن، كذلك لايجوز الأولُ.

قال: وإنما نصبهُ على أعْنِى[(٣)].

قال أبو على: إنما لم يَجُزْ أن يكون ضمير قولك: رَجُل مَعَهُ، مِنْ قولك: هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ، مرفوعاً كما كان ضميره فى قولك:

---

(١) الكتاب ٢٤٦/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/١، والضمير يعود الى سيبويه.

(٣) هذا القول لأبى على لا لسيبويه، وهذا الأسلوب يتكرر كثيرا عند أبى على.

هذا رجُل مَعهُ[1] امْرَأةٌ ، مرفوعاً ، لأن قولك : (معَهُ) فى قولك : هذا رجُل معهُ رجلٌ ، قد ارتفع رجل الثانى ، فيستحيلُ أن يكون فى (مَعَهُ) ضمير رجُلِ الأوَّل مرفوعاً وقد ارتفع به ظاهر ، وقولك : معه[1] امْرَأةٌ فى (هذا رَجُل مَعَهُ[1] امْرَأة) لم يرتفع به ظاهر ، فلذلك صار ضمير (رَجُل) مرفوعاً .

فأما ارتفاعُ (رَجُلٍ) بالظرف فى قولك . هذا رَجُل معهُ رجلٌ ، فقد تقدم القول فى ارتفاع (رَجُل) بالظرف / هنا . ١٣٦

قال : ومما لا تجوز فيه الصفة : فوق الدّارِ رجل ، وقد جئتُكَ برَجُلٍ آخَر عاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ[2] .

قال أبو بكر : قوله فى المسألةِ : عاقِلَيْنِ مُسْلِمَين ، نُصِبَ على المدح وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بعدُ[3] .

قال أبو على : وإنما امتنع نصب (عاقِلَيْنِ) على الحال ، لأن ماعمل فى الإسمين اللّذَينِ الحالُ عنهما مختلف ، أحدُهما رافع والآخرُ ناصب وإذا اختلف العَامِلانِ لم يَجُزِ انتصابُ الاسم المثنى والمجموع على الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يَجْرِ الاسم المثنى والمجموع عليهما ، على أنه صفة لهما ، فالحالَ فى هذا عِنْد أبى بكر يَجْرى مَجْرَى الصفة ، ولذلك لم

---

(١) فى المخطوطة (مسع) فى المواضع الثلاثة .

(٢) الكتاب ١/٢٤٦ .

(٣) اشارة الى قول سيبويه ، « ... تنصبه على المدح والتعظيم » الكتاب ١/٢٤٦ .

يَجُز في المسألةِ الأولى انتصاب (قائِمَيْنِ) على الحالِ ، وذلك أن الحالَ مِنَ الهاء المجرورة في (مَعَهُ) ومِنْ (رجُلٌ) المرفوع[1] .

قال : وفرُّوا مِنَ الإحالةِ في عندي غُلامٌ ، وأتيتُ بجارية إلى النصب كما فرُّوا إليه في قولهم : فيها قائماً رجل[2] .

قال أبو علي : لم يُجْرِوا الصفة المثناة إذا اختلف العامِلاَنِ على موصوفَيْها فنصبوُها أو رفعُوها على أنها مِنْ جملة ثانية ، كما يكره رفع (قائم) لِئَلاَّ يصير (رَجُل) صفة[3] .

قال أبو علي : النصبُ في بابِ ما لا يكون إلا على المدْح والذّمّ كالرفع في أنه مِنْ جُمْلةٍ ثانية غيرِ الأولى ، كما أن الرفع مِنْ جملةٍ ثانية إلا أن الفصل بينهما أن النصب قد حذفت فيه الجملةُ بأسْرِها ، وهي (أعْنِي) ، وترك منها شيءٌ دَالٌّ عليها وهو المنتصب .

فأما الرفع فقد حذفت فيه بعض الجملة نفسها وهو قولك : (هُمَا وَهُمْ) ونحوه ، وترك فيه بعض الجملة .

---

(١) يشير الى المثال السابق « هذا رجلٌ معه رجل قائمين » .

(٢) الكتاب ٢٤٧/١ ، والنصب الذى يشير اليه هنا هو فى قوله (فارِهَيْنَ) من قوله : « عندى غلام ، وقد أتيت بجارية فارهين » اذ فروا الى (فارِهَيْنِ) على المدح ، كما هربوا الى نصب (قائما) من قوله : (فيها قائما رجل) الى الحال . انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ٨٣ .

(٣) فى مثل قوله : « فيها قائما رجل » .

قال : ومِثْل ذلك : هــذا فَرَسُ أَخَوَى ابْنَيْكَ الفُضَلاءِ الحُـكَمَاءِ[١] .

قال : الأخفش[٢] : هذا كُلُّه عِنْدى سواء ، لأن حدّ هذا بالإضافة ، وقد رُدّ عليه ذلك .

قال أبو على : تَمْتَنِـعُ الصفة من أن تجرى على موصوفين قد اختلفتِ العواملُ فيها ، لأنها إذا جَرَتْ على أحد العوامل لم تَجْر على الآخر .

قال سيبويه : ومثل ذلك مَنْ ذا قائماً[٣] .

قال أبو على : قرأت بخطِّ أبى إسحاق : غَلِط سيبويه فى شرح هذه المسألة غلطة من حيث غَلَّطَهُ أبو العباس[٤] .

---

(١) الكتاب ٢٤٧/١ وفيه « ... ابنيك العقلاء الحلماء » وفى شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ٨٤ « ... العقلاء » وحذف مابعدها .

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعى ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) الكتاب ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨ .

(٤) قال أبو العباس : « ولو قلت : من زيد قائمــا ؟ لم يجــز ، لأن قولك : من زيد ؟ ســؤال يقتضى أن تعرف : ابن عمــرو هو أم ابن خالد ؟ التميمى هو أم القيسى ؟ فالسؤال قد وقــع عن تعــريف الذات ، فلبس للحال هاهنا موضع » . المقتضب ٢٧٣/٣ ، ووجه السيرافى اعراب (قائما) على الحال ، انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ق ٨٥ ، وعرض أبو الحسن الرمانى لهذه المسألة فقال : « وتقول : من ذا قائما ؟ ففى ذا معنى الاشارة الى حاضر ، كأنك قلت : من المشار اليه قائما ؟ فالاشارة

←

قال : كما قلت : مَنْ ذا قائمًا ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألكَ عن هذا الذى قد صار فى حالٍ[1].

قال أبو على : أبو العباس يَعِيب من قوله : من ذا قائمًا ، أنه جعَل معنى الفعل الذى ينتصب الحال عنه فى الجملة الاستفهام ، كأنه إذا قال : مَنْ ذا ؟ فكأنه قال : أستفهِم ، وليس ذلك بمستقيم ، ولا يكون معنى الفعل الناصب للحال هذا /. ٣٦/ب

قال أبو العباس : لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فعل ينتصب عنه الحال فى قولك : من ذا قائمًا لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فعل ينتصب عنه الحال ، فكان يجوز على هذا : زيدٌ أخوك قائمًا ، تريد معنى أخبِرُ ، كما أردت فى (مَنْ ذا قائمًا) معنى أستفهِمُ فهذا لا يجوز ، ولكن المعنى الناصب للحال ما فى (ذَا) من معنى الإشارة[2].

←
وقعت فى حال القيام ، وقدره سيبويه بقوله : من الذى هو قائم بالباب ؟ فعاب قوم هذا التقدير ، لأنه يوجب الرفع ، والمقدر يوجب النصب ، وهذا فاسد ، لأن سيبويه لم يرد هذا الوجه ، وانما أراد تبيين المعنى لاتقدير اللفظ فى العامل ، وقد صح أنه قد تخلف تقدير اللفظ فى العامل والمعنى واحد كقولك : ان زيدا فى الدار وعمرو ، فتقدير العامل تخلف والمعنى واحد » . شرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ق ٩٤ .

(١) الكتاب ٢٤٨/١ .

(٢) انظر المقتضب ٢٧٤/٣ ، ١٦٨/٤ .

قال : وهذا شبيه بقوله : إنَّا بنى فُلانٍ نفعلُ كَذَا[1].

قال أبو على : كلُّ مُنادَى مختص ، وليس كل مختصٍّ مُنادَى ، ألا ترى أن قولك : (أيَّتُها العِصَابةُ) مختصٌّ وليس بِنداء .

قال : إلا أن هذا يجرى على حرف النداء ؟[2] يعنى أن ما اختُصَّ قد يجرى على حرف النداء نحو : اللهُمَّ اغفِر لنا أيَّتُهَا العِصابةُ ، وأنا أفعل كذا أيها الرجُل ، ليس يُنادِى نفسه إنما يخصها .

وأنشد :

* يَا مَيَّ لا يُعْجِزُ الأَيَّامَ ذُو حِيَدٍ[3] *

---

(١) الكتاب ١/٢٥٠ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٠ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٧ .

(٣) اشارة الى قول مالك بن خويلد الخناعى من البسيط :

يامى لا يعجــز الآيام ذو حيــد   فى حومة المــوت رزام وفراس

يحمى الصريمة أحدان الرجال له   صــيد ومجترىء بالليل هماس

انظر الكتاب ١/٢٥١ ، قال أبو سعيد : وروى هذا الشــعر أيضا لأبى ذؤيب ، ووقع فى الأول من هذين البيتين غلط فى كتاب سيبويه ، لأن قوله : (ذوْ حِيَدٍ) وعل ، ورزام وفراس أسد ، والصواب الذى حملته الرواة :

يا مى لا يعجز الأيام ذو حيد   بمشمخر به الظيان والآس

انظــر شرح الســيرافى للــكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٦ ، وانظر النكت ٤٧٤/١ ، والواقع أن فى هذين البيتين تداخلا عجيبا فالسـكرى ينسب القصيدة التى تحويها الى أبى ذؤيب ، ويقول : قال أبو نصر : وانما هى

قال أبو على : قوله أُحْدَانُ الرجَالُ له صَيْدٌ(١)، جملة فى موضع

←
لمالكَ بن خالد الخناعى ، وهى فى ديوان الهذليين ١/٢٢٦ - ٢٢٧

يا مى ان سباع الأرض هالكة　　والعفر والأدم والآرام والنـاس
تالله لا يـامن الأيـام مبتـرك　　فى حومة المـوت رزام وفـراس

وبعدهما قوله :

ليث هزبر مدل عند خيسته　　بالرقمتـين له أجـر وأعـراس
يحمى الصريمة احدان الرجال له　　صيد ومسـتمع بالليل هجاس
صعب البديهة مشبوب أظافره　　مواثب أهرت الشدقين مسـاس
يامى لا يعجز الأيام ذو حيـد　　بمشـمخر به الظيـان والآس

وروى البيت الثانى فى المقتضب ٢/٣٢٤ دون نسبة ، وفيه (لله يبقى على الأيام) مكان (يامى لا يعجزُ الأيام) ، على أن سيبويه روى هذا البيت منسوبا لأمية بن أبى عائذ ، انظر الكتاب ٢/١٤٤ ، وبالرواية نفسها فى المقتضب ، وأنشد الرمانى البيتين منسوبين لمـالكَ بن خويلد» انظر شرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ، ق ٩٨ ، وانظر البيت الأخير فى الأصول ١/٤٣٠ ، حيث نسـبه الى أميـة بن عائذ ، قال الزمخشرى : « وأنشـد سيبويه لعبد مناة الهذلى : (لله يبقى ٠٠ البيت) » انظر المفصل /٣٤٥، ومثله فعل ابن يعيش فى شرح المفصل ٩/٩٨ ، وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٣٦٩ ، انظر المسـائل البصريات /٩١٦ وابن النحاس ينسب البيتين للهذلى دون التصريح باسمه ، انظر شرح أبيات سيبويه /١١٧ ، وذكر ابن السيرافى البيتين واللبس الذى وقع فيه سيبويه فى روايتهما ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/٤٩٨ - ٤٩٩ ، وانظر الحاشـية (سـلطانى) ، انظر الجمهرة ١/١٧ ، والصـاحبى /٨٦ ، الهمع ٢/٣٢ ، ٣٩ ، والدرر ٢/٢٩ ، ٤٤ ، الخزانة ٢/٣٦١ ، ٤/٢٣١ ، اللسان (حيد) ، (ظبا) ٠

(١) هذا الجزء رواه أبو على بهذه الرواية نفسها منسوبا للهذلى ، شاهد على أن جمع أحد (وِحْدَان) ، انظر المسائل البغداديات /٥١٥، والشيرازيات تاما من غير نسبة فى المسائل العضديات /٣٤ ٠

رفع لوقوعها صفة لقوله : ذو حيد ومُجترىء : معطوف عليه ، وإنما وصف (ذو حيد) بالجملة لأنه نكرة ، والجمل نكرات .

قال : وإن حملته على الابتداء يعنى (مُجترىء)[1] .

قال أبو على : إن قال قائل : فإذا حمل قوله : (ومجترىء) على الابتداء كانت الجملة فى موضع رفع لوقوعها صفة لقوله : (ذو حيد) ، كما كانت الجملة التى قبلها فى موضع رفع لوقوعها صفة لقوله (ذو حيد) قيل : هذا محال ، لأن قولك : هو ضمير (ذو حيد) فلا يجوز أن يكون اسمه صفة له ، لأن الشىء لا يكون صفة نفسه .

قال : ثم تُعَظِّمُهُ كما تُعَظِّمُ النبية[2] .

قال أبو إسحاق : لا يجوز أن تعظمه بالصلاح إلا أن يكون قد عُرف عبد الله بالصلاح حق معرفته فتعظمه به ، وإلا فلا .

---

(١) الكتاب ١/٢٥١ ، والاشارة الى (مُجتَرىء) فى البيت قبله وهو قوله :

يحمى الصريمة أحدان الرجال له صيد ومجترىء بالليل هماس

(٢) الكتاب ١/٢٥١ ، وتمام عبارة سيبويه : « وأما الموضع الذى لا يحسن فيه التعظيم فان تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم ، ثم تعظمه كما تعظم النبيه ، وذلك قولك : مررت بعبد الله الصالح فان قلت : مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت : المطعمين فى المحل جاز ، لأنه اذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك ... » . وانظر شرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ، ق ٩٩ ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٨٧ .

قال : وزعم الخليل أنه يقول : إنه المسكين أحمقُ على الإضمار[1] الذى جازَ فى مررتُ[2].

أى : فى قوله : مررت به المسكين ، كأنه قال : إنه هو المسكين أحمقُ وهو ضعيفٌ ، وجاز فى هذا .

قال أبو على : قوله : إنّه المسكين ، يريد هو المسكين ، جاز أن يكون فصلا بين الهاء وأحمقُ .

وقوله : لأنّ فيه معنى المنصوب[3] .

يريد أنك فَصَلت بين (إنّهُ) ، و (أَحْمَقُ) بجملة ، كما فصلت بين قوله : (إنّا) ، و (ذاهبونَ) بجملة هى : (أَعْنِي) انتصب بها (تَمِيماً) فى قولك : إنّا تَمِيماً ذَوُو عَدَدٍ[4] .

قال : لو قال : أنا عبد الله مُنطلِقاً ، وهو زيدٌ مُنطلِقاً كان مُحَالا[5] .

قال أبو على : إذا أخبرَك[6] عنه أو عن غيره رفع فقال : أنَا

---

(١) فى المخطوطة « على اضمار » وما أثبته هنا من الكتاب .

(٢) الكتاب ١/٢٥٦ .

(٣) الكتاب ١/٢٥٦ .

(٤) فى المخطوطة (ذو) بواو واحدة .

(٥) فى الكتاب ١/٢٥٧ قال : « لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقا ، وهو زيد منطلقا كان محالا » .

(٦) أى اذا أخبرك المتكلم عن نفسه ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ٩٠ ، قال الرمانى : « ويقول فى الجواب لمن قيل له :

منطلق ، وهو منطلق ، ولم يحتج أن يقول : / أنا زيدٌ منطلقاً ، أو هو ٣٧/أ
زيد منطلقاً ، لأنك لا تُضْمِر حتى تعرف .

قال : إلا أنَّ رجُلاً لو كان خلف حائطٍ أو في موضع تجهله ،
فقلت : مَن أنتَ ؟ فقال : أنا زيد منطلقاً في حاجتك (كان حَسناً)[1].

قال أبو إسحاق : كأنّى تقدّمْت إليه أن يَمضىَ فىحاجتى، فأحسسْت
ما بين خلف الحائط، فقلت: من أنتَ ؟ فقال: أنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك
أى على ما فارَقْتُكَ ، فصار بمنزلة أنا زيدٌ معروفاً .

قال : فصار كقولك : هذا عبد الله مُنطلِقاً[2] وإنما يريد في هذا
الموضع أن يذكّر المخاطَب برجل قد عرفه[3] .

←

من أنت ؟ فله أن يقول : أنا عبد الله منطلقا فى حاجتك ، على الحال ،
ولو لم يكن فى الجواب لم تجز هذه الحال ، لأنه اذا سـأل فهو طالب
تعريف المسؤول عنه ، فظهر بهذا معنى التعريف الذى فى قوله : أنا
عبد الله ، فكأنه قال : فاعرفنى منطلقا فى حاجتك ، فصار بمنزلة الحال
المؤكدة ، اذ قد ظهر المعنى الذى فى الخبر كان خفيا ، فاظهره الطلب
له ، وصلح أن يقع على الحال التى لاتؤكده ، وهذا فى الجواب خاصة ،
ولو لم يكن فى الجواب لم يجز ... » شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٠٥

(١) الكتاب ١/٢٥٧ ــ ٢٥٨ ، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتـاب
لاستقامة المعنى .

(٢) الكتاب ١/٢٥٨ ، وفيه « كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقا » .

(٣) قال أبو سعيد : « ولا يجوز أن تكون النكرة صفة لعبد الله »
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٩١ .

قال أبو على : يقول : يريد فى النصب أن يُذكر المخاطَب برجلٍ قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه ، ولو أراد ذلك لرفع منطلقاً ، ولو جعلت بَدَل هذا لم يكن النصب فى مُنطلِق ، وذكر هذا فى الباب الثالث مثل هذا .

قال : لأن الذى يَرْفع وينصِب مايستغنى عليه السكوتُ ومالا يستغنى بمنزلةٍ (واحدةٍ)[1] .

قال أبو على : قوله : ما يستغنِي عليه السكوت مبتدأ ، خبره بمنزلة الجملة فى موضع خبر لإنّ .

قال : فجميع ما يكون ظرفاً تلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخراً إلا على ما يكون عليه أولا قبل الظرف .[2]

قال أبو العباس : يعنى إذا كان يقومُ مقام (مُنطلِق) وليس فى الكلام ذكر (منطلق) ، ولا قائم ، ولا ما أشبهه ، وإنما هو زيد فيها فقط ، وإنما لك أن تُلغِيَ ولا تُلغِى إذا ذكرت مع (فيها) (منطلِقًا أو قائمًا) ، أو ما أشبهَه .

---

(١) الكتاب ١/٢٦٢ ، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) الكتاب ١/٢٦٢ ، قال أبو سعيد فى شرح هذه العبارة : « أى جميع مايكون خبرا للاسم وظرفا تلغيه اذا جئت بخبر سواه » شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ق٩٣ . وقال الرمانى : « ... فان قال : فانى أعمله (الظرف) اذا كان خبرا ، ولا أعمله اذا لم يكن خبرا ، قيل له : فان كونه خبرا يوجب تأخره عن الاسم فى المرتبة ، وكونه عاملا يوجب تقديمه فى المرتبة ، وهذا مستحيل » . شرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ق١١٣

قال : ومما جاء فى الشّعر قد انتصَب خبره وهو مقدَّم قبل الظرف قوله :

إنَّ لكم أصْلَ البلادِ وَفَرْعَهَا   فالخيرُ فيكُمْ ثابِتًا مبذُولاً(١)

قال أبو العباس : قوله : وهو مُقدَّم قبل الظرف ، يريد : إنَّ حقَّه أن يكون مقدَّمًا قبل الظرف ، وليس لفظه كذلك، والظرف انتصب منه قوله : (فيكمْ) .

قال أبو على : الحالُ التى هى ثابتًا مَبذُولا مِنْ لكُمْ ، والتقدير : إن لكم أصل البلاد ثابتًا مبذُولاً .

قال : وإن قُلت : هذانِ زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، وهذانِ عَمْرَانِ مُنْطَلِقَانِ ، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة(٢).

قال أبو إسحاق : ها هنا بيَّنَ سيبويه قصة دخُول الألف واللام فى التثنية بقولهِ : تقُول على هذا الحدِّ : زَيْدَانِ مُنطَلِقَان ، من قبَل أنك

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، والبيت من الكامل أنشده سيبويه دون نسبة وفيه شاهد على نصب (ثابت) على الحال ، والاعتماد فيه على المجرور فى الخبر ، والرفع فيه حسن ، انظر حاشية الكتاب ٢٦٢/١ ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ٩٤ ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق١١٣ ، النكت ٤٤٨/١ وقال ابن النحاس فى شرح أبيات سيبوية ١٢١/ : « هذه حجة لنصب (ثابت ومبذول) كقولك : الرجل عندك قائما ، ونصبه على الحال لأن الكلام قد تم دونه » .

(٢) الكتاب ٢٦٨/١ .

جملتهما من أدّة كُلُّ واحد منها[1] زَيْدٌ .

أنشد : ... ... كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُورِ[2]

قالَ أبو علي : (كَمَنْ بِوَادِيهِ) : على تقدير كرجُلٍ بواديه ،[
فقولك (بِوَادِيْهِ) صفة (لِمَنْ) ، وليس بصلة ، والدليلُ على أن
٣٧/ب (مَنْ)/ في هذا البيت نكرة وصفة إياهُ (بِمَمْطُوْرٍ) وهو نكرة .

قال أبو بكر : الغرض في صفة الذي في الكلام أن يُتَوَصَّل به إلى
وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن النكرات توصف بالجمل لأنها نكرات

---

(١) فى المخطوطة « منهما » .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق من البسيط ، وهو بتمامه :

انى واياك الا حلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

الكتاب ١/٢٦٩ ، وهو فى الديوان ١/٢١٣ من قصيدة فى مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب وروايته :

انى واياك ان بلغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

قال فى الحاشية : كمن بواديه بعد المحل ممطور : أى كرجل ممطورة بواديه بعد المحل . وأنشده ابن النحاس فى شرح أبيات سيبويه /١٢٣ ،وقال : « حجة بأن يجعل (مَنْ) نكرة و (مَمْطُورا) من نعتها ، كأنه قال : أنا كانسان ممطور بواديه بعد المحل » وأنشده السيرافى منسوبا الى الفرزدق وقال : « جر (مَمْطُوْرٍ) لأنه صفة (مَنْ) ، كأنه قال : كانسان ممطور » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق١٠١ ، النكت ١/٤٩٧ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، ١٢٣ ، وأنشد الفارسى عجز البيت فى المسائل البغداديات /٣٧٦ شاهدا على استعمال (مَنْ) فى الاخبار بلا صلة كما استعمل فى الاستخبار ، وانظر البيت فى أمالى ابن الشجرى ٢/٣١٢ ، والخزانة ٢/٤٧٤ .

ولم يسغ وصف المعارف بالجمل من حيث لم يَجُز وصف المعرفة بالنكرة ، فلما أُريد وصف المعارف بالجمل جُعِلَتْ فى صلة الذى ، فوصفت المعارف به لأنه معرفةٌ ، وعادَ مِنَ الْجُمَل إلى الذى ذُكرٌ لِتَتَّصِلَ الجملة التى هى صِلَتُه به .

قال أبو على : والدليلُ على أن (الَّذِى) وُضع لما قال . إنه لايوصل إلا بالجمل فأما وصْلهُمْ إياه بالظرف ، فالظرف يَؤُول فى المعنى إلى أنه جُمْلة مِنْ فعل وفاعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : جَاءنِى الَّذِى فى الدَّارِ ، فمعناه الَّذِى اسْتَقَرَّ فى الدَّار ؟ .

قال : وتقول : هذا مِنْ أعْرِفُ مُنْطَلِقٌ ، فتجعل (أعْرِفُ)صفة ، وتقول : هذا مَنْ أعْرِفُ مُنْطِلِقاً فتجعل (أعْرِفُ) صلةً[1] .

قال أبو على : الفرقُ بَيْنَ الصِّلَةِ[2] والصفة أن الصلة لاتكون إلا جملة

(١) الكتاب ١/٢٧٠ .

(٢) الصلة ويعنى بها الحالَ ، ويسميه أبو سعيد هنا حشوا ، قال : « والحشو لايكون لمن وما الا وهما معرفة ، وذلك من قبل أن الحشو اذا صار فيهما أشبههما (الَّذِى) فكما أن (الذى) لايكون الا معرفة ، لايكون (مَنْ ، ومَا) اذا كان بعدهما حشو وهو الصلة إلا معرفة » . شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق١٠١ ، قال الرمانى : « وتقول : هذا من أعرف منطلق ، فتجعل (أعرف) صفة لمنطلق ، ومنطلق صفة ثانية ، وان شئت قلت : هذا من أعرف منطلقا ، على أن يكون (أعرف) صلة لمن ، ويكون حينئذ معرفة ، وينصب منطلقا على الحال » . شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق١٢٤ .

والصفة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فإنما تقع من حيث توصف النكرات بالجمل ، نحو قولك : هذا رَجُلٌ ضَرَبْنَا ، والفصل بين الجملة التي تكون صلة لِمَنْ وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب بِحَسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لا موضع لها من الإعراب .

واعْلَمْ أنّ :

* وَكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنَا *

أجودُ وفيه ضعفٌ ، إلا أن يكون فيه هو[1] .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٠ ، وماذكره سيبويه هنا شطر بيت من الكامل، كان قد رواه فى أول الباب وشيه شاهد على حمل (غَيْر) على (مَنْ) نعتا لها لأنها نكرة مبهمة ، فوصفت بما بعدها ... والتقدير : (على قوم غيرنا) ورفع (غير) جائز على أن نكون موصولة ... والتقدير : (على من هو غيرنا) ، انظر الكتاب ١/٢٦٩ وهامشه ، والشنتميرى ينسب البيت لحسان بن ثابت ، فى حين أن سيبويه نسبه الى الأنصارى فحسب ، ومثله فعل السيرافى والرمانى ، انظر البيت فى شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق١٠١ ، شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٢٣ ،واختلفا فى نسبة هذا البيت ، فهو فى ديوان كعب بن مالك الأنصارى / ٢٨٩ ، واليه نسبه ابن السيرافى فى شرحه لأبيات الكتاب ١/٣٧٢ (الريح) وابن الشجرى فى أماليه ٢/١٦٩ ، لكنه عاد فنسبه لحسان ، انظر الأمالى ٢/٣١١ ، والى حسان نسبه الفراء فى معانى القرآن ١/٢١ ، وأنشده العينى ١/٤٨٦ وقال : « قائله هو حسان بن ثابت شاعر النبى

←

قال أبو إسحاق : لأن (مَنْ وَمَا) أن يكونا بمنزلة (الّذِى) هو أكثر وأحسن من أن يكونا بمنزلة (رجُلٍ) .

وقوله : وفيه ضعف[1] .

أى: بحذفك المبتدأ العَائِد مِنَ الصِّلَة إلى الموصول وهو (هُو) نحو : مَرَرتُ بأيِّهم أفضلُ ، لأن تقديره : أيهم هو أفضل ، وكذلك :

←

صلى الله عليه وسلم ، ويقال : قائله هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك الأنصارى الخزرجى » والأزهية /١٠١ ، وأنشده ثعلب فى مجالسه /٢٧٣ دون نسبة ومثله فى سر صناعة الاعراب ١٣٥/١ ، الهمع ٩٢/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٩٢/١ ، والجمل /٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٢٣ ، والجنى الدانى /١١٤ ، رصف المبانى /١٤٩ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام ٣٨٥ ، مغنى اللبيب /١٤٨ ، لكن ابن هشام نسبه لحسان رضى الله عنه فى موضع آخر ، انظر مغنى اللبيب /٤٣٢ ، شرح المفصل ١٢/٤ دون نسبة أيضا ، واللسان (منن) ينسبه لبشر بن عبد الرحمن بن كعب الأنصارى ، قال فى الدرر ٧٠/١ : « البيت لكعب بن مالك ، وقيل لعبد الله بن رواحة ، وقيل لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، وكلهم من الأنصار » .

(١) الكتاب ٢٧٠/١ وقد قسم الفارسى عبارة الكتاب التى نسقها : « واعلم أن : (وكفى بنا فضلا على من غيرنا) أجود وفيه ضعف ، الا أن يكون فيه (هو) » .

(لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ)[١] عند سيبويه[٢]، وقراءة من قرأ (مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ)[٣]

---

(١) سورة مريم ، الآية ٦٩ .

(٢) قراءة الكوفيين بنصب « أَيَّهُمْ » انظر الكتاب ١/٣٩٧ ، وسيعود الفارسى لمعالجة هذه القضية فى التعليقة ق ٦٥ ـ ٦٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « ... فأما رفع (أيُّهُمْ)فهو القراءة ، ويجوز (أيَّهُمْ) بالنصب ، حكاه سيبويه ، وذكر أن هارون الأعور القارىء قرأ بها ، وفى رفعها ثلاثة أقوال ... » انظر معانى القرآن واعرابه ٣/٣٣٩ ـ ٣٤٠ .

وقال ابن النحاس : « وهذه آية مشكلة فى الاعراب ، لأن القراء كلهم يقرأون (أيُّهُمْ) بالرفع الا هارون القارىء ، فان سيبويه حكى عنه « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم » بالنصب ، أوقع على (أيَّهُمْ) (لَنَنْزِعَنَّ) ... » اعراب القرآن ٣/٢٣ ـ ٢٤ ، ونقل عن النحاس عن أبى اسحاق قوله فى الوجوه الثلاثة الجائزة فى رفع (أيُّهُمْ) ، وابن الزجاج وابن النحاس نقل القرطبى ، انظر الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣٣ ـ ١٣٥ ، وعد العكبرى قراءة النصب شاذة ، انظر التبيان فى اعراب القرآن ٢/٨٧٨ ، وأسند ابن خالويه قراءة النصب الى معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف ، انظر مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع /٨٦ ، وانظر البيان فى غريب القرآن ٢/١٣٠ ـ ١٣٣ ، انظر أيضا المسألة /١٠٢ من الانصاف ٢/٧١١ ـ ومابعدها .

(٣) سورة البقرة ، الآية /٢٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « الرفع فى (بعوضة) جائز فى الاعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ، فالرفع على اضمار (هو) ، كأنه قال : مثلا الذى هو بعوضة ، وهذا عند سيبويه ضعيف » معانى القرآن واعرابه ١/١٠٤

←

فإذا طالت الصلة كان الحذف أحسن (١) .

وأنشد :

* وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِه (٢) *

←

ونسب ابن خالويه قراءة الرفع هذه لرؤبة بن العجاج ، انظر مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع /٤ والأخفش ينسب ذلك الى ناس من تميم ، وأنهم يجعلون (ما) بمنزلة (الذى) ويضمرون (هو) كأنهم قالوا : « لايستحى أن يضرب مثلا الذى هو بعوضة » ، معانى القرآن ٢١٥/١ (الورد) .

قال أبو عبيدة : « وسأل يونس رؤبة عن قول الله تعالى « مَا بعوضةٌ » فرفعها وبنو تميم يعملون آخر الفعلين والأداتين فى الاسم ، وأنشد رؤبة بيت النابغة مرفوعا :

قالت ألا ليت ماهذا الحمام لنا   الى حمامتنا ونصفه فقد

مجاز القرآن ٣٥/١ . وقد روى قراءة الرفع هذه سيبويه ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر البيان فى غريب اعراب القرآن ٦٥/١ ـ ٦٦ .

(١) يريد حذف المبدأ كقوله تعالى « تماما على الذى أحسن » الأنعام /١٥٤ ، على تقدير « هوَ أحسنُ » .

(٢) هو صدر بيت من الطويل منسوب فى الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٧١ الى الشماخ ، وعجزه :

لوصل خليل صارم أو معارز

والبيت فى ديوانه /١٧٣ عن قصيدة عدة أبياتها ستة وخمسون بيتا ومطلعها :

عفا بطن قو من سليمى فعالز   فذات الصفا فالمشرفات النواشز

وانظر القصيدة فى جمهرة أشعار العرب /٨٢٦ ـ ٨٤١ ، والبيت فى المعانى الكبير ١٢٥٦/٣ ، قال ابن قتيبة : « والمعارز : المجانب ،

قال أبو العباس : (غَيْرُ) نعت (كُلّ) ، وصَارِم : خبر (كُلّ) .
وأنشد :

* وَلِهَتْ عَلَيْهِ[1] كُلُّ مُعْصِفَةٍ[2] *

قال أبو على : ولِهَتْ كُلُّ مُعْصِفَةٍ أحْسَنُ مِنْ : ذَهَبَتْ بعضُ أصابِعِهِ لأن كل الشيء هو هو بأسْرِهِ ، وليس بعض الشيء يُؤَدى عن كل الشيء ، وعلى هذا يتَّخذى قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾[3] .

قال : وقد يجوز على هذا (فِيهَا رَجُلٌ قَائِماً) وهو قول الخليل ،

أبو عمرو : يقال : استعرز منى فلان أى انقبض وقيل : هو المعاتب ، وقيل : هو المعاند ، وكل قريب من بعض » ، انظر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢٩١/١ (الريح) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٤٨ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٨/١ شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٥ ، ١٢٧ ، وانظر أيضا المحكم ٣٢٢/١ مقاييس اللغة ٢٦١/٤ ، تهذيب اللغة ١٣١/١ .

(١) فى المخطوطة (عليها) والصواب من الكتاب ٢٧٢/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده من قول ابن أحمر ، وهو بتمامه :

ولهت عليه كُلّ معصفةٍ   هَوْجَاءُ ليس للبها زَبر

شعره /٨٧ ، وفيه شاهد على جرى (هَوْجَاء) على (كلّ) نعتا لها . انظر الكتاب ٢٧٢/١ وهامشه ، والى ابن أحمد نسبه الرمانى والسيرافى أيضا ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٧ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٩/١ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية /١٨٥ ، سورة الأنبياء ، الآية /٣٥ ، سورة العنكبوت ، الآية /٥٧ .

ومثله : عليه مائة بيضاً(١) .

قال أبو العباس : مائةٌ بيضاً انتصب (بيضاً) على التمييز .

قال أبو علي : وانتصابُ الجمع المكسر على التمييز جيد ، لأنه يجري مجرى الواحد(٢) ، ومثله ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾(٣) وقوله (هذا رجلٌ قائماً) معناه : أشير إليه قائماً ، ولا يجوز هذا رجلٌ أحمرُ لأن الحال حكمها أن تكون منتقلا غير ثابت ، وقولك : (أحمرُ) هيئة ثابتة وكذلك طويل ونحوه .

قال : لأنه مخالف لما يضاف ، شاذٌّ منه(٤) .

قال أبو علي : لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل (قبلُ وبعدُ) في الغاية .

وقال أبو علي : لما كانت الحالُ من المعرفة لا تجري مجرى صفتها ، لأن الصفة تكون لازمة ، والحال منتقلة كذلك جعلوا الحال من النكرة ، فاشترك هاتان الحالان في التنقل والتبدل .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٢ ، وليس انتصاب (قائماً) في حكم انتصاب (بيضاً) في هذين المثالين ، فالأول منصوب على الحال ، والثاني على التمييز ، ويرى سيبويه الرفع هو الوجه ،انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٠٣ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : « يجوز أن تقول : أفرهُ النّاسِ عبداً فتعنى جماعة العبيد نحو التمييز ، والجمع أبين اذا كان الاول غير محظور العدد » المقتضب ٣/٣٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية /١٠٣ .

(٤) الكتاب ١/٢٧٣ .

قال : فجاز هذا كما جاز (لاهِ أبُوكَ) يريد : للهِ أبُوكَ ، حذفوا الألف واللامين ، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله ، لأنه ليس مِن كلامهم أن يُضمِروا الجار[1] .

وقال أبو على : يحتمل أن تكون اللامانِ المحذوفتان هى التى للتعريف والتى هى فاء الفعل ، فى قول من قال : لَهِىَ أبُوكَ[2] ويُقَوِّى هذا المذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها ، والتكرير والاستقبال بهما وقع ، ويقوى هذا المذهب أيضاً أن لام الجرِّ حرف معنى ، واللامان الأخريان أحدهما من نَفْسِ الحرف ، والآخرُ بمنزلة ماهو مِنْ نفس الحرف أولى لِدلالة مايبقى منه على المحذوف ، وتبقيه حرف المعنى أولى ، لأنه إذا حذف لم يبق منه شىء يدُلُّ عليه ، ولهذا الحكم فى مثل « لَعَلَّكُمْ

---

(١) الكتاب ١/٢٧٣ ، وسيبويه يعنى باضمار الجار هنا حذفه ، قال أبو سعيد : « ومن الحذف الشاذ أيضا قولهم : لاهِ أبُوك ، يريد : لله أبوك ، فحذفوا منه لامين ، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر ، واللام التى بعدها » . شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٠٤ ولسيبويه رأى صريح فى هذه المسألة بسطه فى مكان آخر اذ يقول : « حذفوا اللامين من قولهم لاهِ أبُوك : حذفوا لام الاضافة واللام الأخرى ، ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينوون ، وقال بعضهم : لهى أبوك ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة ، اذ صارت مكان العين ... » الكتاب ٢/١٤٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٤٤ .

تَذَكَّرُونَ[١] وتَفَكَّرُونَ ﴾[٢] فى قول من لم يُثَقِّل الذال مِنْ (يَذَّكَّرُونَ)[٣] أن المحذوف من التاءين هى الثانية[٤]، ولمن قال : إن اللامين المحذوفتين هما الزائدتان أن يقول : حذف الزائد أولى من حذف الأصل لأنه لو كانت المحذوفتان التى هى للتعريف والفاء لبَقِى الاسم مبتدأ به بحرف ساكن ، وذلك غير موجود .

ولمن قال : إنّ اللام الباقية هى الجارّة ، والمحذوفتان هما التى للتعريف

---

(١) سورة الأنعام ، الآية /١٥٢ ، وقد وردت هذه فى القرآن فى ستة مواضع مختلفة .

(٢) ليس فى (تَفَكَّرُونَ) تثقيل ولا تخفيف مثل (تذكرون)، والذى ينتاب (تفكّرون) هو زيادة تاء فى أولها كالتى فى قوله تعالى فى البقرة / الآية ٢١٩ ، ٢٢٦ « لعلكم تتفكرون » وفى الأنعام ، الآية/٥٠ « أفلا تتفكرون » وفى سورة سبأ الآية /٤٦ « ثم تتفكرون مابصاحبكم ».

(٣) قال ابن مجاهد : « واختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله (تَذَّكّرونَ) ونظائره ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تذكرون) و (يذكرون) ، و (يذكر الانسان) و (أن يذكر) ، (لِيَذَّكَّرُوا) مشددا كله . وقرأ نافع وعاصم فى رواية أبى بكر ، وابن عامر كل ذلك بالتشديد الا قوله (أولا يذكر الانسان) فانهم خففوها . وروى على ابن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم (تَذَكَّرُونَ) خفيفة الذال ، وكل شىء فى القرآن مثله خفيفا ، وكذلك روى حفص عن عاصم ... » كتاب السبعة /٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) أى فى (تَتَذَكَّرُونَ) فى الأنعام ، الآية /٨٠ ، السجدة ، الآية /٤ و (تَتَفَكَّرُونَ) فى البقرة الآية /٢١٩ ، والآية ٢٢٦ ، الأنعام ، الآية /٥٠ .

والفاء ، أن يقول : الاسمُ مجرور ، وحروف الجرِّ فلما تحذفُ ، فحملُ (لاهِ) على الأكثر أولى من حَمْله على الشاذ .

فأما قولُنَا التي هي فاء الفعل في قَوْلِ مَنْ قالَ : (لَهْيَ) فإن اسم اللهِ تعالى قد مُثِّلَ بمثالين :

قيل : إن أصل الاسم (إلاَهٌ) فحذفتِ الهمزة التي هي (فاء) مع الألف واللام ، كما حذفت الهمزة التي هي (فاء) مع الألفِ واللّام في قولهم (النّاسُ) إذا أرادوا قولهم (أُناسٌ) ، فالألف في قولنا (اللهُ) ألف (فِعَال)زائدة على هذا القول[1] .

وقد قِيل : لَهْيَ أبُوكَ ، في معنى (لاهِ أبُوكَ) فقُلِب (لَهْيَ) عن (لاهِ) ، فالألف في اسم اللهِ عزّ وجلّ على هذا القول أصل ليست بزيادة ، إنما هي عَيْنُ الفعل ، وهي منقلبة عن ياء ، والدليلُ على ذلك قولهم : (لَهْيَ) ، لما قلب فأظهرتِ الياء ، ولو كانت الألف في (اللهِ) مُنْقلبة عن واو لظهرت في القلب واواً فكان (لَهْوَ)[2] .

قال : وأما كلُّ شيء وكلُّ رجلٍ ، فإنما يُبْنَيانِ على غيرهما ، لأنه لا يوصف بهما[3] .

---

(١) الألف في (لاه) التي حذفت همزته وهي فاء الكلمة فصارت الكلمة بعد الحذف (لاهِ) هي ألف (فِعَالِ) ،انظر الخصائص٢/٢٨٨

(٢) عرض الفارسي لهذه المسألة في كتابه شرح الأبيات المشكلة الاعراب /٥٥ ـ ٥٧ (هنداوي) بأسلوب أكثر تفصيلا وتوضيحا ؛ فالتمس ذلك في مكانه ، وانظر الانصاف ١/٣٩٤ والحاشية هناك ،

(٣) الكتاب ١/٢٧٤ ؛

قال أبو علي : قولهُ : لأنه لايوصف بهما[1]، أى لم يلزم ألا يكون (كلٌ) إلا وصفاً ، كما أن (أجْمَعِيْنَ) لم يكنْ إلا وصفاً ، لكن (كلّ) وإن كان الأحسنُ فيه أن يَجْرِى وصفاً ، فقد يُبنى على غيره ، ويبنى غيره عليه[2] .

ولكنّهم جعلوهُ يلى ماينصب ويرفع[3] .

أى : جعَلُوا هذهِ الجواهرَ كالْخَلِّ[4] .

وقوله : يلى ماينْصِبُ .

أى : يقول أى خَلاً[5] .

قال : ومثلُ ذلك هو عَرَبِىٌّ حَسْبُهُ[6] .

---

(١) فى المخطوطة (بها) .

(٢) يقول أبو سعيد : « الاغلب فى (كُلّ) أن يجرى مجرى (أجمعينَ) ، لانه يعم به كما يعم بأجمعين ، لأن معناه معنى أجمعين. واتسع فى لفظه فأضيف الى المكنى والظاهر والمعرفة والنكرة ... وجعلَ نعتا على معنى المبالغة والكمال لا على معنى العموم كقولنا : رأيت الرجلَ كل الرجل ، ورأيت رجلا كل رجل ... على معنى رأيت الرجل الكامل واستحسنوا الابتداء به لهذا التصرف ... » ، انظر شرح السيرافى للكتاب ،ج ٢ ق١١٤ ،وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق١٢٩ ـ ١٣٠

(٣) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٤) يشير الى المثال الذى ساقه سيبويه فى هذا الباب الذى عنون له بقوله : « هذا باب ماينتصب لانه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك : هذا راقود خلا ، وعليه نحىء سمنا ... » الكتاب ٢٧٤/١ .

(٥) انظر أعلاه .

(٦) الكتاب ٢٧٥/١ ، وفيه (هذا) مكان (هو) حسنا ؛ وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .

قال أبو على : الهاء مَنْوِىٌّ بها الانفصال ، لأن المعرفة لايجوز أن تقع هُنا .

قال أبو بكر : الفرقُ بين هذا الباب والباب الذى قبلهُ أن فالأول فيه مايدلُّ على المنصوب ، لأنك إذا قُلت : ابنُ عَمِّى دِنْيًا ، فكقولك : ابنُ عَمِّى مُدَاناةً ، وليس فى هذا مايدلُّ على المحض والقلب .

قال : وإن زَعمْتَ أنه انتصب بالآخر فكأنك قُلت : زَيْدٌ قائمًا فيها[1] .

أى : فلم ينتصب بالأوَّل ، إنما انتصب بالآخر[2] .

قال : وزعم الخليل أنه يُسْتَقبح أن يقول : قائِمٌ زَيْدٌ ، وذلك إذا لم يجعل قائمًا خبرًا مُقدَّمًا[3] .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٧ .

(٢) فسر السيرافى هذا بقوله : « جعل سيبويه تثنية الظرف وتكريره بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير فى حكم اللفظ ، وجعل التكرير توكيدا للأول لا يغير شيئا من حكمه فيما يكون خبرا ، وما لايكون خبرا ، فأما مايكون خبرا فقولك : (فى الدار زيد قائما فيها) ، ان شئت رفعت (قائم) ، وان شئت نصبت كما كان ذلك قبل النكرة والتثنية ... » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١١٠ وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٣٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٧٨ مع اختلاف يسير فى بعض الألفاظ رواية السيرافى ما جاء فى الكتاب ، وعليه فان اختلاف العبارة ربما يعود الى تصرف أبى على فيها ، وهذا كثير عنده ، وانظر المسائل البغداديات/٢٨٥ ،

←

قال أبو علي : قلت لأبي بكر : مِنْ أينَ قَبُحَ أن ترفع (زَيْد) بِقَائم هُنا ؟ . فقال : لأن الكلام على ضَرْبين : فِعْل وفاعِلٌ ، مبتدأ وخبر ، وليس هذا كواحدٍ منهما ، لأنه بفعلٍ يرتفع به فاعلُه ، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره ، فلِخُروجِهِ عن حَدِّ ماعليه الكلامُ قَبُحَ ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلامٍ .

قال : وإنما حَسُنَ عندهم أن يَجْرِي مَجْرى الفعل إذا كان صفة جَرَى على موصوفٍ أو جَرَى على اسمٍ قد عمل فيه ، (أيْ عَمِل ذلك الاسمُ في اسمِ الفاعِلِ) كما أنه لايكون مفعُولاً ، (أي الاسمُ الّذِي يعملُ فيهِ ضَارِبٌ) في ضَارِبٍ ، حتى يكون محمُولاً على غيره ، (أيْ يكون اسمُ الفاعِلِ محمُولاً على غيره)[1] .

←

المقتضب ١٩٢/٤ . وفسر أبو سعيد عبارة الكتاب بقوله : « اذا نقلت الفعل الى اسم الفاعل ، ورفعت الفاعل به ، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح ، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان قام زيد وقام الزيدان : قائم زيد وقائم الزيدان ، وقائم الزيدون ، والذى قبحه فساد اللفظ لا فساد المعنى، وذلك أنك اذا قلت : قائم الزيدان ، رفعت (قائم) بالابتداء و (الزيدان) فاعل من تمام (قائم) ، فيكون مبتدأ بغير خبر ، ولو جاز هذا لجاز أن تردّ (تضرب زيداً) الى ضارب زيداً و (زيداً) فى صلته ، ولا يكون له خبر،والذى يجيزه يزعم أن الفعل سد مسد الخبر ، وقائل هذا يحتاج الى برهان على ما ادعاه ... » ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١١٢ .

(١) الكتاب ٢٧٨/١ ، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه ، وتظهر مداخلاته محصورة بين الأقواس .

قال أبو علي : اسمُ الفاعِلِ يحسنُ إعمالهُ عمل الفعل إذا جرَى على شيء وجَرْيهُ على ثلاثة أضرب :

أحدُها : أن يكون خبر مبتدأ نحو : زَيْدٌ قائِمٌ أبوهُ ، وهذا زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً .

والثاني : أن يكون صفة نحو : هذا رجلٌ قائِمٌ أبُوه ، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً .

والثالث : أن يكون حالاً نحو : زَيْدٌ قائماً أبُوه ، وهذا زيدٌ ضَارِباً عمراً .

٣٨/أ وقد يحسنُ أن يعمل / عمل الفعل إذا اعتمد به على حرف استفهام وما أشبهه ، فيكون اعتماده عليه مُشْبِهاً باعتماده على ماذكره في هذه المواضع الثلاثة ، نحو : أقائِمٌ زَيْد ، وماقائِم زَيْدٌ [(١)] .

قال : تقول : هذا ضَارِب زَيْداً ، وأنا ضَارِب زَيْداً ، ولايكون (ضَارِب زَيْدًا) على قولك : ضَرَبْتُ زَيْداً [(٢)] .

---

(١) فسر أبو سعيد عبارة سيبويه بتفسير لا يخرج عن تفسير أبي علي - هذا فقال : « انما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وينتصب به المفعول اذا كان معتمدا على شيء يكون خبرا له أو صفة أو حالا أو صلة ، كقولك : هذا زيدٌ قائما أبوه ، ومررت برجل ضاربٍ أبوه زيداً ، وهذا زيد ضارباً أبوه أخاك ، ومررت بضارب أخاك » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٢ وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٦، ١٣٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٨ .

قال أبو علي : قوله : ولا يكون ضَارِب زَيْداً على قولك : ضَرَبْتُ زَيْداً إنما لم يَجُز هذا لأن زيداً ينتصب على جُمْلة كلام تام ، (وَضَارِبٌ) وحده ليس بجملة فينتصب عنه (زَيْد) ، فكما لم يَجُز إعمال (ضَارِبٍ) في زيدٍ غير مُعتمد على شيء وكذلك لم يحسن أن يقول : قائم زيدٌ على أن تُعمل (قائم) عمل الفعل غير معتمد على شيء[١] .

قال : ولم تُرد أن تَحْمِل الدِّرهم على ما حُمِل عليه العشرون[٢] .

قال أبو علي : إذا قال : ليس بِمَحْمُولٍ عليه فالمراد أنه ليس بصفته ولا بمنزلته ، وليس إعرابه كإعرابه[٣] .

---

(١) الاعتماد الذى يشير اليه هنا هو ما أورده آنفا ، وهو اعتماد الفعل على الاستفهام أو النفى وما اشبههما .

(٢) الكتاب ٢٧٩/١ ، وفيه « ولم تُرد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه » .

(٣) أى « اذا قلت : : هذه عشرون درهماً ، فليس (درهماً) نعتا لعشرين ، فيتبعها في اعرابها ، ولا العشرون مضافة اليه فيكون خفضا بالاضافة ، ولا معطوف على العشرين محمول عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكن (درهما) بين به العشرون فعملت فيه كعمل (ضارب) و (ضاربين) اذا قلت : هؤلاء ضاربون ، والشبه بينهما أن (عشرين) مقدار يقدر به ، فاذا قال : هذه عشرون درهما ، فتقديره : هذه الدراهم تقادر ، أو تساوى ، أو تماثل ، أو توازن ، عشرين ، ويرد الى اسم الفاعل ، ويضاف ، فتصير هذه الدراهم مقادرة عشرين ،وتحذف فتقام العشرون مقامها والعشرون تقتضى نوعا يقدر بها » . شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق ١١٤ .

قال : وزعَمَ الخليلُ أنها عملتْ عَمَلَيْنِ الرفعَ والنصبَ[١].

قال أبو بكر : الدليلُ على قوله : أن (إنَّ) هي الرافعةُ للخبر ، أن الابتداء قد زال ، وبالابتداء والمبتدأ كان يرتفعُ الخبر ، فلما زال العاملُ بطل أن يكون الخبر معمولاً فيه[٢] .

قال : ودليلٌ أخَرُ ، وهو أنا وجدنا كلَّ ماعمل في الاسم عمل في الخبر أيضاً نحو : كانَ وَظَنَنْتُ[٣].

قال : فإن لم تذكرُ المُنْطَلِقَ صارَ الظَّرِيفُ في موضع الخبر[٤].

قال أبو علي : إذا قال لك : إنَّ زَيْداً الظَّرِيفَ ، فالمخاطبُ ليس بجاهلٍ لهذا الخبر بعينه ، يعرفُ الظَّرِيف على حِدَةٍ ، وزيداً على حَدَةٍ ، إلا أنه لم يَعْلَمْ أن الظَّريف زَيْدٌ ، ولا أن زيداً الظَّرِيفُ ، فإذا أخْبِر بهذا الخبر وقعت لهُ الفائدَة باجتماعِهِمَا ، فإذا قال لك : زيدٌ ظريف ، فقد أخبرهُ بما كان جاهلاً به مِنْ ظَرْفِ زيدٍ .

---

(١) الكتاب ٢٨٠/١ وهو يعني (ان وأخواتها) .

(٢) انظر الأصول ٢٣٠/١ . وفي هذه العبارة يرد ابن السراج على الكوفيين الذين يرون أن هذه الحروف انما تعمل في الاسم فقط فتنصبه ، وأن الخبر يترك على رفعه كما كان مع الابتداء قبل دخولها . انظر أيضا الانصاف ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢ .

(٣) القول لابن السراج ، وقد ساقه أبو علي مختصرا ، وعبارة أستاذه هي « أنا وجدنا كل ماعمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً ، عمل في خبره ، ألا ترى الى (ظننت) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، وكذلك (كان) وأخواتها ، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر ، جاز مع (انّ) ، لافرق بينهما في ذلك » . الأصول ٢٣٠/١ — ٢٣١ .

(٤) أي في قوله : ان زيدا الظريف منطلق ، الكتاب ٢٨٠/١ .

قال : لم يكن (بكَ) ، ولا (لَكَ) مستقرين لعبد الله[١] .

أى : خبرين كما كان فيها إذا قلت : فيها زيد قائماً ، مستقراً ، وإنما الهاء فى (بكَ) و (لَكَ) صلتان للفعل ، فلذلك لاتكونان إلاملغاتين، ولا يجريان مجرى الخبر[٢] .

قال : ولو نصبت هذا لقلت : إنَّ اليوم زيداً منطلقاً[٣] .

قال أبو بكر : لأن اليوم لايكون خبراً لزيد إذا قلت : اليوم زيدٌ كما لايكون (بك) ولا (فيك) فى قولك : مأخوذ بك ، وراغب فيك خبرين للاسم ، فلو جاز فى (بك) لجاز فى اليوم[٤] .

قال : وتقول : إن زيداً لفيها قائماً ، وإن شئت ألغيتَ لَفِيْهَا[٥] .

قال أبو بكر : اللام لابد من أن يكون خبرا للاسم بعدها على كل

---

(١) يعنى فى قوله : « ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقفٌ ، من قبل أنك اذا أردت الوقوف والأخذ ... » الكتاب ١/٢٨٠ .

(٢) يقول الرمانى : « تقول : ان بك زيدا مأخوذ ، لايجوز فى (مأخوذ) الا الرفع ، لأن (بكَ) ظرف ناقص ، اذ لو قلت : ان بك زيدا ، لم يحتمل الآخر ، وكذلك ان لك زيدا واقف ، لأنك لو قلت : ان لك زيدا لم يحتمل الوقوف ، وانما على معنى آخر خلاف معنى وقوفه لك ، وهو معنى الملك أو ماجرى مجراه ... » شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٣٥ .

(٣) الكتاب ١/٢٨٠ .

(٤) انظر الأصول ١/٢٣١ - ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ١/٢٨١ .

حال ، لأن اللام كان حقها أن تقع موقع إنّ ، لأنها للتأكيد ، ووصلة
٧٣/ب للقسم ، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت/ في الخبر ، ولا يجوز أن زيداً آكل
لطعامك ، ولا أن زيدا راغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر[1] .

وزعم الخليل أن قوله :

. . . . . كأنْ ظَبْيةٌ . . . . . .[2]

---

(١) النص ورد هنا مختصرا من الأصول ١/٢٣١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ، ق ١١٥ .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لابن صريم اليشكري ، وهو قوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

أنشده سيبويه وفيه شاهد وهو رفع « ظبية » على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف (كأن) على تقدير كأنها ظبية . انظر الكتاب وهامشه ١/٢٨١ ، وأنشد سيبويه الشطر الأخير دون نسبة ، وعلى الاضمار ورفع الظبية . انظر الكتاب ١/٤٨١ ، وأنشده المبرد دون نسبة ، انظر الكامل ١/٨٢ ، ونقل بسنده عن أبي زيد أنه سمع العرب تنصب (الظبية) وترفعها وتخفضها ، وأن الرفع على الضمير ، والنصب على غير الضمير واعمال (أن) مخففة عملها مثقلة ، والخفض على زيادة (أن) واعمال الكاف ، أراد (كظبية) . انظر الكامل ١/٨٣ ، والبيت في الأصول ١/٢٤٥ وأنشده في المحتسب ١/٣٠٨ على زيادة (أن) وخفض الظبية بالكاف ، كما أنشده في المنصف ٣/١٢٨ . محتملا الوجوه الاعرابية الثلاثة في (الظبية) ، وأنشده الأصمعي ضمن قصيدة منسوبة الى علباء بن أرقم بن عوف من بني بكر بن وائل أولها :

ألا تلكما عرسي تصد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلم

←

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا .. (١)

←

أبونا ، ولم أظلم بشيء علمته سوى ماترين فى القذال من القدم

فيوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم

انظر الأصمعيات /٦٢ (الورد) ، ١٥٧ (شاكر وهارون) وأنشد لفارسي موضع الشاهد من البيت على زيادة (أن) ، انظر المسائل البصريات /٦٥٣ ، أمالى السهيلى /١١٩ ، النكت ٥١٣/١ ، المقرب ١١١/١ ، ٢٠٣/٢ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، ونسب فى شرح الرمانى ، ج ٢ ق١٤٥ الى ابن حريم اليشكرى ، ولعله تصحيف من الناسخ ، ونسبه ابن السيرافى الى أرقم بن علباء اليشكرى ، وصحح المحقق الاسم بأنه علباء بن أرقم ، انظر شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١ (سلطانى) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٠٨ ، ١٢٤ ، انظر الانصاف /١١٣ ، المفصل /٣٠٢ ، شرح المفصل ٨٣/٨ ، العينى ٣٠١/٢ - ٣٨٤/٤ ، الهمع ١٤٣/١ ، الدرر ٢٩٣/١ ، الخزانة ٣٦٤/٤ .

(١) اشارة قول الفرذدق من الطويل :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر

وقد أنشده سيبويه رفعا وقال : « والنصب أكثر فى كلام العرب ، كأنه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لايعرف قرابتى ، ولكنه أضمر هذا ... » الكتاب ٢٨٢/١ ، الأصول ٢٤٧/١ ، ورواه أبو العباس ثعلب بنصب (زنجيا) وعنده (غليظ المشافر) مكان (عظيم المشافر) انظر مجالس ثعلب ١٠٥/١ ، وبمثل رواية ثعلب رواه ابن جنى فى المحتسب ١٨٢/٢ على معنى » ولكن زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتى ، لكنه فى المنصف ١٢٨/٣ رواه برفع (زنجى) على معنى « ولكنك زنجى فاضمر الكاف » .

←

قال أبو على : يشبهه فى أن الإضمار مراد ، فى (لكن) كما أنه مراد فى قوله · كأنْ ثَدْياهُ[1] .

←

ومثل ذلك عند الأنبارى فى شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات /١٤٥ · وانظر مغنى اللبيب /٣٨٤ ، والبيت فى الانصاف ١/١٨٢ ، شرح المفصل ٨/٨٢ · وانظر الخزانة ٤/٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، الهمع ١/١٣٦ ـ ٢٢٣ ، الدرر ١/١١٤ ، ١٩١ ، ولم أجد البيت فى الديوان (طبعة دار بيروت للطباعة والنشر) ·

والبيت فى شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق١١٥ ،وشرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ، ق ١٤٥ ،وشرح أبيات سيبويه وابن النحاس /٥٨ ، ١٢٤ النكت ١/٥١٤ المقرب ١/١٠٨ ·

(٢) اشارة الى قول الشاعر من الهزج :

ووجه مشرق النحــــر   كأن ثدياه حقـــان

وأنشده سيبويه وفيه تخفيف (كأنْ) مع حذف اسمها ، ولم ينسبه لشاعر ولا نسبه الأعلم ، انظر الكتاب وهامشه ١/٢٨١ ، كذا أنشدته المصادر دون نسبه انظر الأصول ١/٢٤٦ ، وأنشد الفارسى فى المسائل البصريات /٥٥٥ هذا الجزء من البيت وأعمل (كأنْ) مخففة وأنها انما هى (أن) أدخلت الكاف عليهـا وهـذا الوجه جائز عند النحويين ، واعمالها مخففة يروى عن الأخفش انظر النكت ١/٥١٤ ، وانظر الانصاف ١/١٩٧ ، ورواية النصب هذه أوردها سيبويه أيضا ، انظر الكتاب ١/٢٨٣ · انظر البيت فى شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢، ق ١١٥ ، شرح الرمانى للكتاب جـ ٢ ق ١٤٥ ، أمالى ابن الشجرى١/٢٣٧ ورواه ابن الشجرى فى أماليه ٢/٣ وأعمل (كان) مخففة ، وأنشد الزمخشرى البيت هكذا :

←

إلا أن النصب بعد (لكنْ) أحسن ، والرفع فى (كأنْ ظَبْيَةٌ) (وكأنْ ثَدْياهُ) أحسن ، لأنهم جعلوا حذف (أنْ) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها ، وكذلك (كأنْ) وهو قول سيبويه ، وإنما شبه (كأنْ) بـ لكنْ) هاهنا من جهة أن فيها جميعاً إضمارين ، فأما حذف الضمير من (لكنْ) فقبيح عنده ، ويجيزه فى الإظهار وحذف الضمير من (أنْ ، وكأنْ) حسن عنده ، لأن تخفيفهما يدل على الإضمار فيهما ، إذ لم يخففا إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود مايدل عليه ، وليس هذا فى (لكنّ وإنّ) .

قال : فرفعه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال (مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ)[1] .

قال أبو على : من قال : (مابعوضةٌ) فما على معنى الذى ، كأنه قال :

←

ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان

وأشار الى اعمال (كأنْ) مخففة ، انظر المفصل ٣٠١/١ ، ومثل فى ذلك شرح المفصل ٨٢/٨ وانظر شرح شذور الذهب ٣٦٩/ ، انظر العينى ٣٠٥/٢ ، شرح التصريح ٢٣٤/١ ، الهمع ١٤٣/١ ، الدرر ١٢١/١ ، الخزانة ٣٥٨/٤ . وفى هذه المصادر يروى صدر البيت :

ووجه مشرق النحر

ونحر مشرق اللون

وصدر مشرق النحر

وبعضهم يرويه بكسر الوجه ، وبعضهم يرويه برفعه .

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر قبله ، ص٢١٥ .

ما هو بعوضة ، أى الذى هو بعوضة ، وتقديره : إن الله لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلاً (فالذى) هو المفعول الأول ، لأنْ يَضْرِبَ (ومثلاً) المفعول الثانى .

قال أبو العباس : ويجوز الاقتصار على المفعول الأول ، لأنه من باب (أعطيت) وليس هو من باب (ظننت) .

قال أبو بكر : الفرق بين (إنْ) و (إنَّمَا) فى المعنى ، أن (إنما) تجىء لتحقير الخبر .

قال سيبويه : تقول : إنما سرت حتى أدخلها إذا كنت محقراً لسيرك [الذى أدى] إلى الدخول ، هذا لفظ سيبويه[1] .

قال أبو على : (إنْ) التى بمعنى (مَا) مثل التى فى قوله تعالى ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِى غُرُورٍ ﴾[2] وكالتى فى ﴿ مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾[3] .

وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق[4] :

---

(١) الكتاب ١/٤١٥ ، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) سورة الملك ، الآية /٢٠ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية /٢٦ .

(٤) البيت فى الديوان ٢/٢٠٦ ، وفيه (الصخر) مكان (التراب) هنا ، وهو من الطويل من قصيدة فى رثاء ابنين له من النوار ، ومن أبياتها قوله :

فلست ولو شقت حيازيم نفسها ... من الوجد بعد ابنى نوار ، بلائم

←

بِقى الشامتينَ التربُ إن كانَ مسَّنى
رَزيّةُ شِبْلَى مُخْـدِرٍ فى الضَّراغِمِ

معناه : ما كان مَسَّنى (١) .

←

يذكرنى ابنى السماكان موهنا   اذا رتفعا بين النجوم التوائم

وينصح زوجه ويذكرها بمن رزئى قبلهما فى فقد حبيب ، وكم من ملك وكبير قوم مات ، « فاقنى حياء الكرائم » :

فما ابناك الا ابن من الناس فاصبرى
فلن يرجع الموتى حنين المآتم

وقوله : شبلى مخدر : يعنى ابنيهما ، والمخدر والخادر الأسد المقيم فى عرينه ، قال كعب بن زهير :

من خادر من ليوث الأسد مسكنه
ببطن عثر ، غيل دونه غيل

انظر اللسان (خدر) ٢٣١/٤ .

(١) سبق أن فصل الفارسى الحديث عن (ما) فى صدر هذا الكتاب ، ولما كانت تشترك مع (انْ) فى النفى ، فقد وجدها مناسبة للتذكير بما بين هذين الحرفين من علاقة . و (انْ) النافية تدخل على الجملة الاسمية كالتى فى الملك التى ساقها أبو على آنفا ، كما تدخل على الجملة الفعلية نحو التى فى قوله تعالى : « ان أردنا الا الحسنى » وآية الأحقاف التى وردت آنفا ، فمعنى قوله تعالى : « فيما ان مكناكم فيه » فى الذى ما مكناكم فيه ، قال ابن هشام فى هذه الآية : « كأنه انما عدل عن (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ » مغنى اللبيب ٣٤/ ـ ٣٥ وانظر رصف المبانى /١٠٧ .

قال : فيقول : إنَّ زيداً وعمراً ، أى : (إنَّ) لنا[1] .

قال أبو بكر : إنما كان حذف الخبر مع لا ، أكثر لأنه جواب عن سؤال عن الذات ، فإذا قال : لا رجل ، فهو جواب لقولك : هل من رجلٍ والعناية هنا بالذات ، فكان إبقاء العناية به أحسن[2] .

قال : وكذلك قوله : إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً[3] .

---

(١) الكتاب ١/٢٨٤ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) ليس مانقل الفارسى عن أستاذه ابن السراج هنا تفسيرا لعبارة سيبويه وانما هو متعلق بعمل (لا) النافية للجنس ، والعلاقة بين الموضوعين تأتى من الاضمار الواقع بعد (انَّ) و (لاَ) ، وأن الاثنتين تأتيان فى الجواب ، فقوله : « ان زيدا وان عمرا » يكون فى جواب من قال : هل لكم أحد ان الناس ألب عليكم ، كما أن قوله : « لاَ رَجُلَ » تكون جوابا لمن قال : هل من رجل ؟ وفسر أبو على هذا فى المسائل البغداديات /٤٣٠ حين قال : « وهذا أحد ماتشبه فيه (انْ) (لا) النافية العاملة النصب » ، وانظر دلائل الاعجاز /٣٢١ (شاكر) .

(٣) هذا صدر بيت من المنسرح وهو للأعشى ، وعجزه :

وان فى السفر ما مضى مهلا

انظر ديوانه /٣٧ ، وهو مطلع قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش اليحصبى أحد ملوك اليمن ، وفيها يقول :

الشعر قلدته سلامة ذا فائش والشىء حيث ما جعلا

فقال له سلامة : صدقت ،الشىء حيث ماجعل ، انظر الأغانى٩/١٢٥ انظر أيضا دلائل الاعجاز /٣٢١ ، (شاكر) المقرب ١/١٠٩ . وأنشده سيبويه فى الباب شاهدا على حذف خبر (انَّ) لعلم السامع ، انظر الكتاب وهامشه ١/٢٨٤ ، وانظر موضع الشاهد فى شرح الأبيات

←

وإنّ رجلا ، جواب من قال : هل لكم محلّ ؟ وهل لكم مرتحلٌ ؟.

فهذا فى الإيجاب نظير (لا) فى النفى ، والعناية هنا بالذات كما كان ثمّ كذلك .

قال (ولكن) المثقّلة : جميع الكلام بمنزلة (إنّ) [1] .

قال أبو علي : يريد فى العطف / فى اللفظ ، والحمل على الموضع لأنه ٣٨/ب فى هذا يتكلم [2] .

←

المشكلة الاعراب /٥٣٣ ، المسائل البغداديات / ٤٣٠ ، المقتضب ٤/ ١٣٠ الأصول ١/ ٢٤٧ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١١٦ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٦ ـ ١٤٧ ، وبعض هذه المصادر ترويه (مضى) كالذى عند سيبويه ، وبعضهم ، يرويه (مَضَوْا) ، ولا اختلاف فى المعنى ولا الوزن فى الحالتين ، انظر النكت ١/ ٥١٧ وفيه (مثلا) مكان (مهلا) ، وأنشده ابن جنى شاهدا على حذف خبر (انّ) مع الن[كر]ة خاصة ، وقال عن معناه : « أى ان لنا محلا ، وان لنا مرتحلا » الخصائص ٢/ ٣٧٣ ، المحتسب ١/ ٣٤٩ ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٥ ، أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٢٢ ، وفيه (اذ مضوا مهلا) ، ومثله فى مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٣٢ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، شرح المفصل ١/ ١٠٣ ، ٨/ ٨٤ ، وانظر الخزانة ٤/ ٣٨١ ، الهمع ١/ ١٣٦ ، الد[رر] ١/ ١١٣ .

(١) الكتاب ١/ ٢٨٦ .

(٢) تفسير أبى على هذا لا يجلى الغموض فى هذه المسألة ، وهى [إ]حدى مسائل الغلط التى غلط فيها المبرد سيبويه ، اذ قال أبو العباس بعد أن روى عبارة سيبويه هذه : « لو قال فى العطف والابتداء والقطع

قال : فقبُح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب فى موضع التمنى (١) .

قال أبو على : يريد بقوله : الواجب ، المعطوف المرفوع .

وقال أبو بكر : يعنى أنك لو قلت : ليتَ زيداً مُنطلِق وعمرٌو ، فرفعت عمرًا ، كما ترفعه إذا قلت : إنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو ، فعطفت عمرًا على الموضع ، لم يصلح من أجل أن ليتَ ولعلَّ وكأنَّ لها معان غير معنى الابتداء و (أنَّ ، ولكنَّ) يؤكدان الخبر ، والمعنى معنى الابتداء

←
لم ينكر ، ولكن قال : فى جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل فى خبر (انّ) ولا تدخل فى خبر (لكنّ) .. » وقد رد ابن ولاّد على أبى العباس هذه المسألة بقوله : « أراد بقوله : (فى جميع الكلام) أى فى جميع الكلام الذى نحوه بذكره ، ووصفه ، وهو العطف والقطع والابتداء لأنه قال هذا بعقب المسائل فى هذا الكلام ... والجواب الآخر : ان يكون أراد بقوله : (انّ لكنّ المثقلة فى جميع الكلام بمنزلة انّ) ، أى بمنزلتها ومعناها فى الايجاب ، لأن (ليت ، ولعل) وأخوات (انّ) يفارقنها فى الايجاب ، وهذه موافقة لها فى الايجاب فى جميع الكلام.. » الانتصار ، ق ١٤٠ ـ ١٤١ ، وقد أورد أبو سعيد اعتراض المبرد هذا ورد عليه مناصرا سيبويه ، موجها لكلامه الوجهة الصحيحة . انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١١٨ ، وانظر النكت ٥١٩/١ .

لكن المبرد فى المقتضب يقول : « ومثل (انّ) فى هذا الباب (لكنّ) الثقيلة » ولعل هذه المسألة مما عاد فيه المبرد الى رأى سيبويه .

(١) الكتاب ٢٨٦/١ ، ولفظ (الكلام) لم ترد فى الكتاب ، وعبارة أبى على توافق ما رواه السيرافى ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١١٨ .

والخبر ، ولم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه[١] .

قال : فيجوز فى المنطلق [هُنا] ما جاز فيه حين قلت:هذا الرجلُ منطلق[٢] ، يريد : من نصب (منطلقاً) على الحال ، وأن يجعل الرجل خبراً لهذه أو صفة .

قال : وتقول : إنّ الذى فى الدار أخوكَ قائماً ، كأنه قال : مَن الذى فى الدار ؟ فقال : إن الذى فى الدار أخوك قائماً[٣] .

قال أبو على : قائمًا فى هذه المسألة حُكمه أن ينتصب مما فى قوله (أخوكَ) من معنى الفعل، وهو الذى بمعنى الصداقة ، ولا يجوز أن يكون حالا من قوله (فى الدار) لأن (فى الدار) صلة (الذى) (وقائمًا) إذا انتصب عنه لم يَجُز أن يفصل بينهما وليس من الصلة[٤] .

---

(١) انظر الأصول ١/٢٥٠ .

(٢) الكتاب ١/٢٨٧ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وهو يعنى أن قوله : انّ هذا الرجل منطلق مثل قوله : هـذا الرجل منطلق فى جواز نصب (منطلق) على أنه حال ، وكلمة (الرجل) خبر لهذا ، أو صفة ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/٢٨٧ .

(٤) قال أبو سعيد : « أما قوله : ان الذى فى الدار أخوك قائما ، فعلى هذا الظاهر لايجوز اذا أردت به أخوة النسب : لأنك ان نصبت (قائما) بـ (أخوك) لم يجز ، كما لم يجز (زيد أخوك قائما) فى النسب ، وان نصبت (قائما) بالظرف على تقدير (ان الذى فى الدار قائما أخوك) صار (قائما) فى صلة (الذى) ، ولم يجز أن يفصل ←

قال : وإن قَبُح أن يُذْكر الأخ في الابتداء قَبُح ها هنا [١] .

قال : وإن قبح أن يذكر الأخ في الابتداء ، أي إذا لم تجعله خبراً [٢] .

قال : وأما في (لَيْتَ ، وكأنَّ ، ولعل) فيجري مجرى الأول [٣] .

قال أبو علي : يريد : أن الاسم قد ينتصب على الحال في هذه الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل ، لأن هذه الحروف على معاني الأفعال كقولك : لعل زيداً أخوكَ قائماً ، وأخوكَ بمعنى النَّسَب وكأنَّ زيداً الأسد قائماً .

قال : وهذا فيه قُبح [٤] .

قال أبو علي : أي قولك : إن أفضلَهُم كان زيدٌ ، وقُبح حذف الهاء من إنَّ وكأنَّ ، لأنهما ليسا من المواضع التي يُحذف فيها الهاء

←

بين الصلة والموصول ب (أخوك) وهو خبر ، وان جعلت (أخوك) بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في (قائما) جاز ، وان حملته على مثل قولك (أنا زيد منطلقا في حاجتك) اذا كان قد عهده قائما قبل هذه الحال جاز ... » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠ والنكت ١/٥٢٠ .

(١) الكتاب ١/٢٨٧ .

(٢) يومىء الى المثال الذي ذكره سيبويه آنفا وهو قوله : « ان الذي في الدار أخوك قائما » .

(٣) الكتاب ١/٢٨٧ .

(٤) الكتاب ١/٢٩٠ .

والموضع الذى يستحسن حذف الهاء منه هو الصلة والصفة ، وأما الأخبار فحذف الهاءاتِ منها ليس يحسن ، وقد تقدم قولنا فى ذلك ملخصاً[1].

قال : وقد يجوز أيضا على قوله : إنّ زيداً ضربتُه[2] .

قال أبو على : يقول : يجوز أن ينتصب (زيداً) فى قولك : (إن زيداً ضربْتُ) بإنّ ، وتُشغِلَ ضربت بالهاء المحذوفة فى اللفظ المرادة فى المعنى .

قال : وفيه قُبح كما كان فى (إنّ)[3].

قال أبو على : قوله : كما كان فى (إنّ) يريد فى قولك : (إنّ زيداً ضربتُ) وأنت تضمر الهاء التى هى ضمير القصة والحديث وتنصب (زيداً) بضربتُ[4].

قال : وأما قوله تعالى : ﴿ والصّابِئُونَ ﴾[5] فعلى التقديم والتأخير /[6] ٣٩/أ

---

(١) انظر مزيدا من التنصيل والتمثيل على هذه المسـألة فى شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٢١ ، وقد ذكر الرمانى لهذه المسألة خمسة أوجه ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٥٤ .

(٢) الكتاب ١/٢٩٠ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٠ .

(٤) قال أبو الحسن الرمانى : « ان زيدا ضربت يجـوز على حذف الهاء من الهاء من (ضربت) ونصب (زيد) بانه اسـم (انّ) ويجوز نصب (زيد) بضرب ، على انه زيدا ضربت » . شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٥٤ .

(٥) قال تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) المـائدة آية ٦٩ .

(٦) الكتاب ١/٢٩٠ .

قال أبو على : تقدير قوله تعالى ﴿ والصَّابِئُون ﴾ على أن ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والنَّصَارى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ كلهم كذا والصابئون ، أى والصابئون مَن آمَن منهم فله كذا ، فحذف خبرَهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم ، كقولك : إن زيدًا منطلق وعمرٌو ، إذا أردت : وعمرو منطلق ، فحذفت خبره لاشتراكه مع الأول فى الخبر وحمل (عَمْرو) على موضع (إنّ) ، كما حمل (الصابئُون) عليه ، ومثل هذا قوله :

* فإنِّى وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيب[1] *

---

(١) هذا عجز من بيت من الطـويل انشده سـيبويه فى غير هذا الموضع منسوبا الى ضابىء البرجمى ، وهو قوله :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيـار بها لغـريب

وانشده سيبويه بنصب (وقيّارًا) على حذف خبر (انّ) اجتزاء بالآخر لأن الخبر عنهما واحد ، فهو بمنزلة انى وقيارا بهـا لغريبان . انظر الكتاب وهامشه ١/٣٨ ، وانشده ثعلب بالرفع كما هو الحال عند الفارسى ، انظر مجالس ثعلب ١/٢٦٢ ، كمـا أنشـده فى مكان آخر بالنصب معللا ذلك بالاكتفاء بالثانى ، انظر المصـدر نفسه ٢/٥٣٠ ، وروى ابن السراج جواز الرفع والنصب فى (قيّار) وان الكسـائى يجيز الرفع فى الاسم الثانى مع الظاهر والمكنى ، والفراء يجيزه فيما لم يتبـين فيه عمل (انّ) نحـو (انى وزيد ذاهبان ، وان الذى فى الدار وزيد ذاهبان) ولايجيزه فيما يتبين فيه عمل (انّ) ، فـلا يجيز (ان زيدا وعمرو قائمان) انظر الأصول ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٢٢ انظر أيضا معانى القـرآن ١/٣١١ ، وانشده

←

فيمن رفَع ، كأنه قال : فإنى بها لغريب وقيّار ، فنوى بقيار التأخير وحَمَله على موضع (إنّ) ، وما عَمِل عليه ، فعلى هذا تقدير الآية[1] .

←

المبرد ضمن أبيات أخر بنصب (وقيّارا) وقال : « أراد : فانى لغريب بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، انظر الكامل ٣٢١/١ ، انظر أيضا مغنى اللبيب /٦١٨ ، ٨١١ ، الانصاف /٩٤ ، أوضح المسالك ١٥٦/١ .
وانشده ابن قتيبة ضمن أبيات أخرى ، انظر الشعر والشعراء ٣٥٨/١ ، كما أنشده أبو زيد نصبا وقال : « ويجوز (قيّار) بالرفع على الابتداء » ونقل عن الأصمعى أن (قيّاراً) صاحبه ، لكنه فسره هو بانه جملة ، انظر النوادر فى اللغة /١٨٢ـ ١٨٣ . انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /٤٥ ، شرح المفصل ٦٨/٨ ، الهمع ١٤٤/٢ ، الدرر ٢٠٠/٢ ، الأشمونى ٢٨٦/١ ، شرح التصريح ٢٢٨/١ الخزانة ٣٢٣/٤ .

(١) انظر تفصيل الوجوه المحتملة فى رفع (الصابئون) فى هذه الآية ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ١٢٢ ، قال الرمانى : « كأنه قيل بعد انقضاء الآية (والصابئون كذلك) ثم قدم ذكرهم على هذا التقدير ليكونوا مع نظرائهم فى الذكر ، وان كانوا مؤخرين عنهم فى التقدير ، ويحسن هذا انفرادهم من أهل الكتاب بأنهم أجروا مجراهم ، وليس لهم كتاب معروف كما لليهود والنصارى ، فحسن أن يعاملوا فى اللفظ هذه المعاملة لما لهم من الحال بين الحالين ، فهم معهم فى الحكم ، وهم مؤخرون عنهم بأنهم ليسوا أهل كتاب كهؤلاء » شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ق ١٥٥ ، وانظر مغني اللبيب /٦١٧ .

هذا باب كَمْ[1]

قال : ومعناها معنى رُبَّ[2] .

قال أبو على : الاشتراك بين (كَمْ) و (رُبَّ) فى أنهما يقعان صدرًا وفى أنهما لا يدخلان إلا على نكرة ، وفى أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بعد (كَمْ) يدل على كثير ، والواقع بعد (رُبَّ) يدل على قليل .

والذى يخالف فيه (كَمْ) (رُبَّ) أيضًا أن (كَمْ) اسم و (رُبَّ) حرف خَفْض[3] .

قال : لأنهما غير مُتمكِّنَيْن فى الكلام[4] .

قال أبو على : قوله : غير متمكنين أى ليسا بمُعربين لما فيهما من معنى الحرف ، ففى (كَمْ) معنى ألِف الاستفهام ، وفى (إذْ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة ، وذلك المُلْحَق هو النون فى (يومئذٍ) ، فلما لم يُفْرد صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه .

---

(١) الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه (لِكَمْ) ، فالأول الاستفهام فتكون مثل (كيف وأين) ، والثانى الخبر وهو هذا الذى يكون بمعنى (رُبَّ) الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) عقد أبو على بابا فى الايضاح العضدى /٢١٩ - ٢٢٦ (لكم) وتحدث عن أحكامها بالتفصيل لكنه لم يتطرق الى هذه المقارنة بينها وبين (رُبَّ) وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر هذه المقارنة فى الأصول ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٤) الكتاب ٢٩١/١ ، وهو يعنى (كَمْ) و (إذْ) .

قال أبو علي : لم يفصل بين العشرين وما أشبهه ، وبين معموله لأن العشرين ليس في قوة ما شبه به من أسماء الفاعلين وكما قبح الفصل بين (عشرين) وما عمل فيه ، كذلك قبح الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذ كانت مُشَبَّهة به ، فلذلك قال : كَمْ دِرهماً لك أقوى من (كَمْ لك دِرهماً)[1].

قال : وكم رجُلا أتاكَ أقوى من كم أتاكَ رجلا،و (كَمْ) هوها هنا فاعل[2].

قال أبو علي : (كَمْ) ها هنا فاعل في المعنى لا في اللفظ ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء .

قال :فإن أردت هذا المعنى قلت : كَمْ لك غِلماناً[3] .

أي تجعل غِلماناً تمييزًا لـ (لَكَ) فإذا فعلت ذلك لم يَجُز تقديم التّمييز .

---

(١) انما صارت (كمْ درْهماً لكَ) أقوى من (كم لك درهما) لأنه لم يفصل في الأولى بين (كمْ) ومعمولها ، وفصل بينهما في الثانية والفصل وان كان عربيا جيدا عند سيبويه الا أنه لايجوز في (العشرين) فلا تقول : (العشرون لك درهما) انظر الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٢/١ ، مع اختلاف طفيف في بعض الألفاظ .

(٣) الكتاب ٢٩٢/١ ، وعبارة سيبويه بتمامها : « ولم يجز يونس والخليل (كم غلمانا لك) لأنك لاتقول (عشرون ثيابا لك) الا على وجه (لك مائة بيضا) ، وعليك راقود خــلا ، فان أردت هــذا المعنى ... الخ » . وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، وانظر الأصــول ٣١٥/١ - ٣١٦ .

قال : فإذا قلت : كم جَرِيبًا أرضُكَ ؟ فأرضك مرتفعة بكَمْ ، لأنها مُبتدأةٌ والأرض مبنيّة عليها[1] .

قال أبو على : جعلَ المبتدأ (كَمْ) وهى نكرة ، و (أرْضُكَ) خبره وهو معرفة ، وقد كان أبو بكر أجاز مرّةً فى (كَيْفَ زيدٌ) أن يكون ٣٩/ب (زَيْدٌ) الخبر و (كَيْفَ) المبتدأ/[2] .

قال : وإن شئت قُلت : كَمْ غِلْمَانٌ لك[3] ؟

قال أبو بكر : يكون المفسر لـ (كَمْ) رجُلاً وَنفسًا ونحوها ، كأنك قُلت : أعشرُون رجُلاً غِلْمَانٌ لكَ[4] .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٢ .

(٢) لم أجد هذا الرأى فى المصادر المتاحة لدى ، والذى جاء عن ابن السراج أن (كيف ، وأين) وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء تعرب أخبارا ، وأن المعنى فى (كيف زيد) : على أى حال زيد ، ولكن الاستفهام الذى صار فى (كيفَ) جعل لها صدر الكلام ، وهو فى الحقيقة الشىء المستفهم عنه . انظر الأصول ١/٦٠ ، ولم أجدَ من جعل (كيف) أو (أين) مبتدأ ، (وكيف) تكون خبرا قبل مالايستغنى نحو(كيف أنت) ؟ و (كيفَ كنت) ؟ ، وحالا قبل مايستغنى نحو (كيف جاء زيد) ؟ . انظر مغنى اللبيب /٢٧١ - ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٣ .

(٤) أورد الفارسى قول أستاذه مختصرا ، وابن السراج يقول واعلم أنه لك ألا تذكر ماتفسر به (كَمْ) كما جاز لك ذلك فى العدد تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطا لك ، ولا تذكر القيراط

قال : والاسمُ المنوّنُ قد يفصل بينه وبين الذى يعملُ فيه[1] .

قال أبو على : مثالُ ذلك أنّك تقول : (كَمْ رَجُلٌ فى الدَّارِ أَعْطَيْتَ) فى الخبر، ثم تقولُ : (كَمْ فى الدَّارِ رَجلاً أَعْطَيْتَ)، فتنصب فى الخبر للفصل[2] .

قال : وليس زَيْدٌ مِنَ المرَارِ[3] .

←

وتقول : كم غلمانك ، والمعنى : كم غلاما غلمانك ، ولا يجوز الا الرفع فى (غلمانك) لأنه معرفة ، ولايكون التمييز بالمعرفة ، فكأنك قلت : أعشرون غِلْمَانكَ ؟ .. ولايجوز : كم غلمانا لك ، كما لايجوز : أعشرون غلمانا لك » . الأصول ١/٣١٦ - ٣١٧ .

وقال أبو سعيد : « فاذا قلت : (كم غلمانا لكَ) لم يجز على وجه من الوجوه ، لأنك انت نصبت (غِلْمَانا) على التمييز لم يجز ، لان (كَمْ) فى الاستفهام لاتميز الا بواحد كعشرين ، وان نصبتها على الحال لم يجز ... » شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٢٥ .

(١) الكتاب ١/٢٩٥ .

(٢) انظر علة هذا فى شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٢٥ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٥ ، وزيد هنا اشارة الى التى فى المثال الذى ساقه سيبويه وهو قوله : (كم قد أتانى زيد) ، وأن (زيد) هنا ليس من (المرار) المفهومة من بيت القطامى :

كم نالنى منهم فضلا على عدم   اذ لا أكاد من الاقتار أحتمل

أى كم المرار التى نالنى فيها الفضل ، ونصب مابعد (كَمْ) على التمييز من أجل الفصل بين (كَمْ) ومجرورها وهو قبيح . انظر الكتاب

←

أى : فلا يجوز أن يُفسر (كَمْ) ، يريد إنما يُفسره المضمر وهو فى التقدير كَمْ مرّة ، أو كَمْ يوماً أتانى زيد .

قال : وقد قال بعض العرب :

* كَمْ عَمَّةٌ لَكَ ياجَرِيرُ وخَالَةٌ *(١)

←

وهامشه ١/٢٩٥ . قال أبو سعيد : « اذا فصلت بين (كمْ) وهى خافضة وبين ماتخفضه ، فان الأحسن حملها على لغة من ينصب بها لقبح الفصل بين الخافض والمخفوض ...

وأهل الكوفة يخفضون مابعد (كمْ) فى كل حال (بمِنْ) ، فان أظهرتها فهى الخافضة ، وان حذفت وخفضت فهى مقدرة ، فلذلك فصلوا بين (كمْ) والمخفوض » شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر البيت وتفسيره فى النكت ١/٥٣٠ ، انظر اختلاف النحويين فى الفصل بين (كم) وتمييزها فى الانصاف ١/٣٠٣ .

(١) اشارة الى مايروى فى بيت الفرزدق من الكامل من جواز الرفع والنصب والخفض فى لفظ (عمّة) ، والبيت من الكامل وهو قوله :

كم عمة لك ياجرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى

وقد جاءت رواية الرفع هذه فى هذا الموضع من الكتاب ١/٢٩٥ ، وكان سيبويه قد ذكر روايتى الخفض والكسر فى (عمّة) ، انظر الكتاب ١/٢٥٣ - ٢٩٣ . والبيت فى الديوان ١/٣٦١ بخفض معمول (كمْ) ونصب (فدعاء) وقدم (الخالة) وأخر « العمّة » ، وانشده المبرد وقال : « اعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه (... البيت) : فاذا قلت : كمْ عمّة ، فعلى معنى : رب عمة ، واذا قلت : كم عمة ؟

←

قال : نَجْعَل (كَمْ) مِرَاراً (١) .

←

فعلى الاستفهام ، واذا قلت : كم عمة ، أوقعت (كَمْ) على الزمان ، فقلت : كم يوما عمة لك وخالة قد حلبت على عشارى وكم مرة ، ونحو ذلك » المقتضب ٣/٥٨ ، وانظر الأصول ١/٣١٨ ـ ٣١٩ ٠ الذى عول على المقتضب كثيرا ، وأنشد أبو على البيت فى المسائل المنثورة /٧٩ ، وقال : « فأما النصب فى العمة فتجعل (كَمْ) رفعا بالابتداء ، و (حَلَبْتُ) خبرها ، و (عمة) تفسير العدد ، كأنه « عشرون عمة حلبت » ٠٠٠ وأما الرفع فى العمة اذا قال : (كَمْ عمة) فتكون (كَمْ) فى موضع نصب ، وتقديره « كم عمة حلبت على عشارى » مرارا ، فتكون (كَمْ) فى معنى (مرارا) فيصير ظرفا للحلب » ، وذكر السيرافى الوجوه الثلاثة وقال : « أجودها الخفض لأنه خبر (كَمْ عمةٍ) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، انظر البيت فى شرح ابن النحاس لأبيات سيبويه /١١٨ ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه /١٥٠ ، حيث عد (كَمْ) فى البيت خبرا ، وقال انه لايجوز أن يكون استفهاما لفساد المعنى به ، وانظر أيضا الافصاح /٢٢٢ ، وتوجيه اعرابه ص٢٢٣ ، المقرب ١/٣١٢ ، شرح المفصل ٤/١٣٣ ، شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٧ ، مغنى اللبيب /٢٤٥ ، شرح ابن عقيل ١/١٠٥ ، شرح شواهد المغنى ١/٥١١ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام /٢١٧ ، الجمل للزجاجى /١٣٧ انظر الخزانة ٣/١٢٦ ، العينى ١/٥٥٠ ، ٤/٤٨٩ ، انظر أيضا البيت فى التبصرة والتذكرة ١/٣٢٢ ، الهمع ١/٢٥٤ ، الدرر ١/٢١١ ، التصريح ٢/٢٨٢ الأشمونى ٤/٩٦ ، ٩٧ ٠

(١) الكتاب ١/٢٩٥ ٠

قال أبو علي : قوله : جعل (كَمْ مِرَاراً) أي كأنه قال : كَمْ مَرَّةٍ عَمَّة لك ، أي أعشرينَ مَرَّةً حلبتْ عمّتُك ، وموضع (كَمْ) نصب على الظرف .

قال : فإن قال قائلٌ : أُضْمِرَ (مِنْ بَعْدُ) فيها ،

قيل له : ليس في كل مَوْضع يُضْمر الجارّ(١) .

قال أبو علي : الحُجَّةُ في أن (مِنْ) لا تضمر بعد (فيها) في قولك : (كَمْ فيها رَجُلٌ)(٢) وأن إضمار الجارّ لايصلحُ هنا ، وهو غير مُطَّرِدٍ في كل موضع ، أنه إذا أضمر عَوّض منهُ في أكثر المَوَاضع نحو :

وَجَدّاءَ لا يُرْجى بها(٣) .

---

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه في الباب منسوبا الى العنبري وهو قوله :

وجداء مايرجى بها ذو قرابة لعطف ، ومايخشى السماة ربيبها

وفيه خفض (جدّاءَ) برب المضمرة ، انظر الكتاب وهامشه ٢٩٤/١ ، ١١٤/٢ ، انظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ ، النكت ٥٢٨/١ ، ٩٥٤ ، قال : والجداء ، فلاة لاماء فيها ، والسماة : الصائدون نصفَ النهار ، وربيبها : وحشها ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٨ ، ١٥٩ ، قال : « حذف رُبّ ، وجعل الواو عوضا منها » ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٢٧ ، وروى في اللسان ٤٠٠/١٤ (سما) وفيه (لا) النافية مكان (مَا) في الصدر والعجز .

الواو عوضٌ من (رُبَّ) ، وليس هذا عوضٌ منهُ ، فإضماره إذاً شاذٌّ ،

أنشد :

كَمْ بِجُودٍ مُقرفٌ .....

الجرُّ والرفع والنصبُ على ماقدَّرنا (١) .

---

(١) الكتاب ١/١٩٦ ، وهذا جزء من بيت من الرمل اختلفت المصادر فى نسبته وفيه جواز الوجوه الاعرابية الثلاثة فى (مقرّف) ، فالرفع على جعل (كمْ) ظرفا للتكثير ، و (مقرف) مبتدأ ، وخبره مابعده ، والنصب على التمييز والجر على جواز الفصل بين (كمْ) ومعمولها ضرورة . والبيت بتمامه هو :

كم بجود مقرف نال العلى   وكريم بخله قد وضعه

انشده المبرد ولم ينسبه لأحد ، انظر المقتضب ٣/٦١ ، وفيه (وشريف) مكان (وكريم) ، الأصول ١/٣٢٠ ، الجمل ١٣٦ ، ورواه ابو على بنصب (مقرفاً) على التمييز و (كريماً) على العطف ، وألمح الى بقية الوجوه الجائزة فيه ، انظر المسائل المنثورة /٧٨ . التبصرة والتذكرة ١/٣٢٤ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام /٢١٧ ، الانصاف ١/٣٠٣ ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٥٩ شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ق ١٢٤ ، النكت ١/٥٣٠ ، والبيت لم ينسب فى واحد من المصادر السابقة ، الا أن صدر الدين البصرى أورده ضمن أبيات فى الحماسة البصرية ٢/١٠ مطلعها :

ليت شعرى عن أميرى ما الذى   غاله فى الحب حتى ودعه

والأبيات منسوبة الى عبد الله بن كريز ، ونسب فى حاشية شرح المفصل ٤/١٣٢ الى أنس بن زنيم نقلا عن الأغانى ، وانظر المقرب ١/٣١٣ وانظر شرح الشافية ٤/٥٣ ، وروى بنصب (مقرفاً) فى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٢٩ ، الهمع ١/٢٥٥ ، ٢/١٥٦ ، الدرر ١/٢١٢ - ٢/٢٠٦ ، الأشمونى ٤/٢٩٨ .

قال أبو بكر : إذا رفع (مقرّف) جعل (كَمْ) مِراراً (١) وارتفع مُقرفٌ لأنه (٢) مبتدأ فاعل فى المعنى ، وإذا نصبت فلأن (بِجُودٍ) قد فصلت ، وإذا جررْتَ فعلى (كأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ) (٣) .

قال : وتقول : كَمْ قَدْ أتانِى لارجُلٌ ولا رجلانِ ، وكَمْ عبدٍ لَكَ

---

(١) يبدو أن قول ابن السراج ينتهى هنــا ، وهــذا ما أثبته فى الأصول ٣٢٠/١ ، وأما بقية التوجيه فلأبى على نفسه ، وهو مارده فى المسائل المنثورة /٧٨ .

(٢) فى المخطوطة كلمة (فاعل) هنا ، وأظنه سهوا من الناسخ ، لأن مذهب أبى على رفع الاسم على الابتداء اذا كان بعده فعل ، وهو مذهب البصريين وقد أعاد الكلام نفسه عندما ناقش أحوال (كمْ) فى البيت ، انظر المسائل المنثورة /٧٨ ، وانظر المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) هذا بعض بيت لذى الرمة من البسيط وهو قوله :

كأن أصوات من ايغالهن بنا أواخر الميس أنقــاض الفراريج

انظر ديوانه /٩٩٦ ، وهو أحد شواهد الكتــاب ، وقد أنشــده سيبويه فى أكثر من موضع ، انظر الكتـــاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ، وفيه شاهد على الفصل بين المضاف والمضـــاف اليه بالجـار والمجرور لضرورة الشعر ، يريد : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج ، انظر المقتضب ٤٧٦/٤ ، الأصول ٤٠٣/١ ، مايحتمــل الشــعر من الضرورة /٢١٧ ، والخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعــراب ١٠/١ المسائل المنثورة /٧٨ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور /١٩١ ، ما يجوز للشاعر فى الضرورة /٢٢ ، ١٠٠ عيار الشعر /٧٠ ، العمدة /٦٠ الموشح /٢٩٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين /١٨٢ شرح ديوان الحماسة ١٠٨٣/٣ ، الافصــاح /١٢٨ ، الحجة لابن خالوية /١٥١ . وانظر شرح أبيــات ســيبويه لابن النحاس /٥٠ ، ١٢٨ .

لاعَهْدٌ ولا عَبْدَانِ (١) .

قال أبو على : لايخلو قولك : (لارَجُلٌ) من أن يكون مفسراً لكم ، أن يكون محمولا على ماحمل عليه (كَمْ) ومبدلا منه ، ولايجوز أن يكون مفسراً لها لدُخُول حرف العطف عليه ، فمن حيث لايجوز عِشْرُون لا رجلاً ، فيفسر قولك : عِشْرُون بـ (رجلاً)وقبله حرف عطف لايجوز أن يفسر (كَمْ) بِلاَ رجُلَ ، ولا رجُلاَنِ وإذا لم يَجُزْ هذا ثبت أنه على الوجه الآخر من البدل من (كَمْ) والحمل على موضعه (٢) .

قال : أو بجَمْع مَنْكُورٍ (٣) .

قال أبو على : هذا رجع إلى قوله : بالوَاحِد كأنه قال : بالواحِدِ المنكور أو بجمع مَنْكُور وهذا جائِزٌ فى التى تقع فى الخبر ، أى جائز فى التى تقع فى الخبر أن تُفسر بالجمع المنكور (٤) .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٦ .

(٢) انظر المسائل المنثورة /٨٠ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٦ ، وعبارة سيبويه هى « لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور كما قلت (عشرون درهمــــا) أو بجمع منكور نحو (ثلاثة أبواب) وهذا جائز فى التى تقع فى الخبر » .

(٤) مزج أبو على تفسيره بكلام سيبويه أى أن كم الخبــرية يكون تمييزها مفردا منكرا نحو (كم رجلاً رأيت لا رجلاً ولا رجلين) أو يكون جمعا منكورا نحو (كم رجالا أكرمت ...) مثلها مثل العدد اذا قلت : (عِشْرُونَ رَجُلاً) أو قلت (ثــلاثة رجال) ، وهذا مايميــزها عن (كَمْ) الاستفهامية التى لايكون تمييزها الا مفردا مثلها مثل العشرين حين تقول (عشرون درهما) أو نحوه ؟

قال : لأنه لو كان عليه لكان مُحالاً ولكان نقضاً (١) .

أي : لأنك في قولك : عِشْرون مُثْبِتٌ شيئاً ، وفي قولك : لا رجلاً ولا عَبْداً ، نافٍ ، فقد ناقضت . / ٤١/ب

قال : ومثلُ ذلك قولكَ للرّجُل : كَمْ لَكَ عَبْداً ؟ فيقول : عَبْدانِ أو ثلاثةُ أعْبُدٍ ، حمل الكلام على ماحمل عليه كَمْ .

أي : على ماحَمَلَ عليه السّائلُ كَمْ .

ولم يرد من المسؤولِ أن يفسر له العددُ الذي يسأل عنهُ ، إنما على السّائل أن يفسر العدَد حتى يجيبهُ المسؤول عن(٢) العددِ ثُمَّ يفسره بعد إنْ شاء .

أي : المسؤولُ بعد إنْ شاء (٣)

قال أبو بكر (٤) : قوله ولم يُرِد من المسؤول أن يفسّر له العدد .

أي : إذا قال السّائل : كَمْ عِنْدَكَ ، أو كَمْ رَجُلا أتاني ، لم يرد من المسؤول أن يفسر لهُ العدد الذي يسألُ عنهُ ، وهو (كَمْ) إنّما تفسير

---

(١) الكتاب ١/٢٩٦ ، والحديث متعلق بالنقطة السابقة ، وانظر الأصول ١/٣١٦ - ٣١٧ .

(٢) في المخطوطة (على) .

(٣) الكتاب ١/٢٩٦ - ٢٩٧ ، والعبارتان المبدوءتان بقوله (أي) لأبي علي .

(٤) هو أبو بكر بن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

ذا على السائل ، وعلى المسؤول أن يُجِيبَ على موضع إعراب (كَمْ) فيقول : عِشْرِينَ رجُلاً ونحوه(١) .

قال أبو على : قولُه : حتى يُجيبَه على العدد(٢) ، أى إذا سُئِل ، فقيل له : كَمْ رجُلاً أتانى ؟ قال : رَجلانِ أو عشرون رجلا فأجابه على مايستحق (كَمْ) من الإعْرَاب ، وهو العدد أعنى (كَمْ) لايجيبه على الذى يفسر العدد وهو (رجُلاً) فى قولك : كَمْ رجلاً أتانِى .

وقوله ثُمَّ يُفسره بعد إن شاء (٣) .

أى : يفسر الجوابَ الذى يُجِيب به السائل إن شاء ، أى إن كان مِمّا يحتاج أن يفسر نحو : عِشْرون ، وثلاثة ، وما أشبهه مما يحتاج إلى التفسير فأمّا إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو : رَجُلاَنِ لم يحتج إلى التفسير .

وقوله : فيُعْمِل فى الذى يفسر به العدد (٤) .

فالذى يفسر به العدد هو (رَجُلاً) من قولك : عِشْرون رَجُلاً ونحوه إذا كان جواباً لـ (كَمْ رجلا عِنْدَك) ؟

---

(١) الذى فى الأصول ١/٣٢٠ قريبٌ من هذا وإن اختلفا لفظاً ، ففى الأصول قوله : « واعلم أنكَ إذا قلته : كَمْ من درهم عندكَ ؟ فلا يجوز أن تقول : عندك عشرون من درهم ... » . ولعل الفارسى كان يروى بالمعنى .

(٢) هذه بعض عبارة سيبويه وقد مرّ ذكرها ، انظر الكتاب ١/٢٩٧ وانظر تفسير السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٥ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٧ .

(٤) الكتاب ١/٢٩٧ .

قال : فيعمل في الذي يفسر به العددُ ، كما أعمل السائلُ (كَمْ) فيما يبين به العدد (١) .

قال أبو علي قوله : العدد هنا هو : عشرون ونحوه إذا كان جواب كَمْ رجلاً عندك .

قوله : كما أعمل السائل (كَمْ) في العدد (٢) .

أي : حين قال : كم عبداً عندك ؟

قال : تقول : كم مأخوذٌ بِكَ ؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لَكَ (٣) .

قال أبو علي : أي لمّا جاز لك أن تقول في الخبر : كم لك ؟ فلا تُعمِله في شيء ، ولم يكن قولك (لَكَ) مما يجوز أن يعمل فيه (كَمْ) جاز لما ذكرتَ بعده ما يعملُ فيه أن تجعله بمنزلة ما لم يعمل فيه ، وهذا مثل إجازته الإلغاء في حدّ (إنّ) في قوله : إنّ زيداً فيها قائم ، لمّا لم يكن قوله : (إنْ زيدٌ إليك مأخوذٌ) إلا لَغْواً (٤) .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٧ وفيه « كما أعمل السائل (كَمْ) في العبد » ، وعبارة أبي علي تبدو أصح ، وعند السيرافي : « كما أعمل السائل (كم) في العدد » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .

(٢) هذه عبارة سيبويه السابقة ، الكتاب ١/٢٩٧ ، وقد قرب تفسير أبي علي هنا من لفظ سيبويه حين أعمل (كَمْ) في العبد .

(٣) الكتاب ١/٢٩٧ .

(٤) قال أبو سعيد : « كم مأخوذ بك ، وتأويله : كم رجلا مأخوذ بك ، ومأخوذ بك ، ومأخوذ خبر ، ولو نصبت « مأخوذا » لم يتم

يتبع

قال : ولا يجوز في (رُبَّ) ذلك ، لأن (كَمْ) اسم ، و (ربَّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول : رُبَّ رُجُلٍ لَكَ(١) .

قال أبو على : لا يجوز أن تقول : ربَّ رجُل لك ، وإنما جاز في الخبر أن تقول : كم لك ، وكم مأخوذٌ بك ، لأن (كم) اسم ، فكأنك قلت : ثلاثةٌ أو مساويةٌ / ، أو نحوها مما يُضَاف من العدد وأخبرت عنه غير ٤٢ /أ مضاف إلى ما يفسره ، ولا يجوز ذلك في (رُبّ) لو قلت : رُب رجل لم يَجُز ، لأن (رُبّ) حرف جر ، وحروف الجر لا تعلَّقُ .

←

الكلام ، واحتجت الى خبر اذا قلت : كم ماخوذا ، بل لم يتم حتى تقول في الجنس أو ما أشبه ذلك » شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ١٢٦ .

(١) الكتاب ١/٢٩٧ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق١٢٦ .

هذا باب ما جرى مجرى كَمْ في الاستفهام(١):

قال : وكأيِّن (٢) معناها معنى (رُبَّ) .

قال أبو علي : في أنه يقع صَدراً كما يقع (رُبَّ) صدراً .

قال : وقال كذا وكأيِّنْ عَمِلتا فيما بعدهما ، كعمــل أفضلهم في رجُل(٣) .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٧ .

(٢) في المخطوطة « وكان » والصواب من الكتاب ١/٢٩٨ .

وقد ذكر أبو سعيد خمس لغات في (كأيٍّ) وأن أصلها وأفصحها (كأيٍّ) مشددة ، والوقف عليها بغير نون ، وبعدها في الفصاحة والكثرة (كائِنْ) على مثال (كاعِنْ) ، وهي أكثر من الأولى في شعر العرب ... » شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ١٢٧ .

ويرى الرماني أن (كأيِّنْ) في التركيب بمنزلة (كأن) ، وأنها منقولة عن شبيه ماقبلها بما بعدها الى شبيه مابعدها من معنى الاسم بمعنى الخبر ... انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ق ١٦٣ ، وفرق أبو علي بين الكاف التي في (كأنَّ) والكاف التي في (كأين) ، وذلك أن التي في (كأيِّنْ) مثل الكاف التي في قولهم (كذا وكذا درهما) ، حيث جعلتا مع مابعدهما بمنزلة شيء واحد ، فصارت الكلمتان لاتدلان على التشبيه كما تدل الكاف عليه في (كأنَّ) ، انظر المسائل العضديات /٦٢ ، وروى السيرافي عن الفراء أن (كأيِّنْ) بمعنى (كَمْ) لكنه رجح ماذهب اليه سيبويه . انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ١٢٨ ، وقد عقد أبو علي مسألة خاصة عالج فيها حقيقة (كأيِّنْ) و (كائِنْ) انظر المسائل البغداديات /٣٩٣ ـ ٣٩٤

(٣) الكتاب ١/٢٩٨ .

قال أبو على : المجرور بأفضل وهو (هُمْ) فَصَلَ بين الجار والمنصوب فانتصبا جميعاً عن تمام الاسم بالإضافة كما ينتصبان عن تمامه بالنون أو التنوين (١) .

قال أبو على: كأىٍّ أى مضافة إليها الكاف، فالتنوين فى أى هو بمنزلة (هُمْ) فى أفضلهم .

(١) يريد فى مثل قولك : « زيدٌ أفضلُهم رجلاً » .

هذا باب ما ينتصب نَصْب كَمْ إذا كانت مُنوّنة في الخبر والاستفهام(١)

قال أبو علي : هذه الأبواب تتفق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام الاسم ، إلا أن التمام يختلف ، فمنه اسمٌ تمامه بالإضافة نحو (أفضَلُهُمْ) ومنه اسم تمامه بالنون نحو (عِشْرِين) ، و (خَيْرٍ مِنه) ومنه مُشَبَّهٌ تمامه بما تمّ بالنون نحو (كَمْ) في الاستفهام .

قال ويحذف من النّوع مايحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف (٢) .

قال أبو علي : قوله : ويحذف من النوع ، أي يحذف مِنْ والألف واللام من قولك : لي مِثْلُهُ من العبيد ، كما يحذف من قولك عشرون من الدراهم (٣) ، وقوله : والمعنى مختلف ، لأن العبد هو المِثل والعشرون ليس بالدراهم ، لأن العدد غير المعدود .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا كان المميز عدداً كان المميز واحداً وإذا لم يكن عدداً فإن شئت جمَعت المميز واحداً ، وإن شئت جملته جمعاً وعلى كلا القولين جاء القرآن ، قال تعالى ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ (٤) وقال سبحانه ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾(٥) فأفرد(٦) .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٨ .

(٢) الكتاب ١/٢٩٨ .

(٣) أي تقول عند الحذف « عشرون درهما » .

(٤) سورة الكهف ، الآية /١٠٣ .

(٥) سورة المؤمن ، الآية /٦٧ .

(٦) انظر الأصول ١/٢٢٣ - ٢٢٤ .

قال أبو على : وإنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع .

قال : وإن شئت قلت : لى ملء الدار رجُلا ، وأنت تريد: جمعاً ، فيجوز ذلك كمنزلته فى (كم) و (عشرين) وإن شئت قلت : رجالا ، فجاز [عنده] كما جاز فى (كم) حين دخل فيها معنى (رُبَّ) (١) .

قال أبو على : أى لأن المقدار خبر ، فهو مخالف لـ (كَمْ) إذا كان استفهاماً ، وموافق له إذا كان خبراً ، فكما جاز أن تفسر (كم) إذا كان خبراً بالواحد والجميع ، كذلك / جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان ٤٢/ب خبراً مثله (٢) .

وقوله : فجاز كما جاز فى (كم) أى حين قلت : كم عبيداً لك، وأنت تريد الخبر ، لأنك تقول : رُبَّ عبيدٍ (٣) .

قال : ومثل ذلك : تالله رجلا ، كأنه أضمر : تالله ما رأيت كاليوم رجلا (٤) .

---

(١) الكتاب ٢٩٨/١ ، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة .

(٢) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : وقوله : وان شئت قلت رجالا ، لأنه خبر يجرى مجرى (كم) التى فى معنى (رب) فى جواز الجمع ، ويصير (ملء الدار رجالا) من باب (ملؤه عسلا) ، لأن الثانى هو الأول ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٢٩ ، ومعنى قول أبى سعيد « لأن الثانى هو الأول » أى قولك « ملؤه عسلا » معناه « عسل ملؤه » وقولك « ملء الدار رجالا » على معنى « رجال ملء الدار »

(٣) هذا القول متصل بسابقه ، وقد مزج الفارسى شرحه بكلام سيبويه .. انظر الكتاب ٢٩٨/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٩/١ .

(كاليوم رجلا) بمعنى (ما رأيتُ كرجلٍ أراه اليوم رجلا) فحذف واختصر .

قال : وإن شئت قلت : ويحَهُ مِن رَجُلٍ، وحسبك به مِن رجل[٢] .

قال أبو علي : أبو العباس يقول : إنّ (مِن) هنا دخلت لأن الاسم قد يجوز أن ينتصب على الحال هنا ، فإذا دَخلت (مِن) أعْلمت أن الاسم للتمييز دون الحال[٢] .

---

(١) الكتاب ٢٩٩/١ .

(٢) انظر المقتضب ١٥١/١ ، ٣٥/٣ ـ ٣٦ . قال أبو سعيد : « يقال : ويحه رجلا ، اذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال ، متعجب من فضله فيهم ، فاذا قلت : ويحه فارسا ، دللت على أنه متعجب من فروسيته ، واذا قلت : ويحه حافظا ، فالتعجب وقع من حفظه دون سائر الأشياء فيه ... صار المنصوب فيه على التمييز يقتضى الجنس الذى يعلم المعنى الذى مدح به ، وهو يشبه باب نعم رجلا وبئس غلاما ... وانما دخلت (مِنْ) فى هذا الباب لأنه قد يجوز حملُ المنصوب فيه على الحال اذا قلت حسبك به فارسا ، وحسبك به معينا ، وتنصبه على الحال .. فادخلوا (مِنْ) ليعلم أنه يراد الدلالة على الجنس المستحق به المدح دون الحال ... » شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ق١٢٩

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً (١)

قال : وما انتصب في هذا الباب ، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به ، وويحك (٢) .

قال أبو علي : وفَّق بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير متصرف فلا يقال : رجلا حسبُك به ، ولا رجلا نعمَ زيدٌ (٣) .

قال : ومثل ذلك : رُبَّهُ رجُلاً (٤) .

قال أبو علي : الهاء في (رُبَّه) مضمر ليس بمخصوص معروف ، لكنه ضمير أضمر قبل أن يُذكر على شريطة التفسير .

قال : ومثل ذلك قوله : رُبَّه رجلا ، كأنك قلت ويحه رجلا (٤) يريد أن الهاء منعت (وَيْحَ) أن تضاف إلى (رجل) كما منعت الهاء في (رُبَّه) إضافة (رُبَّ) إلى رجل .

قال : ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظهَرٌ (٥) .

---

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٠ ، وقوله « وويحك » ساقطة من بولاق ، وقد أثبتها عبد السلام هارون في طبعته ، انظر الكتاب ٢/١٧٥ (هارون) لكنه بضمير الغائب لا المخاطب ، ووافقه أبو سعيد ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ١٣٠ .

(٣) وأنه لايتقدم المنصوب على التمييز فيهما على عامله ، وأنه نكرة أيضا .

(٤) الكتاب ١/٣٠٠ ، وانظر الانتصار /ق ١٤٣ - ١٤٦ حيث عرض ابن ولاد استدراك المبرد على سيبويه في هذا الباب ، ونقضه لذلك

(٥) الكتاب ١/٣٠٠ .

قال أبو على : الاعتراض فى هذا الموضع على ما قلناه .

وينشد بيت جرير (١) .

تَزَوَّد مِثْلَ زَادِ أبيك فينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيك زَادًا

فليس يمتنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المُضْمر .

قال : وأما قولُهم : نِعْم الرَّجُلُ عبدُ الله فهو بمنزلة قوله (٢) : ذهب أخُوه عبدُ الله ، عَمِلَ نِعْمَ فى الرَّجُل ولم يعمل فى (عبدُ الله) ، وإذا قال : عبدُ الله نِعْم الرَّجُل ، فهو بمنزلة قولِهِ : عبدُ الله ذَهَب أخُوه (٣) .

---

(١) البيت من الوافر من قصيدة أنشاها جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز مطلعها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا وأنكرت الأصادق والبلادا

انظر الديوان /١٠٧ ، وفيه شاهد على الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز النكرة ، توكيدا ، وقد وجه الفارسى ذلك فى المسائل البصريات /٤٨٦ ، وقال فى الايضاح /٨٨ : وتقول : نعم الرجل رجلا زيد ، فان لم تذكر رجلا جاز ، وان ذكرته فتأكيد ، قال جرير : (تزوّدْ ... البيت) ، المقتصد ٣٧٢/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٦٠٦/١ .

انظر المقتضب ١٥٠/٢ ، قال ابن جنى : « زاد الزاد فى آخر البيت توكيدا لاغير » الخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، انظر المفصل /٢٧٣ ، شرح المفصل ١٣٢/٧ ، شرح شواهد الايضاح /١٠٩ ، المغنى /٦٠٤ ، المقرب ٦٩/١ ، الأشمونى ٢٠٣/٢ ، العينى ٣٤/٣ ، ٣٠/٤ ، الدرر ١١٢/٢ ، الخزانة ١٠٨/٤ ، واللسان (زود) .

(٢) فى المخطوطة : « فهو بمنزلة قوله : عبد الله ذهب أخوه » والصواب من الكتاب .

(٣) الكتاب ٣٠٠/١ .

قال أبو على : إذا قدر (نِعْمَ الرَّجُل زَيْدٌ) تقدير (ذَهَبَ أخُوه زَيْدٌ) فالكلام جملة واحدة تقديره : زَيْدٌ ذَهَبَ أخُوه ، فهو بمنزلة : زيدٌ مُنْطَلِق فإذا قدرته كذا ، فعبد اللهِ مرتفع بالابتداء ، وإذا قال : نِعْمَ الرَّجُل عبدُ اللهِ ، فقدر عبد اللهِ جوابًا ، كأنه لما قال : نِعْمَ الرَّجُل قِيل : من هو ؟ فقال : عبدُ اللهِ مُجيبًا ، فعبدُ اللهِ خبر ابتداء محذوف ، فالفصل من هذا الوجه ، والآخر أن الكلام فيه جملتان ، وفى الوجه الآخر جملة واحدةٌ / . 43/أ

قال : فتكون هى وهو بمنزلة وَيْحَهُ (1) .

قال أبو على : هِيَ نِعْمَ ، وهو المضمر ، أى والمضمر فيها بمنزلة وَيْحَه .

قال : فهى مرّةً بمنزلة رُبَّه ، ومرة بمنزلة ذَهَبَ أخُوه (2) .

قال أبو على : نِعْمَ رَجُلاً بمنزلة رُبَّه رجلاً ، وأزَيْداً ضَرَبْتَهُ ؟ ونِعْمَ الرَّجُل مثل ذَهَبَ أخُوه .

قال : الذى قُدِّمَ لما بعده من التفسير وسَدَّ مكانَهُ (3) .

أى : سدّ الظّاهِر مكان المضمر .

---

(1) الكتاب 1/300 .

(2) الكتاب 1/300 .

(3) الكتاب 1/300 ، وعبارة سيبويه : « فتجرى (نِعْمَ) مجرى المضمر الذى قدم لما بعده من التفسير وسد مكانه ، لأنه قد بينه وهو نحو قولك : (أزيدا ضربته) » .

قال : مثلُ ذلك قولك : عبدُ اللهِ فارهُ العَبْدِ فارهُ الدّابة(١) .

قال أبو على : التّوفيق بين قوله : عبدُ الله نِعْمَ الرّجل ، وعبدُ الله فارهُ العَبْدِ هو أن (العَبْد) بمعنى الجميع ، كما أن الرّجل بمعنى الجميع ، فأما من جهة رجوع الضمير من الخبر إلى المخبر عنه ، فهما مختلفان ، لأن الضمير فى قولك : عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجل ، ويرجع إلى عبد الله من الرجل وفى قولك : عبدُ اللهِ فارهُ العبدِ ، من (فارهٍ) دون (العَبْدِ) ، لأن عبدَ اللهِ ليس هو العَبْد ومع ذلك فلا يجوز أن يرجع من (نِعْمَ) ضمير إلى عبد اللهِ كما يرجع من (فارهٍ) لأن الضمير لو رجع إليه منه دون الرّجُل لكان مرفوعاً ، وقد ارتفع به الظاهر الذى هو الرجُل ، وأيضاً فإن عبد اللهِ مُختصّ وضميره أخص منه ، فأجدرُ ألا يعمل فيه (نِعْمَ) وليس فى (فارهٍ) مثل مافى (نِعْمَ) فيمتنع الضمير من أن يرجع منه إلى صاحبه كما كان الرجلُ هو عبد الله حين قُلت : عبدُ اللهِ نِعْمَ الرّجلُ (٢) .

قال أبو على : إذا قلت : عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ ، فالرجل هو عبدُ اللهِ ولست تريد أن تخبر عن عبدِ الله بعينه ، أى ليس الرجل هو عبدُ اللهِ بعَيْنه ولكنه يكون عبدُ اللهِ وغيره ، فالرجل أعمُّ مِنْ عبد اللهِ ، وقد عادَ إلى عبد الله ذِكْرٌ مِنَ الرّجُلِ .

---

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

قال : كما أن الاسم الذى يظهر فى رُبَّ قد يبدأ بإضمار رجُلٍ قَبْلَهُ (١) .

أى : الاسم الذى يظهر بعد نِعْمَ ، نحو الرَّجل ، قد يضمر فى نِعْمَ ، كما أن الذى يظهر بعد (رُبَّ) قد يضمر فيقال : رُبَّهُ رجلاً ، وهما اسمان شائعان .

قال : فإنما منعكَ أن تقول : نِعْمَ الرَّجُل إذا أضمرت أنه لايجوز أن تقول : حَسْبُك به الرجلِ إذا أردت معنى حَسْبُكَ به رجلاً (٢) .

قال أبو على : يقول : لم يَجُزْ أن يفسّر (نِعْمَ) بالمعرفة لمضارعته عِشْرين وحَسْبك به رجلاً ونَحْوذا ، لأنها لاتتصرف، كما أن هذه الأشياء لاتتصرف ولا تفسر إلا بالنكراتِ ، وكذلك (نِعْمَ) لم يفسر إلا بالنكراتِ إذا نَصبَ .

قال أبو العباس : الاسم الذى يظهرُ فى رُبَّ هو رجلٌ فى قولك : رُبَّهُ رجلاً (٣) .

قال : فإنما قَبُحَ : هذا الرجلُ للمضمر .

[يعنى الذى فى نِعْمَ رجلاً] أن يوصف لأنه مبدوء/ به قبل الذى ٤٣/ب يفسره ، والمضمر المقدم قبل مايفسره لا يوصف (٤) .

---

(١) الكتاب ١/٣٠١ .

(٢) الكتاب ١/٣٠١ .

(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ١/٣٠١ ، ومابين المعقوفتين تعليق لأبى على .

قال أبو العباس : إن قال قائل : لم لايجوز : نِعْمَ رجلاً هو زَيْدٌ ، فيؤكد المضمر فى نِعْمَ ؟ قيل : لايجوز ، لأنك تنوى به أن يكون قبل رجل ، والشيء المضمر على شريطة التفسير لا يوصف قبل ذِكْرِ المفسَّر (١) .

قال أبو على : إذا قلت : نِعْمَ الرجُل هو ، فهو بمنزلة زَيْد لو قُلت زَيدٌ ، وكذلك لو قال : نِعْمَ رجلاً هو ، لم يَجُز إلا أن تنوى به التقديم كأنك قُلت : هو نِعْمَ رجلاً ، فهو مرتفع بالابتداء .

قال : فهذا تقديره ، وليس معناهُ كمعناه (٢) .

قال أبو على : قوله : ليس معناه كمعناه ، أى ليس معنى أخُوه كالرَّجل لأن قولك : (أخُوهُ) مختص ، و (الرَّجُل) شائع ، فتقدير (الرَّجُل) تقدير (أخُوهُ) فى أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع من (أخُوه) وليس معناه كمعناه فى العُموم والخصوص .

قال : ويدلك على أن عبد اللهِ ليس تفسيراً المضمر أنه لايعمل فيه (نِعْمَ) بنصب ولا برفع (٣) ، ولايكون عليها أبداً فى شيء (٤) .

قال أبو على : مايكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به فى ثانٍ وذلك أنك إذا قُلت : ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيْدًا فقد يجوز أن يكون

---

(١) أبو على يروى هذا بالمعنى ، انظر المقتضب ٢/١٤٤ .

(٢) الكتاب ١/٣٠١ ، والمقارنة هنا بين قوله : (عبد الله نعم الرجل) وقوله : (عبد الله ذهب أخوه) .

(٣) فى المخطوطة : « ولا رفع » وما أثبته هنا من الكتاب ١/٣٠١ . وشرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ١/٣٠١ .

(زَيْد) مرتفعاً بِضَرَب ، إذا أخرجت (عبد الله) ، فإذا لم يجز أن تنصبه لم يرتفع به .

قال : وأما قولُهم : هذه الدَّارُ نِعْمَتِ البَلَدُ ، لما كان البلدُ الدَّارُ أقحموا التاء فصار كقولك : مَنْ كانَتْ أُمَّك (١) .

قال أبو العباس : يقول : لم يعتدُّوا بها وإن لفظُوا بها ، ولما كان البلدُ هو الدَّار أقحموا التاء فى (نِعْمَت) كما أن (مَنْ) لما كانت الأم أقحم التاء وكان يجب أن لا يكون فى كانت تاء لأنها فاعلة (مَنْ) ، و (مَنْ) مذكر فى اللفظ ولكن حُمِل على المعنى (٢) .

وأنشد (٣) :

* فأَوْمَأْتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ *

---

(١) الكتاب ٣٠٢/١ .

(٢) روى أبو على كلام أبى العباس بمعناه دون لفظه ، وهو كثيرا ما يفعل ذلك . انظر المقتضب ١٤٩/٢ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للراعى النميرى وعجزه :

ولله عينا حبتر أيما فتى

انظر ديوانه /٣ ، وأنشده المبرد شاهدا على جواز الرفع والنصب فى قوله (أيّما) وأن النصب فيه على الحال ، والرفع على القطع والابتداء ، انظر الكامل ٤٣/٤ ، وأنشده سيبويه لما تضمن من معنى المدح والتعجب ، ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير (أى فتى هو) وما زائدة مؤكدة . انظر الكتاب وهامشه ٣٠٢/١ ، وأنشده فى الاختيارين /١٠ عجزه منسوبا للراعى وفيه (ولله ثوبا) مكان

عينا

قال أبو بكر : إنّما لم يبين (أيّما) عدداً ولم تقع مُستثناة ، لأن الذى يبين به العدد واحد من نوع نحو رجُلٍ ودِرْهم ، وما أشبهه ، وليس (أيّما) واحداً من نوع يبيّن به أو يميّزُ به شيء ، وكذلك المستثنى لا يكون إلا واحداً من جماعة .

←

(ولله عينا ...) ، وقال : « يريد : لله ماضم ثوبا حبتر » ، ومثله فى أساس البلاغة ١٠٣/١ (ثوب) ، انظر شرح الكافية ٢٧٨/١ ،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٥٠٢/٣ ـ ١٥٠٤ ، ديوان الحماسة بشرح التبريزى ٢٢٠/٢ وأنشده الأزهرى هكذا منسوبا للراعى :

فقام اليها حبتر بسلاحه ولله ثوبا حبتر أيما فتى

انظر تهذيب اللغة ١٥٥/١٥ (ثاب) ، انظر البيت فى شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ١٣٢ ، شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٦٧ ، ١٦٩ ، النكت ٥٣٨/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٩٦/١ (الريح) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٣٠ وانظر العينى ٤٢٣/٣ ، الخزانة ٩٨/٤ ، الهمع ٩٣/١ ، الدرر ٧١/١ ، الأشمونى ١٦٨/١ ، ٢٦٢/٢ ؛

هذا بابُ النِّداء(١)

قال أبو بكر : أُقِيمَ العملُ فى النِّداء عندى مقام العبارة عنهُ فنُصب الاسم (٢) بعد العمل كما ينتصب بعد العبارةِ عنه .

قال : وإنما جازَ إقامة العمل مقامَ العبارة ، لأن العمل نُطقِيٌّ(٣) .

قال أبو على : العملُ بالعبارة عنهُ : (ناديْتُ) ، فانتصب الاسم بعد (يا) وصار / فى موضع نصب كما ينتصب بعد (ناديْتُ) إلا أن الفصل ٤٤/أ بين ماينتصبُ بالعمل نفسه وما ينتصبُ بالعبارة أنه إذا انتصب بالعبارة كان خبراً ، وإذا انتصب بالمعبر عنهُ لم يكن خبراً (٤) .

قال : والمفردُ رفع وهو فى موضع اسم منصوب(٥) .

قال أبو على : الاسم الذى يستحقُّ البِناء فى النِّداء هو الاسم المعرفة الذى يقع موقع الأسماء المضمرة ، المعرفة المبنية ، فمتى وقع الاسم موقع اسم

---

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) ليس المنادى كله نصبا ، فالمعرفة تبنى على الضم لوقوعها موقع أسماء الخطاب ، انظر الايضاح العضدى ٢٢٧ - ٢٢٩

(٣) ليس هذا من قول سيبويه ، ويبدو أنه عطفٌ على قول أبى بكر بن السراج السابق ، وقد أردف أبو على ذلك بتعليقه .

(٤) أصل المنادى المفعولية على تقدير (أدعو) فقولك : يازيد بمعنى (أدعو زيدا) ، وأبو على هنا يفرق بين المنصوب بعد (يا) الندائية ، والمنصوب بعد الفعل (ناديت ، أو دعوت) من حيث الدلالة الحاصلة فى الحالين ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٣٥ .

(٥) الكتاب ٣٠٣/١ .

مُعرَّف مبنى بنى لمشابهته له ووقوعه موقع مالا يكون إلا مبنياً ، فأما النكرة فلم تُبْن لأنها لم تقع موقع معرفة (١) ، ألا ترى أنك إذا قلت : يارجلاً ، لم ترد واحداً بعينه مقصوداً ، إنما ناديت واحداً من هذا النوع فكلٌّ من أجابك منهم فهو الذى أردتَ ، وأنت فى المعرفة قاصدٌ لواحد بعينه ، ولو أردت رجلاً بعينه إذا ناديْتَ لكان حكمه حكم (زَيْدٍ) فى أنه مقصودٌ بعينه .

فأما المضاف فحكمه حكم النكرة لأن المضاف لايتعرف إلا بالإضافة فهو قبل إضافته نكرة ، فمن حيث لم يَجُز أن تبنى النكرة لم يَجُز أن يبنى المضاف ، فإذا أضيف تعرف ، وقبل الإضافة كان نكرة فلم يجز بناؤه من حيث لم يجز بناء النكرة (٢) ، فأما الاسم المضاف إليه فلايجوز بناؤه كما بُنى المفرد المعرفة ، لأنه ليس بمنادى .

قال : وقال الخليل وسألته عن يازيدُ نفسه ، وياتميمُ كلَّكُمْ وياقَيْسُ كلَّهُمْ ، فقال : هذا كله نصب (٣) .

قال أبو على : ياتميمُ كلَّكُم جائز أن يقال : كلُّكُم ، فيرجع الضمير ضمير خطابٍ ، وإن كان للاسم الغائب ، لأن هذا الغائب وقع

---

(١) يريد المفرد النكرة لايبنى لأنه لم يقع موقع المعرّفة ، انظر الايضاح ٢٢٩/ .
(٢) انظر الايضاح ٢٢٩/ .
(٣) الكتاب ٣٠٤/١ .

موقع خِطَابٍ ، وبناؤه أيضاً كذلك . (١)

قال : وأما يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قُلتَ : أجمعونَ وإن شئت قلتَ : أَجْمَعِينَ (٢) .

قال : ولا ينتصبُ على أَعْنِي (٢) .

قال أبو علي : أَجْمَعُونَ لا يجوز أن يلي فِعْلاً ، وإنما يكون أبداً تابعاً للاسم ، مبني على شيء أو مبني عليه شيء ، فلذلك قال : إنَّهُ مُحَالٌ أن يقول : أَعْنِي أَجْمَعِينَ (٣) .

---

(١) فسر ابن السراج هذا بقوله : « واعلم أن لك أن تصف زيداً وما أشبهه في النداء وتؤكده ، وتبدل منه ، وتعطف عليه بحرف العطف وعطفَ البيان أما الوصفَ فقولك : يازيد الطويل والطويل ، فترفع على اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فان وصفته بمضاف نصبت الوصف لاغير، لأنه لو وقع موقع (زيد) لم يكن الا منصوبا ، تقول : يازيد ذا الجمعة، وكذلك اذا أكدته تقول : يازيد نفسه ، وياتميم كلكم ، وياقيس كلكم » الأصول ١/٣٣٣ ـ ٣٣٤ • وانظر الايضاح /٢٣٠ ـ ٢٣١ ، ويرى الرماني النصب في التوكيد على معنى الاضافة لأن المضاف ليس على تقدير الانفصال كما هو في (يازيد الحسن الوجه) اذ تقديره (يازيد الحسن وجهه) ، انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ق ١٧٢ •

(٢) الكتاب ١/٣٠٤ •

(٣) انظر الأصول ١/٣٣٤ ، الايضاح /٢٣١ ، قال الرماني : « وتقول : ياتميم أجمعون وأجمعين بالرفع والنصب ، لأنه صفة المنادى المفرد ؛ فتارة يحمل على اللفظ ، وتارة على الموضع ، ولايجوز نصبه على

قال : ويدلك على أن (أَجْمَعِينَ) ينتصب لأنه وصف لمنصوبٍ قولُ يونس(١) . المعنى فى النصب والرّفع واحدٌ (٢) .

قال أبو على : قول يونس : المعنى فى النصب والرفع واحدٌ ، أى إذا انتصب فهو صفة ، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة ، ولا يكون نصبُه على أعنى .

قال : قلت : أرأيتَ قَوْلَ الْعَرَب : يا أخانا زَيْدًا [أَقْبِلْ] ، قال : عطفُوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثله وهو الأصلُ ، لأنه

←
اعنى ، كما يجوز فى (الطويل) ونحوه من الصفات ، لأن أجمعين لايلى العوامل من أجل أنه فى المرتبة الثالثة من مراتب التأكيد ، اذ المرتبة الأولى للمؤكد ، والثانية للتأكيد بكلهم ، والثالثة التأكيد بأجمع على ماجاء فى القرآن من قوله جل وعز « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » . شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٧٢ .

(١) هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبى ، أستاذ سيبويه وتلميذ أبى عمرو بن العلاء نحوى ثقة ، روى أنه لما مات سيبويه قيل ليونس ان سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة فى علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئونى بكتابه ، فلما نظر فى كتابه ، ورأى ماحكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عنى . توفى رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة للهجرة عن عمر بلغ ثمانيا وثمانين سنة وقبل جاوز المائة أو قاربها . انظر أخبار النحويين البصريين /٣٣ - ٣٧ ، طبقات النحويين واللغويين /٥١ - ٥٣ ، الفهرست /٤٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٤/١ وانظر الأصول ٣٣٤/١ .

منصوب فى موضع نصبٍ (١) .

قال أبو على : قولُه : لأنه منصوبٌ فى موضع نصبٍ .

أى : إن جعلته على اللفظِ فاللفظ نصب ، وإن حملتَهُ على الموضع فالموضع نصب/فلا سبيل إلى غيره إذا كان النِّداء واحداً ، فإن كان على ٤٤/ب نداءينِ جاز الضمُّ فى المعرفة (٢) .

قال : وكما ردُّوا (أتقُولُ) حين جعلُوه خبراً إلى أصله (٣) .

أى . لم يَجْرِ مُجْرى ظَنَنْتُ فى حال الخبر ، كما جرى مُجْراهُ فى حالِ الاستخبار

قال : وجعلُوه بمنزلهِ الأصْوَاتِ نحو حَوْبُ (٤) .

---

(١) الكتاب ١/٣٠٤ وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة .

(٢) قال أبو الحسن الرمانى : « تقول : يا أخانا زيدا بالنصب على عطف البيان ، ويجوز (يا أخانا زيد) بالضم على البدل ، والنصب أكثر فى (يا أخانا زيدا) فى كلام العرب ، لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره على تقدير نداءين ... » شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٧٢ .

(٣) الكتاب ١/٣٠٤ يريد فى مثل قولك : « أتقول زيدا خارجا ؟ فاذا جئت به على الخبر قلت : تقول زيد خارج ، فرددته الى الأصل لما زال الاستفهام الذى يقتضى أنه بمعنى الظن ، رد الى الحكاية التى هى الأصل » . انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ١ ق ١٧٢ .

(٤) الاستفهام فى قوله : « أَتقُولُ ... » يجرى مجرى الظن ، فاذا زال الاستفهام رد الكلام الى أصله من الاخبار .

(٥) الكتاب ١/٣٠٤ ، والضمير فى قوله « وجعلـــوه » يرجـع الى التنوين فى المفرد وقد حذفوه في النداء وبنـوا الاسم على الضـم ، مثله مثل الأصوات المبنية .

قال أبو علي : الأصواتُ مبنيةٌ غير معربة ، فالمفردُ مثلها في أنه مبني (١) .

قال : وقال الخليلُ : من قال : يازَيْدُ والنَّضْرَ فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله (٢) .

قال أبو إسحاق وأبو بكر : لأن الألف واللام نظيرُ الإضافة ، والنَّضْر فيه الألف واللامُ (٣) ، فكما أن الإضافة يُرَدُّ المنادى فيها إلى الأصل كذلك يردُّ بالألف واللام (٤) .

---

(١) نقل الازهري عن الليث : « الحَوْبُ زجر البعير ليمضي ، وللناقة حل . وعن الأصمعي عن أبي عبيد : يقال للبعير اذا زجرته . حوب ، وحوب ، وحوب ، وللناقة : حل جزم ، وحل ، وحلي » ، تهذيب اللغة ٥/٢٦٧ (حوب) .

(٢) الكتاب ١/٣٠٥ .

(٣) يريد أن الاضافة نقيض الألف واللام ، كما أنها تناقض التنوين ، وأن الألف واللام في (النضر) ليست للتعريف ، ولكنها للتفخيم كالتي في (الحارث ، والعباس ، والفضل) ونحوها ، وأما التي للتعريف فلا تجتمع مع (يا) النداء ، فلا تقول (يا الرجل) .

(٤) يقول أبو العباس المبرد : « اذا عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد (أي منادى) فان فيه اختلافا :

أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يازيد والحارث أقبلا ، وقرأ الأعرج « ياجبال أوبي معه والطير » .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وحجة من اختار الرفع أن يقول : اذا قلت : يازيد

حج

قال: كقولك: مامَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو، ولو أرَدْتَ حملين لَقُلتَ: مامَرَرْتُ بِزَيْدٍ ولا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو (١).

قال أبو على: النِّداء فى قولك: يازَيْدُ والنَّضْرَ لزَيْدٍ والنَّضْرِ جميعاً وليس للنَّضْرِ وحده، فلذلك جاز أن يُنادى النَّضْر وفيه الألف واللام وكذلك إذا قُلت: مَرَرْت بِزَيْدٍ وعَمْرٍو، فليس المرور بزَيْدٍ دون عَمْرٍو، وإنما المرور بهما معاً وليس بأحدهما دون الآخر، فلذلك قُلت: مامَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو، ولو أردت مُرورين فى وقتين متراخيين لقُلت عند سيبويه (مامَرَرْتُ بِزَيْدٍ ولا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو) فإذا قلت هكذا لم يقع المرور بهما جميعاً، هذا معنى قوله: ولو أرَدْت عَمَلين لقُلْتَ كَذَا وكَذَا.

←

والحارث، فانما أريد: يازيد ويا الحارث.

فيقال لهم: فقولوا: يا الحارث، فيقولون: هذا لايلزمنا، لأن الألف واللام لاتقع الى جانب حرف النداء، وأنتم اذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع. فكلانا فى هذا سواء» المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣، وانظر الأصول ٣٣٦/١ - ٣٣٧، وانظر ماذهب اليه الفراء فى تخريج وجهى القراءة فى (والطير) من آية سبأ فى معانى القرآن ٣٥٥/١، وانظر النشر ٣٤٩/٢، الاتحاف ٣٥٨/.

(١) الكتاب ٣٠٥/١. أى أن قولك: (يازيدُ والنَّضرُ) انما اشبهت قولك: (ما مررت بزيد وعمرو) من حيث الاشراك فى أمر واحد دون اثنين، ففى الأول دون تكرير النداء، كما أن الثانى لايراد فيه تكرير النفى.

قال : وقال الخليلُ : ينبغي لِمَنْ قال : والنَّضْر ، فنصب ، لأنه لايجوز يا النَّضْرُ أن يقول : كلُّ نعْجَةٍ وسَخْلَتَهَا بِدَرْهم ،(١)

قال أبو بكر : هذا الذي قال الخليل لايلزمه عِنْدِي ، لأن المنادى موضعُه نصب ، (وسَخْلَتَهَا) لاموضع له (٢) .

قال أبو بكر : فإن جعل العلة الموجبة للنصب هو أن لايجوز إعادةُ حرف النّدا ، وأن (النَّضْرَ) لا يجوز أن يليه ، لزمه في (كلُّ شَاةٍ وسَخْلَتَهَا) ما ألزمهم إياه من نصب سخلتها .

قال أبو علي : لايجوز أن يعيد (يا) فيقول : (ويا النَّضْرُ) كالايجوز أن يعيد (كلّ) فيقول : (وكلُّ سَخْلَتَهَا) .

قال : فإذا قلت : ياهذا الرَّجُل ، وأنْتَ لم تُرد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ماتظُنّ أنه لم يُعرف ، فمن ثم وصِفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد (٣) .

---

(١) جاء في الهامش بعد قوله « كل نعْجَةٍ » كلمة « شـــاة » وأظنه تعليق من الناسخ ، الكتاب ٣٠٥/١ ، ويكـون في « السَّخلة » من هذا القول ثلاثة مذاهب : النصب ، والرفع ، والجر ، انظـر الكتاب ٢٤٤/١ ، الخزانة ١٨١/٢ .

(٢) انظر الأصول ٣٩٢/١ ، ٢٩٨/٢ ، ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ٣٠٦/١ . يريد : أن القائل (ياهذا الرَّجُل) جعل (هذا) و (الرَّجل) معا في مقام اسم واحد منادى ، ولم يقصد الاكتفاء بقوله (ياهذا) في النداء والوقوف عندها ثـم وصـفها (بالرجل) وقد فرق سيبويه بين هذا وقوله (يازيدُ الطَّويلُ) ، ففي هذا المثال يمكن الاكتفاء بـ (يازيد) فيقف المنادى عندها ، ولخيفة اللبس يصفه اذا ظن أنه لم يعرف . انظر المقتضب ٢١٧/٤ ، ٢٢٠ .

قال أبو علي : يريد : أنها(١) وصفت بالأسماء المفردة ، لأن الاسم إذا دخله الألف [واللَّامُ] (٢) لم يكن إلا مفرداً ، ولا يجوز أن يوصف بالمضاف لأنه مع ماقبله بمنزلة اسم واحدٍ ، ومن ثم لم يجز : (مَرَرْتُ بِهذَيْنِ الطَّويلِ والقَصِيرِ) لأن المبهم مع ما / بعده من الصفة بمنزلة اسم ٤٥/أ واحد ، وكما لم يَجُز وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة ، لأن حُكْمَ الصفة أن تكون أعَمَّ من الموصوف ، وَزَيْدٌ أخَصُّ مِنَ المبهم (٣) .

قال : وإنَّما قُلت : ياهذا ذَا الجُمَّةِ ، لأن (ذَا الجُمَّةِ) لاتوصف به الأسماء المبهمةُ (٤) .

قال أبو علي : إذا قلت : يا ذا ذَا الجُمَّةِ ، فإنما تنصب (ذَا الجُمَّةِ) ولم ترفعه ، لانه مما لايوصف به (هذا) .

قال : يدلك على ذلك أن (أيّ) لايجوز لك فيها أن تقول :

---

(١) الضمير هنا يعود الى الأسماء المبهمة التى توصف بالأسماء التى فيها الألف واللام وهى (هذا ، وهؤلاء ، وأولئك) وما أشبهها ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) يعنى أن قولك (يازيدُ الطويلُ) أخص من (يا هذا الطويل) .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ - ٣٣٩ ، وانظر المقتضب ٤١٩/٤ ، وسيعود الحديث الى هذا بعد قليل .

يا أيُّها ذَا الجُمّةِ (١) .

قال أبو على: إنما جاز : يا أيُّها [الرَّجُلُ] (٢) ذَا الجُمَّةِ ، ولم يَجُز : يا أيُّها ذَا الجُمّة لأن هذا على ضَرْبَيْن :

أحدهما : أن يكون بمنزلة (زَيْدًا) فى أنه يستغنى عن الصفة كما يستغنى عنها (زَيْدٌ) (٣) .

والآخر : أن يكون بمنزلة (أى) فى الحاجة إلى الصِّفة .

فإذا كان بمنزلة (زَيْد) جاز أن يُعطف عليه بالمضاف ، ويبدل منه لتقديرك فيه التَّمام .

---

(١) الكتاب ٣٠٦/١ ، والعلة كما وضحها سيبويه أن الأسماء المبهمة توصف بما فيه الألف واللام ليس الا ،وأنه يفسر بها ولا توصف بما يوصف به غيرها من الأسماء ، كما لاتفسر بما يفسر بها غيرها الا عطفا ، وعلل أبو العباس المبرد ذلك أن الأسماء المبهمة معارف بأنفسها ، فلا تكون نعوتها معارف بغيرها ، وذلك أن النعت هو المنعوت فى الحقيقة ، انظر المقتضب ٤١٩/٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ وقد لخص الرمانى ذلك فى قوله : « وتقول : (يازيدُ ذو الجُمَّة) ولايجوز (ياهذَا ذَا الجُمَّة) على الصفة لما بينا من أن المبهم انما يوصفُ بالجنس ، ولكن يجوز على عطف البيان ، فأمَّا (يا أيها ذَا الجمة)فلا يجوز أصلاً ، لأن المبهم لايوصفُ بالمضاف ، ولايصلح فيه عطف البيان ، لأنه ناقص لابد له من صفة مكملة » شرح الرمانى للكتاب، ج ٢ ، ق ١٧٧ .

(٢) مابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة ، انظر المقتضب ٢١٩/٤

(٣) أى فى مثل قولك : (يازيدُ) فزيد يستغنى عن الصفة ، ويجوز أن تعطفَ عليه بالمضاف عطفَ بيان فتقول « يازيدُ ذَا الجمَّة »

وإذا كان بمنزلة (أيّ) فى أنه مُتَوصَّل به إلى نداء ما بعد لم يَجُزْ ألا يوصف كما لا يجوز ذلك فى (أيّ) ، وإنما لم يَجُزْ أن يكون غير موصوف لأنه متوصل به إلى نداء ما بعده ، وليس بمَقْصُودٍ فى نفسه بالنِّداء (١) .

قال : ويُقَوِّى (يا هذا زَيْدٌ) يازَيْدُ الحسنُ الوجهِ ، ولم يلتفت فيه إلى الطّولِ ، لأنك لاتستطيع أن تُنَاديه فتجعلهُ وصفاً مثله مُنادى(٢) .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا وصفت بالحسن الوَجه المفرد رفعت مِنْ حيثُ ترفع الصفاتُ المفردات ، فإذا نادَيْتَهُ ولم تصف به نصبت ، فقلت : يا حَسَنَ الوَجْه (٣) .

فإن قيل: فهلاَّ رفعتَهُ كما رفعته إذا وصفت بهِ المفرد ، لأنه فى نِدَائك إياه مفردٌ كما كان فى الوصف به كذلك ، قيل : نُصِب مِنْ حيث كان اسماً

(١) يفسر هذا المثالان اللذان ضربهما أبو على فى صدر هذا التعليق

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ مع اختلاف فى النسق ، وقوله « ياهذاَ زَيْدُ » ، هنا مما يكثر فى كلام طىء كما نص عليه سيبويه ، وأبوسعيد يقيس ذلك على قوله : (يا نصرُ نصرُ نصرْ) و (يارجُل زيد) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ ، فزيد فى هذا المثال بدل أغنى عن عطف البيان ، وذلك أنه لما كان (زيد) لايصلح أن يكون وصفا لقوله (هذا) صلح أن يكون بدلا على الحقيقة ، واكتفى به عن بيان الصفة . انظر شرح الرمانى ، ج ٢ ، ق ١٧٨ .

(٣) انظر الأصول ٣٣٩/١ .

طويلا مضارعاً للمضافِ ، لا من حيثُ كان مضافاً كما نُصِبَ يا عِشْرين رجلاً وما أشبهه من الأسماء الطّويلة التى هى مُنَادَى غير صفةٍ .

قال : إذا وصلت بمضافٍ أو عُطِف على شىء منها كان رفعاً (١) .

أى : كان مايوصف به أو يُعطف عليه رفعاً .

قال : جاز فيه النَصْب ، ولايجوز ذلك فى (أى) لأنه لايُعطف عليه الأسماء (٢) .

أى : لايجوز أن يُعْطف عليه المضاف كما عطفت على هذا (٣) .

قال : فَمِن ثَمَّ لم يكن مثلهُ (٤) .

أى : مِثْلَ هذا .

---

(١) الكتاب ٣٠٨/١ .

أى أن الاسم المبهم مع صفته يكونان بمنزلة اسم واحد ، فالصفة هنا اذا وصفت بمضاف أو عطف على شىء منها كان رفعا .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ .

(٣) فسر السيرافى هذه العبارة بقوله : « وأما قوله فى صفات المبهمة اذا وصفت بمضاف او عطف على شىء منها كان رفعا ، فان العطف بحرف لايصح فى ذلك ، لأنا اذا قلنا (يا أيها الرجلُ وعبدَ الله) كان نصباً ، لانه يصح عطفه على (الرجل) ... وان قلت : (يا أيها الرجلُ وذو الجمة) لم يصح عطف (ذو الجمة) على الرجل لأنه يقع موقعه . ويصير صفة ليا أيها ، وهذا لايجوز ... » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٩ - ١٤٠ وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٨ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/١ ، وفى المخطوطة (مثلها) مكان (مثله) هنا . وهو يريد الاسم المبهم .

قال : فإن رفع (الطّويلُ) وبعده (ذُو الجُمَّةِ) كان فيه الوَجْهان (١) .

قال أبو العباس : إذا قُلت (يازيدُ الطَّويل ذُو الجُمَّة) جاز الرفع على أن يكون (ذُو الجُمَّة) نعت الطَّويل ، فإن قلت : (يازيدُ الطّويلُ ذَا الجُمَّة) ، كان النصب لا غير ، لأنك إن عطفت على (الطّويل) صَيَّرْتَهُ في مثل حاله ، ولا يكون في مثل حاله إلا منصوباً (٢) .

في الكتاب : واعلم أن قولك : يا أيُّها / الرَّجلُ (٣) أن يكون الرَّجلُ صلة لأي أقيس ، لأن (أيّ) لا يكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة (٤) : ٤٤/أ

---

(١) الكتاب ٣٠٨/١ ، أى اذا قال (يازيدُ الطويلُ ذو الجُمّة) فرفع (الطويل) جاز له أن يصفه بالمرفوع (ذو الجمة) والمنصوب (ذا الجمة) معاً .

اما لو نصب (الطويل) فلا يجوز له الا الوصفَ بالمنصوب فيقول : (ذا الجمة) فقط .

(٢) انظر المقتضب ٢١٩/٤ .

(٣) (يَ) بسكون الياء هى (أيّ) ، قال (كُثَيِّر) :

الم تسمعى أى عبد فى رونق الضحا بكاء حمامات لهن هدير ؟!

وفى الحديث « أيْ رَبِّ » وقد تمد ألفها . انظر مغنى اللبيب ١٠٦/ .

(٤) وليس هذا النص فى كتاب سيبويه ، وأى الاسمية تكون على خمسة أوجه : فهى شرط ، واستفهام ، وموصول ، ودالة على معنى الكمال ، ووصلة الى نداء مافيه الألف واللام . انظر مغنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ .

قال الأخفش : ليس هذا قول سيبويه .

قال أبو على : لو كان الرجل فى (يا أيُّهَا الرَّجلُ) صلة غير صفة لوجب أن يكون جملة ، ولم يكن اسماً مفرداً ، لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بجُمَل ، والصفة هنا تبين كما تبين الصلة فإن أراد هذا القائل بقوله : صلة أنها تَبْيِينٌ كان له وجه ، وإن أرادَ به غير ذلك لم يَجُزْ لما بينّا .

وقد يجىء الاسم والصفة تُلازمه ولا تفارقُهُ نحو (مَنْ) إذا كانت نكرة كقولك : (مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ) ، (وَبِمَنْ عِنْدَهُ زَيْدٌ) ، وقد جاء من الأسماء غير المبهمة مالم تُفارقهُ الصفة ، وهو (الجَمَّاءُ الغَفِير) فإذا وُجِد ذلك فى غير المبهمة ، كان فى المبهمة أجْوَدَ ، ولم أعْلَمْ أحداً من البصريين قال : إنّ هذا صِلةٌ .

قال أبو على : قُطعتِ الألف فى قولك : (يا اللهُ)(١) ، لأنها لم تَثْبُتْ فى الموضع الذى لا يثبتُ فيه مثلُه ، شابه الأصل ، وخرج عن أن يكون لِلوَصْل ، وجاءت مقطُوعة أيضاً فى موضع آخر وهو قولهم : أفا الله لأفعلَنّ (٢) .

---

(١) اشارة الى قول سيبويه : « واعلم أنه لايجوز لك أن تنــادى اسماً فيه الألفُ واللام البته ، الا أنهم قد قالوا (يَا َالله اْغفِرْ َلنَا) ، من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لايفارقانه ، وكثر فى كلامهم ، فصار كان الألف واللام فيه بمنــزلة الألف واللام التى من نفس الـكلمة » ، الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) يرى السيرافى أن الأصل فى اسم الله عز وجلّ (اَلاهُ) ، ثم

←

قال : لأن هذه الأشياء الألفُ واللام فيها بمنزلتها في الصَّعِق (١).

قال أبو بكر : قوله : في الصَّعِق ، أي يكون أولا صفة ، ثم يغلبُ على الواحد فيصير اسماً (٢).

قال : وقال الخليل : (اللَّهُمَّ) نداء ، والميم هاهُنا بَدل من (يا) (٣)

أخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال : من الدَّليل على أن الميم بدلٌ من

←

تدخـــل عليه الالفَ واللام فيصير (الأله) ، ثم تلين الهمـزة ، فتلقى حركتها على لام التعريف وتسقط هي فتصير (اللاه) ، ثم تدغم اللام ، فيصير (الله) ، والألف واللام عوضا من الهمزة المحذوفة ... انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤١ .

وسيبويه يرى أن أصل الاسم الكريم : (اله) فلما أدخل فيه الألف واللام ، حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفا منها . انظر الكتاب ١/٣٠٩ ، كما يقرر في موقع آخر من الكتاب أن أصله (لاه) انظر الكتاب ٢/١٤٤ ، وهذه المسألة واحدة من مســائل الغلط ، انظر الانتصار ، ق ٢٧٨ ـ ٢٧٩ . والمقتضب ٤/٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الصعق من صعق ، كما أن المصعوق من صـعق ، وكلاهمـا وصف لمن وقعت به الصاعقة ، انظر تهذيب اللغة (صـعق) ١/١٧٨ ، ونقل هذا الوصف ليكون علما على أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة ، ونقل ابن منظور عن سيبويه قوله : « قالوا : فلان ابن الصعق » والصعيق صفة تقع على كل من أصـابه الصعق ، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد ، وعمرو علمـا كالنجم ، انظـر اللسـان (صعق) ١٠/١٩٩ .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ .

(يا) فى اللَّهُمَّ ، إنك لاتقول : أَخْزَى اللَّهُمَّ فُلانًا، وإنما تقول: (اللَّهُمَّ) فى حالِ النِّداء (١) .

قال : إلا أن الميم هاهُنا فى الكلمة مَبْنِيَّةٌ ، كما أن نون المسلمين فى الكلمة بُنِيت عليها (٢) .

قال أبو بكر : التوفيقُ بين الميمين فى (اللَّهُمَّ) وبين النُّون فى المسلمين أن حرف الإعراب فى المسلمين قبل النون ، كما أن حرف الإعراب فى (اللَّهُمَّ) قبل الميمين (٣) .

قال : وأما قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ الفصل (٤) .

قال أبو إسحاق : أُجيز أن يكون (فاطِرَ السَّمَواتِ) صفة لقوله : (اللَّهُمَّ) كما كان يجوز أن يكون صفة له فى ما الميم عِوَضٌ منه (٥) .

قال : وأما الألف والهاء اللَّتَانِ لحقتا (أىّ) توكيدا ، فكأنك كرَّرت (يا) مرتين إذا قلت : يأيُّها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ، (هَا) و (ذَا) إذا قُلت : هاهو ذا (٦) .

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢٣٩ ، الأصول ١/٣٣٨ .

(٢) الكتاب ١/٣١٠ .

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة فى كتاب مايحتمل الشعر من الضرورة /١٥٠ . الانصاف ٢١١ ـ ٢١٤ ، وأسرار العربية ٢٣٢ ـ ٢٣٥ ومصادر أخرى فى حاشية المقتضب ٤/٢٣٩ ، شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٨٣ .

(٤) الكتاب ١/٣١٠ ، والاشارة الى التى فى سورة الزمر ، الآية /٤٦ .

(٥) انظر المقتضب ٤/٣٣٩ ، شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ق ٤١ ﻫ

(٦) الكتاب ١/٣١٠ :

قال أبو علي : قرأتُ بخطّ أبي إسحاق في هذا الموضع من الكتاب :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا
فَقُلْتُ لَهُمْ : هذا لَهَاها وَذَا لِيَا(١)

قال : وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يَدْخُلا في النداء من قِبَل أن كلّ اسم / في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يا رَجلُ ، يافاسق ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسِق ويا أيُّها الرَّجل (٢) . ٤٤/ب

قال أبو علي : يريد أن (يارَجلُ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه والقصد له ، وإن لم يكن مَعْهُودًا كما أن الفاسِقَ والرجل صارا هُنا معرفتين بالإشارة إليهما لا بعهدٍ لهما مُتقدم ، فهذا وجه التشْبيه بينهما عِنْدي (٣) .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، نسبه الأعلم للبيد ، وفيه شاهد على الفصل بين (ها) و (ذا) بالواو ، والتقدير : وهذا لي ، كما قالوا : ها أنا ذا ، والبيت جاء مفردا في ملحقات الديوان /٣٦٠ ، وأنشده المبرد دون نسبة وقال : « يريد : وهذا ليا » المقتضب ٣٢٣/٢ ، المفصل /٣٨٠ ، شرح المفصل ١١٤/٨ ، الهمع ٧٦/١ الدرر ٥٠/١ ، الخزانة ٤٧٩/٢ ، ٤٧٨/٤ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ وفيه (يارَجلُ ، ويافاسِقُ) ومثله في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .

(٣) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « استدل سيبويه على تعريف مانقصده من الأسماء المناداة ، وان حرف النداء يصيره الى حال هذا ، ويغنيه عن الألف واللام ... » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ق١٤٢

قال : وصار هذا بدلاً في النداء من الألفِ واللام(١) .

أي صار القَصْدُ والإشارة بدلا .

قال : فمن ثَمّ لم يدخِلُوها في هذا ولا في النداء(٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يدخِلُوا الألفَ واللامَ في قولك : هذا ولا في النِّداء ، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصدِ لهما .

قال : ومِمّا يدلك على أن (يافاسِقُ) معرفة قولك : ياخَبَاثِ ، ويالَكاعِ ، ويافَسَاق ، تريدُ يافاسِقةُ ويا خَبِيثَةُ [ويالَكْعَاء] ، فصار هذا اسماً لها كما صارت (جَمَارِ) اسماً لِلضَّبُع(٣) .

قال أبو علي : ياخَبَاثِ لايكون إلا للمعرفة ، فإذا كانت لغير المعرفة نُون ، فتقول : ياخَبَاثاً (٤) .

وقال أبو علي : الدليل : الدليل على أن (فَسَاقِ) ونظائرها معدولة عن معرفة غير مُنصرفةٍ أنها مبنيةُ ، وذلك أنه إذا عُدِل الاسم عن معرفة

---

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/٣١١ .

(٣) الكتاب ١/٣١١ ، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب ، كما أن نص سيبويه فيه (فصار هذا اسما لهذا ...) ووافقته رواية السيرافي أيضا ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ١٤٢ ، ولكن رواية أبي علي تعجبني لخلوها من التكرار .

(٤) العدل في هذه الأسماء لايجوز الا في النداء ، والنداء ينقل الأسماء المنكرة الى التعريف ، ولايجوز هذا العدل في غيره ، فلا تقول . جاءني خباث ، ولا لكع ، ولا فسق ، ولا لكاع ، ولا فساق . انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ق ١٨٣ ؟

منصرفة لم تنصرف مثل (عُمَر) ، إذ عُدِل عن (عامر) ، فعامر كان معرفة منصرفة ، وعدل (عمر) عنها فلم ينصرف ، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل : فَسَاقِ عن فاسِقَةٍ ، لم يعرب وبنى لأنه معدول عما لا ينصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء .

قال : وقال الخليل ، إذا أردت النَّكِرة وصَفْتَ أو لم تصف فهى منصوبة[1].

قال أبو على : إنما ذكر الوصف لأن الشىء إذا وُصِف اختُص ، فقد يتوهم المتوهم أنه معرفة إذا وصف .

قال : فصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال [2] .

أى : بالذى يرفع مثل (قامَ زيدٌ) يعنى أنه لما اطَّرَد الرفع فى كل مُنادَى معروف مفرد شابه المعرب الذى هو غير مبنى[3] .

قال : وأما من قال : يازيدَ بن عبدِ الله ، فإنه إنما قال : هذا

---

(١) الكتاب ١/٣١١ ، وفيه (فَوَصَفْتَ) مكان (وصفت) هنا ، ووافقت رواية السيرافى ماجاء فى الكتاب ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ١/٣١٣ .

(٣) كان عيسى بن عمر ينصب هذا المرفوع مشبها له بالنكرة المقصودة اذا نوديت ، معللا ذلك بأن الاسم لما طال بالتنوين كان رده الى الأصل أولى ، كما يرد اذا طال بالاضافة والصلة ، قال الرمانى : « لهذا أجازه سيبويه فى القياس ، وان كانت العرب لاتتكلم الا بالرفع » انظر شرح الرمانى ، جـ ٢ ق ١٨٤ .

زيد بن عبد الله ، وهو لا يجعله اسماً واحـداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان (١) .

قال أبو علي : قولك : هذا زيد بن عبـد الله ، يحتمل ضربين من التقدير : يجوز أن يكون (زيدٌ) مع الصفة التي هي (بنُ عبد الله) بمنزلة اسم واحد ، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإنما الدال تُحَرَّكُ بحسب حركة الإعراب من ابن كامرىء ونحوه .

فقولك : هذا زيدُ بن عبد الله على هذا التقدير بمنزلة قولك : هذا غُلامُ زيدٍ .

ويجوز أن يـكون (هذا زيدُ بن عبد الله) أُريد أن يوصف فيـه زيدٌ / بابن عبد الله ، وكان حقه على هذا أن يُنوَّن (زيدٌ) كما ينونه إذا قلت : هذا زيد صاحب الرجل ، إلا أنه لمّا كثر تجرى ذلك في الكلام حُذف التنوين منه لالتقاء الساكنين إذ كان يحذف لاجتماعهما فيما لم يـكثر استعماله لـكثرته نحو «أَحَدُ الله» (٢) فمن قال : يازيد بن عبد الله

٤٥/أ

---

(١) الكتاب ٣١٤/١ . والمراد بقـوله : « وحذف التنـوين لأنه لاينجزم حرفان » فانه يعني حذف التنوين من (زيد) وابقـاء الضم ، لأن آخر التنوين سكون ، والباء في (ابن) ساكنة ، ولو ترك (زيد) منونا لاجتمع ساكنان ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق٤٣ .

(٢) يشير الى قراءة آيتي الاخلاص ١ ـ ٢ وهي قـوله تعـالى : « قُلْ هُوَ الله أَحَدُ ، الله الصمد » وهذه القراءة رويت عن هارون عن أبي عمرو ، اذ لاينون وان وصل ، كما روى عن أبي عمرو أيضا التنوين

←

ذهب إلى أنه حذف التنوين فى الخبر لالتقاء الساكنين ، وجعل ابن عبد الله صفة ، ولم يجعل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد ، ومن قال : يا زيد ابن عبد الله ، فهو الذى جعـــل ابن مع زيد اسما واحداً فى الخبر ، ثم أضافهُ إلى عبدالله ، وشبه ذلك بامرىء ، فتقدير هذا فى النداء إذن (١) اسم مضاف إلى اسم مضاف ، وعلى الأول اسم موصوف باسم مضاف .

قال : ومن جعله بمنزلة (لَدُن) فحذفه لالتقـاء السـاكنين ، ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هذه هِند بنت فلان (٢) .

قال أبو على : من كان لُغته أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هِند بنت فلان ، فَنَوَّن هذا لزوال التقاء الساكنين هذا إذا كانت (هِندُ) عنده مصروفة ، فإن كانت لغته (ابْنَة) وصرف (هنداً) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء السـاكنين قال : هذه هند ابنةُ فُلانٍ .

←

وصلا ، انظر السبعة /٧٠١ ، انظر تفسير القرطبى ٢٠/٢٤٤ ، معـانى القرآن للفراء ٣/٣٠٠ ، معانى القرآن للأخفش ٢/٧٤٦ ، البحر المحيط ٨/٥٢٨ ، ورويت هذه القراءة فى الشواذ ، انظـــر مختصر فى شـواذ القرآن من كتاب البديع /١٨٢ .

(١) فى المخطوطة (اذ) .

(٢) الكتاب ١/٣١٤ . والمراد بالمقارنة هنـــا أن نـون (َلدُنْ) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال ، فيقال (َلدُ الصّلاةِ) ، ولا تحذف النون لو قال (لدن صـــلاة الظهر) مثـلا ، وهـذا فى وزن قوله : (هند ابنة فلان) مع حذف التنوين ، وقوله : (هند بنت فلانٍ) مع ابقائها . انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٨٥ .

قال : واعلم أنه لا يجوز فى غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة فى النداء (١).

قال أبو على : يقول : لم يُعْتَدّ بالاسم الثانى من قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىّ كما لم يُعتد بالتاء من طلحة ، وأُقحِم ذا كما أُقحم ذا ، فكما لا يكون الإقحام فى طلحة فى الخبر ، كذلك لا يكون فى (تَيْمَ تَيْمَ عَدِىّ) فى الخبر (٢) .

---

(١) الكتاب ١/٣١٦ ، وفيه (تذهب) مكان (يذهب) هنا .

(٢) تفسير أبى على هذا لا يوافق نص الكتاب هنا ، وانما هو تفسير لعبارة وردت قبل هذا النص بقليل ، وهى قول سيبويه : « وزعم الخليل ان قولهم (يا طلْحة أقبِلْ) يشبه (يا َتيم َعدىّ) من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ... فصار (يا َتيمْ تيم َعدىّ) اسما واحدا ،وكان الثانى بمنزلة الهاء فى طلحة.. » الكتاب ١/٣١٥ . أما عبارة سيبويه فهاك تفسيرها عن أبى سعيد ، قال « مذهب سيبويه أن قولك (يا زيد زيد عمرو) ، (زيد) الأول هو المضاف الى (عمرو) والثانى هو توكيد الأول وتكرير له ، ولا تأثير له فى المضاف اليه .

ومذهب محمد بن يزيد أن الأول مضاف الى اسم محذوف ، وأن الثانى مضاف الى الاسم الظاهر ، وتقديره : (يا زيد عمرو ٍ َزيد عمرو ٍ) وحذف (عمرو) الأول اكتفاء بالثانى .

قال المفسر : وعندى وجه ثالث ما أعلم أحدا ذكره وهو قوى فى نفسى ، وذاك أن تجعل أصله (يا زيدُ زيدَ عمروٍ) ، فيكون (زيدَ

←

قال : واستخفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه - يعنى النداء - ولا يُجعل بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت فى غير النداء (١) .

قال أبو على : يقول : لا يُجعل الاسم المتمكّن فى غير النداء بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت ، فإن الاسم المفرد المعرفة جُعل كالغايات التى هى كالصوت فى أنه مبنى ، كما أن الصوت مبنى ، فالغايات موافقة للصوت فى البناء وإن كانت الغاية لها فى البناء مزيّة على الأصوات فى أنها قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكناً ، وذلك لتمكنها فى بعض المواضع .

←

عمْرو) نعتاً للأول ، مثل قولنا : (يازيدُ بن عمرو) ، ثم يتبع حركة الأول المبنى حركة الثانى المعرب ، لأن (زيدَ عمْرو) فى بابه مثل (ابن عمْرو) لاجتماع الأولين منهما فى أنهما مبنيان ، وأنهما مناديان يجتمعان فى حكم اللفظ » شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤٢ .

(١) الكتاب ٣١٦/١ وروايته « واستخفوا بذلك » ومثله عند أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤١ ، ولعلّ رواية أبى على أوضح وأقوى لأن معنى (استخفّ به) : أهانه ، واستخفه : رآه خفيفا ، ومنه قول بعض النحويين : استخفّ الهمزة الأولى فخففها. انظر اللسان (خفف) ٨٠/٩ ، وسيبويه انما يريد المعنى الأخير .

هذا باب إضافة المُنَادَى إلى نَفْسك

قال : وكانت اليـاء حقيقة بذلك ، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً - يعنى التنوين - فى النداء (١) .

قال أبو على : الياء أكثر اعتلالا من التنوين ، لأنها تنقلب عن الواو وتُبْدَلُ منها الألف / وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو (يرمي القَوم) ٤٥/ب

والتنوين ليس فيه ما فى الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها فى الخفاء فأجرى مجراها فى أن حُذف لالتقـاء السا كنين كما حذفت الياء ، فقد تُشَابهه من هذه الجهة، إذ قد يبدَل منها الألف إذا كانت فى اسم منصوب فوقفتَ عليه ، ولها مشابهات أُخر .

---

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وقد حذف أبو على جملة اعتراضية وزاد جملة اعتراضية أخرى لمقتضى السياق .

وفسر أبو سعيد هذا الحذف بقوله : « اعتمد سيبويه فى اسقاط الياء من المنادى على أن الياء بدل من التنوين ، لأن الاسم مضاف اليها، وأن الياء لا معنى لها ، ولا تقوم بنفسها ، ان أن يكون فى الاسم المضاف اليها ، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه ، حتى يكون فى الاسـم ، وتمام هذا الاعتلال أن يقال : وأن الياء اذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليهـا » شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤٢ ، وانظر فيه أيضـا الاسـتدلال لذلك .

وتناول هذا الحكم أبو الحسن الرمانى ، فذكر أربعة أوجه لهذه الياء عند النداء : حذف الياء ، واثبـاتها سـاكنة أو اثباتهـا مفتوحة ، وأبدالها الفا - انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٨٩ .

وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء (١) .

يعني هاء الوقف .

وأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين - يعني أبَاه وأُمّاه - كما قالوا : (أَيْنُق) لمّا حذفوا العين جعلوا الياء عِوَضاً (٢) .

قال أبو علي : أينُق : أصلها أَوْنُق ، فحذفت الواو التي هي عين الفعل وعُوِّض منها الياء فصار بناؤه على (أَيْفُل) وقد تُبدل اليـــاء من الواو للتخفيف فإن كان هذا الموضع على هذا فهو (اعْفُل) وهو مقلوب .

لأنهم جعلوا (هَا) فيها بمنزلة (يا) وأكدوا به التنبيه فمن ثَمّ لم يَجُز لهم أن يسكتوا (٣) .

قال أبو علي : يقول : لمّا كان (ها) بمنزلة (يا) وكنت إذا كرّرت (يَا) لم يَجُز أن تسكت عليه حتى تضم إليه المُنبَّه به ، كذلك لم يَجُز أن

---

(١) الكتاب ٣١٧/١ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ .

« ادخال التاء في يا أبت ، ويا أمت شبيه بالعوض في أيْنُق ، وذلك أن الأصل فيها أنْوق لأنه جمع ناقة ، وأصلها نُوْقة ، النون قبل الواو ، فاستثقلوا الضمة على الواو وهي عين الفعل ، فأسقطوها وعوضوا منها الياء ... » قاله أبو سعيد : انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ٢ ، ق١٤٣ قال أبو الحسن : ونظيره في العــوض قولهــم أينق ، والأصل أنْوق ، حذفت الواو ، وعوض منها حرف هو أخف منها في موضع الفاء ليقع في موضع الساكن » ، شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٩٠ .

(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، مع اختصار في العبارة .

تسكت على (ها) ولا تذكر قولك : الرجل إذ كان (ها) بمنزلة (ما).

قال : وكان ذلك عندهم فى الأصل على هذا .

(أى : يقال : أبٌ ، وأبَه) فمن ثم جاور عليه بالأبوين (١) .

ومن الأسماء فَرَسٌ وما أشبه ذلك (٢) .

قال أبو على : يقال : هذا فرسٌ وهذه فرسٌ (٣) .

---

(١) الكتاب ١/٣١٧ ، قال أبو سعيد : « الأصل فى نداء الأب والأم قبل دخول علامة التأنيث فيهما أن يقال : يا أب ، ويا أمِّ بالكسر من غير ياء ، والياء ، يا أبى ، ويا أمى ، وبالألف مكان الياء ، يا أبا ، ويا أمَّا ، وقد يدخلون الهاء فى الوقف : يا أباه ، ويا أماه ، وقد يقال : يا أبُ ، ويا أم - فأما يا أبهْ ويا أمَّهْ فهذه الهاء للتأنيث لحقت كما لحقت هاء قائمة ، فأما (أمّ) فهى مؤنثة لحقها ما يلحق المؤنث لتحقيق التأنيث . وأما (أب) فانه لما حذف ياء الاضافة جعلت هذه الهاء عوضا ، ولا يجوز (يا أبتى) لأنه لا يجتمع التعويض والمعوض منه ولا يجوز دخول الهاء فى مثل عمٍّ وخالٍ ، لأن عَما له مؤنث من لفظه ، وأب كان الأصل فى مؤنثه (أبة) فاستغنى عن (أبة) بأمّ ، وصار لفظ المؤنث الذى هو (أبة) ساقطا ، فاذا دخلت هاء التأنيث فى (أبٍ) لم يلتبس ، ولو دخلتها فى (عَمّ) لالتبس » .

شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤٣ ، وانظر المسائل البغداديات ٥٠٨ ، انظر أيضا الأصول ١/٣٤٠ ، وانظر شرح المفصل ٢/١٢ .

(٢) الكتاب ١/٣١٧ ، وليس فيه (وما أشبه ذلك) .

(٣) (فرس) اسم جنس يعم ، فاذا وقع على المؤنث ذكر على التغليب انظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٩٠ .

قال : وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمّ[1] لا تفعلي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة[2].

قال أبو علي : الأصل في هذا يا أمّي وأبدل من الياء الألف ، فقال : يا أمّا ؛ ثم رخم ، فقال : يا أمّ[3].

قال : وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء كما قالوا : يا صاح في هذا الاسم[4].

قال أبو علي : إنما ذكرت ياصاح هنا لأنه ترخيم اسم غير علم خاص[5]

قال : وذلك قولك : يا ابن أخي[6] يعني أن الأخ كان مضافاً إليك قبل أن تضيف إليه الابن .

---

(١) في المخطوطة (يام) .

(٢) الكتاب ١/٣١٧ - ٣١٨ .

(٣) اتفق الفارسي وأبو سعيد على أن (يا أمّ) مرخما ، واختلفا في تقدير المحذوف ، فأبو علي يقدره ألفا منقلبة عن الياء ، وأبو سعيد يراه التاء في (يا أمّة)، ووافقه الرماني ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٤) الكتاب ١/٣١٨ .

(٥) قال أبو سعيد : « وأما يا صاح فان الباب في مثله لا يرخم . لأنك ان رخمته وأنت تقدره على (يا صاحبي ، ويا صاحب) لم يجز . لأن المضاف وان قدرته على (يا صاحب) لم يحسن ، لأنه ليس بعلم ، ولا في آخره هاء ، ولكنه لكثرة النداء له شبّه بالعلم » ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ . والمعنى نفسه عند الرماني في شرحه ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٦) هذا مثال ساقه سيبويه على الباب الذي عنون له بباب ما تضيف اليه ، ويكون مضافا اليك ، انظر الكتاب ١/٣١٨ .

قال أبو علي : من قال : يا ابن عمّ فحذف الياء من عمي ، جعل (ابن) مع (عمّ) شيئاً واحداً ، ثم أضافه إلى نفسه ، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غُلامَ غُلامي) ، وإذا قيل : إن حذف الياء من يا ابن عَمّ لكثرة الاستعمال كان أقْيَس من أن يقال : جُعلا بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف ، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف ، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمّن معنى الحرف ، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف ، لم يجب أن يُبْنى(١) .

---

(١) ساق أبوسعيد أربعة وجوه في (يا ابْنَ أمّ ، ويا ابْنَ عمّ):

- فتح أمّ وعمّ اتباعاً لنون (ابن) ، وموضعهما الخفض بالاضافة

- الكسر فيهما لأنهما جعلا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة، ومثله يا أحد عشر أقبلُوا .

- اثبات الياء في (أمّي وعمّي) .

- أن تقول : يا ابن أمّا ، ويا ابْن عما ، فتجعل مكان الياء ألفا.

انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ق ١٤٤ .

وعلل الرماني بناء (يا ابْن أمّ ، ويا ابْن عمّ) لشدة الاتصـــال حتى صارا كاسم واحد ، فبنى بناء (خَمْسَة عَشَرَ) ، اذ صارت النون في (يا ابن) بمنزلة حرف في وسط الاسم ، وكذلك (يا ابْن عَمّ) دخل الاسم الثاني في الأول حتى صار آخره كسائر حروفه ، وصـــار الحرف الأخير بمنزلة حرف في وسط الكلمة كما صار النون في (ابن) بهذه المنزلة ، وجريا مجرى واحداً .

انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ق ١٩٢ ، انظر الأصول ١/٣٤٢

قال : وعلى هذا قال أبو النجم :[١] يا بِنْتَ عَمَّا ...[٢]

---

(١) هذا جزء من بيت من الرجز أنشده سيبويه منسوبا لأبى النجم وهو قوله :

يا بِنْتَ عَمَّا لا تلُومنى واهْجعِى

الكتاب ٣١٨/١ ، وفيه (يا ابْنَةَ) وعند أبى على والسيرافى والرمانى (يا بِنْتَ) ، ولا اختلاف فى الوزن فيهما ، والشاهد ابدال الألف فى (عَماً) من الياء كراهة اجتماع كسرة الميم والياء مع كثرة الاستعمال والسيرافى يرويه (يا بِنْتَ عَمِّى) باثبات الياء ، انظر الشرح ، جـ ٢ ق ١٤٤ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٩٢ وأنشده فى المسائل البغداديات /٥٠٦ ، وقال : حذفت واجتزأ بالفتحة كما يجتزىء بالكسرة فى يا غُلامِ ، وهو يقيس البيت على قراءة من قرأ « (يا أبت لم تَعْبُد) فيما تعلمه من شيخه ابن السراج عن أبى العباس المبرد عن أبى عثمان المازنى ٠

وهذه القراءة لأبى جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة والكسائى بكسر التاء ، وأجاز الفراء (يا أبَتُ) بضم التاء ، انظر تفسير القرطبى ١٢١/٩ ٠

وأنشد الفارسى البيت فى المسائل العسكريات /١١١ شاهداً على ابدال الياء ألفا وحذفها ، وأنشده المبرد (يا ابْنَةَ عمِّى) وقال وبعضهم ينشده : (يا ابْنَةَ عَمَّا) ، انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الأصول ٣٤٢/١، وأنشده أبو زيد كما جاء عند الفارسى هنا ، انظر النوادر فى اللغة/١٨٠ النكت ٥٥٩/١ ، أنشده ابن النحاس وقال : أراد يا ابْنة عمِّى فقلب الياء ألفاً ٠ انظر شرح أبيات سيبويه /١٣٥ ، كما أنشده ابن السيرافى وأنشد البيت الذى بعده ، وهو قوله :

ألم يكن يبْيض ان لم يصلع

←

٤٦/أ أي : على يا غُلامَ ، غُلامَ / .

قال : ألا ترى أنك لو قُلت : يالَزَيْدٍ وَأَنتَ تُحَدِّثُه لم يَجُزْ[١] .

أي : لو كنت تُحَدِّثُه ثُمَّ تستغيثُ به لم يجز اللامُ .

قال : ولم يلزم هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلاّ تلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد[٢] .

قال أبو علي : يقول : لو حذفت (يا) من هذا الموضع كما تحذف من (زَيْدٍ) إذا نودي فتَقول (زَيْدُ) مكان (يازَيْدُ) لالتبس لام الاستغاثة بلام الابتداء[٣] .

←

ـ ثم قال : وهذا البيت معلق بأول القصيدة ، لأنه قال :

قد أصبحت أم الخيار تدّعي

على ذنباً ُكلّه لم أصنعِ

منْ أنْ رأت رأسي كرأس الأصلع

انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٩٤ ـ ٢٩٥ (الريح) . المفصل/٤٣ شرح المفصل ١٢/٢ ، الهمع ١/٥٤ ، ٩٧ ، الدرر ١/٧٠ ، ٧٣ ، العيني ٢٢٤/٤ ، الخزانة ١/١٧٣ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٠ ، وهو يريد باب الاستغانة والتعجب ، وفي المخطوطة (ياء التنبيه) ، والصواب من الكتاب ، وشرح السيرافي للكتاب جـ ١ ، ق ١٤٤ .

(٣) يقول أبو سعيد : « ولا يدخل على هذه اللام المفتوحة (أي التي للاستغاثة والتعجب) من حروف النداء الا (يا) وحدها ، للفصل بين

←

قال : ولا يكون مكان (يَا) سواها من حروف التنبيه[1] .

قال أبو بكر : لَزِمَ (يَا) لِذَا المعنى ، كما لَزِم (وَا) لِلتَّفَجُّع[2] .

قال : فَصَارت كُلّ واحدة منهما تُعاقِب صاحبتها[3] .

قال أبو بكر : يعنى أن اللام فى (يَا لَلْعَجَبِ ، ويَا لَبَكْرٍ) معاقبة للألفِ والهاء ، ألا ترى أنك لاتقولُ : يَا لَبَكْرَاهْ .

قال أبو بكر : إنّما فُتِحَت اللام عندى فى المدعو ، لأن المدعُو كان حكمه أن يكون اسماً مكنياً ، ولام الجرّ يُفتح مع المكنيّات ففتحت مع المدعُو كما فتحت مع المكنيات وكُسِرَت إذا كانت المدعو إليه كما تكسرُ مع سائرِ المظهرَاتِ[4] .

←

ما دخلت عليــه على غير معنى اســتغاثة وتعجب وبين مـا دخلت عليه الاســتغاثة أو تعجب ، لأنهـا كالأصـل فى النــداء ، وهـو الـكثير الغاشى ، وليس فى القرآن من حروف النــداء غيرها على ما فيــه من كثرة النداء ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٥ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) انظر الأصول ١/٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٠ وفيه العبارة بالتذكير .

(٤) انظر الأصول ١/٣٥١ وما بعدها ، ويرى الفراء أن هذه اللام انما فتحت لأنهم جعلوها و (يا) كالحرف الواحد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ .

هذا بابُ النُّدْبَة (١)

قال : واعْلم أنك إذا وصلت كلامك ذهبت هذه الهاء في جميع النُّدْبَةِ كما تذهبُ في الصلة(٢). أي من قال : واغُلاَمِيَاهُ (وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ)(٣) في الوقف حذفه في الوصل ، فقال : واغُلاَمِى الظَّرِيف ، (وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِىَ نارٌ)(٣) وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألفِ الوصل إذا اتصل ماهِىَ فيه بما قبله ، لأن الهاء أُلحقت لِتُبَيِّنَ الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام المتصل به مقام الهاء ، كما(٤) يقوم ماقبل همزة الوصل مقام الهمزة . وأنشد(٥) :

* فهىَ تَرَثَّى بأَبِى وَابْنِيْما (٦) *

---

(١) الكتاب ١/٣٢١ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٢ .

(٣) سورة القارعة ، الآية /١٠ – ١١ قرأ (ماهية) بحذف الهاء وصلا واثباتها وفقا حمزة ويعقوب ، والياقوت باثباتها في الحالين .

انظر اتحاف فضلاء البشر /٤٤٣ ، قال القرطبي : « الأصل (ماهى) فدخلت الهاء للسكت ، وقرأ حمزة ويعقوب وابن محيصن (ما هى نار) بغير هاء في الوصل ووقفوا بها » . تفسير القرطبي ٢٠/١٦٧ .

(٤) في المخطوطة (وكما) .

(٥) الضمير يعود على سيبويه ، انظر الكتاب ١/٣٢٢ .

(٦) في المخطوطة « فهى ترثا رِبأبا وابْنَاما » ، والبيت من الرجز وهو في ملحقات ديوان رؤبة /١٨٥ ، وروايته : « فهى تُرَثِّى رِبأب وابْنِيِيما » ضمن قصيدة طويلة ، وروى في الكتاب منسوبا لرؤبة ، وأنشده الشنتمرى « فهى تنادى بأبى وابنيما » وأشار سيبويه الى الرواية

سه

قال أبو العباس: فَهِيَ تَرَثَّا يا أَبَا وابنيمَا .

وزعم أن : يا أبا وابناما لا يجوز في هذه القصيدة للقافية ولو كان في غير هذا الشِّعْر تَجَاز (١) .

قال: وكذلك الألفُ إذا أضفتها إليك ، تجراها في النُّدْبةِ كمجراها في الخبر (٢).

قال أبو علي : هذا مِثل ألفِ مثنى إذا ندبت أو لم تَنْدِبْ ، فمن قال في النِّداء : يا غُلامِ ، بحذف الياء استدلالاً بالكسرة عليها لم تَجُز له أن يحذف ياء الإضافة من مثنى ، لأن الكسرة لا تلحقُ الألف من

←

التى اختارها أبو على كما ذكر الشنتمرى رواية (بابا وابنيما) ، وقال يريد أن المندوب المضاف الى المتكلم يجوز فيه ماجاز فى المنادى غير المندوب من قلب الياء وتركها على أصلها » والمح الى خطأ رواية « وابناما » فى بعض النسخ لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها في الردف كما تجوز الواو · انظر الكتاب وهامشه ٣٢٢/١ وأنشده المبرد (بأبى وابنيما) وقال : فلم يجعل للندبة علامة ، انظر المقتضب ٢٧٢/٤ وأنشده ابن النحاس وقال : انما أراد وابنى ، و (ما) زائدة وصل بها كلامه ، وانما حكى ندبتها ··· انظر شرح أبيات سيبويه ١٣٦/ ، ومثله قال السيرافى في شرح الكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤٦ ، والنكت ٥٦٤/١، شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٩٤ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ ·

(١) انظر المقتضب ٢٧٢/٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٩٤ ·

(٢) الكتاب ٣٢٢/١

مثنى فيدلُّ على الياء(١) ، فإذا لم يَجُز أن تلحق ما يدل على الياء لم يكُن من أن تلحقُ بالياء نفسها بُدّ وإذا أُلحِقَت الياء لم يَجُزْ فيها إلا الفتحُ ، لأنها لا تخلو من أن تسكون مفتوحةً أو موقوفَةً ، والوقف هنا / لا يجوز ٤٦/ب لاجتماع الساكنين ، فإذا لم يَجُز الوقفُ ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذى هو الفتحُ .

قال : واعلم أنه إذا وافقت الياءُ السّاكنةُ ياء الإضافة فى النداء لم يُحْذف(٢).

قال أبو على: من قال : يا غُلام فحذف ياء الإضافة ، واستدل بالكسرة عليها ، لم يَجُزله أن يحذف ياء الإضافة من (غُلاَمَيْنِ) إذا أضافهما إلى نفسه ، ومن قاضٍ ومن قاضِيَيْن إذا أضافهم ، ومن ناجٍ ، وإنما لم يَجُز له أن يحذف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حذفها من غُلاَم ، لأنه حيثُ حذف الياء من (غُلاَمِي) بقيت الكسرةُ ، فدلت على الياء ، وجاز حركة الميم بالكسرة ، فأما (غُلاَمَيْنِ) وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء

---

(١) يرى السيرافي أن حكم تحريك ياء المتكلم فى الندبة كحكمها فى غير الندبة اذا لحقت ياء الاضافة متحركا ما قبلها أو ألفا فاذا ندبت ماآخره الياء ولم تضفه الى نفسك وأدخلت ألف الندبة فتحت الياء ، فقلت مثلا : واقاضياه بفتح الياء وادخال ألف الندبة بعدها ، واذا ندبت ماآخره ألف ولم تضفه الى نفسك وأدخلت علامة الندبة أسقطت الألف الأصل لاجتماع الساكنين فقلت : وامثناه وامعلام ؛ انظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٢ .

الإضافة منه لم يَجُز تحريك الياء التي هي آخرُ هذه الكَلِم بالكسر ، فيدل على الياء كما دلّت الكسرة في (يَا غُلاَمِ) عليها وإذا لم يجز أن تُلحق ما يدل على الياء لم يمكن من أن تلحق الياء نفسها بُدّ ، وإذا ألحقت لم يخلُ من أن تُسَكَّن أو تفتح ، والسكون غير جائز فيه لالتقاء الساكنين فإذا لم يَجُز السكون فُتِحَ (١) وأُدغِم الحرف المثلُ الذي قبله فيه فصار يا غُلاَمَيَّ ، وهذه الياءآتُ على ضربين :

منه أصلٌ ، ومنه زائدٌ ، إلا أن كلا الضربين يجتمع في أن الكسر لا يجوز فيه .

فأما الأصلي فمثالُه الياء من (قاضِي وناجِي) .

والزائدُ مثل الياء من (غُلاَمَيْنِ) ، والياء من (قاضِيَيْنِ) (٢) ، فإن أضفت (قاضِيْنَ أو قاضُوْنَ) إلى نفسك وافق لفظ المرفوع والمنصوب المجموعين لفظ الواحد ، وذلك قولك : هَؤُلاء قاضِيَّ ، إذا أردت الجميع ، وأصل هذا (قاضُوْنَ) ، فسقطت النُّون للإضافة ، وبقيت الواو قبل ياء الإضافة ساكنة ، فلما سُكنت وجب أن تُدغمها في الياء وإذا وجب ادغامها في الياء وجب قلبها ياء فتصير (قاضِيّ) كقولهم : (رِيًّا) في مصدر (رَوَيْتُ) ، فأما الجمع المنصوب والواحد فهما مثلُ الجمع المرفوع في اللفظ إلا أن المدْغَم في ياء الإضافة فيهما مكان الواو في (قاضُونَ) ، والياء في الواحد مُخَالفة للياء في الجمع ، لأن الياء في الجمع زَائِدَةٌ وفي الواحد لامُ الفعلِ .

---

(١) في المخطوطة (فُتِحَ) مضبوطة وهو وهم من الناسخ .
(٢) يريد الياء الثانية من (قاضِيَيْنِ)

قال : فذهبت كما تذهبُ في الألف واللام (١) .

قال أبو علي : نحو مثنى القوم ، فاللامُ تسقط هنا كما تسقط مع حرف النُّدبة لأن كلاً الموضعين يجتمع فيه ساكنان (٢) .

قال : ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصبٌ (٣) .

قال أبو علي : الذي لا يدخلها نصبٌ هو الألف، والذي يدخلها نصب هو الياء ، فإذا ندبت ما هي فيه غير مضافٍ قلت : (وَاقاضِيَاهُ) ، ٤٧/أ فتحرك الياء / بالفتحة ، ولا تحذفها كما تحذف الألف من (وَامُثَنَّاهُ) غير ف لا تتحرك البتّة ، والياء تتحرك بالفتح .

قال : وتقول : واظَهْرَهُمُوهْ ، وإنما جعلت الألف واواً لتُفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : (وَاظَهْرَهُمَاهُ) ، وإنما حذفت الحرف

---

(١) الكتاب ٣٢٣/١ .

(٢) يقول أبو سعيد في بيان هذه المسألة : « فان قال قائل : فهلا قلبتم الألف الى اليـاء أو الى الواو ، وفتحتموها ، كما يقولون ذلك في التثنية في (رحى ، وفتى) : (رَحَيان ، وفَتَيان) ، وفي (منا ، وعصا) : (منَوان ، وعَصـوان) ؟ قيل له : التثنية لابدّ من الاتيان بعلامتها للدلالة على معناها ، وأنت في الندبة مخير ، ان شئت جئت لها بعلامة ، وانْ شئت لم تأت بعلامة وان أردت الندبة فلم تكن ضرورة تدعو الى تغيير لفظها ، ولا خيف فيه الالتباس ، وكان سقوطها في اللفظ اذا ألقيتها الألف واللام كقولنا (هذا المثنى الظريف) ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٣) الكتاب ٣٢٣/١ .

الأولُ لأنه لا يَنْجَزِمُ حرفان كما حذفت الألف الأولى من قولك وامُثَنّاه[1]

قال أبو علي : الهاء التي تلحق لعلامة المضمر المجرور الغائب ، حكمها أن تلحقها واوٌ في الوصل مثل : لهو مالٌ ، وعنده هُو ثوبٌ[2]، وأصلُ حرف اللِّين الذي يلحقُ هذه الهاء في الوصل واوٌ ، وإنما تقلب ياء إذا وقعت قبلها كسرة أو ياء في مثل (بهى داءٌ ، وعليهِي ثوبٌ) لمكان الكسرة ، والياء ، والأصلُ الواو كما قلنا ، والدليل على أن الياء يجوز أن يجعل مكانها الواوُ في مثل (بهِ وعليهِ) فيقال : (عليهُو ، وبهُو) ، ولا يجوز أن يجعل مكان الوَاوِ ياءٌ إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع قبلها ياء ، لا يجوز (لَهِى مَالٌ ، ولا عِنْدَهِى ثوبٌ) فقد بان من هذا أن أصل حرف اللين الذي يلحق هنا الواوُ ، إذ كل موضع جاز فيه الياء يجوز فيه الواو ، وليس كُلّ موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء . والمنصوب المضمر إذا كان للغائب المذكر في لحاق هذا الحرف اللين الساكن به مثل المجرور ، وهذا الحرف اللين الذي ذكرنا لا يكون إلا ساكناً ، فإذا ألحقته علامة النُّدْبَة وجب أن يسقط ، لأنه قبل العلامة وإذا سقط وجب أن يقلب ألف النُّدْبة وَاواً لتتبع الحركة التي قبلها ، لأنها لو تركت ألفاً لزم أن يفتح ما قبلها ، وإذا انفتح ماقبلها التبس الغائبُ بالغَائِبَة ، فالمحذوف من[3] الساكنين في قولك (وَاظَهْرَهُوهُ)

---

(١) الكتاب ١/٣٢٣ .

(٢) في المخطوطة (وعنده ثوب) .

(٣) قوله (مِنْ) مصححة في الحاشية .

هو الأول ، وكذلك المحذوف من (وَاظَهْرَهَاهُ) هو الألف الأولى التى للتأنيث ، وإذا جمع المضمر المجرور الغائبُ المذكر ألحق الهاء حرفين (الميم والواو) كما تلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل لَهُمُو وَظَهْرَهُمُو) إلا أن الواو قد تحذف فى الوصل والوقف ، كقوله : (هذه ظُهُوْرهُمْ فاعْلم ، وهذه ظُهورُهُم) .

والأصل أن تلحق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافاً الدليلُ على أنك إذا وصلت، ما كان مثله ، أعْنِى المنصوب بشىء ثبتت هذه الواو وذلك قولك : (أعْطَيْتُمُوْهُ) ، لما وصلته بالهاء لزم ثباتُ هذه الواو ، فكذلك المضمر المجرور إذا وصلته بشىء ولزم أن تثبت هذه الواو فإذا نُدِبَ (ظَهْرُهُمْ) وجب ثباتُ الواو اللاحقة مع الميم الهاء لِوَصْلِك علامة الندبة به ، وإذا وصل هذه العلامة التى هى / المضمرين الغائبين ٤٧/ب المذكورين وجَب ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة فى نظيره ، إلا أن الذى مَنع من ثباتها فى (ظهرهُمُو) إذا نُدبت اجتماع الساكنين وهما الواو وألف النُّدْبة ، فسقط الساكن الأول الذى هو الواو ، وثبَت الذى هو علامة الندبة كما يسقط من (مُثَنّى) إذا ندبتَه غير مضاف الحرف الذى من نفس الكلمة وهو الألفُ المنقلب عن الياء ، وإنما وَجب حذف الأولى هنا من حيث وجب تحريك الأول إذا اجتمع الساكنان من كلمتين ، فكذلك وَجب هنا حذف الأول لمَّا لم يَجُز تحريك الساكن الأول ، ولم يكونا من كلمة واحدة ، فمذهب سيبويه فى هذا كما قد رأيت أن الحرف الأول محذوف لالتقاء الساكنين ، وتقول أيضاً فى رجل يسمى

(ضَرَبُوا) لو ندبته (وَا ضَرَبُوه) ، حذفت الساكن الأول ، وجعلت علامة الندبة تابعة للحركة التى كانت قبل الحرف المحذوف كما قد فعلت ذلك فى (وَاظَهْرَهُوه ، وَاظَهرَهُمُوهُ) ، لئلا يلتبس الجمع بالتثنية فى (ضَرَبُوا) ، كما قد يلتبس الجمع بالاثنين فى (وَاظَهرَهُمُوه) والمذكّر بالمؤنث فى (وَاظَهرهمُوه) .

وقد اعترض أبو العباس فى هذا الموضع فقال : زعمَ أنه لو ندب غُلامى فى قول من قال ﴿يَا عِبَادِى فَاتَّقُون﴾[1] لقال : (يا غُلَامِيَاهُ) فحرك الياء لالتقاء الساكنين ، ولم يحذفه ، قال : فيلزمه على هـذا أن يقول : (وَاظَهْرَهُوَاه و وَاظَهرَهُمُوَاهُ ، وَاضَرَبُوَاهُ) فتحرك الساكن الأول لالتقـاء الساكنين كما حرّكته فى (يا غُلامِياه) فى قول من قال : (يا غُلامِى)[2] .

قال أبو على : والجواب عندى فى ذلك أن الواو من (ظَهرهُو ،

---

(١) سـورة الزمر ، الآية /١٦ ، اثبت الياء يعقـوب ، وجمهـور العراقيين على اثباتها عن رويس ، والآخرون على الحذف وهو القياس . انظر اتحاف فضلاء البشر /٣٧٥ ، وانظر ابراز المعانى /٦٧٠ .

(٢) انظر المقتضب ٤/٢٤٥ ـ ٢٤٧ وانظر شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ١٤٨ ـ ١٤٩ ، حيث روى اعتراض المبرد على ماقال سيبويه ، ثم قال : « والذى ألزمه لا يلزمه ، وذلك أن هذه الواوات السواكن المضموم ما قبلها ، كالألقاب لا أصل لهن فى الحركة ، والياء فى (غلامى) يجوز فيها الحركة لغير التقـاء الساكنين ، وأصـلها الحركة ، والتغيير للندبة ضعيف » .

وظهرهمُو) ليست مثل الياء فى (غلامى) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك ألبتَّة ، والياء من (غلامى) قد تتحرك فى لغة من يسكِّنه لالتقاء الساكنين ألا ترى أن من يقول : يا غلامى ، فيُسكّن هذه الياء وافق من يفتحها فى مثل (يا قاضِىَّ ، ويا مُثَنَّاىَ) ولا يسكون فى لغته غير الفتح لالتقاء الساكنين ، فكذلك لا يُنكر أن تحرك الياء من (يا غلامى) لالتقاء الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين فى غير هذا الموضع ، ومع ذلك فأصل هذه الياء التى هى للمخاطَب الفتح ، كما أن كاف المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حُذفت من الياء لأنها حرف لين والحركة تُستكره فيها ، ألا ترى من يقول (حضْرَمَوْت) لا يحرك الياء من (مَعْدِىْ كَرِب) ، فهذه الياء إذا فُتِحت فى (وَاغُلامِيَاه) فإنما تُرَد إلى أصلها (١) كما أن (مُدَّ) إذا حرك رد إلى أصله لالتقاء الساكنين فضُمَّ ، فكذلك هذه الياء يُرَد (٢) فى التقاء الساكنين / إلى أصله وحركته التى كانت له ، ٤٨/أ

وأما (غُلامَهُو ، وظُهْرَهُو ، وظَهرهمُو) فليس للواو شىء من ذلك حركة فى الأصل ، كما كانت لياء الإضافة ، ولم تُحرك فى موضع لالتقاء الساكنين ولا لغيره ، كما حُركت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقائهما ، فقد بانَ أن الواو فى (ضَرَبَهُو) وما أشبهه ليست مثل الياء فى (غلامى) ، إذ كان أصل هذه الياء الحركة فإذا حُرِّكَ لالتقاء الساكنين رُدَّ إلى أصله وليس للواو فى (ظهرهُو ، وغلامَهُو) أصل فى الحركة ، ولا حركت

---

(١) فى المخطوطة (أصله) .

(٢) فى المخطوطة (ترد) فى الموضعين .

فى موضع ، فيرَدّ إلى حركته فى التقاء الساكنين كما رُدَّت الياء ، فحركتهما إذاً لالتقائهما لا يجوز ، وإذا لم تجز الحركة لالتقائهما فيه لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه .

فأما الواو فى (ضَرَبُوا) فإنها وإن كانت قد حركت لالتقاء الساكنين فى مثل : ﴿ وَلاَ تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[1] و ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ ﴾[2] ، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة فى (يا غلامى) حركة واجبة للحرف فى الأصل ، بل إنما حُركت هذه الواو فى التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره كما أن الياء من (غلامى)

---

(١) سورة البقرة ، الآية /٢٣٧ ، قال القرطبى : « بضم الواو ، وكسرها يحيى بن يعمر ، وقرأ على ومجاهد وأبو حيوة وابن أبى عبلة : « ولا تَتناسوا الفَضْل » وهى قراءة متمكنة المعنى» تفسير القرطبى ٢٠٨/٣

(٢) سورة البقرة ، الآية /١٦ ، استشهد سيبويه بهذه الآية وغيرها مما ينطبق عليه حكم حركة الواو هذه فى الباب الذى عقده لدراسة «مايضم من السواكن اذا حذفت بعده ألف الوصل » وذلك الحرف الواو التى هى علامة الاضمار اذا كان ما قبلها مفتوحا ، وقال : « زعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف ... » انظر الكتاب ٢٧٦/٢ ، ونقل عنه هذا الرأى القرطبى ، انظر تفسير القرطبى ٢١٠/١ ، كما نقل القرطبى تعليل ابن كيسان فى اختيار الضمة دون غيرها من الحركات لخفتها ، ولأنها من جنس الواو ، كما نقل قراءة كسر الواو على أصل التقاء الساكنين عن ابن أبى اسحاق ويحيى بن يعمر وعن أبى زيد بسنده بفتح الواو لخفة الفتح . وانظر هذا فى معانى القرآن واعرابه ٨٩/١ ، ٩١ - ٩٢ .

قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل ﴿ لِيَ دِينِ ﴾ (١) ، فثبات الهاء من (يا غلامِيَاه) في لغة من قال : (يا غلامي) في التقاء الساكنين أقوى من ثبات الواو في (ضَرَبوا) لما قلنا من أنه قد يتحرك لا لالتقاء الساكنين إلا أن من حرّك الواو في (ضَرَبوا) لالتقاء الساكنين في مثل : قال ، لَدَا وَجَدْتُه مُنقطعاً .

قال : لأن ياء الإضافة عليه - أي على عمرٍو - تقع ولا تحذفها لأن عمراً غير مُنادى (٢) .

قال أبو علي : قوله : ولا تحذفها أي لا تحذف الياء ، لأن عمراً غير منادى أي ليس عمرو بمنادى فيحذف منه الياء كما تحذف من الاسم المنادى

---

(١) سورة الكافرون ، الآية /٦ .

قال القرطبي : فتح الياء من (وَلِيَ دِيْنِ) نافع ، والبزّي عن ابن كثير باختلاف عنه ، وهشام عن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأثبت الياء في (دِيْنِي) في الحالين نصر بن عاصم ، وسلام ويعقوب ، قالوا : لأنها اسم مثل الكاف في (دِيْنِكُم) والتاء في (قُمْتُ) ، الباقون بغير ياء مثل (قوله تعالى « فهو يهدين » ، « فاتقوا الله وأطيعون » ونحوه اكتفاء الكسرة واتباعا لخط المصحف ، فانه وقع فيه بغير ياء) تفسير القرطبي ٢٠/٢٢٩ . وانظر اتحاف فضلاء البشر /٤٤٤ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٣ . وهذه عبارة سيبويه التي اجتزأ أبو علي هذا النص منها : « وتقول : وا أبا عمر ياه ، وان كنت انما تندب الأب ، واياه تضيف الى نفسك لا عمراً ، من قبل عمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك ، لأنه لا يستقيم لك اضافة الأب اليك حتى تجعل عمراً كانه لك ، لأن ياء الاضافة عليه ... » .

نحو : يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامى ، فغُلام الثانى غير مَدْعُوٍّ[1].

قال : وإنما تحكى الحالة الأولى قبل أن يكونا اسمين ، فصارت الألِفُ - أى ألف النّدْبَةِ - تابعة لهما - أى لضربُوا[2].

أى تَبِعَتْ ألف الندبة الحركة التى قبل الحرف المحذوف فى (ضَرَبُوا وضَرَبَا) إذا نَدَبْتَ ، كما تبعت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين نحو (غلامهُما وغلامَهُم)[3].

قال : وإذا قلت : يا ثلاثةً وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين[4].

قال أبو على : الدليل على أن ثلاثةً وثلاثين نصبٌ فى النُّدبة من حيث كان اسما طويلا نصبُكَ الاسم الأول[5]، فلو كان هذا مثل (يازيْد

---

(١) يقول السيرافى : « اذا أضفت أبا عمرو اليك أضفت عمراً كأنه لك ، كما كان الدرهم فى مائة درهم ، كأنه درهم لك ، ومثال ذلك قولهم : هذا حب رمانى ، ولعل القائل ما ملك رماناً قط ، وانما ملك الحب ، ولكنه لا يصل الى اضافة الحب الى نفسه حتى يضيف الرمان فيصير فى اللفظ كأنه لك » . شرح السيرافى للكتاب جـ ٢ ، ق ١٤٨ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٤ مع اختلاف طفيف فى بعض الحروف .

(٣) يقول سيبويه : « اذا ندبت رجلا يسمى ضربوا قلت:واضربوه، وان سمى ضربا ، قلت : واضرباه ، فهذا بمنزلة واغلامهوه ، وواغلامهاه، جعلت ألف الندبة تابعة لتفرق بين الاثنين والجميع » . فكذلك ضربا وضربوا . الكتاب ١/٣٢٤ .

(٤) الكتاب ١/٣٢٤ .

(٥) الاسم المنادى الذى لا يتم الا بشىء بعده ، وليس بمضاف اليه ينتصب وان كان معرفة بالقصد اليه كقولك : يا خيراً من زيد،وياضارباً ←

(يا عمرو) لمّا كان إلا مضموماً غير منوّن ، فكونه منصوباً منوّناً يدل على أنه انتصب من حيث كان اسما طويلا[١] .

قال : وقال : يا ضارباً رَجُلا معرفة كقولك : يا ضارِبُ[٢] .

قال أبو العباس : تعريف يا ضارباً رجلا من وجهين :

٤٨/ب إما أن يُسَمَّى به / رجلا بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو يا رجُل[٣] .

←

رجلاً ، ونصبه كنصب الاسم المضاف ، والناصب لهما معنى واحد ، وذلك لبُطلان البناء ... انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤٩ . وانظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٩٨ ، وانظر المقتضب ٤/٢٢٤ ـ ٢٢٥

(١) الاسم الطويل أو المطول مصطلحان يقصد بهما الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ، وطول الاسم يكون بكثرة الحرف أو الكلمات ، فالشبيه بالمضاف اسم ممطول أو طويل ، ومطل الحركة يعنى مدها كما أن المطال يمد الحديدة ، واشباع الحركة أو مطلها ينشأ عنه حرف من جنس تلك الحركة ، وسيبويه يسمي حرف المد ممطولا . انظر الكتاب ٢/٤٠٧ ، وانظر المصطلح النحوى /١٤٦ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٥ .

(٣) نقل أبو على أحد الوجهين فى المسألة ، وترك الوجه الآخر اما سهوا منه هو واما سقط عند النسخ ، وعبارة المبرد بتمامها هى : «اما سميت به رجلاً واما دعوتها فى موضعها على حد قولك : يا رجل أقبل، تريد : أيها الرجُل أقبل ، وأى ذلك كان فلفظها واحد منصوب » . المقتضب ٤/٢٢٤ .

وأورد أبو سعيد الوجهين لتعريفه على النحو التالى :

←

قال : فصار بمنزلة [الّذى] إذا قلت : هو الّذى فَعَلَ[1] .

قال أبو على : لا يتمّ قولك : يا خيرًا بغير (منكَ) كما لا يتمّ (الّذى) بغير صلته[2] .

قال : وأما قولك : يا أخا رَجُل ، فلا يكون الأخ ها هنا إلا نكرة[3] .

قال أبو العباس : لأنه ليس هَاهُنا تنوينٌ ينوى به الانفِصَال كما قال فى ضَارِب[4] .

← « اما أن تناديه فتسميه بالمعنى الذى فيه فيصير معرفة ، وذلك أن تقول لرجل هو ضارب زيداً ، ولرجل هو خير من زيد : يا ضارباً رجلاً ، ويا خيراً من زيد ، وتقديره : يا أيها الضارب زيداً ، ويا أيها الذى هو خير من زيد ، فهذا تعريف يحدثه النداء ، وقد كان نكرة قبله كما تقول: يا طريفُ فتعرّف بالنداء وان كان منصوبا . والوجه الآخر : أن يسمى رجلا بضارب زيداً أو بخير من زيد وان لم يكن على تلك الحقيقة ، فتقول ياضاربا زيدا ، ويا خيراً من زيد ، كما تقول : يا قيس قفة ، ويا سعيد كرز » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وما بين المعقوفتين سافطة من المخطوطة .

(٢) يقول سيبويه : « لو سميت رجلاً (خيراً منك) لقلت : يا خيراً منك ، فالزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه » الكتاب ٣٢٥/١ والمعنى الذى يومى اليه هو والفارسى ، أن « خيراً منك » كلها اسم ممطول ، ولا يصح (خير) بدون (منك) كما أن (الذى) لا يتم الا بالصلة .

(٣) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٤) انظر المقتضب ٢٢٦/٤ .

قال :ولا يـكون الرجل ها هنا - أى إذا أضفت أخا إليه - بمنزلته إذا كان منادى[1]

أى : فقلتَ : يارَجُلُ ، لأنه ثم يَدْخُله التنوين ، أى إذا قُلت : يَاضَارِبُ رَجُلٍ يدخله التنوينُ إذا أردت الانفصالَ ، فتقولُ : يَاضَارِباً رَجُلاً ، وجاز لَكَ أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما ، أىْ جازَ لك أن تريد بيا ضَارِباً رَجُلاً معنى الألف ، وهو هَاهُنا غير منادى أى (الرَّجُل) فى (يا أَخَا رَجُلٍ)[2] .

---

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وفى المخطوطة « ولا يكون الأخ ها هنـا » وهو سهو من الناسخ والصواب من الكتاب .

(٢) يقول أبو سعيد : « رجل فى قولك : يا أخا رجُلٍ لا يتعرف ، لأنه ليس باسم المنادى ، وليس فى (أخَا) معنى التنوين ، واضـافته صحيحة ، والمضاف اليه نكرة ، فيصير المضاف نكرة بتنكير المضاف اليه» شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٥٠ .

هذا بابُ الحروف التي يُنَبَّهُ بها المدعو[1]

قال: وقد يستعملون هذه التي للمَدّ في موضع الألف[2].

قال أبو علي: إذا ناديْتَ المقبل عليك بما تنادي به المتراخي المعهد نحو يَا وهَيَا كان بمنزلة قولك: يَا يَافُلاَن، للمُقبِل عليك توكيداً في استعطافه وإن كنت قد استغنيت عن دعائه بإقباله عليك[3].

قال: وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة في الشِّعْر[4].

قال أبو علي: قوله: من النكرة، يريد ما كان غير علم، مِمَّا يعرفُ في النداء بالإشارة إليه، وكان قبل النداء نكرة.

وقد اعترض أبو العباس في قوله: وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة. وقال: حذفُها من النكرة غيرُ جائزٍ، والدّليلُ أن (جاريَ) [5]

---

(1) الكتاب ١/٣٢٥ .

(2) الكتاب ١/٣٢٥ .

(3) هذا النص بتمامه نقله البغدادي وأسنده ذلك الى أبي علي في تعليقته، انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١/٦٨ .

(4) الكتاب ١/٣٢٥ .

(5) اشارة الى قول العجاج من الرجز:

جاري لا تستنكري عذيري

انظر ديوانه /٢٢١، الكتاب ١/٣٢٥، وفيه شاهد على حذف حرف النداء من قوله (جاريَ) وهو نكرة قبل أن ينادى، ولم يعرف الا بالنداء. انظر هامش الكتاب .

وانظر المقتضب ٤/٢٦٠، وانظر هامشه لتعرف مزيداً من المصادر وما دار حول هذا المعنى من جدل، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٢، ق ١٥١، وانظر الأصول ١/٣٦١، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٨ .

غير نكرة أنها مُرخّمة ، والنكرة لاتُرَخّم[1].

قال أبو على : يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله : تحذف (يا) من النكرة ما كان غير عَلَم مما يعرف بالنداء[2].

---

(١) هذا الموقع أحد المسائل التى خطأ المبرد فيها سيبويه ، وقد انتصر له ابن ولاد فقال : « أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه انما يصير معرفة فى حال ندائهما اياه واختصاصه بذلك والا فهو نكرة قبل النداء ... » انظر الانتصار ق ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) يقول أبو الحسن : يجوز حذف حرف النداء من الاسم العلم، لأن البيان الذى فيه بكونه علماً مع الاقبال عليه قد يستغنى به عن حذف النداء كقولهم : حار بن كعب وفى التنزيل : « يوسف أعرض عن هذا » وفيه « ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك » ... ، ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ولا المبهم .: » ويرى أن حذف (يا) مع النكرة فى بيت العجاج للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التى يحذف معه (يا) . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٠ .

هذا بابُ ماجرى على حرف النِّدَاء وصفاً لهُ[١]

قال : فالاختصاصُ أُجْرِى هُنا على حرفِ النداء كما أن التَّسوية ... الفصل[٢].

قال أبو بكر : كلُّ مُنَادى مختص ، وليس كل مختص منادى ، كما أن كل استفهام تسويةٌ ، وليس كل تسويةٍ استفهاماً[٣] .

قال : وتقول : نَحْنَ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاس لضَيْفٍ ، فإنما أَدْخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النِّداء محمُول عَليه[٤] .

قال أبو على : أى على فِعْل مضمر كما أن النداء على فِعْلٍ مضمر ، إلا أن قولك (الْعَرَبَ) لم يُجْرِ منادى ، كما أن أيتها العِصَابة جرَتْ منادى ، فَتَمْتَنِعُ (العَرَب) من دخُول الألف واللام عليه[٥].

---

(١) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٣) يسوق الفارسى قول أستاذه ابن السراج بالمعنى ، انظر الأصول ٣٦٥/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٧/١ . وقوله (محمول) هنا ساقطة من الكتاب .

(٥) انظر الأصول ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، قال أبو سعيد : « أيها في هذا المنادى (أى في مثل « أيَّتُهَا العِصَابة ») ليس بمنادى ، ولايجوز دخول حرف النداء عليه ، لاتقول : (أنا أفعل كذا يا أيها الرجل) اذا عنيت نفسك ، ولا (نحن نفعل كذا يا أيها القوم) اذا عنيتم أنفسكم ، ولكن يستعمل (يا أيها) للاختصاص لا للنداء ، لأن المنادى مختص لأنك تختصه فتناديه من بين من بحضرتك أو يقرب منك ... » : شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٥١ .

٤٩/أ **قال :** / وإنما دخل في هذا البَابِ من حروف النِّدَاء وحدها[١] .

قال أبو العباس : يعني (أيّ) في قولك : أيتُها العِصَابة قال : يعني أجروه على الأصل أي على النداء [٢]

قال : وأعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب ، فتقول : إنّي هذا أفْعَلُ[٣] .

قال أبو العباس : لأنه لا يعرفُ هذا واحدٌ قد عرفته قبل .

وأنشد :

* أَيَا شَاعِراً لاشَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ[٤] *

---

(١) الكتاب ١/٣٢٧ .

(٢) يقول أبو العباس . « قولك : (اللهم أغفر لنا أيتها العصابة) فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص الذى فى النداء ... فاذا قلت : اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ، فأنت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصصتها من غيرها ، كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء أعنى (أيتها) لمساواتها اياه فى الاختصاص ، كما أنك اذا قلت : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك فى المعرفة وان لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محله من الاستفهام كمحل مادكرت لك من النداء » .

المقتضب ٣/٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٨ ، وفيه (لايجوز) مكان (لايحسن) هنا ؛

(٤) هذا صدر بيت من الطويل نسبه سيبويه الى الصلتان العبدى وهو قوله :

قال أبو العباس : يا لِغَيْرِ شَاعِرٍ[1] .

قال أبو على : كما أن (يَا) فى قوله : (يَا لَعْنَةَ اللهِ) لِغير الأمْنَةِ ،

←

أيا شاعرا لاشاعر اليوم مثله   جرير ، ولكن فى كليب تواضع

ونصب (شاعرا) الأولى باضمار فعل على معنى الاختصاص والتعجب ... انظر الكتاب ٣٢٨/١ وهامشه ، وأنشده المبرد وخالف مذهب الخليل وسيبويه فى توجيه النداء ، وأن الشاعر لما قال (يَا) نبه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله . وفيه معنى التعجب . كأنه قال : حسبك به شاعرا ، لما فيه من المعنى . انظر المقتضب ٢١٥/٤ ـ ٢١٦ ، الكامل ٣٥٧/٣ ، وأنشده ابن قتيبة ضمن قصيدة طويلة قالها حين اجتمع اليه فى الحكم بين الفرزدق وجرير مطلعها :

أنا الصلتانى الذى قد علمتم   متى مايحَكم فهو بالحق صادع

أتتنى تميم حين هابت قضاتها   وانى لبالفصل المبين قاطع

وفى بيت الشاهد (فيَا شاعِراً) ، وأظنها الرواية الصحيحة . انظر الشعر والشعراء ٥٠٧/١ ـ ٥٠٨ ، ومثله أمالى القالى ١٤٢/٢ ، وانظر النكت ٥٧٢/١ ، انظر الحماسة البصرية ٣٠٣/٢ ، الخزانة ٣٠٤/١ وما بعدها ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ . قال الرمانى وقد أنشد البيت : « وليس هذا على اختصاص النداء ، لأنه نكرة ولا على نداء النكرة ... ولكنه على حذف المنادى بتقدير يا قائل الشعر شاعرا ، كأنه قال : حسبك به شاعرا ، فجاء على تغيير حال المعظم فى حسبك به ، ولم يكن هو الدليل على المعظم بعينه لأنه نكرة » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣٩٨/١ (الريح) .

(١) انظر المقتضب ٢١٥/٤ ـ ٢١٦ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٣ .

كأنّه نبه غير قوله شاعراً بيَاناً، ثم نَصَبَ (شَاعِراً) على إضمار فِعْل، كما نَصَبَ مافى هذا البابِ للاختِصَاص، ولا يجوز أن يكون (شَاعِراً) نداءً منكوراً لأنه يريد واحداً بعينه، فكأنه قال: أُرَاكَ شَاعِراً، فهو يشبه الاختصاص فى أنهُ على فِعْل مضمر وإن كان هذا منكوراً، وما اختص فى هذا البابِ معروفٌ.

وأنشد:

تَمَنَّانِى لِيَلْقَانِى لَقِيطٌ   أَعَامِ لَكَ ... ... (١)

---

(١) الضمير فى قوله (وأنشد) يعود على سيبويه، والبيت من الوافر ونسب فى الكتاب الى شريح بن الأحوص الكلابى، وهو بتمامه .

تمنانى ليلقانى لقيط   أعام لك بن صعصعة بن سعد

والشاهد فى قوله (لَكَ) والمعنى: ياعامر دعائى لك، والمعنى معنى التعجب ... انظر الكتاب وهامشه ٣٢٩/١ وأنشده المبرد منسوبا ليزيد بن عمرو الصعق الكلابى، ولقيط فى البيت هو لقيط بن زرارة، وكان يطلبه، وقال: (أعَام لَكَ) يريد: ياعامر، فرخم، وانما يريد الحى تعجبا، أى: لكم أعجب من تمنيه للقائى ... انظر الكامل ٣٥٧/٣ . والى شريح بن الأحوص نسبه السيرافى فى شرح الكتاب، جـ ٢ ق ١٥٢، وقال: « كأنه قال ياعامر بن صعصعة أعجب لك من تمنى لقيط اياك، وتمنى لقيط لشريح هو كتمنيه لعامر، والعرب تستعمل حذف فعل التعجب وتكتفى باللام، وقد قيل فى قوله عز وجل « لايلاف قُرَيْش » أعجب لايلاف قريش، شرح السيرافى جـ ١، ق ١٥٣، وقال الرمانى، وقد أنشد البيت: « فهذا تعجب، لأنه نبه على معنى متعجب من مثله لما قال: تمنانى ليلقانى لقيط، ويعجب بطريق

←

قال أبو علي : دَعَاؤُهُمْ لَهُمْ في قوله : أَعَامِ لَكَ ، كأنَّهُ دُعَاء من دَعَانِي .

قوله : يَالَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ[1] .

لأنفسِهِمْ .

←

النداء ، كأنه قال : ياعجبا لذلك » شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٢٠٥ ، وانظر النكت ٥٧٣/١ ، شرح عيون سيبويه ١٦٦/ ، العيني ٣٠٠/٤ ، الهمع ١٨١/١ ، الدرر ١٥٨/١ ، التصريح ١٤٨/٢ ، الأشموني ١٧٦/٣ .

(١) هذا عجز بيت من المديد أنشده سيبويه في باب سابق منسوبا للمهلهل ، وهو قوله :

يالبكر أنشروا لي كليبا   يالبكر أين أين الفرار

ويبدو أنه أنشده هنا لعلاقة النداء هنا بالمعنى في البيت السابق ، والمعنى هنا أن الشاعر قال : أدعوكم لأنفسكم مطالبا لكم في انشار كليب واحيائه . انظر الكتاب ٣١٨/١ وهامشه ، قال أبو سعيد : استغاث بهم لأن ينشروا له كليبا ، وهذا منه وعيد وتهدد ، أما قوله : يالبكر أين أين الفرار فانما استغاث بهم لهم ، أي لم يفروا استطالة عليهم ووعيدا » . شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٤٤ ، وقال الرماني : « هجنهم بقوله : (أين أين الفرار) لأنه على جهة الاستطالة عليهم باستغاثتهم لهم ، أي ليس فيكم فضل لغيركم ، فأعينوا أنفسكم ولاتفرقوا » شرح الرماني للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٦/١ (الريح) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٥/ ، النكت ٥٦٠/١ ، الخصائص ٢٢٩/٣ ، شرح عيون سيبويه ١٦٣/ ، الأغاني ١٧٠٢/٥ (دار الكتب) ، اللامات ٨٧/ ، الخزانة ٣٠٠/١

قال : وقال فى قول الشاعر :

* يَاهِنْدُ هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وَكَبِدْ[١] *

إنه أرادَ : أنْتَ بَيْنَ خِلْبٍ وَكَبِدٍ ، فجعلها نكرة ، وقد يجوز أن يقول بعد النِّداء مُقبِلاً على من يحدث : هِنْدُ هذه بين خِلْبٍ وكَبِدٍ فيكون مَعْرِفة[٢].

---

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه دون أن ينسبه لأحد ، انظر الكتاب ٢٢٩/١ ، وكذا أنشدته المصادر دون نسبة ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ ، وأنشده الرمانى وقال : « هذا ليس على النداء على عطف البيان لأن قولك : بين خلب وكبد ، اما صفة لهند . فيكون نكرة ، واما خبر فيكون جملة تخرج عن عطف البيان ، كأنه قال لمن يحدثه : هند هذه بين خلب وكبد ، وعلى الوجه الآخر كأنه قال : أنت هند بين خلب وكبد ، لايصلح الا ذلك على صفتها بالنكرة » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ ، شرح عيون سيبويه /١٦٧ـ ١٦٨ ، الأمثال/٧٧ (رمضان) /٩٠ (الضبيب) ، وأنشد أبوفيد بعده قوله :

أسقاك عنى هزم الرعد بـرد

من الثـريا نوؤه غير جحـد

وانظر اللسان (خلب) ٣٦٤/١ ، قال : والخلب : حجاب القلب ، وقيل : هى لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، وقيل هى حجـاب مابين القلب والكبد .

(٢) مزج الفارسى تعليقاته بكلام سيبويه وتصرف فى الضمائر انظر الكتاب ٣٢٩/١ .

قال أبو على : تأويلُ الخليل[1] أنه أراد أن قوله : (هِنْد) على ضربين من التَّقدير : يحتمل بأن تكون هِنْد نكرة ، وتكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال . أنْتِ هِنْدٌ بَيْنَ خِلَابٍ ، فالمبتدأ الذى هو أنْتِ محذوف ، وخبره هِنْدٌ وجعلها نكرة ، (وبَيْنَ) على هذا التقدير صفةٌ لِهِنْدٍ .

والضَّرْبُ الآخر : أن يكون لَمَّا نادى ، فقال : ياهِنْدُ ، أقبل على من كان بحضرته (يُحدِّثُه)[2] : هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وَكَبِدٍ ، فهِنْد على الوجه الثانى معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف ، بل هى نفسها مبتدأ وخبرُها (بَيْنَ) .

قال أبو بكر[3] : قوله : بَيْنَ خِلْبٍ ، إذا قدر المبتدأ محذوفاً وهنداً نكرة صفة لِهِنْدٍ ، لأن هِنْداً حينئذ نكرة وهى خبرُ للبتدأ المحذوف (وبَيْنَ) على هذا الوجه الثانى الذى قاله الخليلُ خبرٌ ليس بصفة .

---

(١) لم يرد سيبويه زعم الخليل هذا ولم يفسره . انظر الكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) مابين المعقوفتين مشار اليها فى الحاشية ، وكان حق الفارسى أن يقول بعدها (قال) ، لكنه أهملها فرارا من تكرار اللفظ .

(٣) ولم يرد هذا الرأى ولا بيت الشاهد فى الأصول .

هذا بابُ التَّرْخِيمِ (١)

قال : واعلم أن التَّرْخِيم لايكون فى مضاف إليه (٢).

قال أبو بكر : لايجوز أن يُرَخَّمَ المضاف إليه ، لأنك لاتُرَخِّم ٤٩/ب اسماً قبل آخره وتمامه ، فإذا أتْمَمْتَهُ بالإضافة لم يجز ترخيمُ المضاف إليه / لأنه غير منادى (٣).

---

(١) الكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٠ .

(٣) يسوق الفارسى عبارة أستاذه ابن السراج بالمعنى ، ويمزج ذلك بتعليقاته هو . انظر الأصول ١/٣٥٩ .

وقد تعرض السيرافى لبيان ماهية الترخيم ، وبين أنه فى استعمال النحويين يعنى النقص من حروف الاسم وفق أحكام خاصة ، ثم بين أن شروط الاسم الذى يقع عليه الترخيم أن يكون منادى ، مفردا ، على أكثر من ثلاثة أحرف ، فان نقص من هذه الشرائط شىء لم يجز ترخيمه ... انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٥٤ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، جـ ٢ ق ٢٠٥ .

- ٣٨٤ -

هذا بابُ ما أواخرُ الأسماء فيه الهاء(١)

قال : وأمّا الاسم العام فنحو قول العجّاج :

* جاريَ لاتستنكري عذيري(٢) *

---

(١) الكتاب ١/ ٣٣٠ ، ولم يعلق الفارسى على العنوان وكأنما أراد أن يلفت النظر الى أن الترخيم لايكثر فى شيء كثرته فيما آخره هاء التأنيث ... انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٥٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٠ : ذكر سيبويه مصطلحين من مصطلحات الاسم : الأول الاسم الخاص الغالب وهو المنقول من الصفات الواقعة كالرحمن ، فهذا غالب ، وهو منقول من صفة ومثله الحارث والعباس ، والثانى الاسم العام الذى لايخص شخصا بعينه وهو النكرة وقد ضرب سيبويه له المثال هنا بقوله (جارية وسلمة) ، انظر النكت /٩٩ ، وانظر الكتاب ٢/٨٨ ، ٩٥ ، والتعليقة ق ١٢٥ ب ، وشرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ق ١٥٩ ، والشاهد من الرجز ، أنشده سيبويه فى باب قبل هذا ولم يعلق أبو على عليه هناك ، انظر الكتاب ١/ ٣٢٥ ، وأنشده هنا شاهدا على ترخيم الاسم وهو نكرة فى غير النداء وهو يعرف بالنداء ، وأنشده المبرد فى المقتضب ٤/ ٢٦٠ ولم يعلق عليه ، وقد نقل الفارسى هنا اعتراض أبى العباس ، ومثله فعل الرمانى فى شرحه للكتاب ، جـ ٢ ، ق ٢٠٧ ، وفى الانتصار ق ١٥٩ ـ ١٦١ تفصيل اعتراض المبرد ورد ابن ولاد عليه . وقد نقل ذلك المرحوم عضيمة فى حاشية المقتضب ٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١ مع مجموعة من المصادر التى أنشدت البيت ، والى جانب تلك المصادر يمكن النظر فى : النكت ١/ ٦٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس /١٣٦ ، ١٣٨ ، شرح عيون سيبويه /١٦٨ ، حيث قال أبو نصر : « توهم محمد بن يزيد لقوله : الاسم العام أنه أجاز ترخيمه نكرة ،فانكر

←

قال أبو علي : المازني وأبو العباس لا يجيزان تُرخيم (أُشَاةٍ وَثُبَةٍ) ونحوهما إذا كانا نكرتين ، كما لا يجيزان ترخيم (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرة ، إنما يجيزان[1] تَرْخِيمَهُمَا إذا أريد بها المعرفة كقولك : (يَاثُبَةُ) ويُرَخِّمَانِهِ[2] على أنه معرفةٌ .

قال : فإذا أَرَادُوا أن تَثْبُتَ الحَرَكَةُ[3] ، أي في الحرف الذي قبل المحذوف .

قال : من قبل أن الهاء في الوصل في غير النِّدَاء تُبْدَلُ مكانها التاء

←

ذلك عليه وذلك غلط ، وانما أراد سيبويه رحمه الله أن هذا الاسم الذي هو نكرة في غير النداء قد يجوز في النداء حذف (يَا) منه في الشعر ، وأن ترخمة اذا نويت به المعرفة » . وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٣/١ - ٣١٣ ، وأنشده أبو علي في المسائل العسكريات/٨٦ وقال « والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة الا ما كان في آخره تاء التأنيث كقوله : (البيت) وليس هذا الاسم كذلك ... » .

(١) في المخطوطة (يجيزون) .

(٢) يقال في ترخيم (يَاثُبَةُ) : (يَاثُبَ) .

(٣) الكتاب ٣٣١/١ والعبارة هنا لا تفيد معنى للاختصار الذي أدى الى الغموض ، وعبارة سيبويه هي : « فاذا أرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضا من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ، ليكون ثباتها في الاسم على كل حال لئلا يخلو به » .

فلما صارت الهاء(١).

قال أبو على : ليس يُريد بقوله يبدلُ مكانها التاء أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التى تلحقُ التأنيث هى الهاء ، ثم تبدلُ مكانها التاء لكن العلامة عندهُ التاء والهاء بدلٌ منها فى الوقف ، فقال على المجاز والاتساع فى استعمال لفظ البدل : إن التاء بدلٌ من الهاء فى الوصل.

قال : وسَمِعْنَا الثِّقَةَ مِنَ العَرَب يقول : ياحَرْمَلَ ، يُريد : ياحَرْمَلَهْ ، يعنى فى الوقف(٢).

قال : لو لم يكن بعد حذف(٣).

أى : حذف الحرف الزائد .

---

(١) الكتاب ١/٣٣١ ، والعبارة هنا ناقصة أيضا ، وهذا الأسلوب شائع فى التعليقة وتعليق أبى على هنا يغنى عن نقل بقية نص الكتاب .

(٢) الكتاب ١/٣٣١ . قال أبو سعيد بعد أن أورد عبارة سيبويه هذه : « واذا كان كذلك فليس بضرورة ، لأن فتحته فى الوصل توجب اذا صارت فى قافية مطلقة أن تمد وتوصل كقولنا فى آخر القافية مررت بعمرا ،ورأيت الرجلا » انظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ١٥٧ .

(٣) فى الكتاب ١/٣٣٢ ، يقول : « واعلم أن هاء التأنيث اذا كانت بعد حرف زائد (لو لم تكن بعده حذف) أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حذفا زائدين لم يحذف غيرها ، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء فى الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك فى طائفية : يا طائفى أقبل ، وفى رعشنة : يارعشن أقبلى ، وفى سعلاة : ياسعلا أقبلى » .

قال : فإذا لحقته الزّوائد لم تحذفه[1] .

أى : لم تحذف ماهو من نَفْسِ الحرف مثل : حارِثَة ، فإنك تقول فى ترْخِيمه : يَاحَارِثَ .

قال : وتقول فى حَيْوَةَ : يَاحَيْوَ أقبِل[2].

قال أبو على : حَيْوَةُ حرف شَذَّ عَنِ القِيَاس ، فأُجْرِى فى الترخيم على ماجرى عليه قبل أن يُرَخَّمَ ، فتقول يَاحَيْوَ[3].

قال : وحذف حرفٍ لازم للاسم لايتغيرُ فى الوصلِ ولا يزُول كما تتغيرُ هاء التّأْنيث[4] .

---

(١) الكتاب ٣٣٢/١ وفيه « فاذا الحقتها الزوائد لـم نحذفها مـع الزوائد » .

(٢) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٣) قال الرمانى : « ترخيم حيوة : ياحيو ، وياحيو على الأصلين من غير تغيير بأكثر من الضم ، لأن هذا الاسم قد ظهرت فيه الواو للايذان بالأصل ، فهو يجىء على ذلك فى سائر المواقع من فاعل ومفعول ومضاف ومرخم على قيـــاس واحد ، لأن هذه العلة لازمة له » . شرح الـرمانى للكتاب ، جـ ٢ ، ص ٢١١ .

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ ـ ٣٣٥ ، ومابين القـوسين زيادة لـم ترد فى الكتاب كما أنها لم ترد عند أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، جـ ٢ ، ق ١٥٨ ، وهذه الزيادة اما أن تكون من تعليقات الفـارسى التى عادة مايدمجها فى كلام سيبويه ، واما أن يكون قرأها من نسخة أخرى للكتاب .

قال أبو على : وقوله : ولا يَزُول أى كما تزولُ تاء التأنيث ، لأن كل اسم هى فيه قد تحذف منه إذا أُرِيد تَذْكِيرُه أو جمعُهُ .

قال : لأنه أخَفُّ شىء عندهم فى كلامهم مالم ينتقص[1].

أى : لأنه إذا نقص لم يكن عِنْدهم حذفًا ، كأنه إذا حذف مَزِيدٌ وما أشبهه فللتَّخْفِيف .

انتهى الجزء الأول من التعليقة

ويليه الجزء الثانى ، ويبدأ بقوله

هذا باب يسكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم

---

(١) الكتاب ٣٣٧/١ . وعبارة سيبويه واضحة ، ونقلُ هذا الجزء منها أغمضها ، وهى قوله : « واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لايحذف منه شىء اذا لم يكن آخره الهاء ، فزعم الخليلُ أنهم خففوا هذه الاسماء التى ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة ، فانما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيرون اليها ، وما كان غاية التخفيف عندهم لأنه أخفُ شىء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص ، فكرهوا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا اليه » .

ثبت بتصويب أهم الأخطاء التى وقعت أثناء الطبع ، وانى لأرجو أن يتفضل القارىء الكريم بالتصويب قبل الشروع فى القراءة ، وله منى الشكر ، ومن الله حسن الثواب ·

أولا : المقـــدمة

ص	س	الخطأ	الصواب
٨	١٥	دراستى	تحذف
٨	١٦	الذين	الذى
٩	١٣	بشرح	يشرح
١٠	١٦	الزملة	الملزمة
١١	١٠	تلعقا	تعلقا
١٤	١٧	المتكنة	المتمكنة
٢١	٥	فنلزمها	فتلزمها
٢٥	٧	وجود	وجوه
٢٥	١١	لبعران	لبُعْران
٣١	٥	أقرب	أقرب
٣٣	١٠	ذلك	دلك
٣٤	٨	وجوازا	وجواز
٣٤	٩	كلى	كلا
٣٧	٦	التليقة	التعليقة
٣٨	٧	التسليقة	التعليقة
٣٩	١٤	الاشتقاق	اشتقاق
٤٤	٧	يَغْشَوْن	يُغْشَون
٤٥	٨	لمين	لما
٤٦	٥	معنى	مغنى
٤٨	١٨	الخصائص	التعليقة
٤٩	٢	قافك	قائك
٥٧	٢	لدارمى	لدارسى
٥	١	النَّصِر	النَّصْر
٥	١٦	منصوب	منصوبا
٦	٤	ذكرنها	ذكرناها
٩	١٠	عى	عنى

ثانيا : التعليقــة

ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	٢١،١٩	الرومانى	الرمّانى
١٤	٤	كلم	الكلم
١٨	٢	(طمس)	خصصّت وقتا بعينه
١٩	١	لأجرا	لأجْرا
٢١	٣	مشد بهة	مشابهة
٢١	١١	بعْد وكمْ	بعْدَ «كم»
٣١	١٠	فان	فأن
٣٩	٢٠	(ثم)	(ثُم)
٤١	٩	مذْ	اذْ
٤١	١٨	ذلك	دلّك
٤٣	٧	خاص	الخاص
٤٤	٥	المواقع	الموانع
٤٤	١٤	وفلى	وفى
٤٨	١٦	مالك	مالكم
٤٩	٢٠	( )	عما يره
٥٠	٦	الأبد	الأيد
٥٤	١١	وهكذا	هكذا
٦٠	١٢	لا الى	لا عن
٦١	١٠	شاه	شاء
٦٢	٤	أنصحتة	أنصحته
٦٣	٤	مثله	مثلّه
٦٦	٥	الباء	بقول الباء
٦٧	١	زائدتين	غير زائدتين
٧٣	٢	الظرف	الظروف
٧٣	١٤	اعليها	اليها

ص	س	الخطأ	الصواب
٧٦	١٥	بأضعف	باضعف
٧٦	٧	زيد	زيدا
٧٦	٨	نبتت	نبِّتت
٧٩	٨	فيها ...	فيها ذلك
٨٢	١	الخبز	الخبر
٨٢	١	شيئاً	شيء
٨٢	١٥	الفوير	الغوير
٩٦	١٧–١٨	( )	الفهرست/٥٧، نزهة الألباء/١٨٢، انباه الرواة ١/١٤٦
٩٧	٤	ينصب	ينصب
٩٧	٧	نهم	أنهم
٩٧	١١	كان وذلك	كان كذلك
٩٨	١٩	أنت	أنت
١٠١	٩	يفيدان أن النفى	يفيدان النفى
١٠٦	٦	أنت	أنت
١٠٩	١٠	المتجنب	المتعجب
١٠٩	١٥	الكتاب	في الكتاب
١١١	٣	والأفعا ل	والأفعال
١١٢	٧	الجمعُ	الجمعَ
١١٥	١٢	الى	الا
١١٦	٢	أعنى	أعنى
١١٦	٧	بلغتَ	بلغتِ
١١٨	١٠	وظرف	وظروف
١١٩	٤	سرته	سرته
١٢٠	١	مفعولَين	مفعولِين
١٣٠	٩	تحونه	تحوونه
١٣٢	١٠	استشهد	استشهد
١٣٣	١٥	الفرق	الفرق بين النفى
١٣٤	٥	من قع	من دفع
١٣٦	١٤	بحاسيته،	بحاشية
١٤١	٢٢	أهيفا	أهيف
١٤٥	٣	فتنبى	فتنَنَّى
١٤٨	٨	ظروف	ظرف
١٥٣	٢٠	منشأة	منشأةُ
١٥٥	١٦	مفعوول ذلك	مفعول وذلك
١٦٠	١	ريدا	رويدا
١٦١	١	ريد	رويد
١٦٤	٧	ولا فصل	ولا تفصلُ
١٦٥	٤	انفر	انظر
١٦٥	١٦	للباعر	للشاعر
١٦٧	١٥	ذ لا يجوز	اذ لا يجوز
١٦٩	٢٢	ثعلب ...	ثعلب فقال:
١٨٤	٢	علم أنه	علم أن له
١٨٧	١	فعل فعل فيها	فعل فيها
١٨٨	١٥	الرماوى	الرمانى
١٨٩	٨	اللهم	اللهم
١٨٩	١٣	ضرورتف	ضرورته
١٩١	١١	يعبر	يبرح
١٩٤	١٥	تجرى	تجرى مجرى
٢٠١	١٢	صت	صوت
٢٠١	١٤	شكح	شرح
٢٠٢	١١	سيبيوه	سيبويه
٢٠٨	١٤	ما أوكد	وما أكد
٢١٤	١٢	من الشار	من المشار
٢١٥	٩	ظ ف	ظرف
٢١٧	٣	الظرف	الظروف
٢٢٠	٣	عمر	عمرو
٢٢١	١٠	ورجع	ورجح
٢٢٥	١٣	السطر مكرر	——

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٢٧	٣	أبوعلى	قال أبو على
٢٢٧	١٩	المهمة	المبهمة
٢٢٩	٢٦	والقارسى	والفارسى
٢٣٠	٣	مخلطها	مُخَالِطُها
٢٣٤	١٤	توافق	على توافق
٢٣٤	١٧	لأن هذا	لأن هذه
٢٣٦	١٣	السطر مكرر	———
٢٣٩	١٩	لعرفه	المعرفة
٢٤٨	٠٣	خارية	خاوية
٤٤٩	٥	وكنت	ولو كنت
٢٥١	١٥	جاء الكناب	جاءفى الكماب
٢٥٣	٤	تيها	فيها
٢٥٣	٩	منطقين	منطلقين
٢٥٥	٤	بأعقابها	بأعقادها
٢٦١	٢١	تحويها	تحويهما
٣٦٣	٩	النبية	النبيه
٢٦٥	٩	قد ع فه	قد عرفه
٢٦٨	١٠	الا	اذ
٢٧٠	١٠	وشيه	وفيه
٢٧٠	١٣	والشنتمبرى	والشنتمرى
٢٧٢	١٥	وابن	وعن
٢٧٩	٥	ولكنهم	قال ولكنهم
٢٨٠	١٩	رواية	ووافقت رواية
٢٨١	٣	لأنه بفعل	لأنه ليس بفعل
٢٨٦	٤	وزعم	قال: وزعم
٢٨٩	٢١	ص ٢١٥	ص ١٣
٢٩٣	١١	الحالين	الحالين

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٩٨	١	والصابئين	والصابئون
٣٠٣	٥	وليس زيد	قال: وليس زيد
٣٠٣	١١	أنت	ان
٣٠٩	٢	لا يخلوا	لا يخلو
٣١٧	١٢	ومثل	قال: ومثل
٣١٨	٥	فاذ	فاذا
٣٢٠	٤	يمتقع	يمتنع
٣٢٣	٣	الذى الذى	الذى
٣٢٥	٩	وآنشده	وأنشد
٣٢٧	٩	وعوفى	وهو فى
٣٣٢	٧	بالألف اللام	بالألف واللام
٣٣٦	٢	الرَّحْلِ	الرَّجُلِ
٣٣٧	١	ما بعد	ما بعده
٣٤٤	١١	الدليل الدليل	تحذف احداهما
٣٥١	١	وانما	قال وانما
٣٥١	٣	وأرادوا	قال وأرادوا
٣٥١	٨	لأنهم	قال لأنهم
٣٥٢	٤	ومن	قال ومن
٣٥٣	١٢	مرخما	مُرَخَّم
٣٥٧	١٢	الغاشى	الفاشى
٣٥٨	١٣	وققا	وقفا
٣٥٨	١٣	والباقوت	والباقون
٣٦٥	٢	غلامة	علامة
٣٦٨	١٣	(ينى)	دينى
٣٧٣	٢٤	وآمانى	وأمالى
٣٨٠	٨	الرممانى	الرمانى

فهرس الموضوعات

صفحة

صفحة

رقم الايداع بدار الكتب ٤٠٧٧/١٩٩٠

